# الربيع الأردني خلال

## عامي ٢٠١١م – ٢٠١٢م

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ– ٢٠١٣م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٣/٧/٢٤٩٥)

٣٢٠,٩٥٦٥

الفلاحات، سالم يوسف

الربيع الأردني خلال عامي (٢٠١١–٢٠١٢) / سالم يوسف الفلاحات._ عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.

ج١+ج٢، ( ٦٠٨ ) ص

ر.أ: (٢٤٩٥/ ٧/ ٢٠١٣).

الواصفات://///

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٧٧-١٧٥-١ ردمك



المأمون

دار المأمون للنشر والتوزيع

العبدلي - عمارة جوهرة القدس

تلفاكس: ٤٦٤٥٧٥٧

ص.ب: ٩٢٧٨٠٢ عمان ١١١٩٠ الأردن

E-mail : daralmamoun2005@hotmail.com

# الربيع الأردني

# خلال عامي ٢٠١١م – ٢٠١٢م

## الجزء الأول

سالم الفلاحات



بسم الله الرحمن الرحيم

## إهداء

- إلى الذين نذروا أنفسهم لخدمة أوطانهم ومواطنيهم..
- إلى كلّ من خرج في حرّ الصيف وبرد الشتاء طلباً للكرامة والعدالة وخير الأردن.
- إلى كل من قال كلمة خير صادقة من أجل وطنه ولم يهادن ولم يجامل..
- إلى الذين خرجوا من حظوظ نفوسهم فأصبحوا كباراً.. ولم يلتفتوا إلى الوراء طلباً للمنفعة.
- إلى الذين لا يعرف اليأس إلى قلوبهم طريقاً..
- إلى د. عماد صالح الذي فقد عينه في طريق الإصلاح... ولم يئنّ ولم يمُنّ على أحد..
- وإلى عدنان قايد الهواوشة من ذيبان الذي فقد عينه ونطق بالحكمة والرجولة..
- إلى المصلحين الأخفياء والجنود المجهولين رجالاً ونساءً وشباباً..
- إلى الذين تحرروا من الخلاف حول الفرعيات وتعاونوا فيما اتفقوا عليه، وتخلصوا من عقد الماضي..
- إلى كلّ من ساعد بإخراج هذه المادة من أهل بيتي وإخواني وزملائي على طريق الإصلاح..

أهدي هذه المادة..

وأسأل الله أن يقبل ما فيه من خير، وأن يغفر لي زللي وتقصيري..

سالم الفلاحات

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم

**بقلم حمزة منصور**

الحمد لله رب العالمين، جعل الاصلاح سبيل الأنبياء والمصلحين، وحذر من المفسدين، القائل ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ [الإسراء: ١٦].

والصلاة والسلام على النبي العربي، قائد مسيرة الإصلاح، الذي حقق الله على يديه المجتمع الصالح، الذي عجزت الفلسفات والنظريات عن بلوغه، فاستحق وسام الخيرية ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

أما بعد ..

فقد رغب إليّ أخي الشيخ سالم الفلاحات، القيادي في الحركة الإسلامية، والناشط في الحراك الشعبي للإصلاح أن أقدم لكتابه القيّم (الربيع الأردني خلال عامي ٢٠١١- ٢٠١٢)، الذي جاء ثمرة جهد ميداني موصول، شارك فيه بقوة، متنقلاً في أرجاء الوطن، من أقصاه إلى أقصاه، متنقلاً بين مدنه وقراه وباديته ومخيماته، يصل الليل بالنهار، في سيارته الخاصة، التي يقودها بنفسه، إلا أن يجد بعض أنجاله سعة يكفونه هم قيادتها، حتى بات الشيخ سالم الفلاحات الاسم الأبرز في مسيرة الإصلاح، ليس في صفوف الحركة الإسلامية فحسب، وإنما في منظومة الحراك الشعبي الأردني. فلا تكاد تقرأ عن اجتماع أو لجنة أو فعالية إلا وأبو هشام حاضر فيها.

فهو يقود اللجنة التنفيذية للإصلاح في الحركة الإسلامية، وهو مشارك بفعالية

في التجمع الشعبي للإصلاح، وهو أحد مؤسسيه، وهو قناة وصل رئيسة بين الجبهة الوطنية للإصلاح والتجمع الشعبي للإصلاح، فهو في حركة دائبة، يخطب ويكتب وينسق، ويضع الخطط، ويسهم في تقارب الحراكات الشعبية التي عمت أرجاء الوطن، تحمل أسماء محافظات وعشائر وتجمعات سكانية.

وقد ساعده في ذلك تجربته الغنية في الحركة الإسلامية، ومشاركته في صنع القرار في جماعة الإخوان المسلمين، من موقعه السابق مراقباً عاماً للإخوان المسلمين، ومن عضويته في مجلس الشورى، ومن إدراكه العميق لخطورة ما آلت إليه الأحوال في الأردن، حيث أوصلته السياسات الخاطئة الى أزمة عميقة ومركبة، أصبحت هماً ناصياً للأردنيين، ومن عزيمة ماضية عرف بها أبو هشام لا تعرف التردد، ومن خبرته في عجز الحكومات عن أنفاذ تعهداتها بتحقيق الإصلاح. وهو الذي دفع الثمن غاليا يوم اطمأن الى وعد رئيس الوزراء الأسبق الذي أشرفت حكومته على انتخابات عام ٢٠٠٧ بنزاهة الانتخابات ولكنها جاءت نموذجاً صارخاً للتزوير، وقبل ذلك من فهمه لموقع الإصلاح في التصور الإسلامي، بحكم تخصصه الشرعي، وانتمائه المبكر والمستمر لجماعة الإخوان المسلمين، فهو يعي بعمق أن تكرار الحديث عن الصلاح والإصلاح في كتاب الله عز وجل، وكذلك الفساد والإفساد، ليس مصادفة ولا عبثاً، فكتاب الله منزه عن العبث والمصادفة، كما أن تكرار الحديث في قضية ما لا يرد إلا لحكمة بالغة، فالله العليم الحكيم الخبير يعلم أن الناس حكاماً ومحكومين قد يضعفون وينحرفون، وينجذبون الى الأهواء والشهوات والمصالح، وقد يقعون ضحية للضغوط التي تمارس عليهم، وفي أجواء الضعف والانحراف والانجذاب للأهواء والشهوات والمصالح يفسد الناس، وحين يستمرئون الفساد ويصبح الفساد ديدنهم ونهجهم في الحياة، لا ينفكون عنه، يغدو الحفاظ عليه هدفا، والدفاع عنه غاية، فإنهم يعمدون الى تحويل الفساد الى مؤسسة تسعى الى إفساد الناس وإقامة تحالف معهم. وحين تعجز الأمة عن الأخذ

على أيدي الفاسدين والمفسدين يتجبر الطغاة، ويشيع الظلم، وتتآكل القيم، وتستعلن الفاحشة، وينعدم الأمن، ويذهب الريح، ويصبح المجتمع نهباً لكل طامع، عندها يغدو باطن الأرض خيراً من ظاهرها، الا أن يتداركها الله بعنايته، فينهض مصلحون أفراداً وجماعات يستعلون على المصالح الذاتية، ويتحررون من سلطان الخوف، ويضطلعون بمسؤولية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي أوجبه الله على العباد، وجعل التخلي عن القيام به مؤذنا بخراب العمران، والسقوط من عين الله، لقول المصطفى ﷺ (إذا عجزت أمتي أن تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منها).

والشيخ سالم الفلاحات في كتابه هذا يرصد بشكل دقيق مسيرة الإصلاح، منذ إطلال الربيع على الأرض العربية ، وقد أعانه عليه ذاكرة واعية، وحرص على التدوين، فلطالما رأيناه في الاجتماعات واللقاءات يدون بتفصيل وقائع الجلسات ناسباً كل فكرة لقائلها – ولا أخال أحدا أرخ لمسيرة الإصلاح في السنتين الأخيرتين كما فعل ابو هشام، وإن كانت التغطية الكاملة لمسيرة الإصلاح تحتاج جهودا ضخمة، ولاسيما من مراكز البحوث والدراسات، والمعنيين بالتاريخ السياسي والاجتماعي، وذلك نظراً لضخامة الجهد المبذول في هذا المجال، وتعدد واجهات العمل وميادينه، واتساع مساحته.

وحسب أبي هشام أنه سجّل سبقاً في هذا المجال يغبط عليه، وهو المنغمس في العمل الميداني الذي يستغرق وقته، ولا يبقى مجالا للكتابة والتأليف.

لقد جاء كتاب أبي هشام في مقدمة وأربعة عشر فصلاً، غطت وقائع وأحداثاً وفعاليات جماهيرية، وتوقفت عند بيانات ومقالات ورسائل وتقارير، وتعرضت لحوارات من حقها أن تحظى بالمزيد من الدراسة والتحليل، باعتبارها تمثل تعبيراً صادقاً عن مرحلة هامة في تاريخ الأردن، وتؤسس لمستقبل واعد، يضطلع فيه الشعب الأردني كمصدر للسلطات بالدور اللائق به على صعيد البناء والتنمية، وأخذ دوره في المنظومة العربية الإسلامية الساعية لاستئناف الأمة دورها

الحضاري، وتحقيق وعد الله لها بالاستخلاف في الأرض، والتمكين لدينها، وتبديل خوفها أمناً ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ ﴾ [النور: ٥٥].

وحين يؤرخ أبو هشام لهذه الفترة لا يحصر نفسه داخل إطار الحركة الإسلامية، أو أحزاب المعارضة الأردنية، ولكنه يبرز المشهد بوضوح بكل مكوناته الشعبية والرسمية والإسلامية والقومية والوسطية، فهو يتحدث عن هبة نيسان، والمشاركة النيابية والمقاطعة، وعن رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح، وعن رؤية بعض رؤساء الحكومات له، وعن خلفية الملكية الدستورية ورؤيتها، وعن حراك المتقاعدين العسكريين، وعن إسهامات الجبهة الوطنية والتجمع الشعبي للإصلاح، وعن الحراكات العشائرية والشبابية، والتشكيلات التي تمثل شرائح مهنية أو شبابية، وعن الملتقيات والمهرجانات والمسيرات والاعتصامات، وعن اللجان الشعبية والرسمية، وعن ضيق صدر السلطة التنفيذية بالحراك، ولجوئها الى استخدام العنف، وتحريض بعض الشرائح للاعتداء على المشاركين في الفعاليات ومقارهم، وعن دور المفكرين والباحثين والمحللين الإعلاميين في المسيرة. ولم يغفل الانجازات التي تحققت خلال الفترة المستهدفة في الكتاب، استجابة لهذا الجهد الشعبي، وفي مقدمتها التعديلات الدستورية، وإن لم ترق الى مستوى الطموح،فالمواد الرئيسية التي تفرغ النص الدستوري (الشعب مصدر السلطات) ونظام الحكم نيابي ملكي ما زالت تمثل عقده المنشار، ويوصف المنادون بها بأنهم يسعون لانتزاع صلاحيات الملك، وقانون الاجتماعات العامة، وقانون نقابة المعلمين، والوعد بنقابة للائمة والمؤذنين والعاملين في المساجد. ولم يغفل الكتاب الحديث عن المعيقات للإصلاح ببعديها الداخلي والخارجي، واستثمار النظام لتأخر ظهور نتائج الربيع العربي،

والدموية التي استخدمها بعض الحكام في مواجهة الشعوب المطالبة بالحرية والكرامة في إضعاف الحراك، ومحاولة إيقافه.

وتبقى البيانات والمذكرات والملتقيات والمقالات والمطالب الإصلاحية التي حفل الكتاب بإيراد الكثير منها أو تضمينها ميداناً فسيحاً للتحليل، وأخذ العبر والدروس.

كما يبقى تقويم مسيرة الإصلاح وفق المعايير العلمية، ورسم إستراتيجية مستقبلية للإصلاح تحدياً لأبي هشام وإخوانه ورفاق دربه، ولاسيما من موقعه الجديد مديراً لمركز الأمة للدراسات. كما يبقى الخوض في الكم الهائل من المذكرات والبيانات والحوارات مع الحكومة، وبين الأحزاب، ومع الهيئات الدبلوماسية، والمبادرات النيابية والشعبية، ميداناً لمن يجد لديه الوقت والقدرة والرغبة في الدراسة والتحليل، لتكتمل الصورة، ويتم تسليط الضوء على جميع الزوايا.

فلأبي هشام الشكر والتقدير على المبادرة، وعلى الجهد الكبير الذي بذل من أجل إخراج هذا العمل الهام، وتقديمه للرأي العام، وقبل ذلك وبعده على الانغماس في مسيرة الإصلاح لدرجة التفاني. والله أسأل أن يأجره أجر العاملين المخلصين على ما قدم، وأن يجمع قلوب أبناء هذا الوطن على تحقيق إصلاح يليق بأردن الحشد والرباط، ويخرجه من أزمته المركبة التي هي نتاج التفرد بالسلطة، وتغييب دور الشعب، وإطلاق يد المفسدين في الأرض في مقدرات الوطن وموارده.

**والله الموفق والهادي الى سواء السبيل**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركات**

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

# مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين .

﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

بذلت جهود وستبذل، تقتات من قلوب الشعب المكلوم الظامئ للمجد والحرية والكرامة والحرية، تزّور إراداتها وتنهب خيراتها وتلوّث ثقافاتها وتصادر حرياتها، ترهقها الضرائب الباهظة، والأسعار الحارقة وبعد أن جربت الوعود الكاذبة سنوات تلو أخرى ولم يعد يخفى عليها أن الحكم الفردي أوردها المهالك، ورتب على أبنائها وأبناء أبنائها الديون الملـزمة التي ترهن فيها حرياتهم لعشرات السنوات، فنفذ صبرهم وتحول صمتهم همسا وهمسهم صراخا ووعيدا واقسموا جهارا نهارا أنهم سيبلغون مرادهم مهما كانت التكاليف وعظمت التضحيات واقسموا أن لاخطوط حمراء ولا حواجز مانعات أمام إرادتهم غير قدر الله الذي ينتصر للمظلوم المجاهد الذي يلتزم السنن الكونية والأوامر الربانية حيث هو مأمور بما يستطيع فعله وعليه دائرة التكليف فقط.

ورأوا أن شعوبا تحيط بهم من أطراف الأرض قد نالت حريتها وبلغت مرادها لكنها ضحت في سبيل ذلك ونالت، فنهض الأردنيون بعد صبر طويل حتى عيل صبرهم فحددوا مرادهم، ولو وجدوا أذانا صاغية وقلوبا واعية لكان تحقيق مرادهم سهلا ميسورا لا تعنّت فيه ولا كلفة له، ولكنّ القوة تطغي، وألفة المتعة بالسلطة تلهي، وسوء اختيار المستشارين مهلكة، وتخوف المرجفين على أنفسهم عندما يغلّف بادعاء الانتماء والوطنية يلهي ويصد عن الجادة وعن الصراط القويم.

فقامت مجاميع من الأردنيين والأردنيات استسهلوا الصعب واخرجوا من قلوبهم الرعب، وملأوها بالثقة التامة بتحقيق المراد ولم يعرفوا الكسل ولا الملل، وان تعرضوا لمختلف صنوف الإيذاء والتيئيس والترغيب والترهيب والتشويه واغتيال الشخصية، وإطلاق الشائعات هنا وهناك، واستخدم ضدهم الإعلام المستأجر الرخيص، وقلب الحقائق، واستقدم كل ناعق، فأعمل في الأطهار سيف الخديعة واخترع من الفزّاعات الكاذبة، وتعلل بالمعاذير الواهية واتهم المصلحين بالإفساد وتخريب البلاد حتى ردد فرية فرعون عندما استخفّ قومه فأطاعوه وتألّهَ عليهم فعبدوه وقال عن نبي الله الطاهر موسى عليه السلام ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦].

أردت أن أوثق بعض الجهد الكريم والتضحيات النظيفة، والتحولات الداخلية الواضحة، لاستودع الأجيال تجربة شعبية خلال عامين، فريدة من نوعها تستحق التدوين والتوثيق والتأمل والدراسة، علاوة على تسجيل الشكر والدعاء لكل من أسهم بخطوة جريئة، أو نقطة عرق أو كلمة صريحة، أو موقف مميّز، وتحمّل حتى الساعة صيفين وشتاءين وخريفين لكنّه لم ير ربيعا واحداً بعد، وان كان قاب قوسين أو أدني بإذن الله.

رصدت تطوّر الشعب الأردني في مسيرته الإصلاحية،والذي لم يعتد على المعارضة الخشنة، والمطالب الكبيرة الصريحة الجذرية "وإذا به ينتقل بسرعة من مطالبه المعيشية المحدودة إلى المطالب الوطنية العامة"، وإذا بخطابه يتوحد على الأهداف الكبرى، وعلى سياسته في التعامل مع الآخر حيث التزم المنهج السلمي من غير ضعف مع انه تعرض لامتحانات قاسية تستفزّ أعظم العقلاء وتخرجه عن طوره، لكنّه في سبيل تحقيق مقاصده الكبرى اعرض عن جهالة الجاهلين، وصبر صبر الرجال الحكماء وإن كان هذا الصبر أغرى بعض السفهاء .

واتفقوا على الهدف، وهو أن يصبح الشعب مصدر السلطات كبقية شعوب الأرض، وان ينتخب مجلس الأمّة بأكمله، وفق قانون انتخاب مقبول يناسب الحالة الاردنية مناصفة بين القائمة الوطنية والمحافظات، وان يشكل التكتل الاكبر الفائز بثقة

الشعب الحكومة، وان تتلازم السلطة والمسؤولية وان تكف ايـدي الاجهـزة الامنيـة عـن الشأن الاداري، وان يُقَّدم المستبدون والفاسدون للعدالة دون تأخير.

ولا تجد فارقا بين من يتحـدث مـن الحركـة الاسـلامية او الائـتلاف العـشائري او الجبهة الوطنية او التجمع الشعبي او الشخصية الوطنية الوازنة حول هذه الأهداف.

وستجد في ثنايا هذا الكتاب كيف توحد الخطـاب والموقـف وكيـف اقتـسم هـؤلاء الشرفاء الهَمّ والمـسؤولية والآلام، ونـشأت بيـنهم رحـمٌ وطنيـة عزيـزة وجعلـتهم اخـوة متحابين متواصلين .

لقد اودعت الكتاب بعض الشواهد الناطقة والتحليـل المـوجز والعـبر المستخلـصة على عجل، لكنه جهد المقل، جهد يحتاج من يكمله من زوايا اخرى عديدة.

لقد رأيت ان اربط الماضـي القريـب بالحاضـر وان اصـف كيـف اسـتطاع الحزبـي السياسي التنسيق في العمل الجاد مع المواطن العادي البدوي او الريفـي او العـشائري او المدني وان يرموا عن قوس واحدة ويتحدثوا بلغة مشتركة فـإن أصـبت فمـن توفيـق الله وإن قَصَّرت وأخطأت فمن نفسي واستغفر الله.

# الفصـــل الأول

## إرهـا صات ومقدمات المطالبة بـالاصلاح

١. هبة نيســان ١٩٨٩م.
٢. انتخابات المجلس الحادي عشر.
٣. مقاطعة الانتخابات النيابية.
٤. بيانات.
٥. وثيقة الاصـــلاح لعام ٢٠٠٥م.
٦. لقاءات في بيت المراقب العام السابق.
٧. مبادرة الملكية الدستورية.
٨. نقابة المعلمين.
٩. اللجنة الوطنية العليا للمتقاعدين العسكريين.
١٠. كتابات صحافيين وسياسيين.
١١. طروحات معروف البخيت.

غني عن الذكر انه لم يبدا الاصلاح او المطالبة به من بداية الربيع العربي في الـسنتين الاخيرتين انما كانت المطالبة بالاصلاح في وقت مبكر وبخاصة من الحركات السياسية وفي مقدمتها الحركة الاسلامية، وارصد منها باختصار على سبيل المثال لا الحصر: ـ

**مقـالا للمراقـب العـام الأَسـبق لجماعـة الاخـوان المـسلمين الاسـتاذ محمـد عبـد الرحمن خليفة رحمه الله بعنوان السواد الغافل للتوجه والاصلاح فيقول:ـ**

متى يسعدنا الحظ وتصفو لنا الليالي فنرى سواد الامه واعيا؟

متى تعلو مكانه الاسلام في نفوس ابنائه فتعلو مكانتهم في نفوس حكامهم؟ ومتـى يدافع سواد الامه عن حقوقهم فلا يستولي عليها الظالمون؟

متى يسود الهدوء ونطمئن للامن والاستقرار ونقضي على الرشوه والمحسوبية.؟

متى تنعم الرعيه بالحكام الذين يعملون للشعب قبل ان يعملوا لأنفسهم ويسخرون

القانون والفطرة السليمه لخدمه الامه وصلاحها قبل ان يجعلوا منها وسيله حمراء لظلم الناس وابتزاز اموالهم؟

متى تقوى بعد ذلك فنسحق اليهود ونطردهم من بلادنا ونرغم معاطس الظالمين من المسؤوليين فيفيئوا الى الحق ويرجعوا الى الصواب.؟

ان غفله الشعب تطمع الحكام وان الوعي في الامه حارس امين على مصالحها والمجتمع الفاسد صخره ناتئه في وجه الاصلاح الذي ينشده الاخوان المسلمين ولن يتنسنى لهم اقامه صروح العدل في المجتمع وتهيئه اسباب الرفاهيه له الا بتحطيم هذه الصخره العاتيه من الفساد الذي تأصلت جذوره في النفوس المريضه وذلك بالاصلاح الناجح والوعي الرشيد وتفهيم الحكام ان الامه ليست بقره حلوبا في مزرعه ابائهم او ازواجهم واولادهم؟.

ان اسباب التعاسه التي تعم الامه اليوم والبؤس الذي تخيم حواشيه على مئات الالوف من سكان المغاور والكهوف انما تعود في الواقع الى فساد بضعه عشرات من الكبراء الذين تضخمت بطونهم فوسعت كل ما طالته ايديهم من اموال الشعب وفسدت نفوسهم فأزكمت بنتنها الالوف وأفسدت بخبثها الضمائر والقلوب وضعفت فيهم كل شيء حين قويت بهم شهواتهم واشتطت عليهم اطماعهم فهم يسخرون كل شيء في البلاد لحساب هذه الشهوات وينزلون بها الى احط الدرجات وسواد الشعب الغافل يتجرع مراره الالم ويشرب كاس الهوان حتى الثمالة.

إننا ننشد تمتين أواصر الاخوه بين افراد هذه الامه في برنامجها الاصلاحي فكيف تنعقد روابط هذه الاخوه بين ظالم ومظلوم وبين طامع ومحروم وقد قال صلى الله عليه وسلم في حد يث له بين اصحابه والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن قالو خاب وخسر من هذا يارسول الله قال من بات شبعان وجاره جائع وهو يعلم.

ويروى ان عمر بن عبد العزيز بلغه ان احد اولاده اتخذ خاتما ثمينا واشترى له فصّاً بألف درهم فكتب اليه يقرعه : اما بعد فقد بلغني انك اشتريت فصا بالف درهم فبعه واشبع به الف جائع واتخذخاتما من حديد واكتب عليه رحم الله امرءا عرف قدر نفسه .

فهل لحكامنا في الدويلات العربية ان يعرفوا قدر انفسهم ويتقوا الله في مبادئهم واسرافهم في شهواتهم واطماعهم مع انهم يظهرون عجز موازنه الدوله عن القيام بواجباتها الكثيره برغم ندره الموارد فكيف نعذركم ايها الحكام في هذه الدويلات المتخاصمه ونحن نراكم تركبون السيارات الفارهه من احدث ما انتجت مصانع الكاديلاك وتلبسون فاخر الثياب بانواعها من (السموكنج) و(الردن كوت) و(الفراك) الى اخر هذه القائمه من تقاليع تقليكم لاسيادكم الاجانب وتكاد جلودكم الناعمه تغتسل باثمن الطيب في كل يوم وتزدردون اشهى الطعام وتحتسون اخبث الشرب بالثمن الغالي والتكاليف الباهظه وتنفقون بايد مبذره على الفاسدات من بنات الطريق ومع هذا كله فانتم تحكمون في ديار الاسلام او في حكومات دينها الرسمي الاسلام وتحتجزون اموال الأمه نهبا وتنعمون بالترف القاتل بغيا، ولو ان تنعمكم يرجع للجهد الوفير الذي تبذلونه والعمل الكثير الذي تنجزونه او العلم الغزير الذي تحملونه والخلق الكريم الذي تتحلون به ما اعترض عليكم معترض ولا ارتفع في محاسبتكم صوت ما لم ترتكبوا محرما ولكن الذي يغص في الحلوق ويزعج معنا كل حر كريم ان نرى ذل الاحتياج على الاجسام التي كدها التعب واضناها السعي في طلب الرزق وقد تصببت وجوهها بالعرق وتلونت ايديهم بالغبار والطين فاذا جن عليهم الليل وذهب احدهم الى بيته ينشد الراحه من اوصاب الحياه يجد امامه المريض من أهله من غير علاج والعاجز من ابويه واطفاله من غير كساء فكيف يتحقق الامن في مثل هذا المجتمع المملوء بالمحرومين والمظلومين والمنكوب بالطغاه والجبارين ورحم الله عمر بن الخطاب حين يقول لا تمنعوا الناس حقوقهم فتكفروهم فان الناس اذا حرموا حقوقهم كفروا بالمجتمع الظالم الذي يجردهم من انسانيتهم ويسلبهم حرياتهم.

يا ابناء قومي اعدوا انفسكم للاصلاح بمبادئ الاسلام فبها وحدها تصان الحقوق ويمحق العقوق وبها تقومون على الاعداء وتصولون في الهيجاء وتستردون الوطن السليب من اعداء الله.

يا ابناء الشعب الأَبي انتبهوا من غفلتكم وانسبوا الرجال الى اعمالهم، فالذي يقصر

عمله فيكم لا يطوله عندكم نسبه ولا يعظمكن فيكم حسبه، ولا تخنعوا لأوهام الزعامات الفارغه ولا يهولنكم ما بأيدي الفاسقين من مال وجاه ولا تسكتوا على ضيم ولا تصبروا على ظلم فان الساكت عن الحق شيطان اخرس واذا نهض المظلوم منكم وكافح دون حقه وهتف بربه اني مظلوم فانتصر اعتدلت بيده موازين الحياه واستقامت امامه طرق الخير (والله يهدي الى دار السلام ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم).

**المراقب العام السابق لجماعه الاخوان المسلمين رحمه الله**

**الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفه**

١٩٥٧/٨/٣٠

١. **هبة نيسان ١٩٨٩م**

وهي فترة من الاحتجاجات والمظاهرات الغاضبة التي شهدها الأردن في ١٥ نيسان/ ١٩٨٩ والأيام التي تلته أثناء شهر رمضان المبارك.

حيث بدأت في مدينة معان جنوب البلاد وسرعان ما انتقلت إلى باقي المدن كالكرك والسلط وإربد، نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة التي كانت البلاد تعاني منها، وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني ف بنسبة ٣٠٪، بالإضافة إلى قرار الحكومة برفع الأسعار.

ولكن هذه المظاهرات سرعان ما تطورت إلى المطالبة بالحريات العامة وإسقاط الحكومة وبقانون للأحزاب في البلاد بعد أن انتقلت إلى مرحلة الاشتباكات مع رجال الأمن الذين قمعوا المتظاهرين وتوفي البعض وجرح اخرون واعتقل عدد اخر وقد أدت هذه المظاهرات إلى:ـ

١. إقالة الحكومة الأردنية التي كانت برئاسة زيد الرفاعي.
٢. إجراء انتخابات برلمانية نزيهة مقارنة مع الانتخابات السابقة.

٢٤/ ٤/ ١٩٨٩م أصدر الإخوان في الأردن بياناً تعرض لأحداث نيسان، وما نتج عنها من قتلى وجرحى، بسبب الظلم والحيف الذي وقع على المواطنين، وبخاصة في الجنوب من رفع الأسعار وانخفاض الدينار، وفصل كثيرين من أعمالهم، ومنع الآلاف من العمل بسبب انتماءاتهم السياسية، وشيوع البطالة والفقر، والاعتداء على الأموال

العامّة والفساد الإداري والمالي، وتكبيل حرية العلماء والتنكيل بالأحرار، جاء في البيان:

"ولقد نبّه الإخوان المسلمون في بياناتهم ومذكراتهم وخطبهم للجهات الرسمية والشعبية إلى مغبة هذه التجاوزات.. إنّ الإخوان المسلمين يعلنون أنّ هذه الآلام التي نعاني منها تعود إلى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية التي توجب مساءلة كل إنسان حاكماً كان أو محكوماً ومحاسبته على ما اقترفت يداه ويؤكدون على ما يلي:

١- ضرورة وحدة الأمّة والتفافها حول الإسلام.
٢- توفير الحريات العامّة لجميع الناس.
٣- إجراء انتخابات نزيهة تمكن الشعب من انتخاب ممثليه الحقيقيين.
٤- ينبغي إفراز حكومة صالحة نظيفة تمهد لتطبيق الشريعة الإسلامية وتحقق في وجوه صرف الديون.
٥- يجب إبعاد الفاسدين أخلاقياً وإدارياً عن منابر التوجيه واتخاذ القرار. إلغاء الإجراءات التعسفية التي تؤدي إلى هجرة الكفاءات.
٦- إلغاء رفع الأسعار.
٧- الاقتصاد في النفقات الرسمية ووقف السرف والترف والتبذير.
٨- تحسين أوضاع أهلنا في الريف والبادية والمخيمات.
٩- إطلاق سراح المسجونين ظلماً وزوراً.
١٠- إلغاء الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي.

**من كتاب محمد ابو فارس تاريخ الاخوان في الاردن**

## ٢. انتخابات ١٩٨٩ وانجازات المجلس الحادي عشر في مجال الاصلاح وأثرها في الإصلاح

لست بصدد التأريخ لتلك المرحلة فهذا موضوع يطول، ولكنّي سأركّز فقط على ما ورد من إشارات للإصلاح السياسي وردت في البرامج الانتخابية للحركة الإسلامية وانجازات بهذا الاتجاه.

ولمّا قررت الجماعة دخول الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٩م وضعت برنامجاً لنوابها

الذين سيدخلون المجلس الحادي عشر وحددت الجماعة برنامجها في السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والوضع الاقتصادي والنظام الضريبي والنظام النقدي والوضع التربوي والتعليمي والوضع الإعلامي والوضع الاجتماعي والوضع العسكري والقضية الفلسطينية.

وركزت في برنامجها السياسي الانتخابي على الحريات العامّة، وتشمل حرية العقيدة والعبادة لكل مواطن، والحرية السياسية والحرية العلمية وحرية الرأي وحرية الصحافة، وحرية التنقل وحق الإنسان في العمل، وحقه في الأمن والحماية من الحبس التعسفي.

وذكرت الخطوات التالية لتحقيق الحريات العامة:

١- العمل على تحقيق كرامة المواطن وحرية دمه وماله وعرضه.

٢- منع أي ايذاء يقع على المواطن بغير حق.

٣- العمل على منع اعتقال المواطن أو حسبه ظلماً.

٤- العمل على توفير فرص الكسب الحلال لجميع المواطنين بغض النظر عن آرائهم ومعتقداتهم.

٥- المطالبة بحرية التنقل والسفر لكل مواطن.

٦- محاربة الرشوة والمحسوبية والفساد المالي والإداري والأخلاقي.

٧- إعادة النظر في قانون الصحافة وإلغاء أية قيود تحد من حرية الصحافة.

ولما كلف مضر بدران تشكيل الحكومة وطلب ثقة المجلس اشترط نواب الحركة الإسلامية لإعطاء الثقة لحكومته أربعة عشر شرطا كان ابرز المطالبات الإصلاحية منها ما يلي:ـ

١. عدم تدخل الأجهزة الأمنية في التعيين في وظائف الدولة والبعثات الدراسية ورخص المهن والجمعيات الخيرية والأندية والنقابات المهنية والمؤسسات الخاصة.

٢. الغاء الأحكام العرفية خلال ستة أشهر.

٣. وضع قانون للمحاسبة على مصدر الثروات للمسؤولين (قانون من اين لك هذا)؟

٤. السماح للمعلمين بانشاء نقابة لهم.

٥. بذل الجهد في استعادة الاموال المهربة المنهُوبة.

**وقد انجزت مجموعة من التشريعات والمطالب منها:.**

أ. قانون المطبوعـات.

ب. قانون الاحزاب التي كانت محظورة منذ ١٩٥٧.

ت. الغاء الأحكام العرفيـة.

ث. رد الحقوق العامة التي اعتدي عليها كاعادة المفصولين الى اعمالهم.

ج. اطلاق سراح المعتقليـن

ح. اعادة العديد من جوازات السفر المحجوزة الى اصحابها.

خ. الحد من تدخل الاجهزة الامنية في التوظيف.

كما حاول المجلس محاكمة رئيس الحكومة زيد الرفـاعي بطلـب مـن القـضاء حيـث صوّت على تقديمه للمحكمة ثمانية واربعـون نائبـا مـن ثمـانين نائبـا ولم يـصوت العـدد المطلوب وهو اربع وخمسون نائبا.

ولكن المجلس قدمه للمحاكمة بسبب بيان اصدره فيما بعـد وبعـد فـشل المجلـس في محاكمته جاء فيـه ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ **[الإسراء: ٨١]** تعريضا بالمجلس الذي لم يتمكن من محاكمته، وشـهد عليـه رئـيس مجلـس النـواب د عبـد اللطيف عربيات وقد اقسم له انه لم يقـصد النـواب. "في لقـاء مـع رئـيس مجلـس النـواب الحادي عشر المعني د . عبد اللطيف عربيات".

كما تقدم نواب الاخوان بمقترحات لتعديل الدستور منها مادة تتعلـق بحـل المجلـس حيث قالوا: ما دام **ان نظام الحكـم نيـابي ملكـي وراثـي فـلا يجـوز قطعـه الا لحـالات الضرورة.**

قبل صدور قانون الصوت الواحد المؤقت أصدرت الجماعة أكثر من بيان حول هذا الموضوع منها ما صدر في ٣٠/ ٧/ ١٩٩٣م باسم المكتب الإعلامي للجماعـة، وقـد جـاء في هذا البيان:

"لاحقاً لبياننا الصحفي الصادر بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٩٣م فإننا إزاء ما يتكرر من الإعلان عن نية الحكومة في إصرارها على **تعديل قانون الانتخاب الحالي وبالذات إقرار الصوت الواحد لكل ناخب** وتجاهل مجلس النواب كسلطة تشريعية ودستورية ممثلة للشعب نرى أنّ مثل هذا التعديل سيولد حالة من البلبلة وعدم الاستقرار وشعور بالإحباط لدى المواطنين وإزاء ذلك كله فإنّ الإخوان المسلمين يعلنون بأنّهم سيضطرون إلى إعادة النظر في موقفهم من الانتخابات المقبلة وسوف ينسقون موقفهم هذا مع كافة القوى والفعاليات السياسية المختلفة التي تلتقي معهم في وجهة النظر هذه.

وشنّت الجماعة حملة على هذا القانون فكتب قادتها ورموزها يرفضون هذا القانون ويحذرون من سلبياته، وأيقن الإخوان بأنّ الحكومة قد تدخلت في حرية الانتخابات ونزاهتها في أكثر الدوائر الانتخابية وأفرزت مجلساً ينفذ رغباتها ومقرراتها.

ولّما عرض القانون المؤقت على مجلس النواب الثاني عشر رفضه نواب الإخوان ولكنّ الأكثرية من نواب الحكومة وافقت عليه فأصبح قانوناً دائماً بفضل مجلس النواب الذي أفرزته الحكومة.

## انتخابات المجلس الثاني عشر

وعلى امل ان يعدل القانون في اول دورة قادمة، وان تعطى فرصة للتحول الديمقراطي شاركت الحركة الاسلامية في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣.

وقدّم البرنامج الانتخابي لمرشحي الحركة الاسلامية عام ٢٠٠٣م، إضافات جديدة في مطالباته بما يخص الاصلاح السياسي منها:ــ

١. المطالبة بإنشاء محكمة دستوريـة.

٢. المطالبة بتداول السلطة و ضرورة التنمية السياسية.

ووزعت جماعة الاخوان المسلمين بياناً في ٣٠/ ٥/ ١٩٩٤م عنوانه بما يلي: "بيان من الإخوان المسلمين حول التراجع الذي تشهده المسيرة الديمقراطية"، وممّا جاء في البيان:

"إنّ جماعة الإخوان المسلمين وهي ترفض كل الممارسات العرفية لتدعو أصحاب القرار إلى إعادة النظر في هذه الممارسات والحد من الاعتداء على الحقوق الدستورية

والقانونية للمواطنين واستعمال آليات لتعزيز النهج الشوري الديمقراطي تحقيقاً للعدل والأمن.

ومنع كل أشكال الفساد والظلم، ليـنعم الأردن بالأمن والاستقرار، قال تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾[النساء: ٥٨].

وفي الورقة المقدمة كرد على ورقة مناقشة الثقة في حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي، طلبت الورقة من الحكومة الإجابة الواضحة حول بعض القضايا، منها:

١- مدى التزام الحكومة بتقديم مشروع قانون للانتخابات يضمن معالجة سلبيات القانون المؤقت لعام ١٩٩٣ وفي مقدمتها قانون الصوت الواحد.
٢- مدى التزام الحكومة بعدم التدخل من قبل الأجهزة الأمنية في التعيينات في الوظائف الحكومية والأهلية وعدم التضييق على الجمعيات والأندية.
٣- مدى التزام الحكومة بالتقدم بمشروع قانون يضمن تشكيلاً مهنياً للمعلمين يرعى مصالحهم المهنية والاجتماعية.

لقد سجلت الجماعة موقفها هذا بوضوح في بيانٍ أصدرته ١٨/٨/١٩٩٦م، وقد جاء في هذا البيان:

تمنّت الجماعة أن تدرك الحكومة خطورة الأمر وأن تتراجع عن قراراتها برفع أسعار الخبز والأعلاف بعد أن عبرت كل الشرائح الاجتماعية عن رفضها لهذه الإجراءات وحذرت ممّا وقع من أحداث وتطورات.

إنّ الإخوان المسلمين يرون أنّ ما حصل من تحركات شعبية عفوية هو رد فعل طبيعي على قسوة الإجراءات، وإفراز لما تراكم في نفوس الناس من مشاعر النقمة على الفساد والتخريب الذي ينخر المجتمع والدولة وانكشاف ما سمي بالسلام مع أعداء الأمّة التاريخيين، كما يطالبون بإلغاء قرارات رفع الأسعار واستقالة الحكومة التي اعتدت على قوت الناس وحرياتهم وحقهم في الحياة الكريمة، وسنّ تشريعات أساسية تصلح الحياة

السياسية والاقتصادية إصـلاحاً حقيقيـاً وشـاملاً، وتوسـع المـشاركة الـشعبية في الحكـم، وتتواكب مع تطورات الحياة، وضرورات الاستقراء والنماء وفي مقدمتها التوافق مع روح الإسلام العظيم في مختلف شؤون الحياة.

## الاخوان والانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧

**انتخابات المجلس الثالث عشر**

في ١٨/ ٥/ ١٩٩٧م أصدرت الجماعـة بيانـاً حـددت موقفهـا مـن قـانون الـصوت الواحد وقانون المطبوعات جاء فيه:

"إنّ صدور قانون الصوت الواحد الذي أثخن في النسيج الاجتماعي تمزيقاً وتفريقـاً وقانون المطبوعات الذي مسخ حرية الكلمة في وقـت واحـد ليرجـع الظنـون بانتخابـات نيابية غير نزيهة ويؤكد الاتجاهات في استكمال ما يسمّى برنـامج التـصحيح الاقتـصادي ووصفه صندوق النقد الدولي في تخفيض الكادر الوظيفي وتحريـر كـل الأسـعار، وتمريـر حل معين في قضية اللاجئين وبقية الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني".

وعلـى امـل ان يعـدل القـانون في اول دورة قادمـة، وان تعطـى فرصـة للتحـول الديمقراطي شاركت الحركة الاسلامية في الانتخابات النيابية.

وقررت الحركـة الاسـلامية وعـدد مـن الشخـصيات الوطنيـة، وبعـض الاحـزاب مقاطعة الانتخابات النيابية للمجلس الثالث عشر في عام ١٩٩٧.

وقد اصدرت الحركة الاسلامية بيانا شاملا بتاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٩٧ يوضـح الموقـف وهذا بعض ما جاء فيه وقد كان البيان في اربع صفحات من القطع الكبير: ـــ

**إنّ الاخـوان لـيرون ان قـرارهم مقاطعـة الانتخابـات النيابيـة لعـام ١٩٩٧ قـد جـاء خطـوة ضـرورية لترسـيخ الديمقراطيـة وحمايـة الـوطن مثلمـا كانـت مـشاركتهم في المراحل الماضية.**

ومن ثم فان واجب الحركة الاسلامية التي لم تزايد يوما علـى المـصلحة الوطنيـة ولم تعرف الانتهازية السياسية ان تغار على الوطن والامة وحرياتهـا وحقوقهـا وان تتخـذ في ذلك من المواقف ماتقدره بكامل ارادتها .

ان الجماعة ترى ان المدخل لتصويب الاوضاع الخاطئة يمكن ان يبدأ عبر جملة من الخطوات ياتي في مقدمتها:

١. اجراء اصلاحات دستورية ترسخ الفصل بين السلطات وتعطي المؤسسة التشريعية حقها ودورها في التشريع والمراقبة.
٢. الغاء قانون المطبوعات والنشر حفاظا على حرية الكلمة.
٣. الغاء قانون الصوت الواحد واستبداله بقانون حضاري يحقق النزاهة والعدل.
٤. وقف كافة الاجراءات التعسفية بحق الاحزاب وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني واناحة المجال امام فعاليات المعارضة السلمية.
٥. العمل الجاد على معالجة الاوضاع الاقتصادية ومقاومة جميع اشكال الفساد والامتناع عنتنفيذ املاءات صندوق النقد الدولي وسياسات النظام العالمي الجديد.
٦. اطلاق الحريات ووقف الاعتداءات والتجاوزات عليها بما يسهم في تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار.
٧. وقف التطبيع مع العدو الصهيوني واغلاق الابواب امام اختراقاته.

وان جماعة الإخوان المسلمين ستبقى وفية لمصالح وطنها وأمّتها تسهم في بنائه ورفعته وتبذل كل ما تستطيع في سبيل ذلك.

(من ارشيف جماعة الاخوان المسلمين/الاردن)

ثم عادت الحركة الاسلامية و شاركت في انتخابات ٢٠٠٧ والتي شهدت اكبر حالات التزوير واستهداف مرشحي الحركة الاسلامية بشكل واضح حيث لم يسمح بنجاح مرشحي الحركة الاسلامية باستثناء ستة مرشحين فقط، وما لبث مسؤولون بمستوى راس الدولة ورئيس الحكومة ان اعترفوا بالتزوير وحمّلا المسؤولية لمدير المخابرات الأسبق محمد الذهبي.

### ٣. مقاطعة الانتخابات النيابية مرة اخرى عام ٢٠١٠

قاطعت الحركة الاسلامية الانتخابات وهذا بعض ما جاء في بيانها للمقاطعة لعام ٢٠١٠: بتاريخ ٢/٨/ ٢٠١٠م

**أيها الإخوة والأخوات:**

لقد أدركت الحركة الإسلامية وفي وقت مبكر جداً أهمية المشاركة في المجالس النيابية، إيمانا منها بمبدأ الشورى والمشاركة الشعبية، وضرورة وضع حد للسلطة المطلقة التي هي مفسدة مطلقة، وبناءً عليه فقد دأبت الحركة على خوض غمار الانتخابات النيابية. وحين لاحت في الأفق بوادر انفراج سياسي عام١٩٨٩، بتأثير عوامل داخلية وخارجية، التقطت الحركة الرسالة، وشاركت مشاركة معقولة، فاز لها فيها اثنان وعشرون نائباً، شكلوا أكثر من ربع المجلس، وقد عبرت الحركة الإسلامية من خلال نوابها عن مسؤولية عالية، وحرص شديد على وقوفها في خندق الوطن، ومصالحه العليا، بعيداً عن الحسابات الفئوية، وقد شهد لها بذلك كل منصف.

ولكن انقلاباً في التوجهات الايجابية الرسمية وقع بعد مؤتمر مدريد، وبين يدي معاهدة وادي عربة، حيث تم حل مجلس النواب، وإصدار قانون مؤقت للانتخابات أطلق عليه (قانون الصوت الواحد) ولكنه في حقيقته قانون الصوت المجزوء، الذي استهدف تحجيم المعارضة الوطنية الأردنية، وفي مقدمتها الحركة الإسلامية، وتفصيل مجلس نيابي تتحكم الحكومة بقراره، خلافاً لكل القواعد الديموقراطية التي تضمن للمجالس النيابية تشكيل الحكومات ومحاسبتها .

وقد أدركت الحركة الإسلامية يومها ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين، وحزب جبهة العمل الإسلامي خطورة الانقلاب على التوجهات الديموقراطية، وتأثيرها السلبي على نسيجنا الوطني ومصالحنا الوطنية العليا وبحثت إمكانية الرد على هذا الانقلاب بمقاطعة الانتخابات النيابية، ولكنها آثرت أن تعطي فرصة لأصحاب القرار، لإعادة النظر في القانون، في ضوء تداعياته على المجلس النيابي، والحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في الوطن .

وبعد أربع سنوات - وهي أكثر مـن كافيـة لإعـادة النظـر في القـانون - اضـطرت الحركة الى إعلان قرارهـا بمقاطعـة الانتخابـات النيابيـة للمجلـس النيـابي الثالـث عـشر ١٩٩٧، مع طيف واسع من الأحزاب والنقابات والشخصيات الوطنية .

وفي ضوء تشكيل لجان ملكية لتدارس الأوضاع في المملكة، واقتراح الحلول المناسبة لها، واحتلال قانون الانتخابات أولوية لدى اللجنـة الـسياسية فيهـا كمـدخل للاصـلاح الوطني، وتبني اللجنة في أغلبية أعضائها توصية باعتماد نظام انتخابي يجمـع بـين الـدائرة الضيقة والقائمة الوطنية، أعـادت الحركـة الإسـلامية النظـر في موقفهـا مـن المـشاركة في الانتخابات النيابية فعادت الى المشاركة عام ٢٠٠٣ على أمل الشروع في الاصلاح، ولكن انتخابات عـام ٢٠٠٧ كانـت جريمـة منكـرة ليـست بحـق الحركـة الإسـلامية وجماهيرهـا فحسب، ولكن بحق الـوطن بمجموعـه، وبالحيـاة النيابيـة برمتهـا. فكـان المجلـس النيـابي الخامس عشر كارثـة وطنيـة، حيـث حـسمت معظـم النتـائج قبـل الانتخابـات النيابيـة، وتشكلت الكتل النيابية بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية وأصحاب المال والنفوذ السياسي.

وقد آثرت الحركة الإسلامية التريث في اصـدار قرارهـا، وحرصـت علـى مـشاركة جميع أعضاء هيئاتها العامة ومستوياتها الإدارية في اتخاذ القرار، ووضعت نتـائج الدراسـة بين يدي مجلس الشورى في الجماعة والحزب، فكان القرار وبأغلبية كبيرة بالمقاطعة .

**أيها الإخوة والأخوات:**

السؤال الكبير الذي يطرحـه الإعلاميـون والمراقبـون والمهتمـون، مـا هـي أسـباب المقاطعة؟ وللإجابة على ذلك نقول:

١- إن مقاطعتنا للانتخابـات النيابيـة تـأتي في سـياق جهـد وطـني لإعـادة الاعتبـار للسلطة التـشريعية الـتي فقـدت دورهـا الدسـتوري وأصـبحت صـدى للـسلطة التنفيذية. لقد نص الدستور الأردني في مادتـه الأولى علـى أن (نظـام الحكـم في المملكة نيابي ملكي) فأين موقع النيابة في النظام الأردني اليوم؟

كما نص في المادة ١/٢٤ على أن (الأمة مصدر السلطات)، فهل الـشعب الأردنـي مصدر السلطات وهو المعروف بوعيه ورشده وقدرته على الاصلاح لو أطلقـت إرادتـه؟

وهل يستشار الشعب الأردني في التشريعات الناظمة لحياته، أو في السياسات التي أوصلته الى ما وصل اليه البلد من فقر وبطالة وفساد مالي واداري ومصادرة للحقوق؟

كما نص الدستور في المادة ٦٨/ ١ على أن مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية، فكم هي المجالس التي أتمت مدتها الدستورية؟. ان مجلس النواب بصورته الحالية ومنذ عام ١٩٩٣ أصبح صناعة حكومية وأمنية، ولم تفلح كل المناشدات والمطالبات والندوات والدراسات في أن تعيد إليه مكانته.

٢- إن القانون هو الذي يحكم الى حد بعيد مخرجات العملية الانتخابية، كما أنه بداية أي توجه نحو الإصلاح، وما لم يعتمد القانون المعايير الديموقراطية التي تعارفت عليها النظم الديموقراطية فلا معنى للمجلس، ولا مصداقية لأي حديث عن الإصلاح السياسي.

التجاري، وتآكل دخل المواطن، على الرغم من بيع كثير من مؤسساتنا الاقتصادية بما فيها الإستراتيجية، حتى وصل الحد الى بيع الأرض والشواطيء، وفرض ضرائب باهظة، حتى على السلع التي كانت تدعم سابقاً من الخزينة .

إن ضبط سلوك الحكومة لا يتحقق الا بمجالس نيابية منتخبة وفقاً لقانون يعبر عن منطوق المادة (٦٧) من الدستور، التي تنص على (يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً، وفقاً لقانون انتخاب يكفل المبادئ التالية:

- سلامة الانتخاب.
- حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية.
- عقاب العابثين بإرادة الناخبين.

فهل يحقق قانون الانتخاب هذه الشروط؟

وهل تضمن الدوائر الوهمية - التي نستحق فيها براءة اختراع - سلامة الانتخاب؟ وهل تشير الممارسات السابقة الى شواهد على حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية؟

إن مراقبة المرشحين للأعمال الانتخابية تتم من خلال مراقبة فاعلة لمؤسسات

المجتمع المدني، ومن خلال تمكين مندوبي المرشحين من الاعتراض على أية ممارسة تخل بالعملية الانتخابية.

إن هناك معايير دولية لقوانين الانتخاب، ونحن نقبل بأي معيار منها، أما أن يفصل قانون بتواطؤ بين الطامعين في الأردن، وقوى الشد العكسي فيه فهو أمر مرفوض. أما محاسبة العابثين بالعملية الانتخابية فهو ما لم نشهده على الرغم من كثرة العابثين، وممارستهم عبثهم تحت سمع وبصر الحكومة وأجهزتها .

ولقد توافقت الأحزاب الأردنية على معالم قانون يمثل الحد الأدنى تم تسليمه لثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين، ولكنه لم ينل الحد الأدنى من الاهتمام. كما توافقت اللجنة السياسية المنبثقة عن لجنة الأجندة الوطنية، وهي لجنة ملكية، على محددات قانون، ولكنها لم تر النور، كما تقدم ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني، بقيادة المركز الوطني لحقوق الإنسان بأفكار ايجابية، فلم يكن حظها إلا كحظ سابقاتها .

إننا نعتقد، أن التوافق على قانون انتخابي يضمن تمثيلاً حقيقياً للشعب الأردني هو بداية الإصلاح، وإلا فهي الحراثة في البحر.

٣- الجهة المشرفة على إدارة العملية الانتخابية:

لقد كرس القانون هيمنة وزارة الداخلية على العملية الانتخابية برمتها، وتجربتنا مع إدارة وزارة الداخلية للانتخابات النيابية تجربة مريرة، فقد بات واضحاً أن هناك إجماعا على تزوير فاضح للانتخابات النيابية السابقة، التي أدارتها وزارة الداخلية، وهذا ما بات يعترف به أصحاب القرار أنفسهم، فما الذي تغير؟.

٤- ان الحكومة لم تكتف بتجاهل الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، لدى إقرار قانون الانتخاب- وهذا الحكم يصدق على هذه الحكومة والتي سبقتها.

وإنما أمعنت في الاعتداء على الشعب الأردني، من خلال مجزرة الإحالة على الاستيداع والتقاعد بحق نخبة من معلمينا، استهدفت المعلمين الناشطين في مجال المطالبة بحقوق المعلمين، والمعلمين المنتمين للحركة الإسلامية ومناصريها، وهم في قمة عطائهم،

والوطن بأمس الحاجة إليهم، حيث تشير التقارير الرسمية الى نقص حاد في أعداد المعلمين . كما تجاهلت مطالب عمال المياومة

لكل هذه الأسباب، وبعد حوار طويل ومعمق داخل صفوف الحركة الإسلامية، وعلى مختلف المستويات الإدارية والقيادية، فقد قررت الحركة الإسلامية، ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين، وحزب جبهة العمل الإسلامي، مقاطعة الانتخابات النيابية للمجلس النيابي السادس عشر، وسيتصدر أولويات هذا البرنامج الذي سنتقدم به الى شعبنا الأردني ونعمل معاً على تنفيذه، كما يلي:

١. إصلاح دستوري يعيد التوازن بين السلطات الثلاث، ويمنع تغول إحداها على الأخرى.
٢. سن التشريعات التي تنسجم مع عقيدة الأمة التي نص عليها الدستور في مادته الثانية وتمكين الشعب الأردني من اختيار رئيس الحكومة وفريقه الوزاري، الذي يعبر عن التوجه الذي تفرزه صناديق الاقتراع.
٣. التخلص من القوانين المقيدة لحريات المواطنين، وفي مقدمتها قانون الاجتماعات العامة، وقانون الوعظ والإرشاد، وقانون منع الجرائم، بما يضمن انسجامها مع الحقوق التي ضمنها الدستور الأردني.
٤. سن قانون جديد للانتخابات يتم التوافق عليه مع الأحزاب السياسية والقوى المجتمعية يقوم بجوهره على تكريس التنافس بين القوائم والبرامج السياسية، ويمهد لمبدأ تداول السلطة.
٥. توحيد الشعب الأردني بجميع مكوناته في برنامج سياسي إصلاحي، يؤدي الى إيجاد أردن قوي ومنيع في مواجهة المشروع الصهيوني الذي يعمل جاهداً على تفكيكه ..
٦. إصلاح الوضع الاقتصادي، وإيجاد الشراكة الحقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومحاربة الفساد، والضرب على أيدي العابثين بثروات البلد وموارده .
٧. إصلاح الوضع التعليمي والتربوي.

٨. حل مشاكل المعلمين، وتلبية مطالبهم في إنشاء نقابة لهم تحفظ حقوقهم، وترتفع بمستوى المهنة، وحل مشكلات عمال المياومة، وسن التشريعات، وإيجاد الإجراءات التي تحفظ حقوق صغار الموظفين والعمال، ووقايتهم من تعسف أرباب العمل .

٩. التخلص من حالة تعدد مراكز القوى في الدولة، والعمل على إيجاد حكومة وحدة مركزية، تتحمل كامل المسؤولية الدستورية عن إدارة شؤون البلاد.

## ٤. بيان الشخصيات الوطنية الثلاثمائة والست (٣٠٦) بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٧ م

**وفيما يلي نص البيان:**

إن الأزمة العامة التي تعيشها البلاد على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، وتنامي أطماع الكيان الصهيوني في الأردن، وتداعيات المرحلة الحرجة بعد القبول الفلسطيني والعربي بدخول المفاوضات العبثية، والأزمة الاقتصادية التي تتجلى بحجم المعاناة الشعبية جراء الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وتآكل الأجور والارتفاع الهائل وغير المبرر في المديونية، والعجز الكبير في الموازنة، وعجز الميزان التجاري كنتاج لنهج اقتصادي لا دور فيه للحكومة سوى جباية المال، ومما فاقم من هذه الحالة تنكر الحكومات المتعاقبة لوجود أزمة والمدى الذي وصلت إليه، وتعاملها باستخفاف مع القوى السياسية وقوى المجتمع المدني التي تنتقد أداءها وسياساتها، والتراجع في مستوى الحريات العامة، وتكريس وقوننة الحالة العرفية، وبالتالي الضرب بعرض الحائط بسيادة القانون ومبدأ المشروعية.

لقد جاء قرار حل مجلس النواب الخامس عشر بذريعة الضعف وعدم الأهلية لتتضح الصورة لاحقاً وبدون تأخير أن الهدف من هذا القرار كان تمرير العديد من القوانين بصيغة مؤقتة وأهمها قانون الموازنة العامة وقانون ضريبة الدخل وقانون الانتخاب، وقد أصدرت الحكومة الحالية قانون الانتخاب بعيدا عن أي تفاعل أو حوار مع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وقامت بإعداده وطبخه بغرف مغلقة، متجاهلة

كل الآراء والمقترحات الجادة والمسئولة المقدمة من المؤسسات الوطنية وخاصة أحزاب المعارضة الوطنية الأردنية (النظام المختلط) صوت للدائرة وصوت للوطن، وأصرت على التمسك بقانون الانتخاب المؤقت (الصوت الواحد) لتغييب الطابع السياسي للانتخابات، وتكريس الجانب الخدمي، وتشجيع الترشيح الفردي على حساب القوائم الحزبية، والتجاوز على الحريات، والإمعان في تقسيم المجتمع الى عقائد وولاءات عشائرية وجهوية وأثنية وطائفية وإقليمية، وذلك لإعادة إنتاج مجلس نواب مهيمن عليه شبيه بالبرلمانات السابقة، ولا يختلف عن المجلس الخامس عشر الذي تم حله.

هذه الحالة دفعتنا نحن الموقعين أدناه أحزاباً وهيئات ومؤسسات وشخصيات وفعاليات وطنية، وبعد حوارات حزبية داخلية ووطنية عامة إلى إعلان مقاطعة الانتخابات النيابية للعام ٢٠١٠ كموقف سياسي وطني يعارض السياسات والتشريعات التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة، والتي ألحقت أفدح الأضرار بشعبنا الأردني، ويرفض إعطاء الشرعية لعملية تزوير إرادة الشعب وطموحه بالتطور والتمثيل الحقيقي.

وفي الوقت الذي نسجل فيه بأن الشعب مصدر السلطات نؤكد التزامنا بالخيار الديمقراطي والاحتكام لصناديق الاقتراع، وبأن المشاركة حق نجسده دائماً من خلال ممارسة العملية السياسية وحمل هموم المواطنين، وتبني منهج الحوار في حل الخلافات.

إن إقدامنا على اتخاذ قرار بمقاطعة الانتخابات النيابية ليس إلا نتاجاً للسياسات الحكومية التي أفرّغت هذه الانتخابات من محتواها الديمقراطي، وتعمل على شرعنة انتهاك الدستور وعلى رأسها :

تهميش دور مجلس النواب، والتمادي في حله وتغييبه من قبل الحكومات، واستسهال استصدار قوانين مؤقتة تنتقص من الحريات العامة التي كفلها الدستور، وتمس حياة الناس.

التشويه المتعمد لصورة مجلس النواب، وإضعاف هيبته، وتغييب دوره الحقيقي في عمليتي التشريع والرقابة على الأداء الحكومي، وخاصة موارد الدولة والموازنة العامة وآليات الصرف.

تغوّل السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وغياب الرقابة

والمحاسبة الفاعلة مما أدى الى تفشي ظاهرة الفساد في الجهاز السياسي والأداري والمالي الحكومي.

التهرب من استحقاق الإصلاح السياسي الذي يشكل قانون الانتخاب الديمقراطي حجر الأساس فيه، بحيث يكون صادرا ومعبرا عن الإرادة الشعبية الحرة وليس غيرها.

حجم التدخل الحكومي الفاضح بالانتخابات النيابية والبلدية السابقة، وتزوير الإرادة الشعبية دون أية مساءلة أو محاسبة أو مراجعة.

استغلال موقع النيابة لتحقيق مصالح شخصية والتجاوز على المصلحة العامة وعلى مؤسسات الدولة والقانون.

التمسك بالإدارة والإشراف الأمني والحكومي على الانتخابات، ورفض الإشراف القضائي المستقل عليها، وعدم السماح لمؤسسات المجتمع المدني بالرقابة على العملية الانتخابية.

إدارة الظهر لكل الحقوق والتحركات الشعبية المطلبية وخاصة المعلمين والعمال والتعامل معهم بكل قسوة وبعقلية ثأرية وانتقامية.

التجاوز على السلطة القضائية وتجاهل مطالب القضاة العادلة.

١٠. التمسك بنهج التكيف والتماهي الاقتصادي والمالي والنقدي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، رغم تبديد مقدرات الوطن وتعب الأجيال، وتشويه قوى الإنتاج، وتكريس التبعية والارتهان لأعداء الأمة والوطن.

إننا في الوقت الذي نحمّل فيه الحكومة المسؤولية الكاملة عن الأزمات التي أوصلت البلاد لما هي عليه، فإننا سنعمل بكل جد وتصميم على طريق بناء الديمقراطية الحقيقية، وبناء دولة المؤسسات وسيادة القانون، باعتبار أن الأمة مصدر السلطات فيها، والالتزام بمبادئ الحرية والمساواة والعدالة، وبما يكفل حماية الوطن ووضعه على درب الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والدفاع عن سيادته ورفعته، وفك ارتباطاته مع أملاءات قوى الهيمنة والتبعية الأجنبية، وإعلان بطلان معاهدة وادي عربة.

(باي سات).

### ٥. وثيقة رؤيا الحركة الاسلامية للاصلاح عام ٢٠٠٥

اصدرت الحركة الاسلامية كتيبا عن رؤية الحركة الاسلامية للاصلاح ومما ورد فيها:ـ

١. الاصلاح ضرورة حياتية على مستوى الفرد والمجتمع، فلا تستقيم الحياة، ولا تحقق الأمة ذاتها ووجودها الفاعل، اذا ما تعطل أو تخلف، والإنسان هو محور الإصلاح الأهم في هذا المشروع.
٢. الاصلاح الشامل الحقيقي والاصيل في مختلف المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية والتعليمية، لا يكون مجزوءاً ولا نخبوياً .
٣. التعددية السياسية والفكرية والحرية الدينية منهج مستقر وبارز في فكر وممارسة الحركة الإسلامية، كما تؤمن بالحوار الفكري والسياسي والتفاعل الايجابي مع مكونات المجتمع كلها.
٤. الشعب مصدر السلطات، وله وحده حق تقرير مصيره، واختيار حكومته، وطريقة ادارة شؤونه. اعتماد الحوار والمنهج السلمي والحضاري في التغيير والاصلاح الوطني، وفي حل الخلافات الداخلية.
٥. إجراء الإصلاحات الهيكلية والسياسية اللازمة لتفعيل النص الدستوري القائل ان نظام الحكم نيابي ملكي وراثي بحيث يحتل مجلس النواب موقعا يتناسب مع هذا النص الدستوري.
٦. تفعيل النص الدستوري الذي يؤكد على "أن الأمة مصدر السلطات"، وهذا يقتضي اقرار مبدأ تداول السلطة وضمان نزاهة العملية الانتخابية بكل مراحلها وفقاً لقانون عادل، واشراف قضائي كامل، وأن يكون القضاء هو مرجعية النظر في الطعون في الانتخابات النيابية.
٧. فصل السلطات التشريعة والقضائية والتنفيذية الثلاث، وضمان استقلالها بصورة عملية وفاعلة، تمنع تغول السلطة التنفيذية على أي منها، وازالة التركيبات المعيقة كمجلس الاعيان من الهيكل السياسي للدولةاو ان يتم تشكيله بالانتخاب بعدد

محدد عن كل دائرة انتخابية كما هو معمول به في كثير من النظم الديموقراطية.

٨. الالتزام بالمدة الدستورية لمجلس النواب كما حددها الدستور، واعادة النظر في مدة الدورة النيابية العادية، بحيث لا تقل عن ثمانية اشهر، وتأكيد استمرار الحصانة للنائب طيلة مدة عضويته في المجلس النيابي، وان يتمتع المجلس بالحق الكامل في عقد دوراته التشريعية وانهائها.

٩. انشاء محكمة دستورية، تضع حداً لتوسع الحكومة في اصدار القوانين المؤقتة، وتعيد النظر في القوانين التي صادرت حقوقاً دستورية، بحيث غدت مقيدة للدستور ومفرغة له من مضمونه، بدلاً من أن تكون مفصلة له.

١٠. أن تقوم الحكومة بمهامها الدستورية، وان تتحمل مسئولياتها الوطنية، وان تكون صاحبة الولاية العامة على مختلف الاجهزة والدوائر الرسمية، وأن تتمتع بكامل الصلاحيات التي تمكنها من ذلك، لتتم محاسبتها ومراقبتها بصورة فاعلة امام ممثلي الشعب، وحتى يتم اقامة علاقة متوازنة بين السلطة والمسئولية، ولانهاء حالة الدور الثانوي للحكومة

١١. تشكيل الحكومات وفقاً لمبدأ تداول السلطة، وعلى أساس البرامج التي تتقدم بها الكتل النيابية لنيل الثقة على أساسها.

١٢. تفعيل النص الدستوري "المواطنون أمام القانون سواء" في مختلف المجالات، ولا سيما المساواة بين المواطنين في قوة الصوت الانتخابي، والغاء التمييز بينهم على اي قاعدة كانت، سواءً في التمثيل أوالانتفاع بالحقوق واداء الواجبات، واعتماد مبادئ العملية الديمقراطية الشورية اساساً من اسس العلاقات الاجتماعية والسياسية في الدولة

١٣. اخضاع اجهزة الدولة جميعا للرقابة المالية والادارية والمحاسبة من قبل مجلس النواب، ووقف كافة الاستثناءات التي تستخدم مدخلا للفساد المالي والاداري وتفشي المحسوبية.

١٤. المحافظة على حق المهنيين والعمال في انشاء نقاباتهم الخاصة، وازالة كل العوائق

التي تحول دون تمكين بعض المهنيين كالمعلمين من انشاء نقابات ترعى مصالحهم، وضمان حق النقابيين في اختيار قياداتهم مباشرة من الهيئات العامة، وان تتم التعديلات على قوانين النقابات من قبل هيئاتها العامة، وصون دورها الوطني والاجتماعي والاقتصادي وفي نصرة قضايا الامة.

١٥. الجيش هو درع الوطن وحامي حماه، وظيفته الاساسية حفظ الامن الخارجي للدولة، وصد أي عدوان يهدد كيانها وسيادتها، ولا يجوز الاستعانة به من قبل السلطة التنفيذية بطريقة مباشرة او غير مباشرة لفرض ارادتها وسيطرتها على المجتمع، او استخدامه للتهديد بقمع الحريات العامة، وينبغي ان يسمى وزير مدني للدفاع

١٦. الالتزام بالنص الدستوري في تحديد دور الاجهزة الامنية، ووقف تدخلها في الحياة والمؤسسات المدنية الرسمية منها والخاصة او هيئات المجتمع المدني، وان تخضع للمراقبة من قبل مجلس النواب.

١٧. اعادة النظر بقوانين الاجتماعات العامة والبلديات والجمعيات الخيرية والمطبوعات والوعظ والارشاد ومجالس الطلبة، واصدار قوانين جديدة، تترجم المشاركة الشعبية الواسعة وحقوق الجماهير في منهج ديموقراطي شوري صحيح.

١٨. استقلال القضاء استقلالاً تاماً بكل درجاته، بما في ذلك الاستقلال المالي والاداري، ومنع كافة سبل التدخل الحكومي فيه، سواء في التعيين أو الترقية او الاجراءات.

١٩. إلغاء جميع المحاكم الاستثنائية، وقصر المحاكم العسكرية على المنتظمين في السلك العسكري.

٢٠. توفير الأمن النفسي والاجتماعي والغذائي لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي، أو التعذيب أو الانتقام، او المنع من العمل أو السفر بسبب فكره أو معتقده او توجهه او نشاطه السياسي.

٢١. توفير واحترام الحريات العامة للمواطنين في التعبير بالكلمة والتجمع والتظاهر

السلمي، والجهر بالرأي، وتشكيل جمعيات العمل التطوعي، والنقابات المهنية بما فيها نقابة المعلمين، والنقابات العمالية، والاتحادات الطلابية حسب القانون، ودون تدخل من أي جهة، واشاعة الاجواء المشجعة لتشكيل وتنشيط مؤسسات المجتمع الأهلي.

واعادة النظر في نظام السجون بما يضمن عدم التوقيف الا لاسباب قاهرة، وبقرار من المحكمة المدنية المختصة، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة للسجناء، واعادة تأهيلهم، واعتماد نظام الحوافز لمن يثبتون تحسنا ملموسا في سلوكهم واتجاهاتهم، لتكون مراكز اصلاح حقيقية.

(من كتيب رؤية الحركة الاسلامية للإصلاح لعام ٢٠٠٥م)

## ٦. لقاءات في بيت المراقب العام السابق سالم الفلاحات عام ٢٠٠٧وما ترتب عليها

بمبادرة من مجموعة من الشخصيات الوطنية تم لقاء في بيت المراقب العام السابق للاخوان المسلمين في عمان بتاريخ ٥/ ٧/ ٢٠٠٧ حيث قال المتحدث باسم عدد من الشخصيات الوطنية:ــ

نشعر ان وطننا في خطر شديد، وجئنا اليكم مع علمنا انكم جسم كبير يبتلع من يقترب منه!!

ولكننا نثق بكم وبقدرتكم ولو وجدنا افضل منكم لما جئناكم. وكان منهم اللواء موسى الحديد، واللواء محمود الرديسات واللواء احمد المحارمة وجمال الطاهات واخرون، ومن الحركة الاسلامية الاستاذ حمزة منصور، د ارحيل الغرايبة وجميل ابو بكر وخالد حسنين نمر العساف نبيل الكوفحي.

وتم تشكيل لجنة للحوار مكونة من السادة:ـ حمزة منصور جميل ابو بكر، موسى الحديد وجمال الطاهات، ولعل فكرة الملكية الدستورية انبثقت من المقترحات التي قدمتها اللجنة ثم استمرت اللقاءات والجهود المباركة.

وأوضحت لجنة متابعة المبادرة في بيانها الاول بان تطبيق المبادرة يقتضي الوصول

إلى معادلة سياسية واضحة تعمل على تحقيق عدة أهداف منها:ـ

** الشعب مصدر السلطات وهذا يقتضي أن يكون مجلس النواب منتخباً على أسس وبرامج سياسية واقتصادية واضحة ويتمّ تشكيل الحكومة من الكتلة الحائزة على الأغلبية النسبية للمقاعد البرلمانية وهذا ينسجم مع الأعراف والمبادئ السياسية في الدول الديمقراطية والمتقدمة بحيث لا يجوز أن يتولى السلطة التنفيذية من ليس له صفة تمثيلية منتخبة.

### ٧. مبادرة الملكيـــة الدستـورية

في بيان صحفي دعت اللجنة التي تضم شخصيات معروفة من الاخوان المسلمين ومتقاعدين عسكريين وباحثين سياسيين واكاديميين، إلى تجنيب الملك الانشغال في التفاصيل التنفيذية، بحيث كما قالت يتمّ تكريس موقعه كمرجعية ضامنة للتوازن بين السلطات وضامنة لاستقرار الحياة السياسية وصيانة القيم العليا الناظمة لمكونات الدولة.

وختمت اللجنة بيانها بالقول «ان الأزمة المستفحلة آلت على جميع الأصعدة، وفي كل المجالات إلى وضع متفجر، ينذر بأقسى إشارات الخطورة، وينبغي أن يهب الشعب الأردني بكل قواه الاجتماعية والسياسية الحية وشبابه الواعي ورجاله المخلصين نحو تدارك الأوضاع حتى لا ينزلق الوطن إلى حافة الفوضى وشفا المجهول، من خلال الالتفاف حول مبادرة الملكية الدستورية».

**وفيما يلي نص البيان:**

**البيان الأول لهيئة المتابعة الوطنية للملكية الدستوريةإلى الشعب الأردني**

إنّ الحراك الاجتماعي الذي تشهده معظم أقطار العالم العربي، وعلى رأسها تونس ومصر، ما هو إلاّ دلالة واضحة على بدايات التغيير وطلوع الفجر الباسم بإذن الله.

وإذا أمعنا النظر في أوضاعنا على المستوى الأردني نجد أنها تعاني من أزمات كبيرة، وانحرافات بالغة الخطورة، ينبغي أن تسارع جميع الأطراف إلى معالجتها قبل فوات الأوان.

**فعلى الصعيد الداخلي:**

في المجال السياسي: تعاني الدولة من خلل بنيوي عميق واضطراب هيكلي كبير في

طريقة إدارة الدولة، فقد تمّ تعطيل المؤسسات الدستورية الفعلية، وتمّ تركيز الصلاحيات في يد وجهة واحدة؛ ممّا حول الحكومات من رجال دولة إلى موظفين كبار لا تحمل برنامجاً ولا رؤية وغير قادرة على تحمّل مسؤولية إدارة الدولة، كما تمّ التدخل في الانتخابات النيابية، فتمّ العبث بأصوات الجماهير، وتمّ تزوير إرادتهم، وإخراج مجالس نواب ضعيفة، غير قادرة على القيام بمهامّها الدستورية والرقابية، وأصبحت أداةً طيّعة بيد السلطة وعبئاً على الشعب والدولة.

في المجال الاقتصادي:

فقد تحكم بإدارته شلة من المحاسيب وأصحاب الأموال ومدراء الشركات والهواة، الذين بددوا ثروة الشعب، وأضاعوا مقدرات الوطن، وباعوا المؤسسات الوطنية، وآلت الثروة إلى جيوب قلة قليلة من عديمي الولاء والانتماء لهذا الوطن ولهذه الأمّة. كما تمّ السطو على المال العام وأراضي الخزينة بطريقة غير مشروعة.

في المجال المجتمعي:

فقد تمّ العبث بالنسيج الاجتماعي من خلال إثارة الولاءات الضيقة والعصبيات الجهوية التي عمّقها قانون الصوت الواحد الذي لا يرتقي إلى طموحات الشعب، كما تمّ إضعاف القوى السياسية بطريقة رسمية ممنهجة ممّا جعل الساحات الجامعية مسرحاً للمشاجرات المسيئة، كما تمّ اللعب على حبل الفرقة بين مكونات الشعب الأردني من حيث الأصول والمنابت، وزاد التوتر والخوف بينهم مما يهدد وحدة المجتمع ويعصف باستقراره وأمنه.

على الصعيد الخارجي:

فإنّ هناك تراجع واضح في الدور الأردني على الصعيد الإقليمي والعالمي، وفشل استراتيجي بالانحياز إلى ما يسمّى محور الاعتدال العربي المتهاوي، والمتهالك، وتحالفات أدت إلى إلحاق الأردن بشكل تابع وذليل.

أيها الأردنيون:

إنّ الحل يكمن في إعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الشعب ومؤسسة الحكم، من

خلال إصلاحات دستورية، تنتقل بنظام الحكم نحو الملكية الدستورية، بشكل فوري ودون إبطاء، وذلك ضمانة للبدء بمسيرة إصلاح حقيقي تمكن الشعب الأردني من استرداد سيادته على وطنه. بحيث يكون الملك رأساً للدولة، وليس رئيساً للسلطات، كما ينبغي تجنيب الملك الانشغال في التفاصيل التنفيذية، وأن يتمّ تكريس موقع الملك كمرجعية ضامنة للتوازن بين السلطات وضامنة لاستقرار الحياة السياسية وصيانة القيم العليا الناظمة لمكونات الدولة.

وهذا يقتضي الوصول إلى معادلة سياسية ودستورية واضحة تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

**أولاً:** «الشعب مصدر السلطات» وهذا يقتضي أن يكون مجلس النواب منتخباً على أسس وبرامج سياسية واقتصادية واضحة، وأن تكون الحكومات منتخبة تحقيقاً لمبدأ مركزي في الدولة الحديثة وهو عدم جواز تولية السلطة التنفيذية لمن ليس له صفة تمثيلية منتخبة، وهذا يمكن الشعب من ممارسة حقه في الرقابة والمحاسبة الفعلية للسلطة التنفيذية.

**ثانياً:** مجلس الأمة بشقيه النواب والأعيان ينبغي أن يكون منتخباً من الشعب، وفقاً لشروط دستورية محددة وأن يكون سيداً لنفسه، وضمان مبدأ الفصل بين السلطات.

**ثالثاً:** إعادة مسار السياسة الأردنية الإقليمية من أجل أن يكون الأردن بوابة حصينة ومنيعة للعالم العربي والإسلامي في مواجهة المشروع الصهيوني، وليس جسراً للعبور، ولا رأس حربة معادية موجهة لصدر الأمة.

**رابعاً:** إعادة بناء العلاقة الأردنية الفلسطينية على أسس واضحة؛ من أجل تحقيق المصلحة العامة للأمّة،

**أهمّها:**

١. الارتقاء ببناء الثقة بين مكونات المجتمع الأردني، وتمتين النسيج الاجتماعي من خلال الاعتراف بحقوق المواطنة، وعدم التنازل عن الهوية الفلسطينية في مواجهة

المشروع الصهيوني، مع التمسك بحق العودة وعدم التنازل عنه جماعيّاً أو فردياً، والوقوف صفاً واحداً في إفشال مؤامرة الوطن البديل.

٢. الأردنيون جميعاً معنيون ببناء الأردن القويّ الديمقراطي المزدهر في مواجهة الخطر الصهيوني، الذي يهدد الأردن وفلسطين، والعالم العربي والإسلامي كله، ومشاركة الشعب الفلسطيني في جهاده الشامل ضد الاحتلال الصهيوني حتى يتمّ تحرير الأرض والمقدسات.

**أيها الأردنيون:**

لقد آلت الأزمة المستفحلة على جميع الأصعدة، وفي كل المجالات إلى وضع متفجر، ينذر بأقسى إشارات الخطورة، وهيئة المتابعة الوطنية للملكية الدستورية تعلن عن بدء العمل لتحويل الأردن إلى ملكية دستورية، وتهيب بالشعب الأردني بكل قواه الاجتماعية والسياسية الحية وشبابه الواعي ورجاله المخلصين نحو تدارك الأوضاع حتى لا ينزلق الوطن إلى حافة الفوضى وشفا المجهول، وذلك لتوحيد الصف بالعمل الجاد الفعال المنتج.

والله ولي الأمر والتوفيق، له الأمر من قبل ومن بعد

هيئة المتابعة الوطنية للملكية الدستورية:

١. الأستاذ سالم الفلاحات
٢. اللواء م . موسى الحديد
٣. الدكتور رحيل غرايبة
٤. الأستاذ جمال الطاهات
٥. اللواء م الدكتور صالح العدوان
٦. الدكتور نبيل الكوفحي
٧. اللواء م عبد الله المحارمة
٨. العميد م أحمد مطلق العجارمة
٩. الدكتور علي العلوان

١٣ العميد م. طيار منير الحنيطي
١٤ الدكتور جمال العريني
١٥ الدكتورة عيدة المطلق
١٦ الدكتور عبد الله المجالي
١٧ السيد سعد البراري
١٨ المهندس خالد حسنين
١٩ الأستاذ زيد أبو درويش
٢٠ المهندس خالد رمضان
٢١ الأستاذ محمد السعودي

| | |
|---|---|
| ١٠. العقيد م باسل المناعسة | ٢٢ الأستاذ إبراهيم عجوة |
| ١١. العقيد م طلال الضامن | ٢٣ الأستاذ عاطف حماشة |
| ١٢. المهندس صايل العبادي | ٢٤ المهندس بادي الرفايعة |

## الحركة الاسلامية والملكية الدستورية

كان اعلان اسماء لجنة المتابعة لمبادرة الملكية الدستورية التي تضمنت قيادات بارزة في الحركة الاسلامية منهم المراقب السابق لجماعة الاخوان المسلمين سالم الفلاحات ورئيس الدائرة السياسية في الجماعة د. ارحيل غرايبة والقيادي الاسلامي د. نبيل الكوفحي قد اثار جدلا واسعا في صفوف الاخوان.

اكدت قيادات في الحركة الاسلامية للاصلاح رؤيتها والتي ستعلنها قريبا بشكلها النهائي تتقاطع مع العديد من المضامين التي جاءت في مبادرة الملكية الدستورية الا ان الجدل الرئيس الذي عصف في صفوف الاخوان هو الاحتجاج على عنوان المبادرة وليس المضامين التي حملتها.

وقال الناطق باسم جماعة الاخوان المسلمين جميل ابو بكر ان الجماعة كلفت لجنة لوضع تصور مكثف حول رؤية الحركة الاسلامية للاصلاح، ونوه ان هذا التصور الذي تعده اللجنة سيتقاطع مع المضامين التي جاءت في مبادرة الملكية الدستورية.

وقال:ـ ان الحركة الاسلامية حتى الان لا تتبنى مبادرة الملكية الدستورية الا ان هناك مضامين مشتركة مع رؤية الحركة للاصلاح.

ولفت ابوبكر الى ان الحركة تؤكد على ضرورة احداث اصلاح جدي يتناول اجراء تعديلات دستورية وسن قانون انتخاب ديمقراطي وضرورة المشاركة الشعبية ومحاربة الفساد وغيرها من مضامين الاصلاح التي تسعى الحركة من خلالها ان يكون هناك هيئة شعبية تضم مختلف التيارات للوصول الى رؤية مشتركة حول الاصلاح.

واكد رئيس الدائرة السياسية في جماعة الاخوان المسلمين د. ارحيل غرايبة ان الموقف الرسمي للحركة الاسلامية يتفق مع مضمون ما جاء في مبادرة الملكية الدستورية

ولا تعارضها لكنها لم تتبن العنوان.

ونـوه غرايبـة في تـصريحات صـحفية لـه الى ان مـضامين رؤيـة الحركـة الاسـلامية للاصلاح لا تتعارض مع المضامين التي جاءت في مبادرة الملكية الدستورية، مـشيرا الى ان هذه المضامين تدعو الى اجراء اصلاحات دستورية جوهرية بحيـث يـصبح الـشعب قـادرا على تشكيل حكومة.

وتتضمن التعديلات الدستورية التي دعا اليها الغرايبة ما يتعلق في اطالة المدة لدورة لمجلس النواب لتسعة شهور

وان يكون مجلس النواب سيد نفسه هو الذي يـذهب الى انتخابـات مبكـرة ويـدعو لحل نفسه وان يكون مجلس الاعيان بشروطه العادية بالانتخاب وانشاء محكمـة دسـتورية وتعديلات تتعلق باستقلال القضاء.

وقال رئيس اللجنة السياسية في حـزب جبهـة العمـل الاسـلامي الـسيد زكـي بـني ارشيد:ـ

ان جوهر رؤية الحركة الاسـلامية للاصـلاح يكمـن بـان الـشعب يجـب ان يكـون مصدرا للسلطات وان تكون هناك حكومة برلمانية ومجلس نواب محصن من الحل وقـضاء مستقل ومحكمة دستورية.

وزاد ان الخلاف الذي حدث بالنسبة للمبادرة كان حول عنوانها الى جانب ان هناك بعض المواد التي تضمنتها بحاجة الى توضيح.

## موقف الحكومة من المبادرة

كان رئيس الوزراء د. معروف البخيت قد وصف تعـبير الملكيـة الدسـتورية الـذي يطالب به البعض خلال لقائه برؤساء التحريـر بأنـه تعـبير للاثـارة لـيس الا، وقـال: ـــ دستور ٥٢ يعني ملكية دستورية.واكد على ان دستورنا لعام ١٩٥٢ هو دستور مميز جرت عليه تعديلات املتها ظروف خاصة فيما لفت الى استعداد الحكومة لمراجعـة التعـديلات التي ادخلت على الدستور. والجدير بالذكر ان صلب مطالـب الملكيـة الدسـتورية اصـبح

بعد الربيع العربي هو الجامع المشترك لمعظم مطالب الحراكات الشعبية ومادتها الاساس.

### ٨. انتعاش المطالبة بنقابة للمعلمين

المطالبة بإحياء نقابة المعلمين انطلقت في مرحلتها الجديدة بتاريخ ٦/ ٣/ ٢٠١٠ مع انها كانت قديمة جدا منذ خمسينيات القرن الماضي وقد ورد في برنامج كتلة الحركة الاسلامية في ١٩٩٣ المطالبة بنقابة للمعلمين.

كان المعلمون ينظرون للنقابة "كحلم يستحيل تحقيقه" وأنه بفضل جهود المعلمين جميعا وإيمانهم بحقوقهم أصبحالحلم حقيقة". وقد شكلت لجان في المحافظات وبذلت جهود كبيرة واعتصامات واضرابات تكللت بالنجاح وكان كلما تم طرح موضوع المطالبة بإنشاء نقابة للمعلمين كان الرد الحكومي المتكرر بأن ذلك المطلب مخالف للدستور طبقا لتفسير المجلس العالي لتفسير الدستوروبعد انطلاق الربيع العربي تغيرت فتوى المجلس العالي لتفسير الدستور حيث اصبحت لا تجد ما يمنع من قيام نقابة.

للمعلمين وتم انشاء نقابة للمعلمين بعد انقطاع دام نحو ستة وخمسين عاما. كتب سالم الفلاحات بتاريخ١٦/ ١/ ٢٠١١ مقالا عن نقابة المعلمين ردا على احد كتاب التدخل السريع جاء فيه " لم لا يحق للمعلمين انشاء نقابة لهم؟".

يستوقفني الزاماً ويجب ان يستوقف الاحزاب والنقابات والقيادات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني كافة وكل معلم كل ما يمس المعلم او الطالب او العملية التربوية كلها وما يكتب عنها وما يدور حولها

قرأت عنوان مقال في صحيفة أردنية يومية قبل أيام، ظننت للوهلة الآولى أنه ينتصر للمعلمين وللعملية التربوية والتعليم في بلادنا وكان عنوانه لماذا لا يحق للمعلمين انشاء نقابة لهم، ولكني تفاجأت عند التدقيق في المادة المكتوبة ان السيد الكاتب يبحث عن اعذار جديدة، وقيود فريدة، ليرفع الحرج عن الحكومة والنواب و لإغلاق المنافذ على امكانية التفكير بنقابة للمعلمين في حال عُدل القانون الذي يعتمد عليه المجلس الاعلى للتشريع مما قرر بشان النقابة حيث يقول يمكن أن يتغير القانون، لذلك كان الكاتب يرى من الواجب بناء جدار فولاذي جديد لا يمكن اختراقه دعما لتوجه الحكومة-

والحكومات السابقة- بحجج جديدة كانوا غافلين عنها، لكنه يتكرم بطرح احقية البحث عن اطار او هيئة تجمع المعلمين على ان لا تكون نقابة مطلقاً وهي من بدائل قطع الغيار " الصينية" الميسورة والزهيدة الثمن والقليلة الكفاءة طبعاً ويقول الكاتب:-

١. حتى لا يتم استغلال حالة التعاطف مع المعلمين هذه الشريحة الواسعة.
٢. حتى لو تغير القانون الحالي وحتى لا تصبح الطرق ممهدة لديوان تفسيرالقوانين للعودة عن قراره السابق بعدم دستورية النقابة.
٣. حتى لا يبدو قرار المنع المعتمد على القانون له أُصول سياسية.

وأنا كوني معلماً أشكر الكاتب الكريم على نخوته الوطنية ومشاعره الرقيقة التي اشار إليها!!!

ثم يزيدك من الشعر بيتاً لئلا تفكر ان ترى في المنام أَيها المعلم وأيتها المعلمة نقابة للمعلمين ولو بعد قرن من الزمن فيقول:- ان للمهنة شروطا عند علماء الاجتماع/ ليشير أنها غير متحققة في المعلم الاردني/

١. وجود كفاءات مهنية........الا توجد؟
٢. وجود مؤسسات تعنى بالتأهيل المهني للمعلم.أليس هناك مؤسسات ؟
٣. وجود دراسات وتدريبات بغرض النمو المهني وهي موجودة.
٤. توافر اخلاقيات مهنية تفيد الانتساب للمهنة. وهل هذه الاخلاقيات منتفية عند معلمينا؟

ويقول إنَّ ما يقوم به المعلمون في الاردن، في عملية التعليم، ليس مهنة للاسباب التالية:-

١. لأنه لا يتم التأهيل في كليات خاصة.
٢. لأنهم لم يخضعوا لفترات تدريبية، بينما جميع النقابيين في الاردن يتعرضون لفترات تدريبية قبل انتسابهم للنقابة ثم يخلص الى النتيجة التي ارادها وكأن (الدنيا) تدور حولها فيقول لهذه الاسباب ليس للمعلمين الحق في انشاء نقابة لهم.

ان وضع عصي جديدة في دولاب انشاء النقابة الذي يجب أن يدور لأننا لسنا

شريحة تعيش في الأدغال بل أعظم ما نفاخر به جميعاً (المانعون المُحرّمون المُجرّمون لانشاء نقابة للمعلمين، والمطالبون بها) على حد سواء وهو انخفاض نسبة الامية في الاردن الى ادنى مستوى عربي، ثم المستوى التعليمي المتقدم الذي وصلناه بين دول المنطقة العربية، وسنجد أنصاراً من الحكومة والمعرقلين يتغنون بهذا المستوى المتقدم ولا نخشى من خذلانهم في هذه الجزئية، وينسون انها من انجازات المعلم الاردني، الذي كما قال الشاعر:

على كتفيه يبلغ المجد غيره وما هو الا للتسلق سلم

مع استدراكنا أن الركون الى هذا التفاخر دون اعادة النظر بمجمل المسيرة التعليمية خطر على مخرجات التربية والتعليم وستكون نتائجه كارثية يظهر أنّ الكاتب الكريم (من غير قصد منه)، غمط جهود وزارة التربية والتعليم والعديد من الوزراء الأعلام الذين قادوا مسيرتها بنجاح كبير كانت الداعم الرئيس لدول عربية محيطة كثيرة، علاوة على ما قدمت للأردن، مما شهد به المنصفون، يوم كانت الكفاءة والمواطنة والانتماء الحقيقي هي شروط العمل ولا أريد أن أسمي جيشاً كبيراً من هؤلاء القادة التربويين وليس الوزراء فقط إنّما فرق العمل المختلفة بين الأمين العام وحتى مدير التربية ومدير المدرسة والمعلم، وهناك أعلام تربويةلا يمكن للذاكرة الوطنية أن تنساهم. لقد نزع الكاتب من المعلمين والمعلمات الدسم حيث تركهم أشكالاً بلا مضامين وانهم غير مؤهلين للتعليم، وليس هناك مؤسسات لتدريبهم، ولا يحملون إجازات تعليم معتمدة، ولم يخضعوا لفترات تدريبية، ومصيبة المصائب ونقيصة النقائص عندهم عدم وجود أخلاقيات مهنية تقيد الانتساب للمهنة.

وبحسب توصيات الكاتب فإنه حتى لو تغلب المعلمون على(مركبات النقص)!! هذه وعولجت عندهم فهم غير صالحين لإقامة نقابة لهم لأسباب أخرى ويقول في الاردن (١١٠,٠٠٠) معلم ومعلمة فتأهيلهم حسب (الشروط التعجيزية الملائكية) التي وضعها يحتاج لعام دراسي كامل. وهذا معناه تعطيل الدراسة في مدارسنا لمدة عام كامل!!

ثم يضع قيداً آخر فيقول حتى لو تجاوزنا هذه (العقبة) وعطلنا الدراسة سنة تامة

فان تزويد المدارس بمعلمين جدد يحتاج الى تدريب لمدة عام كامل فكيف تسير العملية التربوية؟

وللمعلم أن يسأل وهو يكافح وينافح لتحصيل ما كان قد حصل عليه جَدّه رحمه الله في (١٩٥٦) يوم كان له نقابة دستورية قانونية وقبل تطور الحياة السياسية.

هل هذه الشروط التي وضعها الكاتب هي لتحسين العملية التربوية ومقصودة بذاتها؟ أم أنها مؤهلات لمنع التفكير بانصاف المعلمين – شكلياً – لاستحالة انشاء نقابة لهم؟.

ونوافقك تماماً إننا بحاجة الى تحسين العملية التربوية والتي عمادها الرئيس وعمودها الفقري المعلم، والمستهدف فيها الطالب، والمخرجات التعليمية والعنصر المؤثر لتحسينها وتطويرها هو ارادة حكومية جادة وخطة استراتيجية علمية مبصرة للنهوض بالتعليم، وما إيجاد نقابة مهنية للمعلمين إلاَّ وسيلة من وسائل انجاح المشروع وليس معيقاً لها.

التخويف الغُثائي من تحصيل حق طبيعي لشريحة من المواطنين – نقابة معلمين– مبالغ فيه، بل هو كذبة كبرى، لكنها منسجمة مع التخويف من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وتعطيل للاصلاح العام.

ان إنصاف المعلم يجعله محل تقدير في المجتمع ويعيد انتاج نفسه – وشعوره بقيمته واعتراف المجتمع بدوره الهام وتقدير الطالب له

ثم وجود نقابة رسمية تشرف عليه وتحدد مسؤولياته الأخلاقية والأدبية ستكون عاملاً مساعداً كبيراً للتناغم مع نظام تعليمي واستراتيجية تعليمية مدروسة .

ولعلم الكاتب وللذين تنطلي عليهم أحياناً بعض الحجج الواهية والمتهافتة المسوغة لتحريم انشاء نقابة للمعلمين ويحاولون استخدام ما يشبه المنطق والحجة التربوية والمهنية أقول:–

١. في نظام وزارة التربية والتعليم شهادة اسمها اجازة تعليم ونظام تنصيف للمعلمين حسب شروط خاصة.
٢. كما تعقد للمعلمين المستجدين على مدى عام كامل دورات فنية عديدة.

٣. يشترط في المعلم استكمال بعض المتطلبات اللازمة وهو على رأس عمله وتعقد دورات خاصة وتستغل ايام العطلة (السبت).
٤. هناك أجهزة اشراف تربوية تتولى الأخذ بيد العلم وتدريبه ومراقبة عمله.
٥. كما ان الجامعات الاردنية تلزم الطالب بمساقات تربوية خاصة "أساليب تدريس". وهناك وسائل اخرى عديدة.

وأقول – لقد كانت وزارة التربية والتعليم مبصرة عندما خصصت كليات خاصة لاعداد المعلمين وكانت هذه الكليات تغطي حاجة المدارس في المرحلة الاساسية كلها، وان كانت كفاءة الخريجين العلمية والتربوية تغطي حاجات المرحلة الثانوية، لكن موجات التطوير والتغيير والتعديل والتبديل أجهزت على هذه الكليات حيث غدا خريجوها لا يجدون عملاً في الوظائف الحكومية في التعليم حتى في الميدان الذي لا ينافسهم فيه أحد فنياً، وليسأل من كان سبباً في ذلك؟

فلسفة انشاء نقابات مهنية وعمالية توافق حضاري انساني ثبتت جدواه في جميع الدول التي تحترم نفسها وانسانها، وليست بدعاً من الأعمال بل هو تحسين وتطوير ونماء ولسنا استثناء في العالم سيما وعندنا نقابات لكل عمل ومهنة إلاّ للمعلمين .

ان نقابة للمعلمين ستضبط اموراً تربوية كثيرة، وعندها لن يسمح لمن هب ودب وكان عاطلاً او متعطلاً عن العمل ان يدخل ميدان التعليم، ولن يكون التعليم جمعية خيرية او معونة وطنية، او مؤسسة تشغيل او لحل مشكلة انسانية او معيشية، او تنفيعية . وما المانع عندنا أيها الكاتب ان يتقدم للعمل لهذه المهنة الآلاف/ لكثرة الحوافز واحترام المهنة مجتمعياً/ ويقبل بعضهم بعد اختبارات علمية نقابية خاصة ويُرْفض بَعْضُهم حتى يستكمل نقصه، الدنيا تمضي والعجلة تدور فلا ترهقوا انفسكم بمحاولة ايقاف عجلة الكون؟ والمعلم كان طالباً وله اولاد وبنات طلبة وهو مواطن ينتمي لهذه الامة وليس طارئاً عليها، وهو مستأمن على أبنائنا اليوم وغداً، ولا نستطيع الدخول معه في غرفة الصف ونؤمنه على ابنائنا فأكرموه ولا تتعاونوا ضد مطالبة العامة فهي ليست له فقط إنما للوطن وبُناَته في الغد؟

١. إن لم تبلغ المطالبة بانشاء نقابة٢٠٪ من المعلمين كما يقول الكاتب صديق المعلم من المعلمين فأهملوها وإن تضاعفت فافسحوا الطريق انت وامثالك واعطوا الطريق حقها .

٢. هناك مشكلة حقيقية في مخرجات التعليم وفي الواقع التربوي لا ينكرها الا جاحد، تستحق المعالجة دون تشنج ويجب النظر اليها دون محددات انتقائية، والمعلم صلبها، ولنصل الى حالة يتمنى فيها كل طالب عمل ان يكون مُعَلماً.واخيراً ما المانع آن ينشيء المعلمون نقابة لهم؟ بل كان من الواجب على المجتمع ان يقدم لهم نقابة دون هذا العناء.

إن نقابة المعلمين تشكّل خدمة للتعليم الذي يتأثر به الوطن وكل مواطن، وليس انصافاً للمعلم فقط، فإن اجتمعت هذه كلها فما الفائدة الوطنية من عرقلة انشاء نقابة للمعلمين؟ ارفعوا ايديكم عن المعلم ومطالبه، وكفوا السنتكم، ووفروا أَقْلامكم، ومزقوا طلاسمكم، فالنقابة ستنشأ ان شاء الله ان لم يكن اليوم فغداً. وتحية للمعلمين الصادقين الذين يطالبون بتحقيق مصالح زملائه وطلابهم والمسيرة التعليمية، ولا يلتفتون الى ترهيب او ترغيب ومن سار على الدرب وصل. المعلم سالم الفلاحات/ مادبا الاربعاء ١٩/ ١/ ٢٠١١ وبعد ثمانية اشهر فقط من هذا الاستبعاد والتجريم للكاتب صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قانون نقابة المعلمين الأردنيين بتاريخ ٦/ ٩/ ٢٠١١، بشكله الذي أقره مجلسا الأعيان والنواب.ويأتي تأسيس نقابة للمعلمين الأردنيين بهدف الارتقاء برسالة المعلم وتطويرها والمحافظة على أخلاقيتها وتقاليدها، والإسهام في رفع المستوى العلمي والثقافي والاجتماعي للمعلم، والمحافظة على حقوق المعلمين وكرامتهم. (بترا)

**ومن الارهاصات**

## ٩. بيان اللجنة الوطنية العليا للمتقاعدين العسكريين١/٥/٢٠١٠

من البيانات الاولى التي اتصفت بالشمولية والصراحة وعمق المعلومة/ وان اختلف معها البعض في بعض طروحاتها/ فيسجل لهم السبق في الاعلان ورفع الصوت ونظرا لخصوصيتهم الحساسة في العادة، اورد هنا بعض ما ورد في البيان

**البيان الأول**

**أولا:** إن المشروع الصهيوني القديم ــ الجديد لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن، تحوّل، مؤخرا، إلى خطط يجري تنفيذها بالفعل، سواء على المستوى الاستراتيجي بمنع قيام الدولة الفلسطينية وتحويل الضغط الدولي باتجاه الأردن أو على المستوى الميداني بمواصلة سياسات الحصار والتهجير لأبناء الضفة الغربية باتجاه الأردن، أو على المستوى السياسي والإعلامي بشنّ حملة منظمة ضد المملكة من أجل تجنيس المزيد من المهجرين الفلسطينيين وفرض ما يسمى بالمحاصصة السياسية في ظل ما يخطط له من أغلبية ديمغرافية فلسطينية،

**ثانيا:** إن هذه الخطط تلاقي نجاحات متتابعة؛ إذ بلغ عدد الفلسطينيين في الأردن اليوم اكثر من اثنين مليون ونصف المليون، منهم مليونان من اللاجئين والنازحين المجنسين نهائيا، وحوالي ٨٥٠ ألف نازح مجنس يحمل البطاقة الصفراء (بمايعني أنه يملك تصريحا من الإحتلال بالإقامة في الضفة الغربية) وحوالي مليون ونصف المليون من غير المجنسين الذين يحملون البطاقة الخضراء (الضفة الغربية) والزرقاء (غزة) وتتعرض المملكة لضغوط صريحة لتجنيس الجميع ومنحهم كوتا في النظام السياسي تساوي نسبتهم. وهو ما يقود إلى الوطن البديل .

**ثالثا:** إن الإجراءات الصهيونية الأخيرة تشكّل خطرا داهما على مستويين

حرمان أبناء الضفة المقيمين في الأردن من حقهم في العودة والإقامة في الضفة بحجة أنهم حاصلون على جنسية أخرى تهجير المزيد بحجج مختلفة، وفي ظل سياسات الحصار والإرهاب.

**رابعا:** إن اخطر ما في المؤامرة الصهيونية أنها تجد لها أنصارا يتكاثرون في بلدنا، ويعبرون صراحة عن مطالب التوطين والمحاصصة، بل ويلجأون إلى الإستعانة بالأميركيين والصهاينة لهذا الغرض،

وبناء عليه، تدعو اللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين إلى توحيد الصفوف، والعمل من أجل ما يلي:-

**أولا:** التأكيد على أن الدستور الأردني لا يمنح أيا كان، وكائنا مَن كان، أية سلطات إلا لجلالة الملك من دون شراكة أحد بغض النظر عن صلة القرابة أو اللقب، . وجلالة الملك يمارس سلطاته من خلال حكومة ذات ولاية عامة، وبعد حصولها على ثقة مجلس نواب منتخب بنزاهة في ظل تمثيل للمحافظات على أساس الجغرافيا وليس السكان، وبشكل ملائم. وينبغي تشكيل الحكومات، بالطبع، على أساس يمثّل الشعب الأردني وليس مراكز النفوذ والعائلاتالحاكمة ورجال الأعمال.

**ثانيا:** الإلتزام والتقيد بروح الدستور ونصوصه والابتعاد عن المزاجية في اختيار شخوص الحكومة والوظائف العليا والتي ينبغي ان تكون بعيدة عن العلاقات الشخصية أو المالية وأن تضع المصلحة العليا للوطن فوق كل الاعتبارات من خلال اختيار شخصيات وطنية معروفة بالانتماء والنزاهة،

**ثالثا:** إن قرار فك الإرتباط لعام ٨٨ ــ والناشيء أصلا عن طلب منظمة التحرير الفلسطينية وقرار القمة العربية لعام ١٩٧٤ هو قرار مفصلي في النظام السياسي الأردني، من حيث أنه أنهى وضع والتزامات الوحدة مع الضفة، قانونيا وإداريا وسياسيا. وقد آن الأوان لدسترته وإصدار القوانين اللازمة لتطبيقه نصا وروحا، بما في ذلك إنهاء تداخل المواطنة مع الضفة الغربية وتداخل النقابات والهيئات والأحزاب.

**رابعا:** إن الحاجة ملحة لقيام حكومة وطنية قادرة على الدفاع عن البلاد، وشنّ حملة حقيقية وشاملة لمكافحة الفساد ومصادرة ثروات الفاسدين، واستعادة الملكية العامة للقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، وفرض نظام ضريبي تصاعدي يحقق العدالة الاجتماعية وفق الدستور، والشروع في سياسات تنموية وطنية يكون عمادها أولوية الريف والبادية.

**خامسا:** توجيه كل الجهود لدعم وتعزيز القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وإعادة

تنظيمها ووضع سياسة دفاعية تتماشى وواقع التهديد "الإسرائيلي" الحالي يتم من خلالها التركيز على الحرب الشعبية والتسلح بمنظومة صواريخ فعالة ولا سيما الصواريخ بعيدة المدى، وتفعيل العمل بقانون الجيش الشعبي لمواجهة اخطار العدوان الصهيوني المتوقع.

**سادسا:** إعادة الاعتبار للهوية الوطنية الأردنية في كل المجالات، وإطلاق حرية التنظيم والنشاط السياسي والإعلامي والشعبي للحركة الوطنية الأردنية، وضرب القوى المرتبطة بالمشروع الصهيوني.

## ١٠. ما كتبه بعض الصحفيين والسياسيين حول الوضع العام

**١. محمد ابو رمان ٢٠ /١٠/٢٠١٠**

**"فضيحة موارد": ماذا نقول للناس؟**

استبقت الحكومة الانتخابات النيابية بتحويل ملف "موارد" إلى هيئة مكافحة الفساد، قبل انعقاد مجلس النواب وتجنّبت بذلك موضوعاً ساخناً وشعبيّاً، يثيره نواب متحمسون لإثبات وجودهم.

ملف "موارد" هو أحد الملفات الاقتصادية الغامضة، خلال السنوات السابقة، وقد أُحيط بالكتمان والضبابية، بالرغم من تعريف المؤسسة بأنّها "حكومية مستقلة"، وتتعامل مع ملفات حيوية وحسّاسة، وهي "الموارد الوطنية"، وتمثّل "ذراع الحكومة الاستثماري"، بمعنى أنّنا أمام مؤسسة كان يفترض أن تكون أعمالها ونشاطاتها واضحة كالشمس أمام الجميع، لكن ما حدث عكس ذلك تماماً!

ما فجّر "فضيحة موارد"، وأدى إلى فتح هذا الملف، هو توالي الإشاعات والأقاويل، ومن ثم التسريبات عن حجم الفساد والتلاعب الذي حدث فيها، والأخطر من ذلك الديون التي أخذتها بضمانة الحكومة وفاجأت المسؤولين اللاحقين، وإلى الآن ما نزال نهباً للمعلومات غير المكتملة وغير الدقيقة، التي تتحدّث عن اختفاء عشرات، بل مئات الملايين، وعن تصفية الشركة وإلغائها.

تحويل القضية إلى مكافحة الفساد خطوة ضرورية وإيجابية. لكن ما يثير الغيظ

والمرارة أنّ فتح هذا الملف اليوم يكشف إلى أي درجة كـان حجـم الفـساد وإهـدار المـال العام والترهل متفشيّاً في السنوات الماضية!

من ملف موارد، إلى مصفاة البترول، وقبلها التسهيلات المالية، فالاختلاسـات الـتي تكشّفت في العديد من الوزارات، وظاهرة الجمع بين المـال والبـزنس في مـشاريع حيويـة للدولـة، وتجـاوز كافـة المحرّمـات الإداريـة فيهـا، إلى قـضايا أخـرى لم تـدخل إلى الجـدل الإعلامي، إلى الإثراء الفاحش الذي أصاب مسؤولين سابقين، وما خفي أعظم!

يا ترى كم هو حجم المال الذي ابتلعه الفساد خـلال أربعـة أعـوام فقـط (٢٠٠٤-٢٠٠٨)؟! ثم صحونا مرّة أخرى على عجز كبير ومديونيـة هائلـة، وشـد للأحزمـة مـن أجل توفير ٢٠٠ مليون دينار من الموازنة، مع العلم أنّ الحديث حالياً هو عن ١٥٠ مليون دينار في ملف موارد وحدها، فماذا يمكن أن نقول للناس اليوم؟!

هل نعترف أنّ كل هذا الضغط الاقتصادي والضبط، بمثابة جزء من الـثمن البـاهظ الذي تدفعه الدولة والمجتمع معاً للفساد.

لكن الملف المسكوت عنه، الأهم والأخطر، في قضية موارد هو السؤال الذي يجـب أن نفتحه فوراً: لماذا تفشّى الفساد بهذه الصورة المرعبة في الطبقات العليـا والـدنيا خـلال فترة وجيزة؟!

لسنا دولة نفطية ولا ثرية، ما يبرر وجود درجة من التساهل أو التراخي في التعامـل مع المال العام، فبالكاد تجمع رواتب الموظفين في الحكومة في آخر كل شهر، وبعد أن يـتم وضع ملاحق للموازنة واللجوء إلى القروض والمنح، وهنالـك آلاف الأسـر الـتي تعتمـد على المساعدات المالية!

لو كانت هنالك شفافية ومساءلة ومؤسسات رقابية فاعلة حقّاً منذ زمن لما رأينا كل هذه الملفات المقلقة جداً!

**٢. د. لبيب قمحاوي١ /٢٠١٠/٩**

الرقص فوق اللهيب: الأردن في الميزان

لم يسبق أن تحول الهمس السياسي في الأردن إلى جلبـة وصـخب وغـضب مـسموع

ومقروء ومرئي، كما هي عليه الحال الآن. فانتقاد السلطة أصبح يومياً وعلنياً وقاسياً وشاملاً لمن وراء السلطة وفي ثناياها، بل ولكل ما يحيط بها. وفقد العديد من المناصب الرسمية الاحترام العام لصالح النقد العام، وفي أحيان كثيرة الاحتقار العام. وما كان من المحظورات أصبح ممارسةعامة يومية مما يؤكد انهيار الاحترام العام لتلك المناصب وما تمثله، بل وتجاوزت الممارسات حد الانتقاد العام إلى توجيه أصابع الاتهام إما تلميحاً أو تصريحاً.

ما الذي حصل؟ وكيف وصلت الأمور إلى هذا المستوى؟ وما الذي أيقظ الشيطان من سباته ليرقص رقصات النار ويعانق اللهيب؟

إذا كان الموضوع سردياً فالقائمة طويلة، وإذا كان الموضوع شمولياً فالنتائج تتكلم عن نفسها. دولة فتية تبرعت بتمزيق نفسها حتى الثمالة، بدون وازع وبدون رادع. هل ما حصل هو جهل وتقصير، أم محاولة للانتحار، أم تقرب من الشيطان من أجل فتات لا يسمن ولا يغني عن جوع، هذا إذا لم يكن الفتات معجونا بالسم القاتل.

دعونا نقترب من هذا الواقع المؤلم بهدوء وروية وصبر بعيداً عن الانفعال حتى نفهم إذا كنا نعلم حقيقة ما هم فاعلون أو نستوعب الدروس إذا كنا حقيقة لا نعلم.

لقد قامت الدولة الأردنية طواعية بإضعاف جميع مؤسساتها الدستورية لصالح مؤسسة واحدة هي مؤسسة العرش، وهو أمر لا داعي له، لأن دستور الدولة الأردنية لعام ١٩٥٢ يضع مؤسسة العرش فوق كل المؤسسات ويفصل آلية العلاقة بين كل مؤسسة ومؤسسة العرش بصورة واضحة. إذاً لمصلحة من تم إضعاف تلك المؤسسات ومن هو المستفيد الأكبر؟

إن إضعاف مؤسسات الدولة الأردنية وعلى رأسها الحكومة ومجلس النواب والقضاء، إضافة إلى العديد من مؤسسات الدولة الأخرى، وانسحاب الدولة من معظم واجباتها الاجتماعية والتنموية أو تقليصها إلى الحد الأدنى يعني في الحقيقة إضعاف الدولة الأردنية نفسها، وبالتالي إضعاف دورها الوطني والإقليمي.

وكان لا بد أن يتبع ذلك، بالضرورة، إضعاف المؤسسة الوحيدة التي بقيت متماسكة

ألا وهي الوحدة الوطنية، وذلك من منطلق فرّق تسد حيث لا يمكن لدولة ضعيفة وشبه مفككة أن تسيطر على شعبها ما دام متماسكاً. وهكذا، أصبح من الضروري طعن الوحدة الوطنية وتفكيكها باعتبارها القاعدة الصلبة للحفاظ على تماسك الدولة ومنعها من السقوط في ظل غياب أي دور فاعل ومؤثر لمؤسسات الدولة الدستورية. وأخذت قوى الظلام تلعب في مقدرات الدولة واستغلت تلك المؤسسات المُنتهكة والمغيبة لتجعل منها إحدى أدوات فك الوحدة الوطنية وتدميرها. وبلغت تلك المؤسسات الدستورية من الضعف والمهانة حداً أصبح فيه موظف من الدرجة السادسة أو السابعة في مكتب يدعى 'مكتب المتابعة والتفتيش' قادراً على أن يمارس سلطة الحكومة، إن لم يكن الدستور والعرش، في سحب جنسية المواطن الأردني وذلك بجرة قلم. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل رافقه تطاول واضح على كبار مسؤولي الدولة من أصل فلسطيني، حيث أجاب أحد موظفي مكتب المتابعة والتفتيش أحد المواطنين الذي احتج على سحب الرقم الوطني منه (أي الجنسية الأردنية) بقوله: 'حتى طاهر المصري (رئيس مجلس الأعيان الأردني) سنحضره إلى هنا' أي إلى مكتب المتابعة والتفتيش.

ما هو هذا المكتب الذي أصبح موظفوه يتصرفون بإرادة مطلقة تعز من تشاء وتذل من تشاء؟ وما هي صلاحياته والسلطات المناطة به؟

لا يستند مكتب المتابعة والتفتيش في وجوده وفي تعامله مع المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني إلى أي قانون على الإطلاق، بل إلى تعليمات تدعى تعليمات فك الارتباط، التي أصبحت كماً مجهولاً لا يعلم أحد كنهه. هي تعليمات مجهولة في وضعها الحالي حتى لمن كتبها في الأصل. فهذه التعليمات التي ساهم في صياغتها وزير الداخلية الأردني في عام ١٩٨٨ (السيد رجائي الدجاني) لا تنص على التنكيل بأحد ولا تعطي أحدا حق سحب الرقم الوطني على أساس عرقين كما لا تمس بحقوق أي أردني من أصل فلسطيني كان موجوداً في الأردن حتى عام ١٩٨٨ وقد أوضح السيد الدجاني هذا الكلام في اجتماع برئاسة الملك عبدالله الثاني، وإن لم يحظ هذا التوضيح في حينه على رضا مدير المخابرات الأردنية في ذلك الوقت (السيد محمد الذهبي) الذي أجاب الملك

عندما سأله عن رأيه فيما أوضحه الدجاني بقوله: 'ماذا سوف يحصل للبلـد (أي الأردن) إذا سمحنا لكل العراقيين والفلسطينيين بالحصول على الجنسية الأردنية'. جـواب غريـب من مدير مخابرات عامة! ما علاقة هذا بذاك. الحديث كان عن مواطنين أردنيين من أصـل فلسطيني، وليسوا بشرا من هنا وهناك موجودين علـى أرض الأردن. وقـد طلـب الملـك عبدالله الثاني في ذلك الاجتماع تشكيل لجنة من كل من طـاهر المـصري ومحمـد الـذهبي ورجائي الدجاني لبحث هذه المشكلة والتعامل معها، ولكن الذهبي تهرب من كل اتصال جرى معه لعقد اجتماع لهذه اللجنة التي لم تجتمع أبداً.

عجباً والله أن تكون إرادة مدير مخـابرات هـي الأعلـى ولكـن هـذا مـا حـصل.إن التعنت والإصرار مـن قبـل الـبعض علـى الاسـتمرار في برنـامج الـتطهير العرقـي ضـد الأردنيين من أصل فلسطيني سوف يفاقم من حالة القلق وعدم الشعور بـالأمن والآمـان والاستقرار النفسي. وهذا قد يدفع العديـد إلى الاسـتثمار الفـردي خـارج الأردن خوفـاً وتحسباً من الجور والظلم وغياب سلطة القانون ممـا سيـساهم بالنتيجـة في تفـاقم الأزمـة الاقتصادية والعجز في الموازنة في الأردن الفقير بمـوارده كمـا يحكـى.إن التلكـؤ في إلغـاء مكتب المتابعة والتفتيش والمهام المناطة به قد يدفع البعض إلى العمل على توثيق ما جـرى ويجري في كتاب أسود سوف يتم العمل على نشره واستعماله أساساً للتقدم بشكاوى إلى المحاكم الدولية المختصة إذا ما استمر القـضاء الأردنـي المحلـي علـى إصـراره بـأن تـدمير مستقبل المواطن الأردني من أصل فلسطيني مـن خـلال سـحب جنـسيته هـو عمـل مـن أعمال السيادة، على الرغم مما ورد في الدستور الأردني نصاً وروحاً.

٣. **رنا الصباغ**

الوطن والأردنيون سيدفعان ثمن المواجهة بين السلطة والإعلام!

حان للحكومة ان تفي بوعدها تحديث الاجندة الوطنية انسجاما مع كتاب التكليف السامي. يتـابع الأردنيـون بقلـق ودهـشة تـداعيات أزمـة الـشد بـين الحكومـة والمواقـع الالكترونية إلى جانب بعض وسائل الإعلام المستقلة التي تحاول فرملـة تـرويض الإعـلام تحت عباءة السلطة التنفيذية، اختطافا من مظلة الوطن الأكـبر مـن الجميـع. وثمّـة قناعـة

متزايدة بأن الوطن والمواطن سيدفعان ثمن التوتر المتنامي بين الحكومة وفلول السلطة الرابعة التي تحاول القيام بدورها الرقابي في ظل تغييب السلطة التشريعية وحجب رأي الشارع الصاخب المسكون بالقلق على المستقبل، مطاردة لقمة العيش، الوظيفة، فرصة تعليم، والحد الأدنى من الخدمات الحكومية، في دولة الضرائب.

مقابل ذلك تسعى الحكومة لرسم صورة وردية وتجميل وجهها من وحي برنامج علاقات عامة تغزله شركة استشارية غير محلية. هذا الترويج الأحادي لن يجدي نفعا، حال الخطاب السياسي التجميلي وبيع الأحلام في التعامل مع الجماهير. كذلك لن ينجح سعي المسؤولين لصناعة نجومية عبر محاولات تسويقهم على أنهم "محبوبو الملايين" من خلال تغطية إيجابيات زياراتهم الروتينية أو التفقدية لأحوال العباد في بوادي وقرى الأردن ضمن برنامج علاقات عامة. ولن تقنع أحدا محاولات تخوين الصحافيين وتصوير بعضهم على أنهم مأجورون ومخترقون على يد عملاء يحركونهم لتسديد ضربات انتقامية ضد الحكومة.

في السياق ذاته لا يمكن تبرير قوانين الحكومة المستعجلة لتكبيل الإعلام الإلكتروني وجرّه إلى حظيرة الصحافة الرسمية وشبه المستقلة، مع الإقرار بمطالب تنظيم هذا القطاع الاستشرافي لكن بعيدا عن الرقابة البوليسية.

أنظروا العالم من حولنا. الإدارة الأمريكية تبدو عاجزة عن دفع القائمين على موقع "تسريبات ويكيخّحتثحجحجآ" إلى وقف نشر آلاف الوثائق المثيرة للجدل حول احتلال أفغانستان. فجل ما لوّحت به وزارة الدفاع هو تحذير الموقع من تبعات تسريب الوثائق باعتباره "قمّة اللامسؤولية لأنه قد يعرض حياة أفغانيين وأمريكيين للخطر".

حتى الدول الموسومة بالرجعية والشمولية تقر بتحليق المواقع الالكترونية خارج مدى السيطرة. أما نحن، فلماذا نصر على ازدواجية المقاربة بين التزمير تحت الأضواء بارتفاع السقف وبين قمع الصوت الآخر وراء الكواليس.

مع فارق المقارنة، يتذكر جيلنا بروباغاندا حرب الأيام الستة عبر إذاعة "صوت العرب" بقيادة الإعلامي المصري أحمد سعيد الذي انتصر في معركة الوهم بصوته الجهور،

وهو الذي أسقط مئات الطائرات الإسرائيلية من على كرسيه قبل أن تتكشف أبعاد الهزيمة التي وصفوها تصغيرا بالنكسة. كذلك نتذكر المصطلحات التي ادخلها وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف في مستهل الغزو الأمريكي للعراق، وهو يحاول تعبئة الجماهير للقتال والمقاومة ضد "العلوج والأفاعي والطراطير"، قبل أن تتهاوى بغداد بسرعة البرق.

في الشأن الداخلي، لم نكن بعيدين عن التهويل من جهة وحجب الحقائق من جهة أخرى حتى دمرنا ما تبقى من جسر الثقّة مع الناس.تتذكرون الكم الهائل من الضغوط التي مورست على الإعلام لحجب الرأي الآخر ومنع دق ناقوس الخطر أمام تردي الوضع الاقتصادي والسياسي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن تهتز الصورة بين ليلة وضحاها ليبدأ الأردن برنامج تصحيح داخلي سياسي واقتصادي تحت رقابة البنك وصندوق النقد الدوليين، بعد أن انهار الدينار دون نصف قيمته الشرائية أمام سلة العملات الأجنبية آنذاك.

لا شك أن دبلوماسيي الدول الغربية المانحة ومنظمات المجتمع المدني الأجنبية تراقب التخبط الواضح سيما في قطاع الإعلام. وليس من المستبعد أن يرفع عدد منهم الكرت الأصفر وربما الأحمر أمام تناسل الأزمات في البلاد. المركز الوطني لحقوق الإنسان، المعروف عنه النزاهة والاستقلالية، كان سباقا في انتقاد حجب المواقع الإلكترونية عن الموظفين وأيضا قانون منع الجرائم الإلكترونية باعتباره "يمس بالحريات الشخصية (..) وحق الحصول على المعلومة التي كفلها الدستور". ولا يغيّر كثيرا تصريح رئيس المركز عدنان بدران، رئيس الوزراء الأسبق، الذي أعلن "تفهمه" لمبررات سن مثل هذا القانون، بعد حملة علاقات عامة قادها وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال علي العايد ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مروان جمعة.

المفارقة أننا لا نقر بالدرك الذي وصل إليه الإعلام، كما نتجاهل المسؤولية عن هذه الأوضاع وكأننا في حالة انفصام شخصية.

قبل شهور، ثارت ثائرة الحكومة على تقرير فريدوم هاوس "بيت الحرية" المؤسسة

الأمريكية المستقلة التي تصدر تقريرا سنويا يقيس حال الحريات الصحافية حول العالم. التقرير صنّف صحافة الأردن بأنها غير حرّة، ذلك أنها تراجعت إلى ٦٣ نقطة ضمن سلم من واحد إلى مائة (١-٣٠ تصنف حرة، ٣١-٦٠ تنقلب إلى حرة جزئيا وفوق ٦٠ تنقلب إلى غير حرة. في ذيل القائمة دول شمولية مثل كوريا الشمالية، ليبيا وسورية.

من يدري الدرجة التي سيسجلها الأردن العام المقبل، في ضوء التراجع المستمر في المشهد الإعلامي، مع ان إعلاميين وسياسيين يعتقدون بأن الأردن يستحق أن يقفز تحت درجة ٥٩ ضمن مساحة الإعلام الحر جزئيا.

هذا المسلسل عاشه الأردن سابقا. نهج الاستهتار بالرأي العام ومحاولة إغلاق قنوات الاتصال ومواراة الأمور ظنا من الحكومات أن الناس لا تعرف أو لن تتأثر. هذه السياسات المخادعة غير المؤثرة أثبتت فشلها قبل أحداث ١٩٨٨ وقبل وبعد توقيع معاهدة السلام وقبل وبعد جهود التحديث لعصرنة الأردن. في تلك الحقب، لمّا تكن ثورة المعلومات وطفرة المواقع الإلكترونية قد اجتاحت العالم لتزيل الحواجز والحدود.

لم نتعلم من أخطائنا. لذلك تتواصل حالة الاغتراب المجتمعي فيما تتسع فجوة الثقة.

تخيلوا الأصوات الاحتجاجية التي ستلقى في صناديق الاقتراع في حال استمرار هذه الأوضاع عشية الانتخابات على وقع تنامي خيار المقاطعة؟ لماذا نجني على الأردن ومتى سنصحو من غفلتنا؟

أمام الحكومة فرصة أخيرة لتغيير مسار الأمور عبر تنفيذ وعدها بتحديث الأجندة الوطنية انسجاما مع كتاب التكليف السامي وتسريع برنامج التحديث الملكي. عليها العودة إلى سياسات الانفتاح السياسي والإعلامي لتتماشى مع سياسات الانفتاح الاقتصادي. دون ذلك لن تكتمل حلقة الإصلاح وسنظل ندور في الحلقة ذاتها. عودة سريعة إلى الأجندة بمحوريها السياسي والإعلامي تعكس تمنيات يمكن تحقيقها لجهة توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار، فرز مجلس نيابي يمثل طيفا واسعا من الأردنيين بعيدا عن المحاصصة والجهوية، وتحرير وسائل الإعلام من سطوة الحكومات.

**١١. طروحات معروف البخيت قبل ان يصبح رئيسا للحكومة للمرة الثانية**

في ١٤/ ١٢/ ٢٠١٠م تحت عنوان نحو خارطة طريق لتطوير حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية قال معروف البخيت في محاضرة طويلة جاء فيها:ـــ

١. إنني أحسب بأن اعتقاد البعض بأن تعديل قانون الانتخاب، مع بقاء الثقافة الاجتماعية السائدة على حالها بما فيها من مظاهر سلبيه سيعمل على إحداث تنمية سياسية هو اعتقاد مبالغ فيه وغير واقعي. إن القوانين بذاتها لا تُحدث تنمية. كما اشار الى. عزوف الأردنيين عن الأنضمام للأحزاب، ولذلك أسباب موضوعية عديدة ليست مجال حديثنا.
٢. سوء التوزيع الجغرافي للسكان حيث يتركز أكثر من ٤٠٪ من السكان في العاصمه وحوالي ٨٧٪ في الجزء الشمالي الغربي من المملكه ويعزي هذا الخلل الى طبيعة الأردن الجغرافية، وإلى الهجرات الديموغرافية خلال أعوام ٩١، ٦٧، ٤٨ وبسبب تيارات الهجرة من الأرياف إلى المدن وهذه الأخيرة، تعني هدراً كبيراً للعنصر البشري في المناطق الريفية أحد المقومات الرئيسية للتنمية.
٣. المجتمع الأردني مجتمع شاب ٧٠٪ أقل من ٣٠ سنة.
٤. قلة حجم قوة العمل وضعف الأنتاج.
٥. ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل.

ويقول: التحدي السياسي المركزي الذي يواجه مخطط التنمية السياسيه في الأردن هو في التعامل مع الثنائيه الأردنية الفلسطينيه، وهي القضيه الضاغطة على السياسات الأردنية المستقبليه وعلى مجمل نظرية الأمن الوطني. إن حوالي ثلث سكان المملكه هم أردنيون من فئه المهاجرين الفلسطينين وهؤلاء وأستناداً الى قرار الوحده عام٥٠ فهم مواطنون أردنيون مع الأحتفاظ بحقهم التاريخي في فلسطين (حق العودة).

فإذا كان برنامج التنمية السياسيه يستهدف أعلى درجات المشاركه السياسيه فإن على أستراتيجية التنمية السياسيه أن تبحث عن أشكال هذه المشاركة ونطاقها ومضامينها في أطار هذه الثنائية.

**وعن التعديلات الدستورية يقول :**

بتقديم الأشارات التوجيهية المعاصرة للحياه السياسيه. وفي مرحلة ما ولتجذير الديمقراطية شكلاً للدولة.

ومنهجاً شاملاً للحياه السياسيه في الأردن و قد تظهر الحاجه للجوء الى تعديلات دستورية.

وعن الخارطة الزمنية لتنفيذ الاصلاحات يقول: ـــ.الأطار الزمني ثلاثون عاماً (٢٠١٠-٢٠٤٠) مقسمه الى مرحلتين لكل منهما هدف نهائي محدد

أ. عشرون عاماً (٢٠١٠ -٢٠٣٠) وتهدف الى تطوير النظام السياسي والأجتماعي بصوره متدرجة ومتأنيه.

ب. عشر سنوات (٢٠٣٠ -٢٠٤٠) وتهدف الى الوصول لمستوى التداول السلمي للسلطه التنفيذيه.

ت. ولا بد هنا من الأشاره الى ملاحظتين:

الأولى أنه آمل أن لايتبادر الى الأذهان أن علينا أن ننتظر عشرين أو ثلاثين عاماً لنبدأ التطوير بل أن هذه المده هي للوصول الى الأهداف النهائيه لمشروع التطوير.

والثانية هي أن هذه المده مقترحه وقابله للنقاش والتعديل لوصول الى حاله سياسيه فاعله وشامله تقوم على معايير هي:

١. التمثيل الشعبي والمشاركه الشعبيه الواسعه.

٢. توازن السلطات بدرجة تمنع أحدها الطغيان على الأخرى.

٣. تعاون السلطات برعايه رأس الدولة.

٤. أنتظام المواطن في مؤسسات المجتمع المدني بما يسمح بتجاوز الصيغ القائمه (الجهوية والقبلية).

**استقلالية وسائل الاعلام.**

٥. يجب أن تقود هذه الأستراتيجة الى الصيغه التاليه لنظامنا السياسي:

أ. حكومه سياسيه. تعمل وفق الدستور ولاتمتلك أي حصانه وتخضع للمراقبه والمحاسبه. تمتلك من السلطات ما يكفي لأداء مهامها التنفيذيه وما لايكفي للهيمنه على السلطات الأخرى أو على مؤسسات المجتمع المدني. تتسلح ببرامج سياسيه ولا تحتمي خلف رأس الدولة.

ب. نظام برلماني يعكس تمثيلاً واقعياً للمجتمع ويمارس وظائفه التشريعيه والرقابيه بمعزل عن التأثيرات الخارجية.

ت. نظام قضائي. مستقل يتميز بكفاءة المؤسسة والأشخاص والفعاليه بالنتائج.

ث. مؤسسات مجتمع مدني . تعبر عن أوسع تمثيل لنشاطات المجتمع وفعالياته وتعكس تنظيماً مدنياً ينسجم مع التنظيم السياسي للدولة وأن تكون مرجعيات هذه المؤسسات أردنية.

هـ تشريعات وطنية حاضنه. تسمح بالتفاعل الأيجابي بين مفاصل الحياه السياسيه وتضبط ديناميكية الحياه السياسيه ضمن معايير الإنفتاح والحريات العامه والشفافيه والديمقراطيه في نطاق المسؤوليات الوطنية الفردية للمواطن والجماعية للمؤسسات والنظام.

ج. أجهزة أمنيه. تعنى بمتطلبات الأمن الوطني بالمفهوم الشامل وترفع القيود عن الحياه السياسيه الداخلية إلا بالقدر الذي تتطلبه طبيعه عملها وتخصصها.هذه هي النتيجة للمرحلة الأولى التي تنتهي عام ٢٠٣٠م.

وبعد تأسيس هذه الحاله يمكن الأنتقال الى المرحلة الثانيه من الأستراتيجية عام (٢٠٤٠) لتصبح بنتيجتها النهائية (تداول السلطه التنفيذية على أساس الأغلبية البرلمانية الحزبية).

كتب سالم الفلاحات معلقا على هذا الطرح في جريدة الدستور الاردنية بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠١١ نقتبس منه التالي:ـ

الاصلاح السياسي.. بين طروحات المعارضة وخريطة د. معروف البخيت

للتنمية السياسية في بلادنا وزارة بهذا الاسم الصريح تناوب عليها ستة وزراء،

ويُتحدث عنها رسمياً في كل محفل ويطالب بها صباح مساء دون جدوى؟ ما تلبث ان تضيع، اما لمهارة معطلي التنمية السياسية التاريخيين، او ليأس المطالبين بها لكثرة تجاربهم ومحاولاتهم ووقوف الكثيرين أمامهم.ويظن البعض ان الممكن الغائب هو قانون انتخاب عصري، وقوانين الحريات العامة، والصحيح انه ليس الغائب الوحيد في حصول التنمية السياسية القوانينُ الناظمة للحياة السياسية وقد كانت حاضرة في التشريعات لعدة عقود قبل مصادرتها، بالقوانين المؤقتة، انما الغائب أشياء اخرى ضرورية كذلك.انّ قوانين الحريات العامة، كلها مهما عدلت ايجابياً (ويجب تعْديلها) لن تفعل شيئاً في التنمية السياسية المقصودة وستبقى ستراوح مكانها وستكون في القشور فقط.إنه من دون ارادة سياسية متقبلةْ للتغيير وداعمةْ له وتعديلات دستورية وثقافةْ مجتمعية عامة تشمل من هم في السلطات الثلاث والشعب بًعَامة. لا يمكن حصول التنمية السياسية ولا الخروج من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من دون ازالة العقبات أمام التطور والتحول والتنمية السياسية والاقتصادية الحقيقية.وإليكم ابرز ما جاء في ورقة الدكتور معروف البخيت التي اطلعت عليها من خلال بعض المواقع الإلكترونية وهو بالتأكيد غير متهم بالتنسيق مع الحركة الإسلامية، وليس متهماً بولائه من طرف الذين يشوشون على طروحات الحركة الإسلامية.

**يقول فيها:**

- لا بد من أهداف واضحة ومراحل محددة وأطر زمنية وإجراءات عملية للوصول الى حالة سياسية فاعلة وشاملة تقوم على معايير هي:
  - التمثيل الشعبي والمشاركة الواسعة.
  - توازن السلطات الثلاث.
  - تعاون السلطات برعاية رأس الدولة.
- انتظام المواطن في مؤسسات المجتمع المدني بما يسمح بتجاوز الصيغ القائمة (الجهوية او القبلية).
- استقلالية وسائل الإعلام.

**ويقول: وعندها نصل إلى:**

- حكومة سياسية تعمل وفق الدستور ولا تملك أي حصانة وتخضع للمراقبة والمحاسبة لديها سلطة كافية لأداء مهامها ولا تهيمن على السلطات الأخرى ولا تحتمي خلف رأس الدولة.
- نظام برلماني مستقل.
- نظام قضائي مستقل.
- مؤسسات مجتمع مدني تعكس تنظيماً مدنياً مرجعياته اردنية.هـ) تشريعات وطنية تسمح بالتفاعل بين مفاصل الحياة السياسية.
- وأجهزة أمنية تعنى بمتطلبات الأمن الوطني وترفع القيود عن الحياة الأساسية الداخلية) تداول السلطة التنفيذية على أساس الأغلبية البرلمانية الحزبية". انتهى الاقتباس".

هذا بعض ما استخلصته من ورقة الدكتور البخيت والذي لا يبتعد كثيراً عما طرح ويطرح من القوى السياسية والحزبية وفي مقدمتها الحركة الاسلامية، وان كان من خلاف فاحسبه لا يعدو الآليات والأشكال والتوقيتات فقط، ولا أدعي التطابق التام التفصيلي ولكنه التداخل والتشابك العميق، إلا أن كانت خريطة دولة البخيت محل اتهام أو تشكيك أيضاً؟، . الشكوى مما وصلت إليه أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كل لسان وفي كل مستوى وهي في تزايد مستمر ونراه منعكساً على الشارع ونسمعه بصوت عالٍ فما الذي يمنعنا من الشروع في العلاج دون تأخير؟؟ سؤال برسم الإجابة لكل من يهمه الأمر دون اتهام لأحد.

**د. محمد الحموري**

من الفقهاء الدستوريين الذين كانت لهم مساهمات ملموسة من خلال الندوات والمحاضرات والمقالات الصحفية في الحراك الشعبي الاردني الفقيه الدستوري د محمد الحموري الذي اصدر كتابا في ٢٠١٠ بعنوان الحقوق والحريات بين اهواء السياسة وموجبات الدستور.

وقد اشتمل الكتاب على خمسة فصول:

**الفصل الاول:** الدستور الذي افتقد بواكيه واشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث.

**الفصل الثاني:** هذا بيان للأردنيين حول التنمية السياسية، تحدث الكاتب عن عن مبدأ سيادة القانون.

والمشروعية: مبدأ تلازم السلطة والمسؤولية، والدور الرقابي لمجلس الأمة، والتنمية السياسية والنقابات المهنية، والحريات السياسية، والأحزاب السياسية، وقانون الصوت الواحد.

**أما الفصل الثالث:** المحكمة الدستورية في ظل الواقع المعاش في الأردن..

**الفصل الرابع:** أفكار ورؤى للإصلاح ولإنقاذ الدولة من الهرم والشيخوخة قبل الأوان.

وقد تضمن هذا الفصل ستة أبحاث، .

**الفصل الخامس والأخير**: الفصل بين السلطات ما نشهده من تباطؤ بينها. وقد تضمن هذا الفصل خمسة أبحاث وكانت له اراؤه في الاصلاحات التي تمت وسبب اعاقة الاصلاح والتعديلات الدستورية المطلوبة وبعض ما تم وقضايا اخرى، اختار منها هذه المادة بتصرف واختصار.

كتب مقالا بعنوان إعصار الإصلاح بين الدول الملكية والجمهورية.. وحالة الأردن.

خلال نصف القرن الأخير، أعيد الوطن العربي في حكمه إلى العصور الوسطى. فقد تصاعد سلطان الدولة الإقليمية وحكامها بشكل تدريجي، وتراجعت الحقوق والحريات التي نصت عليها الدساتير المأخوذة عن أعرق الديمقراطيات الغربية. وفي أغلب الحالات تركزت السلطة في يد حاكم فرد أوحد، أحاط نفسه ببطانات وأجهزة لتنفيذ إرادته، حتى أصبح حاكماً مطلقاً، !!

واعتبر المسؤولون أن من ينادون بالإصلاح هم قلّة من الناس، وناقصو الولاء للحكم أو مشاغبون،

لكن صبر الشعوب بلغ مداه، فانفجرت الأغلبية الصامتة، ليبدأ الربيع العربي من تونس، وبعدها مصر، ثم اليمن ثم ليبيا، وتهاوت أمام الثوار في تلك الدول سلطات الحكم ورموزها،

إنَّ تاريخ النظم السياسية يؤكد أن هناك طاقة قصوى عند الإنسان، لاحتمال الظلم والقهر، وبعدها تستوي عنده الحياة أو الموت، فيدفعه الإحساس بالظلم والغضب المكبوت إلى الانفجار، لتستقر القاعدة الذهبية المستخلصة من الدم، في حكم تطور تلك النظم السياسية وهي، أن النظم التي تعاند شعوبها، تنكسر حتماً ولو بعد حين، وأن من الغباء أن يعتقد حاكم أنه أقوى من شعبه.

لكن رياح الربيع العربي، إذ هبّت بقوة كالعواصف على بعض تلك الملكيات، وتحركت شعوبها للمطالبة بحقوق وحريات وإصلاحات دستورية وسياسية، فإن معنى ذلك، أن هذه الدول قد انحرفت عن المسارات، التي تستوجبها دساتيرها، أو أن هذه الشعوب لم تعد قانعة بما في دساتيرها، واعتبرت أن الزمن تجاوزها، ومن ثم أخذت تطالب بمزيد من الحقوق والحريات، ومحاربة الفساد، ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد وظروف معيشة الناس، وذلك من خلال ما تنادي به من إصلاحات.

انحدر المنصب الوزاري، ليصبح من يشغله موظفاً ينتظر التوجيه تارة، أو يمارس الانحراف عن الدستور بجرأة تارةً أخرى، بل أكثر من ذلك، فمن يدرس الواقع، يجد أن تلك الحكومة الخفية في طريقة استبعادها للناس، طبقت منهجية حرق البدائل، عندما صنفت كل من لا يدخل في طاعتها، بأنه غير صالح لخدمة النظام، وبالتالي ليصبح مستبعداً، الأمر الذي أدى إلى أن يستمر أشخاص بعينهم في التناوب على كراسي السلطات والمواقع القيادية في الدولة، عشرات السنين، بحجة عدم توافر البدائل الموثوق بها.

ثم اختراق الحكومة الخفية للأحزاب التي أخذت بالتشكل، جعل تلك الأحزاب تراوح مكانها وغير قابلة للنمو، ما عدا حزب جبهة العمل الإسلامي، حيث انتظمت فيه جماعة الإخوان المسلمين، التي مضى على عملها في الساحة الأردنية أكثر من ستين سنة.

وحتى الدستور الأردني، فقد كان قـد أُجـري عليـه (٢٨) تعـديلاً، فأفقدتـه تلـك التعديلات توازنه وانتماءه إلى عائلة النظام البرلماني، عندما مكنت التعديلات مـن تركيـز السلطة. بل أكثر من ذلك، فإن الباحث يتـبين أن النـصوص الدسـتورية، الـتي لم يحـدث عليها أي تعديل، قد تمكنت السلطة من استدراج تفسيرات ومدلولات لها، مفـصلة علـى المقاس المرغوب فيه. يُضاف إلى هذا، أن درجة الشذوذ في التعامل مع الدستور، وصـلت حداً هُجرت معه بعض النصوص الدستورية الآمرة، فأصـبحت مهملـة لا مكـان لهـا في التطبيق، لأنها تعيق التفرد بالقرار.

وفي ظل أجواء وممارسات سياسية كهذه، كان من الطبيعي أن يحل حكم الأشخاص مكان حكم القانون، وأن ينتـشر الفـساد، وينفـتح بـاب النهـب للمـال العـام، ويتراجـع الاقتصاد، ويختفي مبدأ الشعب مصدر السلطة، ومبـدأ الفـصل بـين الـسلطات، وتـصبح الحقوق والحريات أسيرة لدى من لا يؤمن بها.

وما ان دخل الربيع العربي إلى الأردن منذ أوائل عـام ٢٠١١، حتـى هـب الـشعب الأردني في مسيرات واعتصامات سلمية، يطالب فيهـا بإصـلاحات دسـتورية وسياسـية، وملاحقة الفساد والفاسدين، ومعالجة الأحوال المعيـشية المتردية لـدى النـاس، وتراجـع الاقتصاد، كما طالبوا بإسقاط الحكومة، وحل مجلس النواب السادس عشر الذي دخل في وجدان الرأي العام أنه جاء بانتخابات مزورة عام ٢٠١٠، وفقـاً لمـا اعـترف بـذلك مـن كانوا على رأس الجهات التي قامت بالتزوير، في أعقاب مغادرتهم لمواقعهم.

ومع هبة الشعب الأردني ومسيراته، أعلن الملك على الناس

إنَّ الإصلاح وإجراء تعديلات دستورية، يعيش في ذهنه منذ سنوات، وجاءت الآن الفرصة.

ولذلك سارع باقالة أول حكومة في شـباط (فبرايـر) عـام ٢٠١١، رغـم أن مجلـس النواب كان أعطاها الثقة بأغلبية (١١١)، من أصل (١٢٠) نائبا!

وجاء الملك بحكومة معروف البخيت، لتتم إقالتها في شهر تـشرين الثـاني (أكتـوبر) عام ٢٠١١ تحت ضغط المـسيرات الـشعبية، وأعقبتهـا حكومـة عـون الخـصاونة، الـذي

استقال لخلافات مع حلقات الحكم العليا في نيسان (إبريل) عام ٢٠١٢، جاءت حكومة الدكتور فايز الطراونة، لتحل مكان حكومة الخصاونة. ثم اقيلت وجاءت حكومة عبد الله النسوروصدرت التعديلات الدستورية لـ (٧٨) فقرة في الدستورمع الإبقاء على النصوص الدستورية محل الشكوى، على حالها دون تعديل، رغم ما قادت إليه من تركيز للسلطة.

وخلال الأشهر الأخيرة، برزت ظاهرة جديدة أخذت تتطور في تسارع لافت، في القرى والمدن خارج العاصمة. فقد أصبحت العشائر تنتظم في المسيرات المطالبة بالإصلاح، وترفد المجتمعات الشبابية غير المؤطّرة بأبنائها. وفي بعض المدن مثل إربد، أصبحت بعض العشائر ترسل ممثلين لها للالتقاء بأبناء العشائر الأخرى للمشاركة في المسيرات. وقد يؤدي تطور هذا النهج المتنامي بشكلٍ ملحوظ، إلى عواقب خطيرة، وعندها سوف يقفز المنافقون والانتهازيون والمستفيدون، من السفينة عند جنوحها، كالفئران عندما تستشعر الخطر!!

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد، أن من يتابع سلوك السلطة يلاحظ، أن انحناءتها، التي ظهرت بالاستجابة لمطالب الناس، خلال الحقبة الأولى من الربيع الأردني، قد وقفت عند حدٍ معين، تمثل في ما يُطلق عليه اصلاحات دستورية رغم عيوبها، لكن تلك الانحناءة ظلت تراوح مكانها. يدل على ذلك، أن تعديل المواد الدستورية التي تطالب بها المسيرات ليست في وارد السلطة، كما أن القوانين الأخرى للحريات، مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخاب، أصبحت تُفرض بشكل فوقي.

ذلك أن اللجنة التي شكلتها حكومة معروف البخيت من القوى السياسية المختلفة برئاسة، دولة طاهر المصري رئيس مجلس الأعيان، انتهت بعد ثلاثة أشهر من النقاش إلى توصية بضرورة إلغاء قانون الصوت الواحد، واقترحت البديل عنه. وكحل وسط، اعتمدت حكومة البخيت ثلاثة أصوات للناخب في دائرته الانتخابية،

عندما جاءت حكومة الخصاونة، قدمت لمجلس الأمة، بعد صراع طويل مع السلطة الخفية، مشروع قانون يعطي الناخب صوتين في دائرته.

لكن حكومة الطراونة، ضغطت على النواب للعودة لقانون الصوت الواحد، فقرر المجلس ذلك، ووافق عليه مجلس الأعيان كما هو، مع بقاء الـ (١٧) مقعداً على مستوى الوطن ليتنافس عليها الجميع وليس الأحزاب فقط. وصدرت بالقانون إرادة ملكية. وفي ذات اللحظة التي وقّع فيها الملك على القانون، طلب من الحكومة رفع عدد مقاعد الوطن إلى (٢٧) مقعداً، وتم تعديل القانون على أساس ذلك!!

لكن المظاهرات والمسيرات ظلت مستمرة تطالب بإلغاء قانون الصوت الواحد وإجراء إصلاح للإصلاحات الدستورية!!

انه من خلال خلق أشباح من الأعداء، الذين يتربصون بالنظام الملكي، وبصلاحيات الملك، وذرف دموع التماسيح خوفاً عليها، مع أمثلة تحرفها عن حقيقتها، أو اختلاق ما يوحي بأنه لولاها ولولا أساليبها في التعامل مع الواقع، لما بقيت هناك دولة ولا استمر نظام.

ولا تزال هذه الطبقة سادرة في غيّها، انطلاقاً مما تعتقده سلطة بيديها، وأجهزة وقوة تأتمر بأمرها، وتستطيع تحريكها لقمع الناس عند الاقتضاء.

إن الدستور يا أعضاء النادي، وفقاً للبدهيات التي أصبح يفهمها حتى رجل الشارع، هو عقد اجتماعي بين طرفين، شعب يحرص في العقد على حقوقه وحرياته، وسلطة تتعهد بحماية تلك الحقوق والحريات ورعايتها وتنميتها، بحيث يكون من حق الشعب أن يعزلها عند انحرافها. فهل ما أطلقتم عليه تعديلات دستورية له أية صلة بعقد له ط.

وأعتقد أن الوسيلة الوحيدة لتجنب المزيد من الخسائر في هذا الوطن، هو التخلص تباعاً من أعضاء نادي السلطة الخفية، وإحلال منتمين للشعب مكانهم من أصحاب الكفاءات والأيدي النظيفة.

**حكومة سمير الرفاعي والحوار مع الاسلاميين**

سميرالرفاعي يرفض اقتراحات من داخل حكومته بالتحاور مع الاسلاميين والاتفاق معهم على العودة للانتخابات مقابل عدم ترشيح حلفاء لحماس

- رفض رئيس الوزراء الاردني سمير الرفاعي اقتراحا تقدم به نائبه الدكتور رجائي المعشر يقضي بعقد جلسة خاصة من الحوار مع رموز التيار الاسلامي بهدف دفعهم للتراجع عن قرارهم بمقاطعة الانتخابات مقابل الاشتراط عليهم بان تخلو قائمتهم للمرشحين من حلفاء حركة حماس او المحسوبين عليها في الحركة الاسلامية.

ورفض الرفاعي هذا الاقتراح جملة وتفصيلا وابلغ نائبه بان الحكومة لن تحاول التدخل في فرض شروط على اي جهة ولن تستجيب بأي وقت لاي شروط تحاول فرضها اي جهة، معتبرا ان اي حوار من اي نوع مع اي قوة سياسية في البلاد قبل الانتخابات سيقود الى صفقات سياسية تمس مبدئيا بفكرة نزاهة الانتخابات.

وعلم ان المعشر استمع لموقف الرفاعي ولم يحاول تكرارها لكن قرار المطبخ الحكومي بعد اعلان الاسلاميين مقاطعة الانتخابات هو ان الحكومة لن تستمع لاي شروط وستكمل مسيرة الانتخابات سواء شارك بها الاسلاميون او غيرهم او لم يشاركوا.

وتقدم الرفاعي خلال اليومين الماضيين بتعليمات لجميع اركان حكومته تقضي بأن ابواب الحوار السياسي لاغراض الانتخابات مغلقة تماما ولا مجال لها الآن قبل ثلاثة اشهر من يوم الاقتراع مفيدا بأن الحكومة ترحب بتراجع الاسلاميين عن قرار المقاطعة في أي وقت وتتيح للجميع فرصة المشاركة بالانتخابات من دون قيد او شرط.

وسبق للتيار الاسلامي ان اعلن سبعة شروط لكي يتراجع عن المقاطعة من بينها :

١. اعادة النظر بقانون الانتخاب
٢. تقديم ضمانات بالنزاهة
٣. اغلاق ملف جمعياتهم الخيرية
٤. وقف المحاكمات لبعض مشايخهم في السياق
٥. تنفيذ متطلبات حراك المعلمين بتأسيس نقابة لهم (عرب نيوز).

# الفصل الثاني

## الحراك الشعبي

**كانت البداية في الحديث عن الفساد الهائل وبخاصة في الجانب الاقتصادي كما في :-**

**(١) الورقة الاقتصادية للجنة الوطنية العليا للمتقاعدين العسكريين**

وكانت سبَّاقة في الحديث عن الفساد المالي وقد اصدرت ورقتها الاقتصادية الثانية بتاريخ ٢٤/ ١/ ٢٠١١

وتناولت الورقة خصخصة القطاع العام وإعادة هيكلة الدولة «حيث قام عدد قليل من المتنفذين في موقع القرار في الأردن»، بحسب الورقة، «ببيع ممتلكات الشعب من شركات ومؤسسات وثروات

وهنا نورد بعض الحقائق عن ما تم بيعه من مدخرات الوطن حسب التخاصية:

١. خصخصة القطاع العام واعادة هيكلة الدوله حيث قام عدد قليل من المتنفذين في موقع القرار في الاردن ببيع ممتلكات الشعب من شركات ومؤسسات وثروات طبيعيه ومقدرات واراضي وبنى تحتيه وقبضت اثمانها سمسره لحسابها الخاص .
٢. رفع يد الدوله عن دعم المواد الاساسيه والتي هي في القاعده الاساس لمعيشة الشرائح والفئات ذات الدخل المحدود وحتى الطبقه الوسطى التي انهارت تماما فتغولت شريحه صغيره من الحيتان والسماسره والمافيات الماليه ازدادت غنا وفجورا على حساب الاغلبيه التي افقرت تماما فانحرف جزء منها باتجاه الجريمه المنظمه التي ستتسع مدياتها مع اشتداد الازمه.
٣. رفع يد الدوله عن التدخل في الية السوق مما ادى الى فتح الابواب على مصارعها امام ثله من السماسره وكبار التجار والمرابين وشركائهم من المسؤولين لممارسة النهب والسلب بابشع صوره واشكاله فالتهموا جيوب الفقراء ولقمة عيشهم وجرعة مائهم وطاقة طعامهم ودفئهم .

٤. فتحت هذه المجموعه (ممن هم في موقع القرار) الابواب على مصراعيها امام شركائها ممن سموا بالمستثمرين الاجانب والشركاء الاستراتيجيين في الوقت الذي اقفلت فيه الابواب امام المستثمرين الوطنيين الحقيقيين.

٥. وعلى اثر ذلك دخلت البلاد تحت سيطرة مجموعات غسيل الاموال والمضاربات التي استباحت الوطن وسرقت مدخرات الشعب في البورصات الوهميه وسوق عمان المالي والضمان الاجتماعي واغرقوا البلد بالغذاء الفاسد والدواء المزيف واخترعوا المشاريع الوهميه لنهب المال العام وقد ادى تطبيق (مجموعة المتنفذين في موقع القرار) لهذه الشروط المجحفه بحق الوطن والشعب الى ازمه عميقه شامله ارست جذورها واخذت تستعصي على الحل مع تقدم الزمن فتفاقمت المديونيه لتقارب ال(١٥) مليار دولار رغم بيع مقدرات الوطن والقطاع العام والبنى التحتيه بحجة اطفائها وزاد عجز الموازنه ليبلغ اكثر من ربع الموازنه العامه واستشرى الفقر وازدادت البطاله وتعمق اكثر من اي وقت مضى سوء توزيع الثروه التي ينتجها ابناء شعبنا في مختلف مواقعهم بعرق جبينهم والاخطر من هذا هو فتح الابواب مشرعه امام قوى خارجيه شركاء المجموعه المتنفذه ممن يسمون بالمستثمرين لسرقة ثروات ومقدرات الوطن .

٦. وقامت هذه المجموعه ببيع الثروات الوطنيه للشعب والتي تعتبر ملكا له وللاجيال القادمه وهنا نورد بعض الحقائق عن ماتم بيعه وسلبه من ثروات مدخرات الوطن حسب مايسمى با لتخاصيه:

١. **شركة مناجم الفوسفات**

اعطيت الشركه حقوق التعدين في مناجم الرصيفه والحسا والشيديه والوادي الابيض ويقدر الاحتياطي المثبت والمحتمل حتى عام ٢٠٠٨لكافة المناجم ب(١٤٥٩مليون طن)علما ان السعر العالمي لطن الفوسفات لعام ٢٠٠٩هو(٢٨٠دينار) وبذلك يكون المبلغ الاحتياطي بالدينار الاردني للشركه ما يقارب (٤٠الف مليار دينار) حيث تم خصخصتها وبيعت حصة الحكومه بمبلغ (٨٨مليون دينار) وقد حققت الشركه ربحا

مقداره (٢٣٨مليون دينار) خلال عام ٢٠٠٨ اي ان ارباح الشركه لسنه واحده يعادل ما يقارب ثلاثة اضعاف المبلغ الذي بيعت به.

٢. **شركة البوتاس العربي**

اعطي حق الامتياز حصريا لاستخراج الاملاح والمواد الكيماويه في كامل منطقة البحر الميت وشاطئ البحر لمسافة ١كم حيث بيعت حصة الحكومه للمستثمر الكندي بمبلغ (١٢٦مليون دينار)وقد وصلت ارباحها عام ٢٠٠٨الى (٤ , ٣١١)ثلاثمايه واحدى عشر مليون واربعماية الف ديناراي ان ارباح الشركه لعام واحد قد قاربت ثلاث اضعاف المبلغ الذي بيعت به ويبلغ سعر الطن الواحد من البوتاس ما يقارب (٣٢٠دينار)عام ٢٠٠٨.

٣. **شركة الاسمنت**

لقد باعت الحكومه حصتها عام ١٩٩٨الى مجموعة لافارج الفرنسيه حيث يوجد لها مصنعان احداهما في الفحيص والاخر في الرشاديه بمبلغ (٧٠مليون) ديناراردني وقد حققت ربحا عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨مقداره (١١٨مليون) دينار اي ان الارباح قاربت ضعف ما بيعت به ةباختصار فان هذه الثروه الوطنيه للشركات الثلاث بيعت بمبلغ (٢٨٤مليون) دينار وحققت ارباح خلال سنه واحده مبلغ (٦٦٧,٤٠٠) ستمايه وسبعه وستين مليون واربعماية الف دينار ونترك ذلك لتقييم الشعب المحترم .

٤. **شركة امنيه**

بلغت كلفة الترخيص (٤ملايين) دينار التي قبضتها الحكومه وقد تم بيعها بعد اقل من عام الى مستثمر بمبلغ (٤١٥مليون)دينار اي ان هذه الصفقه قد حرمت خزينة الدوله مبلغ (٤١١مليون)دينار لا يعرف احد اين ذهب هذا المبلغ حيث ان الملف مازال مغلقا وغامضا ويعرف الاردنيون من الذي باع والذي قبض الثمن.

٥. **شركة الكهرباء**

هذه الشركه التي بنيت من ضرائب الاردنيين والتي استطاع الحسين الباني رحمه الله

ان يوصل الكهرباء الى ما نسبته ٩٩٪ من مناطق المملكه فقد بيعت هـذه الخدمـه الوطنيـه بمبلغ (٥٢مليون) دينار لـشركة دبـي كابيتـال مـع ان ممتلكـات هـذه الـشركه مـن مبـاني ومعدات تقدر باكثر من مليار دينار.

٦. **ميناء العقبه**

لقد تم سلخ قطعه من ارض الوطن وسميت منطقة العقبه الاقتصاديه الخاصه حيث تخلت الحكومه بموجب القانون الخاص عن كافة صلاحياتها على ارض العقبه الى مجلـس مفوضي العقبه وهنا نسال ماهي القيمه المضافه التي حققها هذا القانون للاقتصاد الـوطني حيث يقول المسؤولين في المفوضيه ان حجم الاستثمار تجاوز (١٦مليار)دينـار علمـا بانـه على ارض الواقع لم يتجاوز (٢مليار)دولار فقد بيعت شواطئ العقبه كاملـة بهـذا المبلـغ علما ان هذه الثروه لا يجوز بيعها لانها ملك الشعب والشاطئ الوحيد للاردن فقـدبيعت منطقة ميناء العقبه بمبلغ (٥٠٠مليون)دينار لشركة المعبر الدوليه للاستثمار علما ان ثمـن ارض الميناء الحقيقيه تزيد عن (٤مليار)دينار كما بيعت ارض الـشاطئ الجنـوبي لمـشروع تالابيه بسعر لا يتجاوز (٥٠٠٠الاف)دينار للدونم الواحد علما بان قيمة الدونم الحقيقيـه (مليون دينار)ومع تعثر هذه المشاريع والاسعار الوهميه التي بيعـت بهـا فـان النتيجـه ان هناك علاقات منفعيه مابين المستثمر والمجموعه صاحبة القرار في الاردن.

٧. **شركة الاتصالات**

والتي كانت تدر دخلا يوميا لخزينة الدوله يقدر بمئات الالاف من الدنانير حيث بيع مانسبته ٨٨٪ الى شركة فرانس تيليكوم بمبلغ(٥٠٨مليون دولار) علما بان مرابح الـشركه السنويه تتعدى قيمة مابيعت به.

٨. **الملكية الاردنية**

تم الغاء مؤسسة الاردنيـة وحولـت الى شـركه اسـتثماريه قابـضة وتم فـصل نـشاط الطيران عن النـشاطات المـسانده بعـد ان تم خصخـصتها حيـث بيعـت مجمعـات صـيانة محركات الطائرات وتموين الطائرات ومركز التدريب والاسواق الحـره واكاديميـة الطـيران

لشركات اجنبيه بمبلغ (١٢٢مليون دولار) كما ان مطار الملكه علياء الدولي وكافة مرافقه تديره شركه فرنسيه علما بان السعر الحقيقي لهذه البيوعات يزيد عن (٦٠٠مليون دينار) كما تم بيع كامل حصة الملكيه من شركة عاليه للضيافه وفندق عاليه ورويال تورز الى مستثمرين اجانب حيث بيعت بثمن بخس .

**ونشير هنا الى قضايا البيوعات الاخرى** وباسعار زهيده وغير حقيقيه مثل سلطة المياه وفندق الاردن وحمامات ماعين وحصص الحكومه من الاسهم في كل من بنك الاسكان، بنك القاهره عمان، بنك الصادرات والتمويل، بنك الانماءالصناعي، مصنع رب البندورة في الاغوار، الكازينو الالبان الاردنية، البتراء للنقل، الاجواخ الاردنيه، الدباغه الاردنيه، الخزف الاردنية، العربيه الدوليه للفنادق، الاردنية لتجهيز الدواجن، مصانع الورق والكرتون، المؤسسه الصحفيه الاردنية، كما تم اجراء عمليات تأجير لكل من مؤسسة سكة حديد العقبه لمدة ٢٥ عام ومؤسسة النقل العام وسلطة المياه الاردنيه .

ويظهر مما تقدم بأن الدوله قد باعت واجرت كافة مقدرات المؤسسات والقطاعات الاستراتيجية للاردنيين .

**اما القضايا الاخرى التي يوجد بها شبهات فساد فهي:**

١) **برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي** والذي انفق عليه مبلغ (٣٥٦ مليون) دينار من خلال مشاريع شكليه ووهميه لم يلمس نتائجها اي مواطن اردني فاين ذهبت هذه المبالغ.

٢) **المبادره الوطنيه للاسكان** (سكن كريم لعيش كريم) لذوي الدخل المحدود وقد تفاجا الاردنيون بان هذا المشروع قد افرغ من مضمونه حيث اعلنت الحكومه عن تخصيص (٤٢٠مليون دينار) لبناء (٨٠٠٠) شقه سكنيه والواقع انه لم يتعد سعر متر البناء المائة دينار خاصه وان غالبية الارض التي بني عليها تعود لاملاك الدوله ومازال المشروع يلاقي فشلا ذريعا نتيجة هذه الكلفه العاليه والاسعار غير الحقيقيه وترتب فوائد ماليه فاقت قيمة ثمن الشقه اضافة الى الاختلالات الفنيه والمواصفات السيئه للابنيه وقد انعكس هذا المشروع لصالح ارصدة المتعهدين

والبنوك والمقاولين بدل ان ينعكس على ذوي الدخل المحدود علما بان هذه الملايين المفقوده قد ذهبت الى جيوب المسؤولين على حساب الشعب الاردني الذي يدفع الضرائب من قوته اليومي .

٣) **شركة الموارد**: وهي ادارة صندوق المشاريع التنمويه والاستثماريه الخاصه بوزارة الدفاع حيث تم ايداع ملفها لدى دائرة مكافحة الفساد للتحقيق فيه علما ان اهم مشاريعها هي مشروع العبدلي على مساحة (٤٤٧دونم) وتطوير معسكرات الزرقاء على مساحة (٢٥٠٠٠دونم) ومن ضمنها مدينة الملك عبدالله بن عبد العزيز واستثماراتها في الخارج وخاصة المغرب حيث قاربت (٢ملياردولار) ولها استثمارات للمعادن النفيسه في السودان وبعض الدول الافريقيه.

٤) **تاجير اراضي الديسي والجفر**: لعدد من الاشخاص بمبلغ (١٠قروش) للدونم الواحد علما بان الحكومه قد اشترطت ان تكون الزراعه مقتصره على الحبوب فقط وقد خالف هؤلاء المستثمرون ذلك بزراعة الخضروات واستنزفوا مياه الديسي ولم يقوموا بدفع هذه المبالغ الزهيده للحكومه لغاية الان علما بان هذه الشركات تؤجر الدونم الواحد ب (٣٠٠دينار) للمزارعين من اهل المنطقه .

٥) **تخصيص الاف الدونمات من اراضي الخزينه** (اراضي الشعب الاردني) لاشخاص باسعار رمزيه وفي بعض الحالات (منح واعطيات) وعلى سبيل المثال فقد تم تخصيص الاف الدونمات في الباديه الشماليه في مناطق (البقعاويه ومرب رثعان والمناسف) لاشخاص متنفذون دون اي عوائد لخزينة الدوله وتبعها لاحقا تخصيص الاف الدونمات لاشخاص اخرين في مختلف مناطق الوطن .

٦) **الضمان الاجتماعي** تقدر موجودات الضمان الاجتماعي (بيت مال الشعب الاردني) ب (٦ , ٤مليار دينار) حيث جعل هذا الرقم بعض المسؤولين الطارئين المغامرين في الدوله للنظر الى اموال الضمان باعتبارها جزءا من المال العام الذي يجوز استخدامه من قبل الحكومه وهذا مكمن الخطر وبالفعل فقد عملوا على استنزاف قسم من اموال الضمان في مشاريع غير مجديه ومنها:

أ. استخدام (١٠٠مليون)دينار في المناطق التنمويه في المفرق واربد لم تجنى اي فائده منها.

ب. استخدام (١٥٠مليون)دينار لصالح سكن كريم لعيش كريم تم سداد مبلغ (١٢٠ مليون) دينار منها فقط .

ت. استخدام (٤٠,٩مليون)دينار في مشروع العبدلي المتعثر وهذا المبلغ هو دين لمؤوسسة الضمان الاجتماعي على المشروع .

ث. استخدام (٥٠مليون)دينار لمشروع سرايا والطلب بزيادة المبلغ (٣٥مليون) دينار اخرى.

ج. تملك اراض ومشروع دابوق بمبلغ (١٢٤مليون)دينار دفعها الضمان ولغاية الان لم يتم تتنازل الحكومه عن تلك الابنيه والاراضي لصالح الضمان .

ح. محاولة استدانة مبلغ (١٠٠مليون)دينار لبناء سفارات في الخارج .

خ. محاولة فتح محفظه استثماريه بقيمة (٢٠٠مليون)دينار في بورصة لندن وقد كان هذا قبل انهيار البورصه العالميه .

د. محاولة بيع اسهم الضمان في بنك الاسكان في صفقه مشبوهه بضغط من جهات متنفذه حيث يملك الضمان ١٥,٥ ٪ من اسهم البنك وذلك لبيعها لشركه خليجيه بسعر اقل من قيمة السهم الحقيقيه.

ذ. تمتلك مؤسسة الضمان الاجتماعي معظم اسهم جريدة الدستور ومع ذلك فان عائله واحده متنفذه تسيطر على الجريده تقوم بتخصيص رواتب خياليه لكافة افراد العائله علما ان اموال الجريده يجب ان تعود الى الضمان الاجتماعي كما ينطبق ذلك على جريدة الراي المنهوبه من خلال الرواتب الخياليه التي تتقاضاها الاداره والكتاب المنسيين حيث وصل راتب احد الكتاب (٩٠٠٠)دينار وهو مغيب كليا عما يدور في الاردن وهذه بالتالي هي اموال الضمان التي يملكها الاردنيون .

٧) **اموال المساعدات**: لا يعرف الاردنيون عن الكثير من الاموال التي تاتي

كمساعدات من الدول الشقيقه والصديقه حيث يتم استخدامها من قبل اصحاب القرار بالطرق التي يرغبون بها دون اي ضابط وهنا لابد من قانونية استخدام هذه الاموال واكبر مثال على ذلك تلفزيونخخت وتعويضات البيئه التي تقارب (١٦٣) مليون دينار والتي خصص قسم منها الى صندوق تنمية الباديه والذي لم يلمس ابناء الباديه منه شيئا.

٨) **الدين العام وسندات الائتمان**: ان سداد ما يقارب من (٢مليار دينار) من صندوق التخاصيه الى الدائنين كان له وابل كبير على الاقتصاد حيث ان سداد هذه الديون لم يؤثر في تخفيض مستوى الفوائد المترتبه عليه حيث ان الاختصاصيون الذين وقعوا لسداد هذه الديون لم تكن عندهم التجربه والخبره الكافيه للتفاوض مع اصحاب الدين وقد ابقت على ذهاب ما يقارب ٦٠/ من الناتج الاجمالي لسداد فوائد الديون المترتبه على الخزينه الاردنيه حيث زادت الديون عن (١٥مليار دينار) وان طرح سندات الائتمان في البورصه العالميه سيضع الاردن رهينه الى استعمار حقيقي للجهات الاجنبيه وستفاجا بتدهور سعر صرف الدينار.

وعليه فانه يتضح ان بيع الموجودات العامه في القطاعات الاستراتيجيه وهي شركات التعدين والطاقه والاتصالات والميناء والمطار قد تم بيعها باسعار وهميه دون اسعارها الحقيقيه حيث ان مجمل هذه المبيعات لم يزيد عن ملياري دينار وهو ما يثير التساؤلات حيث لم يجري بيع هذه الثروه الوطنيه وفق القواعد المرعيه والمحاسبيه المضبوطه وجرت في ظروف تجلب الشبهات وهنا فاننا لم نتطرق الى قضايا الفساد التي تحسب بعشرات الملايين والتي تطالعنا صباح مساء حيث اصبح الفساد مؤسسيا ..

وفي ضوء ماسبق فان على جميع ابناء الشعب الاردني الوقوف بجزم خلف حقوقهم المشروعه في الحياه الكريمه الامنه ووقف كافة اشكال الفساد فاننا ندعو الى :

**على الصعيد الاقتصادي:**

١. استرداد الدوله لكافة الشركات ومؤسسات القطاع العام والبنى التحتيه التي هي

ملك للشعب الاردني والتي تم بيعها بحجة اطفاء المديونيه وبالرغم من رفض شعبنا لهذا الاجراء فالمديونيه نمت بوتيره سريعه وزاد عجز الموازنه بشكل غير مسبوق حيث بلغت اكثر من ربع الموازنه العامه ان استرداد هذه الشركات والمؤسسات لسلطة الدوله شرط رئيس لتحقيق التنميه الوطنيه.

٢. رفع الضريبه على البنوك لتصبح ٣٥/ كما كانت سابقا وشركات التعدين بزيادة ضريبة رسوم التعدين بحيث تتماشى وسعر الطن في البورصه العالميه .

٣. فتح تحقيق في البيوعات التي تمت بشكل صفقات وكانت اثمانها لا تتناسب مع قيمها الحقيقيه مثل امنيه. الكهرباء. البوتاس. الفوسفات. الاتصالات، وغيرها الكثير واسترجاع اموالها المنهوبه علما ان منظمة النزاهه الدوليه لمكافحة الفساد قد بينت ان الاردن يحتل المرتبه ٤٩بالفساد من بين ١٨١دوله لعام ٢٠٠٩.

٤. فصل مؤسسة الضمان الاجتماعي عن وزارة العمل وضمان استقلالها كون راس مالها هو رؤوس اموال العماله الاردنيه ويجب تعديل قانون الضمان الاجتماعي بحيث يصبح للضمان الاجتماعي محافظ كما هو في البنك المركزي يحظى بالاستقلاليه والحصانه.

٥. رفض سياسة الضرائب غير المباشره والتي انهكت وما زالت تنهك الطبقات الشعبيه والالتزام بالضريبه التصاعديه على الدخل والارباح كما نص عليها الدستور في الماده (١١١) (وعلى الدوله ان تاخذ في فرض الضرائب بمبدا التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواه والعداله الاجتماعيه وان لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الاداء وحاجة الدوله الى المال) وقد صدر عن مؤشر مؤسسة التمويل الدوليه بان الاردن يحتل المرتبه ٢٢في مؤشر دفع الضرائب من بين ١٨١ دوله لعام ٢٠٠٩.

**على الصعيد المالي:**

١. امهال الذين نهبوا اموال الدوله مده لاتزيد عن ستة اشهر لاعادتها طوعا وفتح تحقيق معهم بعد هذه المهله علما ان كل من نهب هذه الاموال معروف لكل

الاردنيين كما ويجب استدعاء من قاموا بعمليات الخصخصه والمسؤولين الذين اوصلوا البلد الى حافة الانهيار ولا حصانة لاحد على حساب الشعب الاردني وثروات.

٢. كشف حساب المساعدات الخارجيه التي منحت للاردن وبيان قيمتها وكيف تم التصرف بها وضرورة وضع اليه لادخال هذه المنح مستقبلا في موازنة الدوله .

٣. اعادة الاموال المنهوبه من اصحاب المناصب الوظيفيه الذين استغلوا مناصبهم لتنفيذ البيوعات جراء عمليات الخصخصه وبيع اصول الدوله وثرواتها الوطنيه واعادتها الى خزينة الدوله وكشف تفاصيلها للشعب من خلال محكمه خاصه مستقله لفتح جميع ملفات الفساد .

**على صعيد الصناديق:**

١. تفعيل دور الصناديق السياديه وصناديق الضمان وصناديق الادخار وصناديق النقابات العماليه والمهنيه واستثمارها في القطاعات الوطنيه المنتجه وتحريم دخولها مجال المضاربات والاوراق الماليه والاسهم والبورصات ومحاسبة كل من اساء استخدام هذه الصناديق على مدى الزمن المنصرم

٢. إلغاء كل الهيئات والمؤسسات الموازيه غير الدستوريه التي تستنزف الخزينه في موازنات كبيره جراء تنفيعات ماليه لابناء المتنفذين وفتح ملفاتها للمحاسبه

٣. استبدال صناديق العون الاجتماعي والانمائي مثل صندوق الملكه علياء ومؤسسة نهر الاردن وصندوق تنمية الباديه وتكية ام علي وغيرها ببرامج ومشاريع انتاجيه انمائيه ترقى بالمواطن وكرامته وتؤمن له دخلا كريما عوضا عن امتهان كرامته واخضاع كافة الصناديق والمؤسسات الى ديوان المحاسبه وحسب ما ينص عليه القانون للتعامل مع مثل هذه المؤسسات

٤. الغاء كافة المؤسسات والصناديق ومراكز الدراسات الخاصه والهيئات غير الحكوميه والتي تقوم على التمويل الاجنبي المشبوه وجمع التبرعات والتحايل على خزينة الدوله ايضا باسم التدريب والتعليم والتاهيل وخلق المهارات لدى قطاع

الشباب والنساء والتي تعتبر مدخلا للنهب الشخصي والثراء غير المشروع.

**على الصعيد الزراعي والمائي:**

١. اعادة الاراضي التي تم الاستيلاء عليها لاية مشاريع او اغراض اخرى الى خزينة الدوله او دفع اثمانها الحقيقيه بعد اعادة تقديرها ويشمل ذلك اراضي العبدلي ومعسكرات الزرقاء ودابوق واراضي العقبه واراضي البحر الميت والمحميات والباديه حيث ان هذه الاراضي ملكا للشعب الذي جوع وعطش* تفعيل دور الاراضي المعطله في عملية التنميه الزراعيه والثروه الحيوانيه من خلال مشاريع تنمويه واقعيه وجمعيات تخدم تنمية المجتمعات المحليه والتنميه الوطنيه الشامله وتنمية مشاريع الاعلاف في الباديه الشرقيه والتي تمتد على اراضي واسعه لتامين امن الثروه الحيوانيه وحل مشكلة الواجهات العشائريه لصالح مستحقيها الشرعيين واستعادة كل مساحات الارض التي تم الاستيلاء عليها من قبل متنفذين بطرق غير شرعيه ومحاسبتهم وان الاراضي الاميريه هي ملك للاردنيين وليس ملكا لاي كان.

٢. فتح ملفات السدود كسد الملك طلال الملوث وسد الكرامه المتملح وسد الموجب الذي يفيض ثلاث مرات في العام والاخطاء الفنيه في السدود الاخرى.

٣. اعادة الاراضي التي منحت لكبار مسؤولي الدوله والمتنفذين باعتبارها اراضي للشعب.

٤. اعادة الاعتبار للمزارع والقطاع الزراعي كمكون اساس من مكونات الاقتصاد الوطني والامن الغذائي ودعم مستلزمات الانتاج الزراعي وانقاذ ماتبقى من الارض الزراعيه ووقف الزحف العمراني عليها وفتح ملفات توسيع حدود البلديات العشوائي على حساب الارض الزراعيه لغايات تسليع الارض وضرورة القضاء على الوسطاء وتشجيع الجمعيات التعاونيه والبيع المباشر من المنتج الى المستهلك والغاء قروض صغار المزارعين.

٥. اعادة النظر في المناطق التي تم ضمها مؤخرا الى امانة عمان الكبرى مثل لواء الموقر

ولواء الجيزه ولواء ناعور ومرج الحمام حيث ان هذا الظلم قد حملهم الضرائب الباهظه التي اصبحوا معها مضطرين لبيع ما تبقى لديهم من اراضي نتيجة هذه الضرائب.

٦. توزيع قسم من الاراضي الاميريه في ريف محافظات اربد وعجلون وجرش والسلط وبمعدل (٣٠٠متر) لكل شخص وحسب دفتر العائله حيث تعاني هذه المحافظات من محصورية الارض بسبب وجود المناطق الحرجيه واراضي الدوله الاميريه حيث زادت اعداد العائلات وتفتت ملكية الارض المحدوده واصبح اهالي ريف هذه المناطق غير قادرين على شراء الارض لايواء عائلاتهم وان ابناء هذه المحافظات هم اولى بكثير من بناء قصر هنا وهناك على الاف الدونمات من مستثمرين وهميين.

٧. توزيع الشقق السكنيه في مشروع سكن كريم على موظفي القطاع العام من العاملين والمتقاعدين وابنائهم في الجهازين المدني والعسكري على ان يكون بدون فوائد وان لايزيد القسط الشهري لمساحة الشقه البالغه (١٢٥متر) عن (٥٠دينار) في الشهر.

وهنا نؤكد بأن الاردن لا زال غنياً بثرواته الطبيعية وان ما تبقى منها والذي يجب ان نحافظ عليه من ان تمتد له ايدي العابثين فان الالتفاف على مخزون مادة اليورانيوم الهامة والصخر الزيتي والمعادن الاخرى التي تقدر بمليارات الدولارات هو بالنسبه للاردنيين الان خط احمر لايجوز الاقتراب منه في مجال الخصخصة او غيرها من المصطلحات ..

واننا نضع هذه الحقائق بين يدي ابناء شعبنا الاردني للاطلاع عليها وتقييم الوضع الاقتصادي في الاردن ونتمنى على من يطلع على هذه الورقه الاقتصاديه ان ينشرها بحقيقتها على اكبر عدد من الاردنيين حيث ان اخوانكم في اللجنه الوطنيه العليا للمتقاعدين العسكريين يعتبرون ان كل مواطن في الريف والباديه والقرى الاردنية خفيرا على الوطن كل في موقعه مدافعا عن مقدرات وطنه للوصول الى مرحله جديده. عمان

نت .

**(ب) الاحتجاجات المطلبية والتي تمثلت في:**

١. المطالب العمالية التي انطلقت من ذيبان ونتج عنها بعد ذلك وبتارخ ٦/ ١/ ٢٠١١ انطلاق الحراك الشعبي الاردني.
٢. احتجاجات حول أسعار الاعلاف لمربي المواشي والتي تمثلت باغلاق طرق دولية رئيسة واعتصامات وبيانات
٣. بيانات واعتصامات المتقاعدين العسكريين وكانت في وقت مبكر
٤. وما قامت به بعض العشائر مطالبة بواجهاتها العشائرية وغيرها. وكان ابرزها عند بني حسن والحجايا في القطرانة واهل الرمثا في ارض استملكت لجامعة العلوم والتكنولوجيا وكانت اطولها وهي مستمرة حتى اليوم.
٥. احتجاجات متقاعدي الفوسفات
٦. والعديد من الاحتجاجات حول التوظيف والقضايا المعيشية

**(جـ) بيان المركز الوطني لحقوق الانسان**

أصدر عن المركز الوطني الاردني لحقوق الانسان البيان التالي حول الحريات العامة والاصلاح السياسي المنشود.

جاء فيه:-

يتابع المركز الوطني لحقوق الإنسان باهتمام بالغ التطورات السياسية التي تتعاقب على الدول العربية، ويغتنم المركز هذه المناسبة للتأكيد على أن تراخي الحكومات الأردنية المتعاقبة في تنفيذ الاصلاح السياسي والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للدستور والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم إطلاق وتعزيز الحريات العامة وخاصة حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام، وحرية الاجتماع وحرية تأسيس النقابات والجمعيات، وتغييب المشاركة الشعبية الحقيقية للمواطنين في رسم وإقرار السياسات المتعلقة بتطلعاتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد وتكافؤ

الفرص وفق الدستور وخاصة فيما يتعلـق بـالقبول في الجامعـات والبعثـات والتعـيين في الوظائف العامة، هي مـن الأمـور الـتي تـشكل التهديـد الأكـبر لأمـن وسـلامة المجتمـع والوحدة الوطنية.

كما ويشدد المركز على أن توصياته التي تـضمنتها التقـارير الـسنوية الـصادرة عنـه والهادفة إلى تعزيز النهج الديمقراطي وإطلاق وتعزيز الحريات من خلال المطالبـة بتعـديل التشريعات الناظمة لها ورفع القيود الـتي تمارسـها الـسلطة التنفيذيـة علـى هـذه الحقـوق والحريات لم تلق أذناً صاغية لدى الحكومات التي تعاقبت على الـسلطة؛ إذ أظهـر تحليـل تفصيلي لمدى استجابة الحكومـة للتوصـيات الـتي قـدمها المركـز في تقـاريره المتعاقبـة أن الحكومات لم تنفذ حوالي(٨٥٪) من توصيات المركز وبدون سبب مقنع ومبرر، مما يلقـي ظلالاً من الشك على عدم وجود توجه رسمي على المستوى التنفيذي نحو تعزيز الحقوق والحريات السياسية، والذي يمكن الاستدلال عليه من خلال استمرار العمل بالعديد مـن القوانين الناظمة للحريات العامة والتي تحتوي على أحكام تتعارض مع الدستور والمعايير الدولية الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية، ومنها قانون

الاجتماعات العامة وقانون منـع الجـرائم وقـانون الجمعيـات وقـانون الانتخابـات وقانون الأحزاب السياسية والنقابات والمطبوعات والنشر وغيرها من التشريعات الناظمة للحقوق المدنية والسياسية والحريات العامة، والتي وجه جلالـة الملـك الحكومـة الجديـدة لإجراء تعديلات عليها بما ينسجم مع المعايير الديمقراطية.

إن المركز الوطني لحقوق الإنـسان إذ يؤكـد علـى ضـرورة تعزيـز الحريـات العامـة والمشاركة الشعبية في صنع القرار بوصفها مطلبـاً ضـرورياً وملحـاً للـشروع بإصـلاحات حقيقية، فانه يشدد مجدداً وانطلاقاً من حرصه على أمن الـوطن والمـواطن علـى ضـرورة إحداث إصلاحات جوهرية في التشريعات والسياسات المتعلقة بالحقوق والحريات العامة وفي مقدمتها إقرار قانون انتخاب جديد يشكل رافعة حقيقية للديمقراطية ومدخلاً لتحقيق تمثيل شعبي أوسع ويحقق المزيد من العدالة في توزيع الـدوائر الانتخابيـة وتوسـيع قاعـدة

المشاركة السياسية، كما يؤكد على أهمية إطلاق حرية الرأي والتعبير باعتبارها قاطرة الحقوق والحريات جميعاً، واعتماد قوانين جديدة للاجتماعات العامة والأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات تنسجم مع الدستور نصاً وروحاً وتتفق مع المعايير الدولية التي التزم بها الأردن وتعزز الحقوق والحريات العامة.

ويؤكد المركز أنه ولدى الحديث عن أي مبادرة لتعديل التشريعات أو السياسات من الإشارة إلى عنصر أساسي يسهم في تبني هذه المبادرات من قبل مختلف شرائح المجتمع ألا وهو الحوار مع مختلف الفعاليات ذات العلاقة من نقابات وأحزاب وجمعيات ومؤسسات مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية وهيئات منتخبة، والأخذ بآراء وتوصيات هذه الفعاليات التي تمثل مختلف شرائح المجتمع الأردني وتبنيها.

فضلاً عن تأكيده على واجب هذه الفعاليات والمؤسسات في تطوير نفسها وتفعيل دورها لتضمن تمثيلا أفضل لأعضائها أو الفئات التي تمثلها، ولتزيد من ثقة المواطن الأردني بها وبقدرتها على تحقيق جزء من مطالبه.

**(د) مسيرة الحكومات الاردنية خلال عامين من الحراك الشعبي**

وبعد انطلاق المسيرات المطالبة بالاصلاح في عمان وغيرها من المدن الاردنية والاعتداءعليها من مجهولين!! تم حل حكومة سمير الرفاعي بتاريخ ٢/ ٢٠١١ بعد الاحتجاجات وبعد حصوله على ثقة المجلس النيابي ب ١١١ صوتا مما استدعى التوقف والتأمل لمستوى مجلس النواب ولالية تشكيل الحكومات الاردنية.

الحكومات الاردنية خلال عامين تنتقل من مرحلة الاستجابة والانحناء للعاصفة في حكومة البخيت، الى التردد والتراجع قليلا في حكومة الخصاونة ثم الردة الكاملة عن الاصلاح والاكتفاء بالوعود في حكومة فايز الطراونة واخيرا حكومة (المعارض قبل الرئاسة) د عبد الله النسور والذي تمكن من تمرير الانتخابات الشكلية ورفع اسعار المحروقات المتكرر.

- **اللقاء الملكي بقيادات الحركة الإسلامية**

في ٧/ ٠٢/ ٢٠١١ بعد انقطاع دام مايقرب من تسع سنوات لم يتم فيها لقاء رسمي

بين قيادات الحركة الاسلامية والملك التقى الملك قيادة الحركة الاسلامية.

أكد الملك عبد الله الثاني في اللقاء أن "مسيرة الإصلاح الشامل تعثرت وتباطأت، مما كلف الوطن كثيراً نتيجة تقديم البعض المصالح الشخصية على المصلحة العامة والمناكفات ضيقة الأفق، والخوف من التغيير والتردد في اتخاذ القرار من قبل العديد ممن تولوا المسؤولية العامة".

بل وذهب في هذا السياق إلى التأكيد أن "رؤيته الإصلاحية التحديثية التطويرية الشاملة يجب أن تترجم عبر خطوات عملية إلى واقع ملموس يعيشه جميع الأردنيين، عبر سياسات إصلاحية جادة تستهدف مصلحة الوطن، ولا تتراجع أمام ضغوطات القوى التي لا تريد الإصلاح، حماية لمصالحها الشخصية، وتقاومه انطلاقا من أجندات خاصة وحسابات ضيقة". وقد ذكر انه يريد فتح صفحة جديدة للعلاقة مع الحركة الاسلامية وقد وعد باصلاحات جوهرية حقيقية وتشكيل لجان للحوار في القضايا الاساسية

قيادة الحركة تحدثت بمختلف الجوانب وقدمت رؤيتها للإصلاح المنشود، حيث تم التركيز على أن المدخل لأي إصلاح حقيقي هو قانون الانتخاب، وتجاوز معضلة الصوت الواحد، الذي "فتت "لم يترددالاسلاميون " في المطالبة بتعديلات دستورية تتيح الوصول إلى مرحلة تداول السلطة وتشكيل حكومات برلمانية، - أكد الملك ان "لا فيتو على اي إصلاحات او تعديلات يتم التوافق عليها عبر الحوارات الوطنية".

سلم الاسلاميون الملك مذكرة تفصيلية برؤيتهم للإصلاح السياسي وتحفظوا بشدة في الحديث عن مضمونها، لم يطالبوا في حضرة الملك بحل مجلس النواب الحالي، بالرغم من أنهم كانوا قاطعوا انتخاباته وحملوا شعار المطالبة برحيله مع رحيل الحكومة السابقة.

كما لم يطرحوا موضوع جمعية المركز الاسلامي رغم عدالتها، سواء أمام الملك أو البخيت، بوصفهم يدعون لإصلاح عام وليس لمصالح حزبية خاصة.تستمر الاعتصامات والمسيراوفي هذه الاثناء انكشف تهريب خالد شاهين بحجة العلاج في الخارج بتاريخ ٢٥/ ٢/ ٢٠١١ وهو محكوم بالسجن في قضية فساد لمدة ثلاث سنوات.

- **حكومة معروف البخيت حكومة معروف البخيت الثانية ٢٠١١/٠٢/١٠**

| اسم الوزير | المنصب | الوزارة |
| --- | --- | --- |
| ١. معروف البخيت | رئيس الوزراء ووزير الدفاع | رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع |
| ٢. سعد هايل السرور | نائب رئيس الوزراء وزير | وزارة الداخلية |

| | | |
|---|---|---|
| | الداخلية | |
| ٣. سمير الحباشنة | وزير دولة ووزير الزراعة | وزارة الزراعة |
| ٤. سلوى الضامن | وزير التنمية الاجتماعية | وزارة التنمية الإجتماعية |
| ٥. هاني الملقي | وزير الصناعة والتجارة | وزارة الصناعة والتجارة |
| ٦. ناصر جودة | وزير الخارجية | وزارة الخارجية |
| ٧. خالد طوقان | وزير الطاقة والثروة المعدنية | وزارة الطاقة |
| ٨.عبد الرحيم العكور | وزير الأوقاف | وزارة الأوقاف |
| ٩. محمد أبو حمور | وزير المالية | وزارة المالية |
| ١٠. رياض أبو كركي | وزير الشؤون البرلمانية | وزارة الشؤون البرلمانية |
| ١١. تيسير النعيمي | وزير التربية والتعليم | وزارة التربية والتعليم |
| ١٢. جعفر حسان | وزير التخطيط | وزارة التخطيط |
| ١٣. محمد النجار | وزير المياه والري | وزارة المياه والري |
| ١٤. حسين مجلي | وزير العدل | وزارة العدل |
| ١٥. مازن الساكت | وزير تطوير القطاع العام و التنمية السياسية | وزارة تطوير القطاع العام والتنمية السياسية |
| ١٦. وجيه عويس | وزير التعليم العالي | وزارة التعليم العالي |
| ١٧. محمد عدينات | وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء | وزارة دولة لشؤون رئاسة الوزراء |
| ١٨. يحيى الكسبي | وزير الأشغال العامة والإسكان | وزارة الأشغال العامة والإسكان |
| ١٩. محمود الكفاوين | وزير العمل | وزارة العمل |
| ٢٠. مهند القضاة | وزير النقل | وزارة النقل |
| ٢١. طارق مصاروة | وزير الثقافة | وزارة الثقافة |
| ٢٢. هيفاء أبو غزالة | وزير السياحة والآثار | وزارة السياحة والآثار |
| ٢٣. ياسين الحسبان * | وزير الصحة | وزارة الصحة |
| ٢٤. عاطف التل | وزير الاتصالات | وزارة الاتصالات |
| ٢٥. طاهر الشخشير | وزير البيئة | وزارة البيئة |
| ٢٦. طاهر العدوان | وزير دولة لشؤون الإعلام | وزارة دولة لشؤون الإعلام |

٢٧. حازم قشوع          وزير الشؤون البلدية          وزارة الشؤون البلدية

- **لقاء الحركة الاسلامية مع البخيت**

تم لقاء بين الإسلاميين والبخيت، لم تنقصه الصراحة، حيث بادرته قيادات جبهة العمل الإسلامي بفرد اتهاماتها له.

في الحكومة الأولى من "تزوير انتخابات" و"استهداف للإسلاميين" وملابسات قضية "الكازينو"، فيما رد البخيت انه "ظلم كثيرا"، وانه سيشكل لجنة لبحث ملف "الكازينو" وكيفية التعامل معه، فيما كان واضحا أن البخيت يدعو الإسلاميين إلى منحه فرصة قبل الحكم على حكومته الثانية.وأمام رفض قيادة الحركة الاسلامية الدخول في حكومته، دعاهم إلى التنسيب بعدد من الأسماء المستقلة لدخول الحكومة وانه سيقبل بها، إلا أن الحركة لم تقبل ذلك.

وقد اكد البخيت ان قانون الاجتماعات العامة سيوضع على رأس الأولويات في تعديله، بحيث يلغى شرطه "غير الدستوري" بطلب اذن مسبق من الحاكم الإداري على تنظيم التجمعات والاعتصامات، وهو مطلب لم تنفك المعارضة والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان في ترديده والدعوة له.وقد اصدرت الحركة الاسلامية بيانا شاملا بتاريخ ٣/ ٢/ ٢٠١١ جاء فيه:ــ

التقت الحركة الإسلامية بجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، بحضور معالي رئيس الديوان الملكي السيد ناصر اللوزي، وضم وفد الحركة الإسلامية كلاً من الإخوة:

فضيلة الدكتور همام سعيد/ المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، والأستاذ حمزة منصور/ الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، والدكتور عبد اللطيف عربيات/ رئيس مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين، والأستاذ زكي بني ارشيد، والدكتور ارحيل غرايبه، والأستاذ نمر العساف، والأستاذ جميل أبو بكر، الأعضاء في المكاتب التنفيذية للجماعة وحزب جبهة العمل الإسلامي. وكان اللقاء صريحاً وواضحاً، وتناول مختلف القضايا الوطنية، وأهمها الإصلاح السياسي، ومفردات هذا الإصلاح، التي تبدأ بقانون انتخاب عصري وديمقراطي، يعتمد القائمة النسبية، ويفضي إلى تشكيل

حكومة برلمانية، وإجراء ما يلزم من تعديلات دستورية وقانونية تحقق الشراكة السياسية مع التيارات والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع، كما تم التأكيد على الحريات العامة، وأمن المواطن، وكرامته، وعلى محاربة الفساد بكل أشكاله، وتعزيز الوحدة الوطنية، فالأردن وحدوي بطبيعته ونسيجه الاجتماعي، الذي لا يقبل التفريق، كما تم التأكيد على ضرورة الحوار مع كل أبناء الوطن وتياراته المختلفة، وفي مقدمتها الحركة الإسلامية، وتعزيز العمل الحزبي ومناخاته الإيجابية.

وعرض الوفد ضرورة الجدية العملية، والسرعة باتخاذ خطوات إصلاحية، تعيد الثقة للمواطن بالحكومات والمجالس النيابية، والعملية السياسية برمتها، وتخفف من الاحتقان الشعبي العام والكبير.

كما عرض الوفد لانتماء الأردن العربي والإسلامي، وهويته الحضارية ومرتكزاتها، وضرورة التوجه لتحقيق هذه الهوية والمرتكزات، في بناء الأردن القوي المنيع الذي يستعصي على الأخطار والتهديدات والمؤامرات، وفي بناء قدراته لتجاوز مختلف الأزمات، بإشاعة العدل والحرية والأمن المعيشي والنفسي.وقد أبدى جلالة الملك تفهمه لكل هذه القضايا والمطالب، وعبر عن رغبته الأكيدة ورؤيته لإصلاحٍ يفضي إلى مرحلة جديدة ومختلفة.وفي نهاية اللقاء سلّم الوفد الملك مذكرة باسم الحركة الإسلامية.

(٥) **من الوسائل التي استخدمتها الحكومات المتعاقبة** لتخذيل الناس عن المشاركة في المسيرات والفعاليات سلاح الفتوى واستخدام بعض المتحدثين باسم الاسلام بغير وجه حق الذين يصدرون الفتاوى والنصائح بالقعود وحرمة المشاركة في المسيرات وكان لا بد من بيان الحكم الشرعي بمنهج علمي.

## فتوى شرعية

أصدر مجلس فتوى الحركة الاسلامية الفتوى التالية اثر سؤاله عن حكم الخروج في المسيرات والمظاهرات.

وقد خلص المجلس الى ان المسيرات والمظاهرات مشروعة (مباحة او مستحبة او فرض كفاية) ولكن بضوابط وعلى هذا جمهور العلماء من كافة المذاهب منهم علماء الازهر والشيخ.

**حسن البنا والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين**

وقال: لا شك ان رأي جمهور العلماء هو الراجح من خلال مناقشة الادلة واما القول الثاني بالحرمة فانخ تجاعل للنصوص الصحيحة وفهم لبعضها بطريقة خاطئة وتكريس للظلم واعانة للظالمين على المظلومين وتكربس للقول بان الدين افيون الشعوب، وانه نصير للدكتاتورية، ويتجاهل حقوق الانسان، وحرية التعبير.

*الواقع الأردني بعين الحقيقة- "سالم الفلاحات" الواقع الأردني بعين الحقيقة١٠/ ٣/ ٢٠١١

حراك شعبي عربي واسع وغير مسبوق منذ عقود طويلة، يستحق أن يسمى ثورة حقيقية قابلة للانتشار والتعميم، بعد نجاح الثورة التونسية والمصرية، واستمرار الثورة الليبية وحجم الاصرار الشعبي عليها وتحريره لثلاثة ارباع الارض الليبية، رغم التضحيات الكبيرة المتمثلة بالدم الشعبي الطاهر، وتقلص سيطرة القذافي ومرتزقته الى جحور محدودة تتناقض يوماً بعد يوم.

ولن يغني عن الأنظمة المتشبثة بالسلطة بلا مقومات، محاولات التعتيم الاعلامي والاصلاحات الشكلية المحدودة، أو الرشاوى التي تقدمها لشرائح في شعوبها، ، أو القول بأن ظروف الدول التي جرت وتجري فيها الثورات مختلفة تماماً عن ظروف دولهم.

ولا شك أن ازدياد وعي الشعوب على حجم معاناتها من الظلم والحرمان، ووجود تجارب ناجحة في الثورات، وامكانية النجاح والتحرر، وتطور تكنولوجيا الاعلام

الذي يجعل كل ما يحدث في أي قطر عربي بين يدي المواطن العربي في كل مكان وعلى جناح السرعة بالصورة والصوت.

هذه وغيرها توفر للثورات العربية القطرية المتوقعة فرصا كبيرة للنجاح يدركها الحكام تماما حتى لو تظاهروا بغير ذلك.

والاردن ليس استثناءً من هذه الحالة، وما الذي يجعله استثناءً وهو من أكثر الشعوب العربية وعياً، ولعل معايشته الحثيثة للقضية الفلسطينية بكل مفرداتها السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية بوقت مبكر ومتصل ومباشر، أضافت له وعياً آخر ونضوجاً مبكراً، واذا ما أضيف له ممارسات الحكومات المتعددة المتعاقبة التي استنفذت حقها من الوعود العرقوبية المتكررة على مر السنين، حيث يشهد المواطن عاماً بعد عام المزيد من من التردي الاقتصادي وارتفاع المديونية بصورة لا يمكن تفسيرها على وجه مقبول، وعجز الموازنات السنوي، وضيق العيش الذي اتسعت شريحته وتنوعت أشكاله، ثم كثرة القوانين التي أدت الى مصادرة حريته وتشويه ارادته.

وما تفسير أن ينطق الصامتون بالعادة، وأن يصرخ الصابرون، وأن يحتج حتى الذين يصنفون علىمعسكر الموالاة والتبعية والثقة العمياء؟

ما معنى أن يتحدث بالفم الملآن عدد من الشخصيات الرسمية التي شغلت مناصب عليا في الدولة؟ ومنهم ضباط كبار في الجيش والأمن لم يغادروا العمل الا قبل فترة وجيزة لا يستطيع أحد أن يزاود على وطنيتهم وانتمائهم وحبهم للأردن.

ثم ما معنى احتجاجات العمال المتكررة وصرخاتهم المتكررة؟.

وما معنى تظاهرات المعلمين والتي أطاحت بوزراء في الحكومة لمحاولة استرضائهم ووعدهم بنقابة لهم بعد استهجان وانكار وتسخيف للمطالبة وادعاء عدم قانونيتها؟.

وما معنى ان يعتصم الاعلاميون مطالبين برفع اليد الأمنية عن عملهم ؟

وما معنى اعتصامات ومظاهرات العشائر الاردنية في مناطق كثيرة؟ مرّة بسبب الواجهات العشائرية المسلوبة والمستملكة والمباعة لجهات أخرى وشركات تجارية دون إعلام أو اشعار، ومرةً للمطالبة باستنقاذ مصادر رزقهم من الانهيار بسبب ارتفاع اسعار

الأعلاف ونحوها.

أو الاحتجاجات بسبب ارتفاع اسعار المحروقات الجنوني وارتفاع نسبة الضرائب عليها أو ما تفسير الانفلات في بنية النسيج الاجتماعي وانتشار ظواهر القتل على أبسط الأسباب؟ والعنف الاجتماعي الجامعي والرياضي الذي وصل حد الظاهرة مما يرهق المجتمع والدولة والاستقرار والأمن ويجعل الجميع مستفزاً حائراً لا يدري ما الذي جرى له.

ما معنى تنادي الكثيرين من أبناء المجتمع وعلى مختلف المستويات الى لقاءات واسعة وتدارس ما يجري والخروج بمشاريع متعددة أقرب للصيحات والصرخات والاستغاثات والتحذير من الكارثة لا قدر الله. حتى خرج الى العلن بعض هذه التحذيرات، ممن كانوا يوما في صلب مطبخ القرارات العليا في الدولة.

ومما يؤسف له أن بعض المستفيدين من ابقاء الوضع بعيداً عن الاصلاح والمعالجة والاستدراك خوفا على تبدل الظروف والبيئات التي لا تمكنهم من الاستفراد بمقدرات الوطن وسلب حقوق المواطنين حال تولي الناس الشرفاء شؤونهم وادارة مقدراتهم وامتلاك القرار السياسي لدولتهم في الشؤون الداخلية والخارجية.

هؤلاء يصرون على تقديم صورة مغايرة لرأس الدولة للواقع ومصادمة للمنطق ومستهترة بكل المعطيات الملموسة على أرض الواقع، مستخدمين كل وسائل التضليل المتطورة وتسطيح المشكلات الحقيقية، وتشويه المطالب الشعبية واتهامها، واختراع مسوغات كاذبة للتحذير من الاصلاح الجذري والحقيقي الذي يناسب الوضع العام ويقرأ ما يجري في البلاد العربية بعيون مفتوحة ومبصرة ثاقبة.

إن هؤلاء الذين يجهدون أنفسهم لتغطية الشمس بالغربال، أشد ضررا على الوطن والمواطنين من أي عدو خارجي لأنهم كطبيب يوهم المريض أنه سليم معافى حتى يقتله المرض وهو لا يدري.

إن الاعتماد على صمت الشعوب وصبرها وايهام النفس بامكانية تضليلها وخداعها أو ربما تخويفها وارهابها أو شرائها، أو شراء الوقت، أو الاعتماد على ضعف

ذاكرة الشعوب، وهمٌ لا يسمن ولا يغني من جوع.

إن مطالب الاردنيين منطقية وعقلانية وراقية ومستشعرة للمسؤولية لكن الاستهتار بها أو الالتفاف عليها أو تقزيمها أو تجاهلها أو اتهامها او اخراجها عن حقيقتها لن يسهم في استقرار الوطن، بل سيغري برفع وتيرتها وسقوفها ربما بما لا يطيقه الوطن، وسيفتقد الوطن هؤلاء الذين أسهموا بالتضليل والمخادعة ولن يراهم، كحال غيرهم من أمثالهم في أقطار عربية أخرى، لا يمثل لهم الوطن شيئاً الا المنفعة الشخصيةفقط، الفرصة سانحة وفي الوقت متسع حتى الان ، وكل من يسهم في اضاعة هذه الفرصة حتى باصلاحات شكلية هو عدو الوطن الحقيقي والذي لايريد له الخير.

٢٠١١/٣/١٠

**بيان مجلس شورى الاخوان في الاردن:**

اجتمع مجلس الشورى في جلسة طارئة يوم الخميس ١٢/ ربيع الثاني/ ١٤٣٢هـ الموافق ١٧/ ٣/ ٢٠١١م، وتدارس الأوضاع السياسية التي تمر بها المنطقة العربية وبلدنا الأردن، واستعرض مجمل النقاشات حول المشروع الإصلاحي المطلوب محلياً، خصوصاً بعد ما كثر الحديث وقلَّ الإنجاز، وبعد ما عبَّرت الأداءات الحكومية عن عجز في التقدم باتجاه إنجاز أي خطوة حقيقية نحو الإصلاح الحقيقي، وراوحت مكانها في ترداد الكلمات الفضفاضة، بينما يتكشف يوماً بعد يوم غياب الإرادة الإصلاحية عن سلوك الحكومة، حيث لم تنجز خطوة واضحة بهذا الاتجاه، رغم مرور أسابيع على تشكيلها، وحساسية الوضع الراهن الذي لا يحتمل التأجيل والتسويف والمماطلة.

وبعد النقاش العميق الذي حفلت به جلسة الشورى، والتي جاءت في أجواء مفعمة بالأخوَّة والتوحّد على مضامين الإصلاح؛ أكد المجلس أن الإصلاح ما عاد قضية تحتمل التأجيل، وأن المسؤولية الشرعية والوطنية والأخلاقية تقتضي تحرك المجموع الوطني، وبصورة حاسمة وعاجلة لإنجاز الإصلاح الذي تأخر كثيراً، حمايةً للوطن، وتعزيزاً لوحدته وصلاحه، ومنعاً لدفع الأمور للفوضى، أو تكريس حالة الفساد والاستبداد، التي باتت موضع إدانة واستنكار من كل واحد في الوطن.

كما أكد المجلس على أننا في الأردن معنيون بإصلاح حقيقي، جوهره تغيير في بنية نظامنا السياسي، والانتقال إلى نظام ديموقراطي برلماني يعبر عن إرادة الشعب، وعلى قاعدة

١- إجراء إصلاحات دستورية تمكّن الشعب من أن يكون مصدر السلطة،
٢- وإنجاز قانون انتخاب ديموقراطي وعصري يمثل الإرادة الشعبية،
٣- وحكومة برلمانية منتخبة تحقق تداول السلطة على المستوى التنفيذي،
٤- وترسيخ دولة القانون والمواطنة على أساس الحقوق والواجبات،
٥- والفصل بين السلطات
٦- تحقيق استقلالية القضاء،
٧- وإنشاء المحكمة الدستورية،
٨- وقف تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية والمدنية،
٩- ومكافحة الفساد بجدية وفعالية.

وأكد المجلس أن البرنامج الوطني للإصلاح، ليس برنامجاً لفئة تنفرد به دون سواها، وهو مهمة الجميع ومسؤوليتهم، ما يعني ضرورة تداعي كل الخيرين من أبناء الوطن الأردني للتوافق على البرنامج الوطني للإصلاح، وأن تخرج الحالة الأردنية من حالة المراوحة في المكان، إلى حالة الإنجاز وتحقيق الإصلاح المنشود، وضمن سقوف زمنية قريبة ومحددة، الذي يستجيب للإرادة الشعبية في تحقيق الديمقراطية الكاملة وغير المنقوصة.

وفي ثنايا مناقشة الوضع العربي، أكد المجلس على أن الوضع العربي، يعيش حالة استثنائية من مطالبة الشعوب العربية بإنجاز الإصلاح الحقيقي، ورفض كل حالات الاستبداد والفساد، تطلعاً لمستقبل عربي وإسلامي مشرق وموحد، تُمَكَّن فيه الشعوب من تحقيق إرادتها في تقرير شؤونها.

وحيا المجلس؛ تضحيات الشعبين المصري والتونسي في سبيل الحرية والإصلاح السياسي، داعياً الله أن تلتقط النظم العربية درس الإصلاح، وأن تعصم دماء شعوبها بالاستجابة الحقيقية لتطلعات الشعوب وأمانيها، وأن تجنب بلادها إهدار الطاقات

وإزهاق الأرواح ودفع التوترات الاجتماعية إلى مستويات صعبة.. فإرادة الشعوب لا تُغالَب، وحق الشعوب الذي لا ينازع فيه أحد، أن تحكم نفسها وفق إرادتها الحرة، عبر نظم سياسية صالحة منتخبة على أساس صحيح، حريصة على مصالح الناس وحياتهم وأمنهم.

وندد المجلس ببشاعة السلوك الذي عبر عنه النظام الليبي في قمع الشعب، داعياً إلى نصرة الشعب الليبي ودعم مطالبه في التحرر، وبناء نظامه السياسي الصالح.

كما طالب المجلس الأنظمة العربية؛ بأن تخرج من حالة عنادها ومصادمتها لإرادة الشعوب، فليس هناك جغرافية عربية ممتنعة عن التغيير، ولا قيمة لأي تغييرات لا تكون حقيقية وفي وقتها، ولا شرعية لأي نظام سياسي يجرد قوته العسكرية والقمعية ضد شعبه، ولا شرعية للفساد ولا للانفراد بالسلطة، فالشرعية فقط لاحترام إرادة الشعب، ومحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين.

**والله أكبر ولله الحمد.**

**عبد اللطيف عربيات**

٢٠١/٠٢/٠٦

# الفصل الثالث

# أحداث وردود

**احداث دوار الداخلية ٢٠١٣/٣/٢٥**

نظم ائتلاف شبابي اردني من مختلف التوجهات السياسية والحزبية والمستقلة اعتصاما يعتبر الاول من نوعه على دوار الداخلية وسط عمان بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠١١ الا انه تم فض الاعتصام السلمي بالقوة بعد ان تم الاعتداء عليه ليلة الجمعة ونهار الجمعة من البلطجية امام مراقبة الامن العام الذي كان يقوم بدور شكلي فقط وقد توفي احد المشاركين وهو السيد خيري جميل رحمه الله وجرح العديد من المشاركين وحطمت بعض الممتلكات والاجهزة والسيارات

وفي هذا اليوم نفسه كانت مسيرة (ولاء) قد نظمت في حدائق الحسين تم اعادتها الى دوار الداخلية لمهاجمة المعتصمين تحت سمع وعين رجال الامن وقد اصدر المركز الوطني لحقوق الانسان بيانا حول احداث الجمعة التي شهدها دوار الداخلية وفيما يلي نص البيان كاملا:

تابع المركز الوطني لحقوق الإنسان ببالغ القلق وعميق الاستهجان حالة الفوضى والشغب التي شهدها ميدان جمال عبد الناصر - دوار الداخلية - مساء أمس الجمعة الموافق ٢٥/ ٣/ ٢٠١١.

وإذ يؤكد المركز على حق المتظاهرين في التجمع السلمي والتعبير عن أرائهم بحرية تامة باعتبارها حقوقا مكفولة بموجب المادتين (١٥) و(١٦) من الدستور المتعلقتين بحرية الرأي والتعبير وحرية الاجتماع، وكذلك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وخصوصا المادتين (١٩) و(٢١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تلزم الحكومة بإعمال هذه الحقوق وحمايتها، فان المركز يدين الاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان التي شهدها الميدان من قبل المشاركين في التجمهر ولجوئهم إلى أساليب لا تعد

من الوسائل الحضارية ولا ترقى إلى التقاليد الديمقراطية التي يجب أن ترافق ممارسة حق التجمع وحرية التعبير علاوة عن حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

ويأسف المركز لعدم اتخاذ الحكومة كافة التدابير الفعالة لمنع مختلف أشكال الاعتداء على المتظاهرين ومنع تعرض طرف متظاهر لآخر وقيامها بفض الاعتصام بالقوة، وكان الأجدر فصل التظاهرتين في ميادين أو شوارع منفصلة منعا للتماس وأعمال العنف بينهما، ويناشد الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حق الأفراد في التجمع السلمي وعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات بما يضمن استمرار النهج الحكومي في احترام وحماية حق الأفراد في الاجتماعات والاحتجاجات السلمية التي شهدتها المملكة خلال الأشهر الماضية، وذلك إعمالا لمبادئ حقوق الإنسان وحماية لصورة الأردن المشرقة في هذا المجال، خصوصا وان عدم احترام هذا الحق وحمايته يزيد مستوى التوتر والاحتقان في المجتمع ويمس حالة الاستقرار والسلم الأهلي.

ويشدد المركز على ضرورة كفالة الحكومة لحق المواطنين في التجمع السلمي وحريتهم في التعبير وإبداء الآراء المختلفة المكفولة في الدستور والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ويدعو المواطنين إلى احترام حقوق وحريات الآخرين وعدم تعطيل حركة الحياة في المرافق العامة المختلفة أثناء ممارستهم لحقوقهم في إقامة التجمعات والاحتجاجات السلمية، إذ إن اختيار تقاطع طرق رئيسة للمدن الكبرى يشكل اعتداء على حق الآخرين في التنقل وتأمين ظروف معيشتهم اليومية.

ويطالب المركز بتشكيل لجنة تحقيق محايدة للوقوف على حقيقة ما جرى في ميدان جمال عبد الناصر – دوار الداخلية- وضرورة أن تتسم تشكيلة اللجنة وأعمالها بالحيادية والجدية والشفافية الضرورية، ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات التي رافقت فض الاعتصام، وذلك لوقف دوامة أزمة التشكيك التي تتبادلها الأطراف السياسية والمدنية المختلفة وبما يؤدي إلى تعزيز لحمة المجتمع وصيانة استقراره وأمنه.

ولا يفوت المركز التأكيد في هذا السياق عن بالغ قلقه إزاء تكرار أعمال العنف ضد الإعلاميين أثناء قيامهم بواجباتهم ويؤكد على ضرورة تمكينهم من ممارسة حقهم في

تغطية الأحداث وتوفير كافة المتطلبات الأزمة لتسهيل مهمتهم في تغطية أي حدث احتراما لدورهم في نقل الحقيقة بكل موضوعية وشفافية ومصداقية وبما يدحض الشائعات الواهنة.

(وكالة بترا)

**المركز الوطني لحقوق الانسان يحمل الدرك والامن مسؤولية احداث الداخلية**

**١٩ - ٠٤ - ٢٠١١**

وحمّل المركز الوطني لحقوق الإنسان في تقرير له حول إحداث دوار الداخلية، مديرية الأمن العام وقوات الدرك مسؤولية هذه الإحداث والتقصير في حماية المعتصمين واللجوء الى استخدام القوة ضدهم.

وقال التقرير إن قوات الدرك انتهكت حرية التجمع والتعبير عن الرأي في فضها لاعتصام دوار الداخلية بالقوة وطرد المعتصمين منه .

وأشار التقرير أن الأمن قصر في اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية اللازمة لمنع الاشتباكات وذلك بسماحه لمناهضي الاعتصام بالتواجد في الجهة المقابلة للمعتصمين .

وأضاف التقرير أن عدم قيام الجهات المعنية بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق بإحداث دوار الداخلية وما رافقها من اعتداء على المعتصمين واللجوء إلى العنف والقوه لفض الاعتصام يشكل مساساً بضمانات المحاكمة العادلة كما ويشجع على الإفلات من العقاب.

وأوصى التقرير بضرورة تشكيل لجنة تحقيق مستقلة ومحايدة لتحقيق بإحداث دوار الداخلية وتوفير ضمانات الحماية

الكافية وللمعتصمين من قبل الاجهزة الامنية لضمان ممارسة الحق في حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي.

## بيان صادر عن مجموعة من الشخصيات الاردنية بخصوص احداث الداخلية

**أصدرت مجموعة من الشخصيات الأردنية بياناً بشأن أحداث دوار الداخلية جاء فيه:**

بسم الله الرحمن الرحيم

**بيان لشعبنا الأردني الكريم**

تابعنا بقلق شديد الطريقة التي اختارتها الحكومة بحق المعتصمين بجوار ميدان جمال عبد الناصر (دوار الداخلية)، حيث استخدمت قوات الدرك ومجموعات مدنية معروفة لدى الجهات الأمنية وبتنسيق معها القوة المفرطة بحق المواطنين العزل، ما أدى إلى استشهاد أحد المعتصمين وإصابة العشرات، وتشويه صورة الوطن بهذه الممارسة غير الديمقراطية، وبناءً عليه فإننا إذ ندين هذه الجريمة ونسأل الله للشهيد الرحمة، ولذويه وللشعب الأردني حسن العزاء ونسأل الله أن يمن على المصابين بعاجل الشفاء، نود أن نؤكد على ما يلي:

١. إن التعبير السلمي حق مكفول دستورياً وقانونياً وبموجب العهود والمواثيق الدولية، والسلطة التنفيذية مطالبة بضمان هذا الحق وسلامة مستعمليه، وهي تتحمل مسؤولية أي تقصير في ذلك.

٢. إن المطالبة بالإصلاح، والسعي لتحقيقه حق وواجب، لأن استمرار النهج الحالي بما يمثله من فساد واستبداد يلحق أفدح الضرر بالوطن والمواطن، ويعرض سلامة الدولة للخطر، وأن الإصلاح المنشود لا يتحقق إلا بتضافر جهود جميع أبناء الوطن.

٣. إن المنادين بالإصلاح يصدرون عن وعي وبصيرة، وتقديرٍ عالٍ للمصلحة الوطنية يستحقون عليها كل دعم ومؤازرة من كل المخلصين في هذا الوطن، فهم يؤكدون على أنهم يريدون الإصلاح في ظل الشرعية الدستورية ومؤسسة الحكم وليس بديلاً عنها، وقد عبروا عن ذلك بكل الوسائل، فكان خطابهم (الشعب يريد إصلاح النظام)، وهو خطاب انفرد به الأردنيون دون سواهم من أشقائهم العرب الذين كان شعارهم (الشعب يريد تغيير النظام).

٤. إن الأمن الوطني لا يتحقق باستخدام العصا الغليظة والإهانة وتجييش المواطنين باسم الولاء والانتماء والتحريض على دعاة الإصلاح، وإنما يتحقق بصون الحقوق وتحقيق العدالة وسيادة الشعب، تفعيلاً للنص الدستوري (الأمة مصدر السلطات).

٥. إن الحفاظ على الوحدة الوطنية، وتعزيزها على قاعدة المواطنة فريضة شرعية وواجب وطني، وأن أي مساس بهذه الوحدة على أسس جهوية أو إقليمية أو طائفية يشكل اعتداء على الوطن والمواطن، و يتحتم على الجميع التصدي لدعاة الفتنة بكل وسيلة ممكنة، مستذكرين قول الله عز وجل (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم).

أحمد عبيدات- محمد فارس الطراونة- سليم الزعبي- ذيب مرجي- محمد عواد البطاينة-صالح كنيعان الفايز- سالم الفلاحات . وليد المصري- طارق زريقات- حازم زريقات- عبد الله زريقات-فهمي الكتوت- موسى الحديد- عمر العطعوط- محمد المصري- ليث شبيلات- يوسف أبو ملوح-أيمن مدانات- أحمد العرموطي- مصطفى الرواشدة- موسى العبدللات- ميسرة ملص-محمد مبارك الطراونة- علي الضلاعين- عيسى الجلامدة- وسام المجالي- محمود الحباشنة-يوسف حمدان- إبراهيم العضايلة- صالح محمد الزعبي- هشال العضايلة- معين بقاعين-همام سعيد- سفيان عبيدات- يعقوب زيادين- حمزة منصور- سعيد ذياب- حسني الشياب-غازي الفايز- أحمد شناق- آمنة الزعبي- هدى حداد- عبد الفتاح الكيلاني-عبد الله عبيدات-موسى برهومة- رحيل غرايبة- خالد رمضان- عبد اللطيف عربيات- خالد كلالدة- محمد البشير-أحمد جرادات- إسحق الفرحان- طارق الكيالي- عصام الخواجا- سفيان التل- ياسين الطراونة- - عرفات الأشهب- عبد الوهاب النوايسة- عدنان المجالي- موسى العزب-عبد المجيد دنديس- مؤيد العتيلي- نمر العساف- أحمد مراغة- محمد عواد الزيود-أحمد الكفاوين- محمد القيسي- عبد العزيز الهنداوي- محمد العضايلة- زكي بني رشيد-عبد العزيز خضر- ممدوح المحيسن- أحمد فاخر- إبراهيم زيد الكيلاني- نزار عبيدات-مازن هلسا- عماد المالحي- إبراهيم خريسات- عبد المجيد الخوالدة- أحمد

الزركان-إبراهيم حجازين- صايل الخيطان- جمال جرار- موسى الوحش- حسام الكرد-شاكر فياض الخوالدة- علي الزيود- جمال التميمي- علي الخزاعلة- نبيل النهار- رائد حجازين-خضر بني خالد- عبد الحليم المدادحة- عيسى عطايا- سليمان السعد الريموني-نواف عبيدات- حكمت الرواشدة- سامي المصري- آدما زريقات- زياد الشوابكة-عبد الرحمن البيطار- عز الدين العواودة- صايل العبادي- فايز البجالي- حاتم العاصي- عمار هلسا- سهيل الشديفات- عبد الكريم الغويري- عبد الله فرج الله- محمود العملة-أحمد طوالبة- أحمد توفيق العبادي- صالح الغزاوي- عمر شاهين- عبد الحميد الكوفحي-علي العتوم- إبراهيم العبسي- إسماعيل مطر- عبد المحسن العزام- علي عبد الكريم الطوالبة-أكرم بهلوان- فاروق بدران- سليمان القاضي- بسام العبابسة- عدنان حافظ-عبد المجيد ذنيبات-زياد المثاني- كاظم عايش- علي أبو السكر- إميل غوري- نزار الضمور-عادل عبد الرحمن البري- خلدون البرغوثي- محرز شحروري- جهاد غرايبة-عبد الحميد ذنيبات- إبراهيم الهواري- صالح عبيدات- عبد المجيد هديب- إياد هلسة-عيسى حمدان- فارس الفايز- خالد سليمان غليلات- محمد مفلح الأزايدة- سمير القضاة-خالد الشوبكي- محمد مبارك الطراونة- علي الضباعين- حكمت القطاونة- زينة الجزراوي-صالح النوايسة- شادي النوايسة- نعيم مشعل- عبد الوهاب المجالي- خالد الطراونة-عبد الله الهواري- سلامة الطراونة- صونيا الطوال- نشأت القطاونة- معن القطاونة-خالد الرماضين- لؤي الهلسة- سعد دروزة- عيسى الجلالدة- أحمد المحيسن- رضوان النوايسة-محمد النوايسة- ريم حمودة- ناصر برقان- ماهر خيطان- أخلد نواف- فوزي السمهوري-عادل الخطاب- نصري الطرزي- محمد أحمد قنيعان- طلال عبد الله الضامن- باسل بشابشة-جمال نافع- جمال القيسي- عبد الخالق شتات- يحيى خريس- عوض الزبن- مثنى غرايبة-خالد ماضي- محمد كريم النهار- محمود النوايسة- هاني أبو حجلة- إيهاب أبو غوش-سناء عبيدات- محمد خير الحوراني- ضيف الله شخاترة- محمد البشابشة- حمدي قبيلات-ناظم العطار- مفلح البطاينة- منور الريماوي- ياسر الشرايرة- محمد مقابلة- أحمد بني ياسين-شوكت

سعدون- عدنان نصار- هايل عبيدات- سهيل أبو بكر- فواز شطناوي- هوازن الصليبي-سعود قبيلات، هاشم غرايبة، باسم غرايبة.

[أستاذ في كلية الشريعة- الجامعة الأردنية]

*** رسالة قورشة بعد احداث الداخلية**

وكان ممن شهد حالة فض الاعتصام بالقوة المفرطة الدكتور امجد قورشة، وقد ارسل رسالة موجهة للملك جاء فيها :ـ

**سيدي جلالة الملك**.. من حق الطرف الآخر أن تستمع إليهم!!!

**سيدي أبا الحسين:** أعانك الله على ما أنت فيه ورزقك الله البطانة الصالحة وأراك الحق حقا والباطل باطلا.

**سيدي:** الذي دفعني للكتابة إليك سببان:

**الأول:** ما صدمني من الحجم المهول ممن يدّعون حبك وحب الأردن وهم يحملون فتيل إشعال نار فتنة العنصرية وقد آلمني عدد لا بأس به من هؤلاء الذين يحملون صورتك بيد ويمسكون باليد الأخرى سكينا يطعنون بها خاصرة الأردن والأردنيين.

يهتفون باسمك وفي اليد الأخرى يمسكون حجرا يسيلون به دماء الأردنيين. والمشكلة أن كثيرا من هذه السلوكيات تكون باسم جلالتك لسوء فهم أو تشويش في نقل الصورة أو للدفاع عن مصالح ضيقة أو ربما للتغطية على بعض الفاسدين.

بل وصل التجاوز في بعضهم أن يتهموا كل من يخالفهم بأنه "فلسطيني!!" وكأنها أصبحت سبة وأسهل كلمة عند بعض هؤلاء التعميم لكل من يخالفهم ويقول الحق "خذوا ملوخيّاتكم وروّحوا على الجسر" حتى لو كان المخاطب أردنيا أبا عن جد بل وأكثر أردنية من بعضهم وأنت يا سيدي كنت السباق بإعطاء درس عملي لهؤلاء الذين يرفضون الخروج من هذا القمقم بزواجك من جلالة الملكة

**والثاني:** أني قد تشرفت باختيارك الشخصي لي عضوا في اللجنة الملكية الاستشارية لشؤون التعليم في المملكة وهي لجنة تشرف على واحد من أهم مفاصل الدولة فإن كنت يا سيدي قد أصبت باختيارك لي فأبسط واجب أخلاقي شرعي إنساني

أدبي يقع على عاتقي أن أصدقك النصح والمشورة وإلا كنت أنا من المنافقين الكاذبين الخائنين وإن كنت لم تصب في اختيارك لي ولم أكن أستحق أن أكون في هذا الموقع فإن هذا كما ينطبق عليّ فقد ينطبق على بعض ممن حولك ممن مكنتهم مناصبهم من سهولة الوصول لكم أو سهولة التعامل معكم ممن لا يصدقونك النصيحة وربما لا يعطونك الصورة الصحيحة لما يجري من حولك

ولعلني يا سيدي لست بحاجة للتأكيد على الدور الحيوي الذي قامت به العشيرة التي أنتسب إليها وما قام به أجدادي في الحفاظ على أمن واستقرار هذا البلد الطيب والوقوف إلى جانب الملك المؤسس رحمه الله وعلاقتهم المميزة بالملك الراحل رحمه الله وبجلالتكم شخصيا وأنتم شخصيا يا سيدي تعلمون تماما ما معنى كلمة "أردني شركسي" في ما له علاقة بأمن الأردن واستقراره . وجدت نفسي مضطرا لقول هذه الكلمات مع عدم حبي لفتح هذه الموضوعات لأرد على أولئك الذين يزايدون على وطنية أمثالي وحبهم وانتمائهم لأذكرهم بأن أجدادي قد حاربوا مع الهاشميين ضد أجداد أناس يزعمون الآن حبهم للأردن!!!

والأصل كذلك أن لا أضطر للتأكيد بأني مستقل ولا أنتمي لأي جهة بل أقول ما يمليه علي ضميري وقناعتي ومعلوماتي ومشاهداتي ولكني مضطر للتأكيد على ذلك لعلمي أنه قد يبرز من يريد التكسب لدى جلالتكم من خلال اتهامي بانتماء ما .

سيدي إن أهم ركن لتثبيت أركان أي حكم في الدنيا هو العدل فإن فُقد فإن زوال الحكم أصبحت مسألة وقت وكما قال أحد العلماء رحمه الله "إن الله ينصر الأمة الكافرة إن كانت عادلة ويخذل الأمة المسلمة إن كانت ظالمة" ولا بد للحاكم أن يكون له من ينصحه بالخير وينبهه لما يجري من حوله دون أن يكون له مصلحة شخصية لذا فقد حرصت أن لا أسعى لإيصال هذه الرسالة ليد جلالتكم شخصيا ولو أردت لفعلت فأقربائي في الديوان الملكي ودائرة المخابرات كثر ولكني لو فعلت خشيت أن يحسب موقفي تزلفا أو طمعا في منصب أو جاه بالإضافة إلى أنني أردت أن أعلن موقفي على الملأ حتى لا أتراجع عن كلمة قلتها وحتى أقيم الحجة على نفسي أمام الله وكذا لأسكت

ألسنة بعض المنافقين ممن يقتاتون على التزلف وتشويه الحقائق والوصول إلى جلالتكم على أكتافنا.

**سيدي جلالة الملك:**

إن غالبية ما تناقلته وسائل الأخبار الرسمية في الأردن عما جرى في دوار الداخلية بالأمس لا أقول ليس دقيقا بل ليس صحيحا وقد قدر الله لي أني كنت موجودا هناك وكنت شاهد عيان على كل ما حصل من اللحظة الأولى وقد ذهبت هناك بقصد السعي إن فتح لي المجال للتقريب بين النفوس وللجمع بين القلوب وقد شاهدت بأم عيني ما يلي:

- معتصمون أبرياء مسالمون لم يتعدوا حدود الرصيف ولم يغلقوا شارعا
- كلماتهم كلمات خير طيبة تدعوا بالحب للأردن
- لم يقتربوا من شخص جلالتكم بأي كلمة أو حتى إشارة تمس من جلالتكم شخصيا.
- لم يمسكوا حجرا ولم يبدأوا بأي إذاية لأي أحد
- المئات من الشباب المنظمين من أكثر من جهة كانوا يرمون المعتصمين بالحجارة الصغيرة والكبيرة وأوقعوا فيهم إصابات خطيرة جدا وكان كل هذا على مرأى من قوات الأمن العام التي لم تكن تمنع من يرمي الحجارة من رميها
- هؤلاء الشباب الذين هاجموا بالحجارة كانوا يستخدمون ألفاظا نابية لا يمكن لأي محترم شريف أن يسمح لأذنه بسماعها فضلا عن قولها ونقلها وهذا كان كله على مرأى ومسمع من قوات الأمن
- حاولت أنا شخصيا أن أتحدث مع أعلى رتبتين وصلت لهما من الأمن والدرك لإقناعهم بضرورة قيامهم بواجبهم الأمني ومنع المعتدين بالحجارة من التمادي حفاظا على سمعة الأردن وهيبة الأردن ولكن لم يستمع أحد إلي.
- بقي المعتصمون المسالمون يصيحون مستغيثين بقوات الأمن والجيش متوسلين لهم أن يقوموا بحمايتهم من هؤلاء المعتدين ولكن قوات الأمن لم تفعل شيئا مع

المعتدين.

- استغربت من مجيء عدد من قوات الدرك حيث فرضت طوقا على المعتصمين المسالمين لا على المهاجمين بالحجارة ثم حصلت الجريمة الكبرى والتي أسميتها يا سيدي مجزرة بأن جاءت عربات قوات الدرك الأخرى فنزل الأفراد من العربات وفي غضون أقل من دقيقتين هجم أفراد الدرك على المعتصمين الأبرياء والمسالمين والذين كانوا يستغيثون بقوات الأمن لحمايتهم من الحجارة أقول ابتدؤوا بمهاجمتهم وضربهم بلا رحمة فضربوا الرجال والنساء والأطفال بلا استثناء ولم يستمعوا لا لتوسلاتهم ولا لرجائهم ثم مُكّن الشباب باللباس المدني والذي كان قسم منهم يرمون الحجارة من مهاجمة من تفلت من المعتصمين فكان ما بين الخمسة والعشرة يستفردون بشاب أو رجل كبير يوسعونه ضربا بالأيدي والأرجل بلا رحمة والله يا سيدي وأنا أشهد بأم عيني لقد كانوا يضربون الواحد منهم وكأنه قتل أباهم أو أمهم وكأنهم ينتقمون من أعدى أعداء الأردن ولا يمكن أن تستشعر أنهم يضربون أردنيا من الشمال أو الجنوب يحمل الجواز الأردني ويحمل في قلبه حبا لوطنه ومليكه.
- هؤلاء الذين تم ضربهم كانوا يُقتادون لمبنى محافظة العاصمة وأثناء اقتياده من قبل اثنين من الأمن العام كان الشباب باللباس المدني يوسعونه ضربا دونما اعتراض يذكر من رجلي الأمن باللباس الرسمي
- تم مهاجمة المقتنيات الشخصية للمعتصمين وتدميرها تدميرا تاما لا أستطيع إلا أن أصفها بأنها تمّت بطريقة وحشية يا سيدي
- هذا كله يا سيدي شهدته بأم عيني من الألف إلى الياء وإني مستعد للمباهلة...... والمباهلة يا سيدي أن أقف أنا ورئيس الوزراء ومدير الأمن العام ووزير الداخلية ومدير المخابرات ورئيس قوات الدرك وكل من كان له علاقة بأخذ قرار الضرب وتوقيته والاعتداء على المعتصمين على الهواء أمام الشعب الأردني ثم نرفع أيدينا إلى السماء ونسأل الله تعالى أن ينزل سخطه ولعنته على الكاذب منا ويؤمن الستة

ملايين أردني من ورائنا .. فإن كنت كاذبا فسوف يريحكم الله مني!

أنا أعلم يا سيدي أنك لا ترضى عن هذا وربما قد لا تعلم بكثير منه فقطعا لن تستطيع أن تتابع كل شيء بنفسك فإن لم يصدقك بعض من حولك تسببوا بوضع شرخ بينك وبين أبناء شعبك ولن يكون هذا في صالح أحد وأنت يا سيدي تدعو للانفتاح والتسامح والتعددية والحوار ولكن البعض يفهمون كلامك على غير هذا المعنى ويترجمونه على غير ما تقصد يا سيدي. فهؤلاء الذين اعتصموا ما خرجوا إلا بعد أن أخذوا من جلالتكم العهد والأمان بالحرية والتعددية والسماح بالعمل السياسي والحركات المدنية الحضارية ولم يتجاوزوا الحد القانوني وهم ليسوا حزبا سياسيا دينيا كما زعمت الرواية الرسمية بل هم خليط من كل الأطياف فيهم المتدين وغيره وفيهم الحزبي وغيره وفيهم المحجبة وغير المحجبة وفيهم أصحاب الأفكار المستقلة كما هو حال كثير من الأردنيين الأحرار.

**ا.د. أمجد قورشه**
**عضو اللجنة الملكية الاستشارية للتعليم**
**٢٠١١/٣/٢٦**

*** بيان مجلس النواب بعد الحادث بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧ هذا نصه**

"تابع مجلس النواب باهتمام بالغ الحراك الشعبي والسياسي الذي يدور في الاردن منذ عدة اسابيع وقيام مختلف مكونات المجتمع الاردني واطيافه السياسية بالتعبيرعن ارائهم حول ضرورة اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية من خلال الاعتصامات والمسيرات". ويؤكد مجلس النواب ان حق التعبير لكافة المواطنين، هو حق مكفول بالدستور، ولا يجوز المساس به، ويرى في ذلك لدليل واضح على اجواء الحرية والديمقراطية التي ننعم بها.

ويؤكد مجلس النواب على ان اجواء الحوار الهادف والمسؤول والتعبير المشروع هو اساس ما يطالب به جلالة الملك عبدالله الثاني خلال مسيرة الاصلاح، ولقد وجه

الحكومة في كتاب التكليف السامي بضرورة الاسراع بالقيام باصلاحات سياسية ملموسة بحيث يشارك المواطن الاردني بالقرار السياسي، وقيام جلالة الملك باجراء حوارات خلال الاشهر الماضية مع كل ممثلي فئات المجتمع والاحزاب السياسية، مما يعبر عن ارادة سياسية واضحة لدى القيادة بضرورة اجراء اصلاح ملموس على مختلف الصعد، لذلك جاءت لجنة الحوار الوطني بتوجيه من جلالته.

واضاف البيان ان مجلس النواب يؤكد ان ما جرى يوم الجمعة الماضي لهو أمر خارج عن السياق المألوف فهو امر نرفضه في مجلس النواب ونؤكد في هذا الاطار على وحدتنا الوطنية وعدم المساس بها وفي ذات الوقت فان مجلس النواب يثمن عاليا دور الاجهزة الامنية المختلفة في الحفاظ على امن الوطن وقال البيان ان مجلس النواب يرى في الحوار الهادف والبناء من خلال الطاولة وليس الشارع هو المخرج الصحيح للوصول الى الاصلاح المنشود، الذي نؤكد عليه جميعا باعتباره يمثل رؤية القيادة الهاشمية ويمثل رغبة شعبية جامعة وان المجلس الذي يمثل الشعب الاردني يؤكد على احترام الراي والراي الاخر ما دامت منسجمة مع الدستور والثوابت الوطنية.

وفي هذا الاطار يؤكد رفضه للابتزاز السياسي الذي يعيق مسيرة الاصلاح ويساهم في خلق بؤر توتر وان المجلس يرفض رفضا قاطعا دعوات البعض بتحديد صلاحيات الملك الدستورية، والملك قوي بالدستور، وسنعمل على ان يظل قويا للحفاظ على الهوية الاردنية وعلى الدستور اذ يرى المجلس ان هذه الدعوات لا تعبر عن مكنون مجتمعنا الاردني، كما انها تهدف الى تفتيت الدولة الاردنية. وان مجلس النواب يدعو الجميع الى تحمل المسؤولية الوطنية تجاه الوطن للحفاظ على امنه واستقراره والحفاظ على الروح الوطنية وتمكينه من الحفاظ على منجزاته الوطنية ومواجهة التحديات كافة.

ويقدم مجلس النواب العزاء الى اهل المتوفى (خيري جميل) في احداث الجمعة ويدعو الى عدم استغلال ذلك وللمصابين الخروج بالسلامة.

انظر الى مستوى البيان والذي يشير الى ان المجلس لا ينحاز للشعب ولا يدافع عن حريته في التعبير كما ثبت من ممارساته المختلفة .

فاز الشباب وخسرت الحكومة بامتياز» ❋ سالم الفلاحات

كم شكرت الله وشعرت بالفخر أن في بلدي شباباً وشابات بعمر الورود وهم في هذا المستوى العالي من النضج والرقي والانتماء الوطني والوعي

ولكثرة الاستغاثات التي سمعتها ليلة الجمعة بسبب هجوم مجهولين عليهم بالحجارة بعد قطع الكهرباء عن الميدان لتسهيل مهمة العدوان المبيتة على شبابه حضرت خطبة الجمعة في اليوم التالي

فاز الشباب حقاً في مواقف عديدة شهدتها خلال ساعات

الأول لما سمعت خطيبهم تحدث ما يقرب من نصف ساعة بألفاظ محسوبة وحكمة بليغة ومسؤولية عالية في هذا الظرف الدقيق وفي هذه المناسبة الوطنية وفي هذه الأجواء الانفعالية والحماسة الشديدة ولما انتهت الصلاة التي لم تستطع تلاوة القرآن الكريم أو الآذان إسكات الشتائم التي تفوه بها من حُشِدوا مقابل المصلين حتى يتساءل المرء من هؤلاء وما ثقافتهم ولماذا مقاطعة القرآن الكريم ؟؟

الثاني لما انتهت الصلاة وإذا بجانبي حجارة مرتبة بطريقة هندسية واستغربت من بقائها وعدم إزالتها وإذا بها خارطة الأردن رسمها شباب ٢٤ آذار ببعض الحجارة التي ألقيت عليهم في الليلة الماضِية فلله درهم من هؤلاء الشباب وما أعظم حكمتهم ووعيهم وكأنهم يقولون سنبني من الحجارة التي نالت من دمائنا حرية الأردن واستقراره وبعد الصلاة قام أحدهم وطلب من شباب ٢٤ آذار أن يرددوا خلفه قسماً وطنياً بالله أولاً ثم بتراب الوطن أن يخدموا الأردن وألا يردوا على من يلقون الحجارة إلاً بالصبر والتحية وقال كونوا كالشجر يرميه الناس بالحجر ويرميهم بالتمر

الثالثة فقد هزتني من الأعماق بقوة لبلاغتها ولعظم تعبيرها فقد كنت واهماً عندما خشيت عليهم من اندفاع الشباب وحماسته وانفعالاته فإذا بهم يعلمون الكبار الحكمة ويسطرونها بحروف من دمهم الطاهر شباباً وشابات وكلما رأيتهم طوال النهار يتلقون هجوماً بالحجارة والزجاجات الفارغة ينادون بمكبرات الصوت مؤكدين عدم الرد على الإساءة والاكتفاء بمحاولة صدها بأعلام الأردن التي رفعوها وباللافتات المطالبة بالحرية

والكرامة واستغاثوا بمدير الأمن أن يوقف هذه المؤامرة عليهم مع أن القانون يكلفه بحمايتهم ويوجهون رسائلهم لرأس الدولة شخصياً أنْ يأمر بحمايتهم ولكن الهجوم يأتيهم بالتناوب من كل جهة

ومن أعلى الجسر المغلق إلاَّ على هؤلاء المجرمين من مداخل مقر الاعتصام وخيام الإسعافات الأولية التي اطلقوا عليها ــ المستشفى الميداني ــ وإن كانت علاجاتهم بعض الأدوية المتيسرة مع كثير من الحب والدعاء والدموع والشكوى لله .

ولم تسلم هذه الخيام التي يفترض أن تحميها القيم الإنسانية والشرائع الدولية من هجمات قوات الدرك وتدميرها بانتقامية وحنق شديد كما كل من في الاعتصام فازت حركة ٢٤ آذار وقدمت شهيداً طاهراً لم يحمل حجراً ولم تصدر منه شتيمة ولم يكسر لوح زجاج ولم يقطع عود من شجرة، ولم يغلق الطريق على أحد، وليس له ذنب إلا أن كانت التعبير والكلمة جريمة كبرى تستحق الإعدام الفوري دون محاكمة حتى لو كانت محكمة عسكرية .

لقد فاز بالشهادة في سبيل الله أولاً ثم الأردن الغالي ثانياً فإلى جنات الخلود وستكون دماؤهم لعنة على كل فاسد ظالم ستطارده إلى يوم الدين .

وأما الشاب الذي احتفل به الأردن كله بمختلف أطيافه واتجاهاته السياسية سلطان العجلوني المحرر من سجون الاحتلال الصهيوني فلم ترحمه هراوات رئيس الحكومة لتفعل بجسده النّحيل الطاهر ما عجزت عنه أدوات التعذيب وزنازين العدو الصهيوني اسأل الله أني يكتب له الشفاء وليس بعيداً عنه الشاب معاذ الخوالدة الذي امتدت إليه الأيادي الخفية المجهولة بالأذى واسأل الله لبقية الجرحى ضحايا المجرمين الشفاء ولضحايا رجال الدرك الذين توهم الشباب أنهم جاءوا دعماً لحمايتهم فكان ما رأى العالم ورأى الأردنيون بما لا يحتاج إلى تَفْسير .

لقد سالت دماء الحكومة ولم تسل دماء شباب ٢٤ آذار وهدمت خيامها ومكبرات الصوت عندها وليس أدوات وممتلكات الشباب، وأظنها أصبحت عبئاً على الشعب الأردني وعلى مشروع الإصلاح الحقيقي بل على الملك نَفْسه وعليها أنْ تُريح البلاد والعباد.

مسيرة الإصلاح الحقيقي التي وضع شباب ٢٤ آذار خطوطها العريضة يجب ألا يختلف عليها أحد وهي في ضمائر الكثير من الأردنيين فهي في العمق والوضوح والضرورة بحيث لا يمكن تناسيها أو إسكاتها أو التوقف عَنْها فشلت الحكومة في توفير الأمن للمعتصمين فلما عجزت عن ذلك وفرت الحماية للمجرمين ولما لم يفلحوا باستفزاز المعتصمين الشباب الحكماء، استطاعت هي بقواتها الوطنية أن تفض الاعتصام بالقوة الخشنة فسجلت انجازاً مشهوداً لها في الديمقراطية وحراسة القانون ورسمت أول صفحة في الإصلاح السياسي المنشود !!!

٢٨-٠٣-٢٠١١

**اعتصام السلفية في الزرقاء**

بتاريخ ٢٥/ ٤ / ٢٠١١ نفذت الحركة السلفية اعتصاما في الزرقاء جوبه بالعنف حيث وقع اشتباك مع مجهولين ثم تدخل رجال الامن ووقعت اصابات عديدة بعضها في رجال الامن واعتقل ما يقرب من مائة وعشرين شخصا من السلفيين، وتشويه صورتهم من خلال اقتناص بعض الهفوات والاستدراج للبعض والفبركات الاعلامية.

**(٣) فكرة الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي**

وعدت حكومة البخيت الشعب الاردني بحل مشكلته المعيشية وحاولت ان تقنع الرأي العام ان المطالبة بالاصلاح سببها الوضع المعيشي فقط، من هنا اوهمته ان الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي سيحل هذه المشكلة الا انه تبين زيف هذا الوعد بعد مماطلات خليجية طويلة.

*** "التيار الاردني ٣٦" يرفض انضمام الأردن لمنظومة مجلس التعاون الخليجي**

**الأحد، ١٥ /٥ /٢٠١١**

- رفض التيار الأردني (٣٦) انضمام الأردن لمنظومة مجلس التعاون الخليجي، حيث إعتبر خلال ملتقى لبعض القوى والحركات السياسية في مادبا أن الهدف منه تجنيد الأردنيين لخدمة عروش الأنظمة ضد الشعوب الشقيقة وفق تصريح.

وطالبت القوى بإسقاط مجلس الأمة والحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني.

**وتاليا نص التصريح:**

على هامش الاجتماع الدوري للتيار الاردني(٣٦) تم عقد ملتقى وطني لبعض القوى والحركات السياسيه الممثلة(لشرفاء واحرار التغيير والاصلاح) حيث تضمن الاجتماع العديد من كلمات المتحدثين عن هذه القوى وتلك الحركات وهم:

المهندس جميل بريزات عن التيار الاردني(٣٦) والنائب السابق توجان فيصل والدكتور احمد عويدي العبادي عن الحركة الوطنيه الاردنيه والدكتور هاشم ابو حسان نقيب الاطباء السابق والاستاذ سالم الفلاحات عن جبهة العمل الاسلامي والنائب السابق الدكتور علي الضلاعين والاستاذ الاعلامي ناهض حتر عن التيار الوطني التقدمي والاستاذ عمر ابو رصاع عن ائتلاف ٢٤ اذار والاستاذ ادهم غرايبه عن حركة جايين والمحامي رضوان النوايسه عن اللجان الشعبيه/ الكرك والمهندس عبدالهادي الحوامده والاستاذ ضرغام هلسه والاستاذ سامي شريم .

وفي نهاية اللقاء تم تشكيل لجنة مولفة من النائب السابق توجان فيصل والعقيد المتقاعد طلال الضامن والمهندس عبدالهادي الحوامده والاستاذ ناهض حتر والمحامي رضوان النوايسه لاصدار تصريح بمقررات الملتقى حيث التقت القوى على النقاط التالية:

١- محاربة الفساد ومكافحته هي الضمانة الحقيقية لجلب الاستثمارات للدولة الاردنية
٢- السطو على المستثمرين من قبل المسؤولين في الدولة الاردنية هو الذي نفر المستثمرين النزيهين من الاستثمار في الاردن وليس الحديث عن مكافحة الفساد .
٣- المستثمرون والمسؤولون الفاسدون هم من حصلوا على امتيازات خارقة لتسهيل استثمارهم الفاسد الذي اضر بالاردن وشعبه وان الفساد ترعاه رانيا ياسين زوجة الملك وقد أسست له وحصنته والقائمين عليه.
٤- الاستثمار الحقيقي هو الذي يشكل قيمه مضافة من خلال التنمية الصناعية والاقتصادية وغيرها التي ترفد ميزان المدفوعات في الميزانية.
٥- لذا من حق الشعب ان يقرر اعادة اصوله وامواله التي لم يبعها ولم يخول احد ببيعها

ومن دفع واشترى بناء على ذلك يسترد مادفعه ممن قبض.

٦- حيث ان هذا العصر هو عصر الفساد فعلى مسؤولي هـذا العـصر اثبـات بـرائتهم وليس علينا اثبات تهمهم.

٧- ضرورة اسقاط مجلس الامة والحكومة وتشكيل حكومة انقـاذ وطـني مـن الـشرفاء واحرار هذا البلد.

٨- المجتمعون والمشتركون لا يعترفون بلجان التضليل الثلاث المعينة وهي لجنـة الحـوار الوطني ولجنة مراجعة الدستور ولجنـة الحـوار الاقتـصادي كمـا أنهـم لا يعترفـون بنتائج أعمالها.

٩- وضع برنامج من المؤتمرين لنزع لقب ملكـة عـن طريـق الاعتـصام المفتـوح علـى الدوار الثامن ومن خلال المهرجانات الشعبية السياسية في سائر المحافظات.

١٠- رفض المشاركة في مجلس التعاون الخليجي الذي يهدف الى تجنييد الأردنيين لخدمة عروش الأنظمة ضد الشعوب الشقيقة وتجسيير التهجير من الضفة الغربية الى الخلي ويرى المشاركون أن الأنضمام يشكل علاقة ذيلية وذراعا أمنيا للحكام ضد شعوبهم.

عمل ترتيب للدعوة لمؤتمر وطني يتضمن عدم الاعتراف بالدستور الحالي وتعديلاته وانما اعادة صياغة العلاقه بين الشعب والحاكم (دستور جديـد).صـدر عـن لجنـة ملتقـى أحرار القوى والحركات الأردنية١٤/ ٥/ ٢٠١١ عرب نيوز.

**(٤) في عهد حكومة البخيت الثانية**

تم تشكيل ثلاث لجان بتوجيه من الملك عبد الله الثاني وهي: ـــ

١- لجنة الحوار الوطني حول قانون الانتخاب وقانون الاحزاب.

٢- لجنة مراجعة الدستـور.

٣- لجنة الحوار الاقتصادي.

## لجنة الحوار الوطني

**نبذة عن اللجنة: ــ**

برئاسة الاستاذ طاهر المصري رئيس مجلس الاعيان شكلت الحكومة لجنة للحوار الوطني وفي الكلمة التي ألقاها في الاجتماع الأول للجنة بتاريخ ١٩/ ٣/ ٢٠١١ للجنة قال دولة السيد المصري: ــ

أن تشكيل هذه اللجنة "ينطوي على أهمية بالغة في هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها بلدنا وسط ظروف إقليمية وعالمية غاية في الدقة والحساسية، وان المسؤولية الملقاة على عاتق الأعضاء جميعاً مسؤولية كبيرة تتطلب العمل بروح من الإحساس الكامل بالمسؤولية".

مضيفاً " أن الأنظار تتجه إلى هذه اللجنة بأمل أن تتوصل إلى نتائج ايجابية عن طريق العمل من أجل الإصلاح الشامل ضماناً لدولة قوية ذات هوية وطنية جامعة " مضيفاً أن مهمة هذه اللجنة " جليلة تتناول أهم محاور المنظومة التشريعية الوطنية .. وما يتطلبه ذلك من تعديل أو إصلاح في أي مجال أو تشريع يحقق الغايات الوطنية بعامة ... ويعمل على تبديد الشكوك وتعزيز الثقة المتبادلة، بين المواطن والدولة ". وخلال المناقشة العامة في هذه الجلسة طالب الأعضاء أن تكون التعديلات الدستورية اللازمة لإنجاح عملية الإصلاح من ضمن مهام هذه اللجنة.

وفي لقاء صريح مع أعضاء اللجنة في الديوان الملكي بتاريخ ٢٩/ ٣/ ٢٠١١ أكد جلالة الملك على أنه يضمن احترام مخرجات اللجنة وتوصياتها المتمثلة بصياغة قانون انتخاب وقانون أحزاب والتعديلات القانونية والدستورية اللازمة لتطوير الحياة النيابية والسياسية للارتقاء بالعمل السياسي الوطني وبناء الأردن الجديد.

**مقاطعة الحركة الاسلامية لجنة الحــوار الوطني والا نسحابات من اللجنة**

قررت جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي عدم المشاركة في لجنة الحوار الوطني التي شكلت أمس، حيث جاء في بيان صدر عن المكتبين التنفيذيين للحزبين أن اجتماعا مشتركا موسعا، عقد بحضور الدكتور عبد اللطيف عربيات،

والدكتور اسحق الفرحانـ، وعبد المجيد ذنيبات اتفق خلاله على قرار عدم المشاركة.

وفي التفاصيل فقد رفضت الحركة الإسلامية مشاركة من تمت تسميتهم من قياداتها في لجنة الحوار الوطني التي شكلتها الحكومة أول من أمس، مجددة تمسكها بما أسمته "ضوابط المشاركة" التي أعلنت عنها سابقا، كما رفضت أيضا ٥ أحزاب من لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة المشاركة في اللجنة.

وضمت اللجنة من الحركة: المراقب العام الأسبق للإخوان العين عبدالمجيد ذنيبات، رئيس مجلس شورى الجماعة عبداللطيف عربيات، والأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي إسحق الفرحان.

وقال بيان صدر عن اجتماع قيادة الحركة إن "لجنة الحوار الوطني بطريقة تشكيلها ومرجعيتها وجدول أعمالها، لا ترقى إلى الحد الأدنى من مطالب الحركة"، مشيرا إلى أن المطالب تم تقديمها الى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، ورئيس مجلس الأعيان رئيس لجنة الحوار. وضمت لجنة الحوار من الحركة الإسلامية كلا من المراقب العام الأسبق للإخوان العين عبدالمجيد ذنيبات، ورئيس مجلس شورى الجماعة عبداللطيف عربيات، إضافة إلى الأمين العام السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي إسحق الفرحان.واعتبرت الحركة أن تشكيل اللجنة "جاء متجاهلا لسائر مطالب الحركة، ما دعاها إلى اتخاذ قرار بعدم المشاركة بالإجماع، حتى يتم تصويب وضع اللجنة بما يفرز قناعة الشعب الأردني بجدية الإصلاح"، بحسب البيان. وأضاف البيان أن الحركة "لن تشارك في اللجنة، إلا من خلال تحقيق إسناد مرجعية لجنة الحوار الى جلالة الملك وليس الى الحكومة.

كما طالب بأن تكون عضوية اللجنة "محصورة في شخصيات وطنية مؤمنة بالإصلاح، وعاملة من أجله، وممن يمتلكون خبرات ثمينة وكفاءات عالية"، مشترطا أن يتضمن جدول الأعمال "إصلاحات دستورية تلغي جميع التعديلات التي أُدخلت على دستور العام ١٩٥٢، وتضمن تداول السلطة، وتشكيل حكومات برلمانية، وتعيد لمجلس النواب دوره، وتشكيل محكمة دستورية تبت في دستورية القوانين".وحملت الحركة على الحكومة وعلى تعاملها مع مطالب الحراك الاجتماعي "الإصلاحية"، ورأت أن "محاولات

الحكومة لإسكات الأصوات المنادية بالإصلاح ووقف الحراك الشعبي، الذي أكد من خلال شموله وسعة تمثيله ونضج تعبيره، على وعي الشعب الأردني وجدارته بالإصلاح".

**وثيقة لجنة الحوار :ـ**

**وثيقة الإطار العام**

تمثّل الوثيقة، الإطار العام الذي تبنته لجنة الحوار الوطني لتحديد منظور الإصلاح السياسي المنشود ومساراته في المرحلة المقبلة من حياة المملكة الأردنية الهاشمية، بما في ذلك تحديد مفهوم الإصلاح، والمبادئ التي تحكمه، والتعديلات الدستورية والقانونية اللازمة لتحقيقه.

الهدف من الإصلاح:انطلقت لجنة الحوار الوطني من إدراك للحقائق الوطنية التاريخية والأُطر الدستورية للدولة الأردنية. ووضعت نصب عينها تحقيق الهدف من الإصلاح، وهو التطوير والتحديث وزيادة الفاعلية، في إطار شرعية الدولة من دون المساس بمبادئ الدولة أو الهوية الوطنية وثوابتها وقيمها.

**الإصلاح ضرورة وطنية:**

وظهرت وتعمقت في الآونة الأخيرة ظواهر مقلقة للغاية، منها الفساد المالي والإداري وانتشار البطالة والفقر، وتزايد العنف الاجتماعي، وبروز الهويات الفرعية، وضعف المؤسسات التمثيلية، وتعثر نمو المجتمع المدني. وقاد كل ذلك إلى حراك شعبي سلمي يدعو إلى مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربية الوطنية والخدمات الصحية والاجتماعية وإلى محاربة الفساد ومحاسبة المفسدين.

وتستمر التحديات الخارجية، وأبرزها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحصارها، ووضع العوائق أمام قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفض إسرائيل تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بعودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى بلادهم. وهي كلها سياسات تصب في نهج تصفية القضيةالفلسطينية. الأمر الذي يقاومه الأردنيون لأنهم على قناعة تامة بأن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين

وعاصمتها القدس، هو هدف ومصلحة وطنية أردنية بقدر ما هو هدف ومصلحة وطنية فلسطينية.

**وانطلاقاً من هذا الإدراك أخذت اللجنة عند بحثها هذا الموضوع الهام ما يلي:-**

١- تاريخية التكوين الوطني الأردني والهوية الأردنية العربية الواحدة غير القابلة للتأويل.

٢- الوحدة الأردنية – الفلسطينية في عام ١٩٥٠، وتعتبر الوحدة الأنموذج في تاريخ العرب الحديث، .

٣- الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية لنهر الأردن عام ١٩٦٧ وما تلا ذلك من أحداث سياسية أدت إلى قرار مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقرار فك الارتباط عام ١٩٨٨. وقد فرض هذا كله واقعاً جديداً على أبناء الضفتين من حيث الحقوق والواجبات.

٤- قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بحق اللاجئين بالعودة والتعويض.

٥- قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بعودة النازحين .وترتب على قرار فك الارتباط والتعليمات الصادرة بمقتضاه حين صدوره، فقدان فئة من المواطنين الأردنيين جنسيتها الأردنية، وأصبحوا مواطنين فلسطينيين، واعتبار حاملي البطاقات الصفراء مواطنين أردنيين، وحاملي البطاقات الخضراء غير أردنيين.

وتؤكد اللجنة أن جميع الذين يحملون جوازات سفر أردنية وأرقاماً وطنية هم أردنيون لهم كامل الحقوق وعليهم كامل الواجبات، ويشمل ذلك حملة البطاقات الصفراء.

وتؤكد اللجنة على أنه لا يجوز منح الجنسية أو سحبها إلا بقرار من مجلس الوزراء سنداً للدستور. وترى ضرورة ضمان الحقوق المدنية والإنسانية للمقيمين الفلسطينيين في الأردن وتمكينهم من ممارسة حقهم في الإقامة والحياة الكريمة.

كما توصي اللجنة بقيام الحكومة بتشكيل لجنة من المختصين والمعنيين لدراسة الأطر والأبعاد القانونية لقرار فك الارتباط وتعليماته من جوانبه كافّة، ورفع نتائجها إلى

الجهات المختصة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها في ضوء ما ورد أعلاه.

إنّ مواجهة هذه التحديات والأزمات، تتطلب إدارة حكومية أكثر فعالية، ومشاركة شعبية أكثر عمقاً، ومجتمعا أكثر حيوية، وجهودا تنموية أكثر إنجازاً وعدالة، وحضوراً إقليمياً ودولياً أكثر قوة وديناميكية. وذلك كله يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالإطار السياسي للدولة، ما يجعل الإصلاح السياسي أولوية وطنية أساسية لمواجهة هذه التحديات.

وترى اللجنة أن إنجاز هذه المهمة والنجاح في مواجهة التحديات، يحتاجان إلى توافق وطني وجهد جماعي، يعززان وحدة الشعب الأردني ووحدة هويته الوطنية وصلابة الجبهة الداخلية في إطار حيوي من الاندماج السياسي والمساواة والعدالة الاجتماعية.

**محاور عمل لجنة الحوار الوطني:**

انطلاقاً من هذا الإدراك وتأسيساً عليه، فإنّ محاور عمل اللجنة تتمثل في الآتي:

١) ترسيم المبادئ العامة التي تحكم الإصلاح السياسي، والتوصية بالتشريعات اللازمة لتحقيق هذه المبادئ التي تشكل المنظومة الحامية والداعمة للعمل السياسي والعمل العام في المرحلة المقبلة.

٢) إعداد مشروع قانون انتخاب يعبّد الطريق أمام حكومة برلمانية، مما يسهم في نقل الحياة النيابية والسياسية والحزبية إلى مرحلة متقدمة، يكون للمشاركة السياسية الشعبية الدور الحاسم فيها.

٣) إعداد مشروع قانون أحزاب يسهم في تعزيز الحياة الحزبية وتشجيعها، وتعزيز حضور الأحزاب ودورها في المشهد السياسي.؟ التوصية بالتعديلات الدستورية اللازمة لتطوير قانوني الانتخاب العام والأحزاب، وأية تعديلات أخرى تُسْهِمُ في تعزيز الحياة النيابية واستقلالية السلطات الدستورية.

**المبادئ العامة ومنظومة القيم الحاكمة:**

يهدف تحديد المبادئ العامة للإصلاح السياسي والقيم التي تحكمه، إلى بناء صيغة توافقية وطنية تمثل إطاراً عاماً للحياة السياسية في إطار الدستور، وتعمل على تفعيله،

نصاً وروحاً، وتنطلق مما يلي:-

**احترام حقوق الإنسان:** وهو المبدأ الأول للدولة الديمقراطية الحديثة. وتشمل حقوق الإنسان الحق في الحياة والحرية والطبابة والتعليم والتأهيل ... الخ، وصيانة الحرمات والكرامات والحريات، وعلى رأسها حرية الاعتقاد والتعبير والتجمع وإنشاء الأحزاب والجمعيات وممارسة العمل السياسي والاجتماعي والنقابي والثقافي.وتتكفل الدولة، وفقاً للدستور، بصون هذه الحقوق والحريات وهو ما يتطلب:

١. مراجعة حزمة القوانين ذات الصلة، وخصوصا قوانين المطبوعات والنشر والجمعيات والاجتماعات العامة، وقوانين التوقيف بما يجعلها متطابقة مع روح الدستور الأردني، ومراجعة قانون العقوبات، لاستحداث وتغليظ العقوبات على منتهكي حقوق الإنسان.

٢. منح المركز الوطني لحقوق الإنسان، استقلالاً مالياً وإدارياً ودوراً رقابياً معززاً بالقانون وصلاحيات واسعة، وخصوصاً مراقبة مراكز الإصلاح والحجز الإداري ومراكز التوقيف لدى الأجهزة الأمنية، بما يضمن التزامها الدقيق بشرعة حقوق الإنسان وتغليظ العقوبات على منتهكي حقوق الإنسان.دولة المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص: حيث تكون المواطنة هي أساس العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، ويكون الجميع تحت حكم القانون متساوين، ولا استثناءات غير قانونية لأحد، على أن تخضع التعيينات والوظائف والامتيازات في القطاعين العام والخاص معاً، لمبدأ تكافؤ الفرص.

**وفي سبيل تحقيق ذلك، لا بد من:-**

أ. تعزيز القضاء واستقلاليته، ومنحه قدرات أكبر في إنصاف المواطنين.

ب. التأكيد على أن منح الجنسية لغير الأردني أو سحبها من مواطن أردني لا يتم إلا بقرار من مجلس الوزراء وفق أحكام القانون.

ت. إنشاء لجنة متخصصة مؤهلة وذات شفافية عالية، تنظر في شغل الوظائف الإدارية العليا في الدولة، من دون محاباة .

٣. **العدالة الاجتماعية:** إنّ تحقيق المواطنة وتعزيز سيادة القانون ومبدأ تكافؤ الفرص تقتضي تمكين المواطنين جميعاً من امتلاك الشروط الاقتصادية والاجتماعية والعلمية اللازمة للقدرة على الدخول في حقل التنافسية في المجال الاقتصادي والإداري. وهو ما يفرض الآتي:-

١. تمكين المحافظات من امتلاك شروط التنمية المستدامة، وتوجيه المزيد من المخصصات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها في الريف والبادية والمخيمات.

٢. تحقيق العدالة في توزيع الثروة، من خلال نظام ضريبي يتفق وروح الدستور.

تأكيد استقلالية السلطات والفصل بينها، واحترام صلاحيات المؤسسات الدستورية ودعم استقلالها لضمان عدم تغوّل إحداها على الأخرى، والتأكيد على استقلالية القضاء، وضرورة تطوير أدائه ومؤسساته، وإعادة الولاية العامة إلى القضاء النظامي، وضمان التقاضي على درجتين كحدٍ أدنى.

تفعيل المبدأ الدستوري الخاص بالولاية العامة لمجلس الوزراء، بحيث تتحدد مهمات وصلاحيات أجهزة الدولة الأخرى جميعاً في إطار هذه الولاية، وعلى أساس الدستور والقانون.

تفعيل المشاركة السياسية وتحويلها إلى ممارسة جادة وفعلية، من خلال أدوات المشاركة الانتخابية والحزبية، وفي أنشطة وفعاليات المجتمع المدني وفي أداء وسائل الإعلام.

**إنّ تنمية المشاركة السياسية تحتاج إلى خطوات فعلية أهمها:**

أ. وضع خطط وطنية لتحفيز المشاركة في الانتخابات العامة والبلدية.

ب. انتخاب مجلس أمانة عمان .

ت. ربط تمويل الأحزاب بقدرتها على توسيع قاعدة المشاركة فيها.

ث. تخصيص جانب من تمويل الأحزاب كأداة لتنمية المشاركة السياسية للشباب والنساء، من خلال وضع مخصصات

**إصلاح النظام التعليمي:** إنّ الإصلاح السياسي يرتبط في جذوره بإصلاح

مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وخصوصاً إصلاح مؤسسات التعليم، من أجل غرس قيم المواطنة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن توفير الفرص التعليمية الملائمة والمتكافئة للجميع هو حق دستوري وضرورة حيوية من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتمكين المواطنين من امتلاك الشروط اللازمة والقدرة على التنافس العادل في المجالات الاقتصادية والإدارية والسياسية. وهو ما يفترض تصميم وتنفيذ برنامج جذري وفوري لإصلاح التعليم العام في المحافظات المختلفة، والتعليم العالي على مستوى الجامعات الحكومية، وذلك لمنح الأجيال القادمة فرصاً متساوية من مدخلات التعليم، الأمر الذي يشكل الأساس لتوزيع مكاسب التنمية والمناصب القيادية في القطاعين العام والخاص.

كما ينبغي توفير الظروف لتشجيع البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية، لتكون جزءاً أساسياً في المنهجية التعليمية.

وترى اللجنة أن العملية التعليمية لا تكتمل من دون تعزيز الثقافة الوطنية والانفتاح على ثقافة الآخر ونشر قيم التسامح وقبول الآخر.

ويقتضي ذلك تشكيل لجنة متخصصة من كبار التربويين والأكاديميين في البلاد، تُعهد إليها مهمة وضع إستراتيجية وخطة عمل زمنية لإحداث نهضة تعليمية في التعليم العام، ولجنة أخرى لإصلاح أحوال الجامعات ووضع المبادئ الأساسية لتطوير الجامعات الأردنية وتحديثها وحوكمتها على مبادئ الشفافية والرشد والكفاءة والتنافسية وضمان الجودة .

حماية إنجازات الأجهزة الأمنية الوطنية وتعزيز احترافها المهني، وهذا يقتضي تحديد عمل هذه الأجهزة وضبطها ضمن الواجبات الأمنية والمهنية فقط. وعدم تدخلها فيما يمس الحريات العامة والحياة السياسية، وإلغاء الموافقات الأمنية وشهادات حسن السلوك المرتبطة بالرأي والضمير والفكر، وصون استقلالية الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات من التدخلات الأمنية بصورة قطعية ونهائية.

حرية الإعلام ومهنيته، فالإعلام هو الذي يمنح مؤشرات جادة على مستوى

الإصلاح واتجاهاته، كما أنه يقدم أداة فاعلة للتقدم والتحفيز نحو المزيد من الإصلاح، وذلك يقتضي عملياً:

أ. تطوير التشريعات ذات الصلة، وإلغاء مختلف المواد التي تعيق الحريات الإعلامية، والتخلص من سياسة الهيمنة والوصاية والتدخل في وسائل الإعلام المختلفة.

ب. إلغاء قانوني المطبوعات والنشر والمرئي والمسموع وتضمينهما في قانون هيئة تنظيم الإعلام، بحيث تصبح هيئة تنظيم قطاع الإعلام هيئة عامة مستقلة تعمل على تنظيم قطاع الإعلام على أسس من المهنية وضبط الجودة من دون أن يكون لها أية صفة رقابية.

ت. العمل على توفير الشروط والإجراءات اللازمة لتحويل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون إلى مؤسسة نفع عام مستقلة لا وصاية حكومية عليها.

من الضروري أن ينعكس الإصلاح السياسي على السياسة الخارجية والدبلوماسية الأردنية، فالدبلوماسية التي هي إحدى عناصر القوة الوطنية الرئيسية يجب أن تؤدي مهامها الفعلية بكفاية واقتدار في خدمة الأهداف الوطنية من خلال تقويم فعال، ورصد لأهداف الدول الأخرى والقوى الدولية وسياساتها تجاه الأردن وإمكانياتها في تنفيذ هذه الأهداف وتلك السياسات، بالإضافة إلى تمثيل الأردن وتوضيح أهداف الدولة الأردنية بشكل فعال ودقيق.

**قانون الانتخاب العام وتطوير الحياة النيابية:**

يحدد الدستور الأردني في مادته الأولى، أن نظام الحكم في الأردن هو نظامٌ نيابي ملكي وراثي. ومن هنا، بدأت اللجنة في القيام بواجبها من بديهية أن منطلق عملها وواجبها هو إجماع الأردنيين على الالتزام بالدستور وبثوابته وبأن الملك هو الضامن الأكيد لكيانهم ودستورهم ومؤسساتهم .

ولاحظت اللجنة أن الأردن يمر بمرحلة مكتظة بالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سبق ذكرها، وهي من الأهمية، بحيث تتطلب مواجهتها جهداً وطنياً جماعياً.

وترى اللجنة أن الحياة النيابية الفعالة تبدأ بطرح هذه التحديات والسبل البرامجية لمواجهتها في مرحلة الترشيح للانتخابات، بحيث تكون هذه التحديات وليست الشعارات أو النزعات الشخصية، هي محور البيانات الانتخابية والنقاشات والحوارات بين المرشحين وبين قواعدهم الجماهيرية فيتعمق بذلك فهم المواطن لهذه التحديات، ويزداد وعي المرشحين بمتطلبات المواطنين، وتزداد قدرتهم على ترجمتها إلى برامج عملية تضع الحلول الواقعية والعملية لهذه التحديات.

١. إنتاج مجلس نواب يمثل الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية والاتجاهات الفكرية والسياسية كافة، تمثيلاً حقيقياً، ويكون قادراً على ممارسة دوره الدستوري في التشريع والمساءلة والمراقبة.
٢. أن يكون مجلس النواب هو المكان الأساسي لإجراء النقاشات الوطنية التي تنتج عنها سياسات وقرارات تتحقق على أرض الواقع.
٣. أن يكون المجلس قادراً، في آليات عمله الداخلي، على تحويل خلاصات النقاشات إلى سياسات وقوانين ناظمة للعمل.

ولكي تكتمل بنية الحياة النيابية، فلا بد لمجلس النواب من تطوير عمله، وفق خط سير استراتيجي يبدأ بمناقشة السياسات وإقرارها، ومن ثم الانتقال إلى مناقشة القوانين، مما يجعل المجلس النيابي شريكاً حقيقياً وفعالاً في صنع القرار، ومراقباً موضوعياً للأداء الحكومي، ومسؤولاً أمام الناخبين، سواء من خلال إسهامه في صنع السياسات أم من خلال عمله التشريعي والرقابي، مما يتطلب:-

١. التوصية لمجلس النواب بإعادة النظر في نظامه الداخلي .
٢. قيام الحكومة بتقديم الأثر الاقتصادي والاجتماعي ضمن الأسباب الموجبة لإصدار القوانين.

وإذا ما تم وضع قانون انتخاب عام يحقق الأهداف الواردة أعلاه، ثم طوّر المجلس النيابي عمله على ما تم تحديده من أسس، فإن ذلك يفتح الباب أمام ظهور منابر فكرية داخل مجلس النواب وخارجه حول مجمل القضايا التي تواجه الوطن والمواطن، تكوّن

سياقا لبناء تيارات سياسية مجتمعية جماهيرية فعالة قادرة على تشكيل حكومات برلمانية .

وسوف تتشكل هذه المنابر من ممثلين عن الأحزاب المختلفة في مجلس النواب والمستقلين الذين يؤيدون هذه التوجهات. وعندئذ تتشكل الحكومة والمعارضة، لا بصورة مسبقة مؤدلجة، وإنما حسب موقف كل طرف من مجمل القضايا المطروحة، فتكون الأغلبية هي تلك المؤيدة للسياسات المقرّة، والأقلية هي تلك المعارضة لها. ويصبح تداول الحكم بين مختلف القوى السياسية مرتبطاً بمواقف الأطراف داخل مجلس النواب من مجمل السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

## قانون الأحزاب

**قامت اللجنة بوضع مشروع قانون جديد للأحزاب يهدف إلى ما يلي:-**

١. تبسيط إجراءات تسجيل الأحزاب، مع تأكيد التزامها الصارم، قانونياً وذاتياً، بالمرجعية الوطنية الخالصة.
٢. إزالة العقبات الإدارية التي تواجه عملها.
٣. توفير الدعم المالي لتمكينها من القيام بنشاطاتها ضمن أحكام القانون.
٤. تبسيط الإجراءات الرقابية على أنشطتها المالية من دون المساس بفاعلية هذه الرقابة.
٥. تسهيل قدرتها على الحصول على التمويل من قبل مؤيديها داخل الأردن، والتشديد على منع التمويل الخارجي بكل أشكاله.
٦. تمويل جزء من تكاليف حملاتها الانتخابية.
٧. تحديد صلاتها مع الجهات الرسمية وتبسيطها بما يضمن أقصى درجات الحرية لحركتها.

**(٥) آراء حول لجنة الحوار الوطني :.**

كتب: عمر عياصرة (كاتب أردني)-

لا ادري كيف رضي طاهر المصري رئيس مجلس الأعيان القبول بمهمة، يكلفه بها رئيس الحكومة، فهذا التكليف من الأدنى (السلطة التنفيذية) إلى الأعلى (السلطة التشريعية) سيضع أبو نشأت في ربكة وإحراج كبيرين.

الحكومة بدورها لم تكتف بهذا الخطأ البرتوكولي الضخم، فبعد أن أوكلت رئاسة لجنة الحوار الوطني إلى السيد طاهر المصري، عادت وأوقعت الحرج عليه، من خلال الطريقة التي تم بها تعيين أسماء أعضاء اللجنة، حيث نشعر أن المصري لم يتدخل.

لست ادري مرة أخرى، كيف يرضى السيد طاهر المصري، وهو الشخصية الوطنية المحترمة والذكية واللماحة، بأن تسير الأمور على هذا الشكل الفوضوي والارتجالي.

ما يثير القلق أن تشكيل اللجنة جاء على عجل وتردد، فقد كان الأولى بالجهة المشكلة، أن تنتظر حتى تفك الاشتباك مع الجهات التي وضعت شروطا للذهاب إلى الحوار.

فاللحظة الوطنية لا تقبل المعاندة، ولا تسجيل المواقف، فالشروط التي طرحت كانت منطقية، وتنفيذها كان من أهم معانيه إعطاء اللجنة دعما ملكيا، وإعطاء المصري مشروعية قوة وحسم.

من ناحية أخرى وعند التدقيق في أسماء أعضاء اللجنة، وجدنا خلوها من أسماء كان لابد من حضورها، فعلى سبيل المثال، لم يكن موفقا تغييب أمناء عاميين لأحزاب واستحضار آخرين.

ما أنت مقبل عليه يا دولة طاهر المصري هي ارض مفخخة بالألغام، فلجنتك مجرد لجنة حكومية، والرسالة الملكية لم تنزع عنها هذه الصفة.

لذا تخيل معي أيها المؤدب الوطني أبو نشأت، حجم الإحراج الذي أوقعوك به، ماذا لو غاب الإسلاميون عن الحوار، وقد استثنيت أحزاب البعث الاشتراكي والتقدمي، والشيوعي وحشد.

منذ هذه اللحظة ستتحمل المسئولية عن مجريات الحوار وقيمته، فنبوءة الكثيرين التي قد تصح، أن الحوار بصيغته الحالية لن ينجز مهمة، وعليه فسمعتك على المحك، ويجب أن تعيد قراءة هذه الأجواء، وان لا تكون أداة لتسويف ما.

* رأي عريب الرنتاوي (كاتب صحفي)

**كتب عريب الرنتاوي مقالا بعنوان قراءة بالأحرف الأولى لمخرجات لجنة الحوار الوطني**

القراءة الأولى (الانطباع الأولي)، أننا بصدد خطوة صغيرة للأمام، لسنا بصدد "اختراق" على صعيد مسار الإصلاح والتحول الديمقراطي في الأردن، ولأنها كذلك، فإنها دون مستوى طموح الإصلاحيين والديمقراطيين في البلاد، لأنها كذلك، فهي بالكاد تضع الأردن على قائمة الإصلاح والتغيير التي تشتمل الآن على عدد متزايد من الدول العربية.

في القسم المتصل بـ"المرجعيات"، لا خلاف جوهرياً على مضمون الخطاب المُتَضمّن في الوثيقة، جميع المبادئ والخطوط العريضة التي تضمنها هذه القسم، يمكن أن تشكل أساسا لتوافقات وطنية عريضة من حديث المواطنة وسيادة القانون ووحدة الشعب والمجتمع وتكافؤ الفرص ومحاربة الفساد والإصلاح في ميادينه المختلفة، كلها عناوين، يتفق بشأنها الأردنيون، ولقد تضمنتها بهذا القدر من الوضوح -وربما أكثر- وثائق وطنية سابقة، من "الأردن أولاً" إلى "الأجندة الوطنية"، وقبلهما "الميثاق الوطني" وما بعدهما "كلنا الأردن".

لكن القارئ المدقق في بقية فصول الوثيقة، خصوصاً حين يصل إلى قانون الانتخابات، يلحظ أن جُلّ هذه المبادئ و"المرجعيات" و"الخطوط العامة" ظلت بلا ترجمة إلى "نصوص تشريعية"، أي أنها ظلت في الإطار الأخلاقي والقيمي، من دون أن ترقى إلى مستوى الترجمة العملية، ومن يقرأ النص المقترح لقانون الانتخاب، يرى أن جميع "المخاوف" و"الهواجس" و"الظنون" التي سيطرت على "حياتنا السياسية" وأمسكت بتلابيب صناع القرار و"المشرّع الأردني" سواء بسواء، حكمت عمل اللجنة، لجنة الحوار، وتحكّمت بقراراتها ومخرجاتها.

ودع أن الهاجسين اللذين حكما العمل السياسي الأردني طوال العشريتين الماضيتين، وهما: المكون الإسلامي والمكون الفلسطيني (الأردنيون من أصول فلسطينية)، قد حكما صياغة قانون الانتخاب، أبو القوانين الناظمة للعمل السياسي ومفتاح عملية الاصلاح والتحول الديمقراطي. وهذا ما يفسر الصيغة الغريبة العجيبة التي انتهت إليها للنظام الانتخابي المقترح.

هل من المنطقي أن يجري الحديث عن "نظام مختلط" ولا يخصص سوى خمسة عشر مقعداً فقط للقائمة الوطنية، هل من المنطقي ونحن نتحدث عن الحاجة لتطوير الأحزاب والعمل السياسي الوطني، أن نعتمد أسلوب القائمة المفتوحة هنا، ثم ولماذا هذا "القسر" باشتراط أن تكون كل محافظة ممثلة في القائمة الوطنية، كيف يمكن تفسير كل هذه القيود، بمعزل عن هذين "الهاجسين"، وما السبب وراء تقسيم المحافظات الكبرى إلى عدد من

الدوائر قد يصل إلى أربع دوائر (عمان مثلا)، هل هي الخشية من هيمنة "ديموغرافيا معينة" على بعض الألوية والقصبات؟.

وبمَ تختلف القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة عن "الصوت الواحد للناخب الواحد"، ألن نصل في نهاية الأمر، إلى ذات النتائج التي انتهينا إليها في الانتخابات الماضية، خصوصاً إن حصرنا "صوت المحافظة" بمرشح واحد، بدل عدد من المرشحين مماثل لعدد المقاعد المخصصة لها، ثم ماذا يعني النص على توزيع المقاعد الـ"١١٥" على المحافظات بنفس العدد و"النسب" المعمول بها؟، وأية "حساسية" يُراد مراعاتها من خلال إدراج نص كهذا، وهل يعتقد الإخوة والزملاء والأصدقاء الأعزاء، أن عشرة مقاعد إضافية، ثلاثة منها للنساء في الدوائر البدوية المغلقة، كفيل بحل مشكلة "العدالة" أو "التوازن" في تمثيل المواطنين (لاحظوا أنني لم أتحدث عن المساواة)، لا اعتراض لنا على ضمان تمثيل نساء البادية الأردنية، وقد كنّا أول من تنبه إلى إسقاط تمثيلهم في القانون السابق، ولكن هل مشكلة التمثيل المتوازن تحلّ بهذه الطريقة؟!.

ثمة فجوة، حتى لا أقول "هوّة سحيقة" بين مقدمات الوثيقة النظرية والتأصيلية (التوجيهية) من جهة ونصوص المشروع المقترح لقانون الانتخاب من جهة ثانية، وهي فجوة غير قابلة للتفسير إلا باستحضار "الهواجس" و"التحسبات" التي أشرنا إليها، مع أنها فجوة قابلة للتجسير، ومن دون إخلال بهوية البلاد ومؤسساتها الدستورية ولا بتوازنات القوى السياسية القائمة، فالإسلاميون في مختلف الظروف والأحوال، لن يحظوا في أية انتخابات حرة ونزيهة على أكثر مما حصلوا عليه في برلمان ٨٩، ومع ذلك لم تقع "الكارثة" التي يخشاها كثيرون، والأردنيون من أصول فلسطينية لهم مصلحة وطنية لا تقل وضوحا عن مصلحة أشقائهم الأردنيين من أصول أردنية، في تجنب احتلال مواقع الأغلبية في أية مؤسسات دستورية، وهم لن يتمكنوا من ذلك وإن أرادوا، فالحفاظ على هوية الدولة الأردنية ومؤسساتها السيادية في هذه المرحلة، مهمة وطنية عاجلة مُوّحِدة للأردنيين جميعاً، لجبه رياح العدوان وصدّ مؤامرات التوطين والوطن البديل.

التاريخ : ٠٦-٠٦-٢٠١١

*** رأي رئيس الوزراء عون الخصاونة في ضمانة الملك لمخرجات لجنة الحوار**

قال عون الخصاونة في لقاء مع الاعلاميين أن ضمانة الملك للجنة الحوار الوطني برعاية مخرجاتها ليست دستورية.وقال، خلال لقائه رئيس وأعضاء لجنة الحوار الوطني مساء الجمعة في نادي الملك حسين، إن اللجنة ليس لها صفة تمثيلية، وبالتالي فإن مخرجاتها ليست مصدر إلزام للحكومة، وليس على الحكومة أن تكون منفذة لمخرجات اللجنة، لأن هناك أطيافا أخرى في المجتمع غير لجنة الحوار يتعين محاورتها لمعرفة رأيها في قانون الانتخابات المقبل. (في المرصاد)

*** مآلات توصيات لجنة الحوار**

وبالرغم من الآمال الواسعة والجدل الواسع، والمؤاخذات المتكررة للحركة الاسلامية لعدم مشاركتها في اللجنة، وبالرغم ان مخرجات اللجنة لاتلبي طموح الاصلاح الشامل في الاردن ، وبالرغم من ضمانة الملك لمخرجات اللجنة الا ان الحكومات المتعاقبة لم تاخذ بشيء يذكر من توصياها كالعادة في جميع اللجان والهيئات السابقة خلال عشرين عاما او اكثر وابرزها قانون الانتخاب قانون الصوت الواحد.

# الفصل الرابع

## تشكيل اللجان والتجمعات الرئيسة للإصلاح ... التشكيل والدور

أ. تشكيل اللجنة المركزية للإصلاح في الحركة الاسلامية

شكلت الحركة الاسلامية لجنة مركزية خاصة للاصلاح بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠١١ اوكلت اليها مهمة التخطيط للفعاليات الشعبية والاشراف عليها بالتعاون مع القوى المجتمعية الاصلاحية على ان تكون مرجعيتها للمكتبين التنفيذ يين للجماعة والحزب برئاسة سالم الفلاحات وعضوية عدد من الاخوة القياديين والقياديات من الجماعة والحزب وبتاريخ٣٠/ ٩/ ٢٠١٢ تم تشكيل المجلس الاعلى للاصلاح في الحركة الاسلامية بجناحيها من اجل دعم العمل وتطويره

ب. تشكيل الجبهة الوطنية للإصلاح برئاسة دولة الأستاذ احمد عبيدات ٢٠١١/٥/١٩

تم إشهار الجبهة الوطنية للإصلاح كأول إطار سياسي يجمع القوى المطالبة بالإصلاح السياسي في الأردن وتضم الجبهة في عضويتها الحركة الاسلامية (الاخوان المسلمون)، وحزب جبهة العمل الإسلامي وهي المكون الرئيس في الجبهة واحزاب المعارضة القومية واليسارية قبل ان يخرج بعضها بسبب مخالفتها لقرار الجبهة وموقفها من الانتخابات النيابية في عام ٢٠١٢، حيث بقي منها حزب الوحدة الشعبية والحزب الشيوعي اللذان قاطعا الانتخابات النيابية كما تضم حزب الامة وعددا من الشخصيات السياسية المستقلة..

وحددت الجبهة في وثيقتها الأساسية ثوابتها وابرزها: -

أ. اعتماد إستراتيجية وطنية للإصلاح الشامل تضع البلاد على المسار الديمقراطي المستند إلى ثوابت الدستور والميثاق الوطني، وصولا إلى الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان.

ب. أكدت على إجراء إصلاح دستوري يقوم على إلغاء التعديلات التي طرأت على دستور ١٩٥٢ وأدت إلى «إفقاده سماته الديمقراطية وأخلت بالتوازن بين

السلطات، وضرورة إلغاء الأحكام الدستورية التي فقدت مسوغات وجودها وفقا للتيار وتعديل الأحكام الأخرى في ضوء التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حتى يصبح أساسا صالحا لنظام نيابي ملكي دستوري».

ت. كما تم التأكيد في وثيقة الجبهة على إرادة الشعب الأردني في اختيار ممثليه وفق نظام انتخابي ديمقراطي عادل ونزيه يعزز الوحدة الوطنية ويحترم حقوق المواطنة الكاملة للجميع ويوائم بين الاعتبارات الجغرافيةوالسكانية والتنموية،

ث. فضلا عن تشكيل هيئة مستقلة ومحايدة للإشراف على جميع مراحل العملية الانتخابية وأن يكون للقضاء دور فيها.

ج. وشددت على ضرورة إصلاح المؤسسة الأمنية بما يضمن التزامها بالمهام والواجبات التي حددتها قوانينها والمتمثلة في حماية الوطن والمواطن

ح. مشيرة إلى ضرورة وقف تدخل المؤسسات الأمنية بإدارة الانتخابات والجامعات والنقابات العمالية والمهنية وفي عمل الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني وضبط إيقاع عملها بما يتلاءم مع متطلبات النهج الديمقراطي.

خ. وقدمت الجبهة رؤيتها للإصلاح الاقتصادي القائم تصويب النهج الاقتصادي بما يضمن ملكية الدولة للموارد العامة والمشاريع الإستراتيجية، وأكدت على انتهاج سياسات تحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وإعادة هيكلة النفقات العامة للدولة وفق أولويات الوطن واعتماد سياسة عادلة في تحديد الأجور وضمان حد أدنى لها يدفع غائلة التضخم

وكان ابرز الشخصيات في الجبهة الوطنية للاصلاح في الميدان الاستاذ احمد عبيدات الذي كان يلقي المحاضرات في العديد من المحافظات الاردنية وشارك في ندوات عامة وبعض الفعاليات الحساسة في سلحوب والمفرق اخيرا في منطقة الباعج وقد تعرض كغيره من الاصلاحيين للايذاء .

كما نظمت الجبهة مسيرتين مميزتين الاولى في الحسيني عمان عام ٢٠١١ والثانية وكانت مهرجانا في جبل الحسين في ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢ بعد رفع اسعار المحروقات كما نظمت العديد من الندوات والمؤتمرات الصحفية

**واصدرت بيانات سياسية في مناسبات مختلفة منها بيان مقاطعة الانتخابات بعنوان لماذا نقاطع الانتخابات – جاء فيه:-**

ستجري الانتخابات النيابية القادمة على أساس قانون الصوت الواحد المجزوء، وهو قانون مخالف للدستور ابتداءً صُمّم خصيصاً قبيل توقيع اتفاقية وادي عربة تمهيداً لصنع مجلس نواب يوافق على تمريرها.

وقد أفرزت الانتخابات الأولى التي أجريت بموجب ذلك القانون أغلبية نيابية أقرت في خمس دقائق معاهدة السلام الكاذب، التي فتحت باب التطبيع السياسي والاقتصادي والأمني مع حكومة الكيان الصهيوني، ومنحتها امتيازات غير مسبوقة في أراضي المملكة، كما مكّنتها من الاستيلاء على حصة الأسد من حقوق الشعب الأردني في مياهه، وأغفلت حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم.

وفي ظل إجماع شعبي برفض قانون الصوت الواحد سيئ السمعة، وبالرغم من الضمانات الملكية والحكومية والبرلمانية التي أعلنت بأن قانون الصوت الواحد قد انتهى إلى غير رجعة، فقد جاء قرار الحكومة بإجراء الانتخابات القادمة على أساس نفس القانون.

وقد أعلنت الجبهة الوطنية للإصلاح التي رفضت هذا القانون جملة وتفصيلاً، مقاطعتها للانتخابات القادمة لأنها:

- تقوم على قانون متخلف تعامل مع الشعب الأردني بطريقة بدائية وكأن المجتمع الأردني مازال في بداية تشكل الدولة.
- كانت نتيجة تطبيق هذا القانون منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن تشويه إرادة الناخبين الأردنيين غير مرة وإقصاء طيف واسع من القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعل وإطلاق العنان للعصبيات والانتماءات الضيقة على حساب الانتماء للوطن وتفتيت النسيج الوطني، والتنكر لحقوق المواطنة لشرائح واسعة من الشعب الأردني وتمكين الفاسدين والخارجين على القانون من احتلال مواقع في السلطتين التشريعية والتنفيذية ودفع البلاد إلى أزمات سياسية واقتصادية أهدرت فرص

الإصلاح وأنهكت المواطنين.

- لقد أفرزت الانتخابات التي أجريت بموجب نفس القانون عامي (٢٠٠٧، ٢٠١٠) مجلسين للنواب بأغلبية مزورة باعتراف أصحاب القرار، وكانت النتيجة تهميش دور مجلس النواب، وتغول السلطة التنفيذية؛وتبديد الثروة الوطنية، وإهدار المال العام، وتوفير الغطاء القانوني لإغلاق ملفات الفساد الكبرى، وسن تشريعات مكنت الحكومات والأجهزة من خنق حرية التعبير ومصادرة حرية الصحافة والهيمنة الكاملة على وسائل الإعلام
- ومما زاد الطين بلة أن تعديل قانون الانتخاب الأخير أسفر عن إيجاد "قائمة وطنية" في محاولة يائسة لتحسين صورة القانون، إلا أنه تم الالتفاف عليها وتشويه الغرض الأساسي منها، وبدلاً من أن تكون القائمة وسيلة لتشجيع الأحزاب والقوى السياسية ذات البرامج على المشاركة والوصول إلى مجلس النواب، أصبح يهيمن على تشكيلها من لا يملكون من البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤهلات، سوى الشعارات الجوفاء والمال المشبوه، يشتري به بعض رؤساء تلك القوائم المرشحين وأصوات الناخبين، ممن بيع أنفسهم في السوق السوداء للانتخابات.
- لقد جرب الشعب الاردني هذه النماذج الفاشلة من الانتخابات وأدانها، وأصبح لا يثق بنزاهتها، ونحن نتساءل اليوم أيضاً عن مدى نزاهة الانتخابات القادمة، ونحن نشاهد آلاف البطاقات الانتخابية تُحجز لصالح بعض المرشحين بالرغم من مطالبة أصحابها لاستردادها، بينما الحكومة تمارس الصمت المطبق، وتجار الانتخابات يجوبون الوطن طولاً وعرضاً يشترون أصوات بعض من أفقرتهم السياسات الفاسدة، دون خجل أو رادع من قانون، وتكتفي الهيئة المستقلة بالتحذير من المال السياسي والإعلان عن استقبالها للشكاوى.
- هل يعقل أن يكون الرد على مطالب الحراك الشعبي السلمي بإصلاح النظام، واسترداد أراضي الدولة وأموال الخزينة التي نهبت، وتقديم الفاسدين للعدالة، هو

الإصرار على فرض قانون انتخاب بهذه المواصفات، ثم يقال للناس اذهبوا إلى الانتخابات والإصلاح يبدأ من قبة البرلمان؟؟؟

في هذا المناخ من التشتت والانقسام وانعدام الثقة واليأس من الإصلاح، وفي ظل معاناة الجماهير المستمرة من جنون أسعار الوقود والسلع والخدمات، ماذا ينتظر الأردنيون من مجلس نواب يولد في ظل كل هذا العبث والانحراف والخطايا؟ لقد أدانت الجبهة الوطنية للإصلاح قانون الصوت الواحد المجزوء لأنه لا يصلح أساساً لأن يكون مدخلاً لأي إصلاح بأي صورة من الصور، وهي اليوم تقاطع الانتخابات التي تجري على أساسه وتدعو إلى عدم المشاركة في هذه المهزلة.

**الجبهة الوطنية للإصلاح**

**عمان في ٢٠١٣/١/١٣**

*** محاضرة الأستاذ أحمد عبيدات عن المواطنة في (الباعج) المفرق**

تم الاعتداء على مهرجان خطابي في المفرق كان دولة احمد عبيدات يلقي فيه كلمة عن المواطنة وتم تحطيم بعض السيارات والممتلكات ٠٢-١٠-٢٠١١ تعرض مواطنون مناوئون للحركات الشعبية الاصلاحية لفعالية أربد فيها اشهار اللجنة المركزية للحراكات الاصلاحية في المفرق في منطقة مثلث الباعج في المفرق.

وقال شهودٌ عَيَان في المفرق إن اصابات وقعت بين المشاركين في الفعالية الذين حضروا للاستماع الى كلمة عبيدات.

*** كتب سالم الفلاحات مقالا عنوانه: "في المفرق ظنوا أنهم بجوار دولة"**

ولربما كانوا يستشعرون الغدر والاعتداء على الضيوف والمضيفين وهم لا يريدون الاصطدام بذوى القربى والارحام في الدم والوطن والدين والمصير

فأخبروا الحاكم الاداري وقدموا لهم طلباً واستأجروا قاعة شعبية عامة بأموالهم واستضافوا قامة اردنية جليلة محترمة في الشارع الاردني كله الاستاذ احمد عبيدات

ولقد رآه الناس في مهرجان٣٠/ ١١/ ٢٠١٢ يحضر محاطاً بعدد من الضباط ورجال الامن حفاظا عليه !! فما الذي جرى اليوم.

استضافوا رجلاً يعد كلماته (ويفلترها) على مقاس الوطن ولا يتزيد بكلمة واحدة

استضافوا رجلاً من انفسهم ومن قبيلة اردنية مرموقة مشهود لها بالخير ومن رحم المسؤولية الوطنية

لم يخرجوا للشارع يهتفون بهتافات فوق السقف او تحت السقف لم يرتكبوا ما يزعج عاقلاً .. لم يتعرضوا لشخص او جهة.

ولولا أنهم ظنوا انهم في دولة تحترم قانونها ومواطنيها وتوفر لهم حرية الاجتماع والحوار والتعبير لاستجاروا باحدى القبائل، أو بأحدى العشائر الاردنية ولا بد أن الناس يجيرون على جوار اقاربهم لكن هل نحن في عصر ما قبل الدولة .

أهكذا يراد أن يصور الوضع الاردني في القرن الحادي والعشرين؟ لا يستجيب الأمن لاستغاثات المحاصرين الذين لا يحملون عصا ولا حجراً ولا درعاً يحتمون به من النيران الصديقة إلا بعد ثلاث ساعات من الاستغاثة ونحن الشعب الذي يؤوي الاخوة السوريين على مقربة من (الغزوة)!!

ترى هل يعرف الذين اساؤوا للاردن والاردنيين الشرفاء ماذا كان يدور في الندوة ولمصلحة من هي؟

وما ان بدأ الضيف محاضرته وبعد ان اطمأن (النشامى)!! ان عدد المدعوين قد اكتمل وحضر المتأخرون واذا بصفارة الانذار تنطلق بموقعة المفرق الثالثة او الرابعة ولكن ضد من؟ ضد الغزاة الخارجين على القانون وعلى حقوق العشائر احمد عبيدات وجهاد الخالدي ود. سالم العون، وعبد الكريم الغويري، وعبد المجيد الخوالدة ومئات الاردنيين والاردنيات رجالاً ونساءاً واطفالاً .

هل ستشكل الحكومة لجنة للتحقيق وهل ستظهر نتائج تحقيقها وهل سيحاسب المعتدون، حتى تزداد قناعة الشعب عملياً أن ارادة الاصلاح في الاردن تحركت خطوة واحدة في مسيرة الألف ميل أم انها ثقيلة ثقيلة غير قابلة للحركة؟

٣٠-١٢-٢٠١٢

* ما جرى في الطفيلة خلال زيارة الملك لها وقد علق على خطورة هـذا الحدث الكاتب د محمد ابو رمان فقال: -

## الطفيلة جرس إنذار أخير!

د. محمد ابو رمان [كاتب أردني] ١٣ - ٠٦ - ٢٠١١

ما حدث في الطفيلة خلال زيارة الملك إلى المحافظة هو سابقة تاريخية بمعنى الكلمة، ويعكس حجم الأزمة المكبوتة بين أجهزة الدولة المختلفة والشارع المحتقن.

بدايةً، ما يزال التعتيم سيد الموقف، وهنالك تضارب في المعلومات، لكن ما هو مؤكّد أنّ تراشقاً في الحجارة وقع بين أفراد من الدرك والحرس الملكي من جهة وأبناء الطفيلة من جهة أخرى، خلال مرور موكب الملك في المدينة.

الصدمة كانت في تصريحات مسؤول أمني (مجهول) لوكالات أنباء عالمية بأنّ موكب الملك تعرّض للضرب بالحجارة في الطفيلة، وأنه لم يصب بأذى. هذا التصريح إمّا أنّه من شخص غبي ومغفل، ولا يفهم شيئاً في الإعلام والسياسة أو أنّه من شخص خبيث يمهّد لتضخيم الحدث العفوي وإلقاء المسؤولية على الحراك الشبابي هناك، وكأننا أمام مؤامرة على الملك، وهذا أيضاً تفسير له أخطار أكبر وعدم قدرة على قراءة العواقب المترتبة عليه.

المفارقة أنّ ما حدث عكس ذلك تماماً إذ أنّ غضب الشباب واحتكاكهم بالأمن والدرك هو لأنّ الأجهزة المعنية منعتهم من الوصول إلى الملك وإلقاء همومهم بين يديه، وهو موقف ينم عن حب واحترام وليس العكس كما يشي تصريح المسؤول الغبي.

بالعودة إلى أحداث الزيارة، فإنّها تختزل المشهد السياسي، إذ أنّ القراءة الرسمية العاجزة عن إدراك ما يحدث في المحافظات والجنوب، ومحاولة إلصاق الغضب والاحتقان بأسباب تافهة، هذه القراءة هي المسؤول أولاً وأخيراً عما حدث.

هذه القراءة، بالمناسبة، ليست خاصة بالطفيلة، بل بأغلب الحراك السياسي الذي يحدث، إذ ما يزال المسؤولون لدينا يفكرون داخل الصندوق الخشبي القديم، وما زالوا لا يدركون أنّ المنطقة تغيرت بعد الثورات المصرية والتونسية، وأنّ استمرارهم على الطرق

التقليدية في »حماية النظام« هو ما يؤذي الملك شخصياً والدولة والنظام.

هذه العقلية الرسمية المتحجرة المعوّقة هي من يتولى رسم الصورة للملك وكبار المسؤولين وتصوير كل ما يحدث وكأنّه ضمن حدود الصراع التقليدي معالإسلاميين والمعارضين الآخرين، وهو ما حذّرت منه شخصياً، قبل يومين، وأعيد كتابة الفقرة التي غضب منها مسؤولون كبار، فقط لتبرئة الذمة، وهي من مقال بعنوان »مابدهم يفهموا« وقلت فيها »نتعلّم الدرس! فالتفسير الرسمي للحراك السياسي في المحافظات، وتحديداً الطفيلة، يذهب باتجاهين، الأول أنّه عملية التفاف تقوم بها القوى السياسية في عمان، لتحريك بعض المجموعات هناك! والثاني أنّ المسألة مرتبطة بالظروف الاقتصادية.

هذا التفسير إن كان هو ما يقود السياسات الرسمية ويحكمها في تعاملها مع الحراك السياسي الجديد، فنحن أمام كارثة حقيقية، إذ أنّ الخطأ في الفهم سيترتب عليه خطأ أكبر في أسلوب العلاج.

الأزمة بين الدولة والمحافظات هي أكبر بكثير من عمان والزرقاء وإربد، حيث كانت تتمركز الفعاليات قبل أن يتغير مركز الثقل، فهنالك – في المحافظات- يصعد منسوب الشعور بالتهميش السياسي والحرمان الاجتماعي وفشل المشاريع الفلكية التي سوقوّها على الناس خلال السنوات الماضية بأنّها ستوفر آلاف فرص العمل وتحل المشكلة التنموية في الجنوب، حتى اكتشف الناس حجم السراب والوهم..«.

لم يفت الآوان ما حدث في الطفيلة لا يتمناه أي إنسان يحب الأردن، وكل ما نأمله أن نجد في الدولة عقلاء وحكماء يدركون حجم الخلل وضرورة تفهم هموم الناس، والحوار معهم ونزع فتيل أزمة مقبلة ستكون خطرة جداً لا تذكر معها أحداث الـ٨٩ بشيء!

**لجنة مكافحة الفساد في حزب جبهة العمل الاسلامي**

عقدت اللجنة بتاريخ بتاريخ / ٦/ ٢٠١١ مؤتمرا صحفيا كشفت فيه الكثير من قضايا الفساد متناولة العديد من القضايا الطافية على السطح واصبحت حديث الجميع جاء فيه:-

**أيها الأخوة والأخوات:**

لقد انتشر الفساد في الأردن وتجذر، وكثرت قضاياه وطالت مفاصل شتى من مؤسسات الدولة وأجهزتها وشركاتها، وأصبح الفساد يثقل كاهل المواطنين ويتداولونه بأقصى درجات المرارة والسخط، وهم يرون المفسدين والمتنفذين تنتفخ جيوبهم، ويبنون ثروات تتعاظم يوما تلو آخر، مما نهبوه من مليارات الأردن وثرواته وقوت أبنائه، حتى غدا مستقبل البلاد في ظل الفساد تتهدده الأخطار.

إن تزايد العجز في الموازنة الذي من المتوقع أن يصل في نهاية العام إلى ٢ مليار دينار، وارتفاع المديونية لتسجل ١٤ مليار دينار نهاية العام الجاري، ليؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن منظومة ما يسمى بمحاربة الفساد في المملكة فرّغت من مضمونها، وعملت بشكل أو بآخر على مأسسة الفساد وحمايته. فالمفسدون منهجوا الفساد وباعوا البلاد، وأذلوا العباد. ناهيك عن تواطؤ الحكومات وعجزها المريب في وضع حد للفساد؛ وإخفاقها في تعقب المفسدين وإنزال العقوبة بهم واسترداد أموال الشعب التي سرقوها.

إن منظومة الفساد تضم في ثناياها أكبر وأشرس عصابة مرت على هذا البلد، فلم يسبق أن تم سرقة ارض وشعب ومال وثروات بهذا الشكل ولا حتى في عهود الاحتلال.

وأينما تولّ وجهك وجدت بؤرة يرتع فيها المفسدون، فمن مشروع سكن كريم لعيش كريم، إلى وكر الخنا والفساد (المسمى بمشروع الكازينو)، مرورا بفساد في شركة موارد، وفساد في عطاء توسعة مصفاة البترول، وفساد في منطقة العقبة الاقتصادية، وفساد في مؤسسة الضمان الاجتماعي، وفساد في أمانة عمان الكبرى، وفساد قضايا البورصة والخصخصة، وفساد في برنامج التحول الاجتماعي والاقتصادي، وليس آخرا فساد في المنحة النفطية الكويتية . وكان من المؤمل أن تساهم هذه المشاريع في دفع عجلة الاقتصاد الأردني إلى الأمام إلا أنها عادت بالويل على المواطنين بسبب ما اقترفته أيدي المفسدين .

**الإخوة والأخوات الإعلاميون:**

إذا كانت مؤسسات مكافحة الفساد تعمل بحرفية وحياد واستقلالية، فلماذا تراجع ترتيب الأردن في مؤشرات الشفافية والنزاهة من المرتبة ٤٠ في العام ٢٠٠٦، إلى المرتبة

٥٠ عام ٢٠١٠؟.

لقد حدا ببعض الأردنيين الأمل أن الحكومة فعلا عازمة على محاربة الفساد، ومارست بعض الجهات على الأردنيين تضليلا إذ أحالت بعض القضايا إلى مجلس النواب (وحينها جاء الفرج للمفسدين)، وسرعان ما انكشف الأمر، فلم ير نتيجة تذكر، وبدا تلكؤ الحكومة جليا في محاربة الفساد، حينها تبدد الأمل لدى المواطنين، وازداد قناعة بأن لا وجود لإرادة حقيقية في مكافحة الفساد ولا جدية في ملاحقة المفسدين، في ظل أنظمة تشرعن الفساد، حكومة أجهزت على شعبيتها استقالة الوزراء إضافة إلى ثنائية الكازينو وشاهين، وهي بذلك تنتظر رصاصة الرحمة.

وللحالة الحرجة التي وصلت إليها الحكومة هدد رئيسها بإحالة من يشير للمفسدين دون بينة إلى المدعي العام، في حين استأثرت بالوثائق وحجبتها عن المواطنين، ومنعت عن الحزب وثائق تقدم بطلب للحصول عليها استنادا لقانون حق الحصول على المعلومة.

واليوم نضع بين أيدي الأردنيين، وكل المهتمين بالشأن المحلي، حشدا من قضايا الفساد نخرت في جسد المملكة، وأفقرت الشعب. تلك قضايا نشرت في وسائل إعلام محلية، وحصل الحزب على تفاصيل أخرى لم تنشر، نجمع شتاتها ونضعها أمام الأردنيين؛ ليتأكد لديهم حجم الفساد التي ترزح البلاد تحته؛ ونتحدث أولا في:

**١. اتفاقية الكازينو:**

هذه الاتفاقية شابها الخلل والالتواء ومخالفة القانون والدستور واتسمت بالسرية والإذعان ووضعت قيودا وتضمنت شروطا تصب في صالح الطرف الآخر وتحمل خزينة الدولة غرامات باهظة جدا وقد حامت حولها شبهات الفساد منذ البداية واحتوت على مخالفات كثيرة، حيث:

كان قرار المجلس الوطني للسياحة باعتبار نشاط الكازينو من ضمن المهن السياحية مخالفاً للمواد ٩٠٩ – ٩١٤ من القانون المدني التي تحرم المقامرة على الأرض الأردنية، وقد أخذ القرار بالتمرير .

١. قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الاتفاقية بتاريخ ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٧ اتخذ في جلسة

غاب عنها رئيس الوزراء ورفض وزيرا العدل والمالية التوقيع على القرار. أما قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٦/ ١١/ ٢٠٠٧ بتأجيل العمل بالقرار السابق فانه قد عـرّض الحكومة لدفع التعويضات المنصوص عليها بالاتفاقية التي وقعتها نفس الحكومة.

٢. الاتفاقية التكميلية التي وقعتها حكومة الذهبي في ١/ ٤/ ٢٠٠٨ مـع الـشركة تلـزم الحكومة بإعطاء الشركة ٥٠ دونما مطلة علـى البحـر الميـت . أمـا حكومـة سمـير الرفاعي فقد حاولت التوصل الى اتفاقيـة تـسوية مـع الـشركة ببيعهـا ١١٧دونم في منطقة البحر الميت بـسعر متـدن وفي كلتـا الحـالتين سـتتحمل الدولـة حـوالي ١٠ ملايين دينار مقابل إلغاء الشركة إقامة الكازينو أو إقامة مشروع سياحي أو عقاري بدلاً من الكازينو.

٣. نصوص الاتفاقية تتضمن نوعاً من الإذعان للشركة وتنحاز بشكل واضح لصالحها على حساب المصلحة الأردنية، فالاتفاقية أوجبـت علـى الحكومـة أن تـدافع عـن الشركة والشركاء فيها أو أي شركة تتفرع عنها إذا رفعت عليها الـدعاوى أو تمـت ملاحقتها وأن لا يلحق الشركة أي ضرر، وكـذلك فـان الحكومـة تقـر أن الدولـة مسؤولة عن تعويض الشركة إذا تبين أن الحكومة ليس لها صلاحية التوقيع على ما تعهدت به، كما تلزم الحكومة بعدم اتخاذ أي إجراء أو إصدار أي قانون قد يـؤدي إلى استملاك الكازينو أو مصادرة أي مـن منـشآته أو يـؤثر علـى حـق الـشركة في تشغيل الكازينو، وأنه إذا حدث ذلك فان التعويض الذي تلتزم به الدولة الأردنيـة أمـام الـشركة كـشرط جزائـي يـشمل مـا تكبدتـه الـشركة مـن نفقـات التخطـيط والتصميم والتطوير والإنشاء والتمويل فضلاً عن الربح الفائت على الكازينو لمـدة خمسين سنة، وقد قدر هذا التعويض بمبلغ (١٤٠٠) مليون دولار .

إننا نعتقد أن هذه الاتفاقية مخلة بشكل فاضح، وتثير شبهات الحـصول علـى منـافع شخصية لأشخاص لهم مصلحة في توقيعها. لذلك فهي توجب المساءلة خاصة للمسؤول الأول وهو رئيس الوزراء في حينه.

٢. مشروع سكن كريم لعيش كريم:

لقد كان الهدف من هذا المشروع تأمين السكن الكريم وبأقساط مريحة لشريحة واسعة من المواطنين ذوي الدخل المحدود، وقد كانت الخطة تتضمن بناء مائة ألف شقة على مدى خمسة أعوام يفترض أن يكون نصفها قد أنجز حتى هذا التاريخ إلا أن المشروع قد فشل فشلا ذريعاً بسبب الفساد الذي تخلل المشروع منذ البداية :

أ. تم طرح العطاء وطلب من المقاولين تقديم عروضهم خلال فترة قصيرة جداً (من ٢١/ ٥/ ٢٠٠٨ الى ١٦/ ٦/ ٢٠٠٨)، ليحيل وزير الأشغال في حينه العطاء على ائتلاف شركتين أكبرهما الشركة المملوكة له شخصيا وبسعر مرتفع جدا بلغ ٣٤٠ دينارا للمتر المربع وكاد الأمر يمضي لولا تدخل مدير دائرة العطاءات الوزير الحالي – ورئيس ديوان المحاسبة مما حدا بمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً بغض الطرف عن إحالة العطاءات نظرا لارتفاع الأسعار .

ب. تم إحالة العطاء للمستثمرين في قطاع الإسكان – ومن بينهم عدد من النواب – بموجب مذكرة تفاهم بين مؤسسة الإسكان وجمعية المستثمرين. وبسعر ٢٦٥ دينارا للمتر المربع علما بأن الأرض والبنية التحتية مؤمنة، وقد ظهرت عيوب كبيرة في كثير من الشقق التي تم تنفيذها.

ت. تقدمت شركات للتنفيذ وبنفس المواصفات وبأسعار تقل من ٦٥ إلى ٨٥ دينار للمتر المربع إلا أن عروض تلك الشركات أهملت تماماً .

ث. فإذا علمنا أن حجم المشروع يصل إلى حوالي ١٠ مليون م٢ فان الفرق في السعر لمجمل المشروع سيكون ٦٥٠ مليون إلى ٨٥٠ مليون دينار اردني.

والسؤال: لماذا أهملت العروض ذات الأسعار الأقل والى جيوب من سيذهب هذا المبلغ الكبير؟ وهل سيستفيد منه المستحقون الفقراء، أم المتنفذون الأثرياء؟ وهل في هذا المشروع الكبير شبهة فساد أم هو الفساد بعينه، الأمر الذي يستدعي التحقيق مع الذين كانوا قائمين على المشروع؟.

٣.خصخصة شركة الفوسفات:

أ. يتبوأ الأردن عالمياً المرتبة الرابعة في إنتاج الفوسفات، وتحتوي أرضه على حوالي ١٥٠٠ مليون طن، تقدر قيمتها بالأسعار العالمية الحالية بحوالي (٢٢٥) مليار دينار وقد ازداد الطلب العالمي على الغذاء وازدادت معه الحاجة إلى الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية والنيتروجينية .

ب. كانت الحكومة تمتلك ٦٦٪ من أسهم الشركة، وقد طرحت عطاء بيع أكثر من نصف حصتها بما يساوي ٣٧٪ من مجموع الأسهم . وقد تقدمت ١٢ شركة عالمية للتنافس، إلا أنه وبضغوط خفية من جهات عليا أهملت جميعها، وتم تلزيم جهة واحدة تحت اسم "[illegible]" مملوكة من قبل وكالة الاستثمار في سلطنة بروناي كشريك استراتيجي، علماً بأن هذه الشركة مجهولة في عالم الأسمدة والفوسفات، ولا وجود لها في السوق العالمية المنتجة والمصنعة. وقد وقعت الاتفاقية في الديوان الملكي في الوقت الذي كانت فيه اللجنة المالية في مجلس النواب وعدد من النواب ينتظرون حضور وزير المالية ليوضح لهم فكرة الخصخصة والمبرر لهذه العملية بناء على طلب النواب .

ت. رغم أن الشركة البروناوية تمتلك ٣٧٪ من الأسهم فقط، إلا أن لها ٤ أعضاء في مجلس الإدارة من ٩ وهي التي تترأس المجلس، وممثلها شخص متنفذ يترأس كذلك مجالس إدارة الشركة الهندية الأردنية والشركة اليابانية الأردنية وجميع الشركات التي تم تشكيلها لاحقاً .

ث. بيع السهم بمبلغ ٢,٨ دينارا، وبلغت قيمة الصفقة ٧٨,٧ مليون دينار، علماً بأن سعر السهم الآن (١٦) ديناراً وقد وصل بوقت سابق إلى (٦٠) ديناراً، وقد بلغت قيمة الانتاج لعام ٢٠١١ ما يزيد عن (٦,٥) مليون طن، وتجاوزت الأرباح٢٠٠ مليون دينار، أي أكثر من ضعف المبلغ الذي بيعت به

ج. تم تخفيض رسم التعدين عن كل طن فوسفات من ٥ دنانير الى ١,٤٢ دينار مما أدى الى حرمان خزينة الدولة من مبلغ يصل الى ٢٥ مليون دينار سنوياً . كما أن

رسم المناولة قد تم الإبقاء عليه عند مبلغ ١,٧٥ دينار للطن لشركة الفوسفات، رغم رفعه عدة مرات للشركات الأخرى.

٤. **الضمان الاجتماعي:**

١. بلغ موجودات الضمان الاجتماعي حوالي خمسة مليارات دينار تتكون معظمها من الأسهم والسندات التي خسرت كثيراً من قيمتها نتيجة الهبوط الحاد في الأسهم خلال السنوات القليلة الماضية .

٢. تعرض الضمان الاجتماعي لضغوطات حكومية ومن جهات متنفذة لتوجيه الاستثمارات باتجاهات مختلفة لا تحقق تنمية الموجودات، وقد تبدد أموال الصندوق من خلال الاستثمار في مشروعات خاسرة تحقق مصالح تلك الجهات المتنفذة أو تحل مشاكل للحكومة نتيجة سياساتها الخاطئة، بل وصل الأمر أن يطلب بعض الوزراء والمسؤولين المتعثرين سلفاً لوزاراتهم من الضمان الاجتماعي وبسعر فائدة يقل عن السوق.

٢. **أمثلة من الاستثمارات المتعثرة والتي يشتم منها رائحة الفساد:**

أ. **أراضي دابوق:** حاول بعض المتنفذين الضغط على الضمان شراء ١٤٠٠ دونم في منطقة دابوق بسعر خيالي يبلغ ملياري دينار (أي حوالي نصف قيمة الموجودات) وبعد أن قاومت ادارة الضمان الضغوط تم الاتفاق على أن يشترى الضمان في مرحلة أولى حوالي٢٠٠ دونم بمبلغ ١٢٤ مليون دينار بحوالي ٦٠٠ألف دينار للدونم، وقد دفع الضمان المبلغ قبل الأوان ولم يتم تسجيل الأرض باسمه حتى الآن، مما أدى إلى حرمان صندوق الضمان من عائد استثماري بعشرات الملايين من الدنانير .

ب. **قرض لمشروع سكن كريم:** قدم صندوق الضمان قرضا للحكومة بمبلغ ١٥٠ مليون دينار لمشروع سكن كريم المتعثر وبفائدة ٩٪ خفضت إلى ٧,٧٥٪ وهي تقل كثيراً عن سعر السوق البالغ ١١,٥٪، مما سبب خسارة للصندوق بملايين الدنانير.

ت. **قرض لشركة موارد:** منح صندوق الضمان قرضين لشركة موارد المتعثرة بقيمة

٤,٩ مليون دينار بالإضافة الى سندات بقيمة ١٠ مليون دينار، ونتيجة لتعثر الشركة لم يتم تسديد الدين للضمان لهذه اللحظة

ث. **المناطق التنموية:** أسس الضمان شركة باسم شركة تطوير المفرق ساهم بمبلغ ٨٠ مليون دينار برأسمالها البالغ ١٠٠ مليون دينار، وعين لها مديراً يبلغ راتبه الشهري حوالي عشرين ألف دينار، بالإضافة إلى مجموعة من الموظفين برواتب مرتفعة جداً، علماً بان دراسات الجدوى الاقتصادية للمنطقة التنموية في المفرق تفتقر إلى الأسس الصحيحة، ولم تنجز الشركة شيئاً يذكر .كما أسس الضمان شركة أخرى في منطقة اربد برأسمال ١٠٠ مليون دينار دون أية فائدة تذكر .

ج. **ساهم الضمان بمشروع سرايا العقبة** بمبلغ ٥٠ مليون دينار، وطلب زيادتها بمبلغ ٣٥ مليون دينار، دون أن يكون هناك مردود استثماري خاصة مع تعثر المشروع .

ح. **نتيجة لضغط الحكومة السابقة،** فقد تم بيع أرض الضمان البالغ مساحتها ١٠٠ دونم في منطقة دبين بمبلغ ٩ مليون دينار، وأعطي الضمان مقابلها أرضا في منطقة البحر الميت مشاركة مع شركة دبي كابيتال بنسبة ٣٠٪ للضمان و ٧٠٪ لدبي كابيتال، على أن يدفع الضمان ١,٥ مليون دينار وتدفع دبي كابيتال مبلغ ٣,٥ مليون دينار وهي صفة خاسرة أضرت بموجودات الضمان .

خ. **ضغوطات على الضمان لم تنجح:** ينظر بعض المتنفذين والمسؤولين إلى أموال الضمان الاجتماعي والتي هي أموال كل الأردنيين ومستقبل عائلاتهم في تأمين راتب يضمن لهم عيشاً كريماً، ينظر أولئك اليها بمنتهى الاستهتار وعدم المسؤولية ويمارسون ضغطاً مباشراً وغير مباشر لاستثمارها في مشاريع وصفقات تعود عليهم بالكسب الحرام ولا يعنيهم أن تتبخر أموال الضمان بعد ذلك، ومن أمثلة ذلك:

١. الضغط لاستثمار ١٠٠ مليون دينار لبناء سفارات أردنية في الخارج.

٢. الضغط لاستثمار ٢٠٠ مليون دينار في شراء أسهم عقارية في بورصة لندن قبيل

انهيار البورصات العالمية.

3. الضغط لبيع أسهم الضمان في بنك الاسكان البالغة ٣٨,٨ مليون سهم بسعر ٨,٤ دينار للسهم لصالح شركة خليجية حيث تم الاتصال بجميع اعضاء مجالس الادارة .

**٥. مصفاة البترول:**

لقد شاب الفساد وبشكل واضح عملية استقطاب الشريك الاستراتيجي لغرض توسعة مصفاة البترول .وتحسين نوعية المنتج . فبعد أن تم استدراج عروض لهذا الغرض من ٢٩ جهة عربية وعالمية بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٦، أرسلت ١٢ جهة ردا بابداء الاهتمام لم يدفع منها التأمين النقدي الا ٤ جهات انسحبت منها اثنتان وبقي اثنتان فقط هما شركة (Future) وشركة (Ciditel) حيث قدمت كل منهما عرضا ماليا وفنيا وقانونيا بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨ وطلبتا فيهما إعطاءهما حصرية التزويد بالمنتجات النفطية لمدة لا تقل عن ١٥ سنة، حيث كان الرفض حاسماً من الحكومة وعزز ذلك بكتاب من رئيس الوزراء بتاريخ ٩/ ١١/ ٢٠٠٨، ونتيجة لذلك انسحبت الشركتان بتاريخ ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩ وانتهت العلاقة معهما . ليفاجأ مجلس إدارة المصفاة بكتاب من رئيس الوزراء بتاريخ ٤/ ٢/ ٢٠٠٩ مرفقا بكتاب يتضمن عرضا من ائتلاف غير محدد للشراكة في المصفاة، تبين فيما بعد أن الائتلاف هو ([illegible])، وهي شركة مسجلة خارج الأردن برأسمال غير مدفوع وبأسماء أجنبية تبين لاحقاً أنها لخالد شاهين، وقد خاطبت هذه الشركة إدارة المصفاة بأنها مستعدة لتأمين الحصول على الموافقات المطلوبة ولجميع شروطها (منها الحصرية) من قبل مجلس الوزراء وبفترة قياسية. وبالفعل فقد بدى اهتمام مجلس الوزراء واضحاً وطلب من المصفاة وبوجود مستثمر واحد إتمام عملية استقطاب الشريك الاستراتيجي بأسرع وقت، بعد أن كان التلكؤ والتباطؤ واضحا في السابق والغريب أن كتابين قد صدرا عن مجلس الوزراء بهذا الخصوص يحملان نفس الرقم ونفس التاريخ مع فارق واحد هو عبارة "قبل نهاية العام" التي وردت بأحد الكتابين ولم ترد في الكتاب الآخر!؟ والغريب كذلك أن رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

للمصفاة لم يحيطا مجلس الإدارة علماً باختلاف الكتابين وأن شرط المدة قد سحب، بل ان مجلس إدارة المصفاة كان مغيباً عن الاتصالات الشفوية والزيارات التي كانت تحصل بين رئيس المجلس والرئيس التنفيذي وبين كل من الحكومة والديوان والمستثمر خالد شاهين.

وبعد كل هذه الإجراءات المتخبطة والملتوية والمريبة، وبعد أن أثار الإعلام هذه القضية، خاطب مجلس الوزراء المصفاة بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٩ بوقف الإجراءات بعد أربع سنوات من العمل حيث عقدت اجتماعات وأجريت دراسات وصرفت نفقات ودفعت أموال طائلة لمستشارين ماليين وقانونيين وفنيين، ذهبت كلها أدراج الرياح .

٦. مؤسسة موارد:

قامت مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها "موارد" والتي تملكها الحكومة ومنذ تأسيسها عام ٢٠٠١ بعدة مشاريع كبيرة ضمن إجراءات تنقصها الشفافية ولا تتبع الخطوات السليمة في إدارة وتنفيذ المشاريع كما تدخل في مراحل تنفيذ المشاريع بطرق مريبة جهات لا تملك أية خبرة أو كفاءة يحال عليها التنفيذ لتحيلها على جهات أخرى ولتقوم بتأمين التمويل المطلوب مقابل عمولة كبيرة لتتضاعف كلف المشاريع أضعافاً مضاعفة ويدخلها الفساد في جميع مراحلها . ومن أهم المشاريع التي تولتها شركة موارد:

أ. مشروع الديسي: حيث تم إحالة دراسة الجدوى الاقتصادية على شركة مجهولة وغير مؤهلة تدعى (انفست كورب) بمبلغ حوالي مليوني دولار، كما عهد إليها تأمين قرض للمشروع مقابل ٦٠ مليون دولار، وقد تبين فيما بعد أن هذه الشركة هي إحدى شركات مجموعة شاهين .

ب. مشروع نقل مقر قيادة القوات المسلحة من العبدلي إلى دابوق حيث تضاعفت الكلفة إلى ١٤٥ مليون دولار بينما كان المقرر لها أقل من نصف هذا المبلغ . وقد تم تأمين المبلغ كذلك عن طريق مجموعة شاهين مقابل ١٥مليون دولار وبكفالة الحكومة والتي تسدد الآن وبسبب عجز موارد عن الدفع أقساطا بقيمة ١٢,٥ مليون دولار للقسط. والغريب أن حكومة الذهبي وبعد كل هذه الكلفة العالية كانت تنوي نقل المقر وقبل ان تستقر فيه قيادة القوات المسلحة إلى منطقة

الماضونة لتضيف على الدولة أعباء ثقيلة أخرى تزيد العجز وترفع المديونية وتفتح صفحة فساد جديدة .

ت. مشروع العبدلي : تبلغ مساحة الأرض التي تمتلكها القوات المسلحة في العبدلي ٥٧٦ دونما، حيث سيقام المشروع على ارض مساحتها حوالي ٤٠٠ دونم ويضم مجمعات سكنية ومكاتب ومحلات تجارية ومراكز ترفيه . وقد دخلت شركة الأفق العالمية المملوكة لبهاء الحريري شريكا مع موارد في شركة تطوير العبدلي مناصفة بين الجهتين مقابل ٢٠ مليون دينار أي بمبلغ حوالي ١٠٠ ألف دينار للدونم في قلب العاصمة التي لا يقل ثمن الدونم فيها عن نصف مليون دينار بأي حال من الأحوال.

ث. تمتلك موارد أربع شركات حولت جميعها لهيئة مكافحة الفساد، وقد صرح رئيس الهيئة أن آلاف الايميلات وكثيرا من المعلومات قد تم حذفها من حواسيب الشركة.

إن قضية موارد تلفها الشبهات ويشوبها الفساد، ونحذر أن تطوى دون الوصول إلى رؤوس الفساد مهما كان مركزهم كما نحذر من تنفيس القضية بتقديم أكباش الفداء.

٧. منحة النفط الكويتية:

لقد تم توجيه سؤال نيابي إلى الحكومة عام ٢٠٠٤ حول منحة النفط الكويتية، يتضمن الاستفسار عن مقدار المنحة بالبرميل وقيمتها بالدينار، وكيفية استلامها وكيف أنفقت وتحت أي بند في الموازنة أدرجت. ولم يأت أي رد مكتوب من الحكومة على السؤال، إلا أن رئيس الوزراء ونتيجة للإلحاح وعد ببيان كل التفاصيل لمجلس النواب في جلسة خاصة خارج القبة، إلا أنه وللأسف لم يبين شيئاً في تلك الجلسة وذكر في نهايتها وبالحرف " إنني لا أستطيع أن أذكر تفاصيل عن المنحة النفطية الكويتية لأنني إن ذكرت ذلك فسنخسر المنحة" وللأسف فان المجلس اكتفى بتلك الإجابة المريبة، وتخلى عن دوره في المراقبة والمساءلة، وبقي الأمر لهذه اللحظة مثار تساؤل وريبة وغموض وقد أثار هذه القضية في مجلس النواب الكويتي النائب السعدون في حينه، وإننا نؤكد على ضرورة

التحقيق في هذا الموضوع لمعرفة أين ذهبت تلك الأموال التي تخص الشعب الأردني والتي تقدر بمئات الملايين ولماذا لم يحول المبلغ إلى البنك المركزي، وما هو دور شركة ججخثد ]خث، خثطتج ثث[٤) التي طلب رئيس الوزراء الأردني من الحكومة الكويتية تحويل المبلغ لحسابها ومن هو ممثلها المدعو حسن تاتاناكي الذي أقحم إقحاما.

٨. **برنامج التحول الاقتصادي:**

لقد بلغت أموال المساعدات لهذا البرنامج على مدى أربع سنوات ما يزيد عن ٧٠٠ مليون دينار، هذه الأموال لم تدخل في الموازنات ولم يكن عليها أية رقابة، وقد ذكر رئيس ديوان المحاسبة في حينه أن نسبة الانجاز في كثير من مشاريع البرنامج لم تتعد ٢٪، وأن معظم النفقات كانت نفقات جارية تشغيلية . وقد تم تشكيل لجنة نيابية من المجلس الرابع عشر لتقييم البرنامج والتحقق من المشاريع التي شملها البرنامج، إلا أن اللجنة – وللأسف – قدمت تقريرها بعد أيام قلائل دون أن تجري أية دراسة أو تحقيق أو تقييم حقيقي لتعلن براءة البرنامج، وأنه تم بشكل سليم. إننا نطالب بإجراء تحقيق فعلي مع الذين كانوا قائمين على ذلك البرنامج، وإعادة تقييم البرنامج من قبل جهة محايدة ونزيهة لتحديد أين ذهبت الأموال الطائلة المخصصة للبرنامج وتقديم المتورطين للعدالة .

**وختاما يوجه الحزب الرسائل التالية: ـ**

أ. نطالب الملك عبد الله الثاني بالتدخل الفوري لإنقاذ البلد من الخطر المحدق به بسبب الفساد؛ عبر تشكيل حكومة إنقاذ وطني يرأسها شخصية وطنية يجمع عليها الأردنيون، وبغير ذلك فإننا نخشى أن تغرق البلاد .

ب. إننا نسجل تحفظنا المطلق على منظومة مكافحة الفساد، ونطالب بتعدبل تشريعي يربط هيئة مكافحة الفساد بالسلطة القضائية باعتبارها جهة تحقيقية ونوع من أنواع النيابة العامة المستحدثة والمتخصصة ولها صفة الضابطة العدلية ونتائج جهدها يحال إلى القضاء .

ت. نخاطب شعبنا الأبي في بوادي الأردن وأريافه ومحافظاته بضرورة مواصلة الحراك الشعبي الضاغط لإنقاذ البلاد، وتحصيل الحقوق، وبسط الحرية والعدالة

الاجتماعية حفاظا على مستقبل أجيالنا. وندعوهم إلى المضي قدما بالمطالبة بتحقيق الشعار"الشعب يريد إصلاح النظام".

ث. نرفض الأساليب الحكومية بتخويف الناس وذلك بإحالة من يتحدث عن ملفات الفساد إلى القضاء، ونعتبر ذلك إفلاسا حكوميا، وهروبا من الاضطلاع بمسؤولياتها، فالمواطنون لا يملكون ادعاء عاما، ولا هم قضاة يمتلكون حق جلب المعلومات.

*** انجازات حكومة البخيت بعيون االمنصفين!! * سالم الفلاحات**

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد نضوج الوعي السياسي الشعبي، وانتشار الشكوى الشعبية وتعاليها وارتفاعها من الضنك في العيش وارتفاع الأسعار واللهاث خلف لقمة العيش (وستر الحال).

بعد انكشاف مئات حالات النهب والسلب المغطاة بستار رسمي أو بتخويف سلطوي حتى انتشرت الروائح وأزكمت الأنوف، وأصبحت المعلومات متوافرة وبيد العديد من المواطنين العاديين.

قامت حركات شبابية بدأها ضباط متقاعدون من الجيش العربي، والأمن العام، ولمزيد من الإنصاف فإن بعض هؤلاء من الذين قلوبهم على وطنهم ومن الذين يتمتعون برؤيا مبصرة، كانوا قد تحدثوا وحشرجت في صدورهم آلام وتخوفات قبل خمس سنوات من هذا التاريخ، مما يدلل على وعيهم وحرصهم وانتمائهم وعلى حجم الخطر المتوقع على مستقبل بلدهم.

وهنا أقال رأس الدولة الحكومة السابقة قبل شهور، واستشعاراً لما يجب فعله دون مكابرة كانت تمارسها البطانات المنتفعة من الفساد والاستبداد التي أوصلت البلاد والعباد لهذه الحالة.

وبعد أن عجم عيدانه ونثر كنانته اختار البخيت ليقدم بدوره وعوداً معسولة وآمالاً عريضة، وأفاد أنه جاء بعقلية جديدة وببرنامج مختلف، وأقنع الناس أنفسهم بالقوة بسبب الألم والحاجة، ولقد وعد فأوفى.

وتعالوا نحصي إنجازات هذه الحكومة الجديدة مع أنها لكثرتها لا تحصى وبخاصة إذا أضفت إليها إنجازات حكومته الأولى حول نزاهة الانتخابات البلدية والنيابية التي لا مثيل لها في تاريخ الدولة الأردنية، واختار أهل الحظوة من النواب الإسلاميين وهم: محمد أبو فارس وعلي أبو السكر وابراهيم المشوخي وجعفر الحوراني ومحاكمتهم خلال أسابيع وإحياء سجن الجفر المهجور منذ سنين بهم دعماً للحريات العامة، وحرمانهم من الترشح مرة أخرى – طبعاً باسم القانون – ومصادرة الجمعيات الخيرية الشعبية الناجحة، والتمكن من تدميرها والإجهاز عليها.

وهناك الكثير من الإنجازات التي يريد الرئيس أن يجعلها سرية بينه وبين ربه ليؤجر عليها يوم يلقاه

أما بعض انجازات الحكومة البخيتية اليوم، وتقديراً للظروف الحرجة التي تمر بها المنطقة العربية، فقد شد المئزر وواصل الليل بالنهار، ومن طلب العلا سهر الليالي، فقد أنجز الآتي:

١. تشكيل لجنة حوار خرجت بمشروع قانون انتخاب، وقانون أحزاب متقدم جداً بالرغم من خذلات بعض الأردنيين له وعدم قبولهم المشاركة باللجنة الوطنية وخذلان الحركة الإسلامية للجنة وعدم المشاركة فيها.

٢. قدم هو وعلى حسابه الخاص وبعض المحسنين من خارج الفريق الوزاري له مشاريع قوانين لبناء الحريات العامة والصحفية ولمصلحة الوطن والمواطن خالف مجلسه الوزاري وقدم هذه القوانين اضطرت أحد الوزراء (طاهر العدوان) للاستقاله حتى لا يعيق الحريات العامة..!!!!

٣. دم مشروع قانون نقابة المعلمين لمجلس النواب، وأراد حسم الأمر بعد أخذٍ ورد ومسيرات واعتصامات وإضرابات المعلمين، ورد مجلس الـ (١١١) بفضل على فضل الرئيس، وشطب إلزامية الانتساب للنقابة و(أشهد) أنّ هذا تقدم طبي سياسي مقدر، بقي المشروع وهو نقابة ولكن بلا دسم، خوفاً من ارتفاع نسبة الكولسترول في الدم التربوي، لئلا يموت المعلمون جميعاً، وينهار الحاضر التربوي والمستقبل

للأجيال، وهكذا تشرب الشاي حلواً بدون السكر الطبيعي الأصلي، وربما تستسيغه مع الزمن .

٤. اقتدى بالمخزومية الأنصارية التي قالت طهرني يا رسول الله، فتاب من موضوع الكازينو توبة لو وزعت على جميع المسؤولين في الحكومات السابقة والحالية لوسعتهم، وكانت توبته قبل الغرغرة أي أنها في وقتها، ولا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه فكافأه مجلس الـ (١١١) بعفو وصفح حتى لو خالفت القوانين والأنظمة والأعراف، وتحويل سيئاته حسنات وأخطائه لعنة خرجت من روحه الطاهرة لتحل في روح شريرة لواحد من وزرائه السابقين، ولا بأس فهذا - مذهب هندي قديم - وخرج بريئاً وحتى أن أصحاب القلوب القاسية من النواب الذين لم يحسنوا الظن به وأرادوا إدانته، توجهت لهم الجاهات و ... فسكتوا إلى حين، والصمت فضيلة.

٥. أمر بضرب الأطفال الصغار (الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و ٦٦ سنة) على دوار الداخلية في ٢٥ آذار في أوائل إنجازاته، لكنه لطيب قلبه عفا عن خمسين من الذين تعرضوا للتهشيم والتكسير وحتى عمّن مات (خيري) فقلبه كبير، وهكذا دأب الوطنيين والرؤساء الكبار يلاحقون المظلومين المقهورين وبدلاً من معاقبتهم يتم العفو عنهم بمكرمة خاصة.

٦. ثم بعد استراحة ديمقراطية منحها لشعبه ليتدرب على الانتماء والحرية والمسؤولية دامت أربعة شهور، أضاف مكرمة أخرى في يوم الجمعة الأبيض المبارك أفضل من الأولى ليضيفها إلى انجازاته فاستنفر أهل الخير والنخوة من كتبته ومعاونيه وأرباب نعمته ليجازوا الإحسان إحساناً، فهددوا وتوعدوا وأرغوا وأزبدوا ولما لم يفهم الشباب الجاهل هذه التحذيرات الصادقة، لقنهم درساً آخر من الديمقراطية والإصلاح الشامل لجباههم وأرجلهم وأيديهم وأفهمهم بالعصا ما لم يفهموه باللسان والمقال، ومن شدة حبه وإشفاقه خلط بينهم وبين الصحفيين الذين ألبسهم ستر النجاة الصفراء ومن الشفقة على الوطن اختلط على أحبابه من شدة حب الوطن، هل المطلوب ضرب الذين يلبسون الستر الصفراء أم ضرب غيرهم، ولأن

المجرمين المخربين دائماً القلة فقد فسّر رجال الأمن القرار بأن المقصودين هم أصحاب النياشين الصفراء بالدرجة الأولى فكان نصيب الصحفيين من التأديب كبيراً فضل ساقه الرئيس لهم– دون قصد أو سبق إصرار، والعذر عند كرام القوم مقبول.

٧. استطاع بجهده المتواصل أن يدعم هيئة مكافحة الفساد التي وصلتها خلال عام ٢٠١٠، ٨٩١ قضية فساد عام بقضايا أخرى جديدة حتى تحلل رواتب موظفيها الذين لا يتقنون الانجليزية وتنقصهم الكفاءات الفنية القادرة على التحليل والتدقيق ... وقال لهم لا تسألوا تخفيف الحمل، إنما اسألوا الله قوة المتّكبين، وسعة الأدراج لتخزين الأمانة حتى قيام الساعة .

٨. وبإنسانيةٍ راقية لأن كل بني آدم خطّاء، والعفو عند المقدرة مكّن خالد شاهين من الهروب للعلاج كحالة إنسانية حتى وإن كان محكوماً بالحق العام، وقد آلى على نفسه أن يستر على من هربوه بعد أن وعد الصحفيين بكشفهم مهما كانت مواقعهم، والسّتر أولى .

٩. وهناك انجازات أخرى لا يريد الرئيس الإعلان عنها ليبقيها بينه وبين الله ولا يفاخر بها، وربما يكون منها تحسن ميزان المدفوعات، وتراجع الأسعار، وتسديد نسبة كبرى من المديونية الملىارية، وارتفاع موجودات البنك المركزي، وحبه المتزايد في قلوب محافظات الأطراف بشكل واضح وتقديمه لأصحاب الكفاءات واختيارهم مستشارين عنده بعيداً عن المحسوبيات والولاءات التي كان يمارسها الأشرار ..!!!

١٠. اضطر أن ينقي حكومته من بعض الوزراء كما أن بعضهم بادر بنفسه لتخفيف عبء المزيد من صحوة الضمير للرئيس، فقدم استقالته مؤخراً ليأتي بدماء جديدة مفعمة بمساعدته على الإصلاح السياسي الشامل الذي كلفه به رأس الدولة لينجزه خلال أسابيع كما في بعض دول العالم، وقد أنجز وزير داخليته الجديد الغزوة الأولى المشرفة له (غزوة النخيل) ليضيفها للرصيد العام.

صحيح ويجب أن يكون صحيحاً أنّ الناس في العادة لا يرون من الإنسان إلا سلبياته وقليلاً من إيجابياته فلهذه الحكومة في عهدها الثاني كما في حكومته الأولى من

الإيجابيات التي لو مزجت بماء البحر لأصبح عسلاً.. ولو غرست في الأرض لفجرتها ينابيع عذبة ولو زرعت لكفت الأردن قمحاً وبترولاً، وإن كان الأردنيون يجحدون النعم كعادتهم..!!!!

وأخيراً، بقي لنا طلب واحد عند الرئيس قبل أن يرحل مطمئن القلب مرتاح البال أن يرفع أسعار المحروقات التي اشتقنا لرفعها منذ بداية مناداة العابثين الذين يطالبون بالإصلاح في الأردن، كما تفضل برفع أسعار الكهرباء قبل أسابيع بما يقرب من ٥٢٪ فقط على بعض الشرائح، وستعم النعمة شرائح أخرى .

فإذا نجح هو والمجلس العتيد بإقرار قوانين الإصلاح السياسي المنشود الذي يناسب الأردنيين ليدخلها في حلوقهم رغماً عنهم بتركيبتها الخاصة السرية – لمصلحتهم – وهكذا الدواء حتى وإن كان مُراً، فهو الدواء الناجع وأن يرفع الأسعار بخفة يدٍ كالعادة من أجل أن نحتفظ له نحن الشعب الأردني بالفضل والمرجعية حتى الموت هو وبقية (أولاد الحلال) الذين لم يأخذوا من مليارات الأردنيين إلا حقهم المشروع.!!.

٢٠١١/٧/١٧

*** نموذج العقلية الامنية في التعامل مع الحراك الشعبي**

ضحية الاعتداء بـ »المنقل« في ساحة النخيل (ياسر أبو صالح) يروي تفاصيل ما حدث معه

**الخميس ٢١\٠٧\٢٠١١**

**ياسر أبو صلاح**

يجزم (ياسر أبو صلاح) بأن الجروح النازفة والذم والتحقير والرضوض والآثار النفسية التي تعرض لها في ساحة النخيل لم تشعره إلا بمزيد من الاعتزاز كونه طالب بحماية الوطن من المفسدين، ونطق بكلمة حق.

«حال أبو صلاح كحال كثيرين ممن ذاقوا وجع صفائح الحديد لكن تفاصيل ما حدث استطاعت »السبيل« أن تحصل عليها من الشخص المعني الذي بدت آثار تلك الصفائح ظاهرة على وجهه وجسمه، بعد أن استخدم أحد مرتبات إدارة السير »منقل

الشواء« لضرب معتصمين في ساحة النخيل الجمعة الماضية، مع العلم أن شخصية الشرطي الذي أصبح يحمل لقب »أبو منقل« مجهولة.

بيد أن ضحايا »أبو منقل« يبقون ظاهرين للعيان، والوصول إليهم ممكن. إذ تعرفت »السبيل« على أحد ضحاياه، وهو المواطن ياسر أبو صلاح، الذي يقطن في منطقة جبل النصر.

أبو صلاح بعد الضرب

أبو صلاح الذي يعمل (ميكانيكي سيارات)، منحه الله قوة في جسده، يقول إن المشاركين بالاعتصام أخذوا يفرون عندما بدأت مرتبات الأمن العام تنهال بالضرب على المواطنين، وفي حين غرة توجه أفراد من الأمن العام إلى مكان تجمع النساء، وبدأوا يضربونهن بشدة مستخدمين العصي والواقيات البلاستيكية، وحزام الوسط (القايش)، وما لاح لهم من خشب (الطوبار)، وكراسي خشبية، وقضبان الحديد والسلالم.

وزاد أنه عندما عاد هو وستة من زملائه للدفاع عنهن، ولتوفير مخرج آمن تعرض هو ومن معه لضرب مبرح عندما وقفوا حاجزا بين النساء والشرطة.

وبين أنه بعد تفرق النساء وخروجهن من مكان ما وصفه بـ«المعمعة«، حاول الهروب من أفراد الأمن، فتبعوه، وكان من بينهم أحد رجال الأمن العام يحمل »منقل شواء«، يضيف أن من بين الضربات التي تعرض لها في بادئ الأمر ضربة »بالمنقل« على وجهه ولا زالت آثارها على الجهة اليمنى واضحة.

وخلال إصراره على الهرب تعثر ووقع أرضا، عندها بدأت تنهال عليه الضربات من كل جانب، وسط تجمهر عدد كبير من »ضباط« الأمن الذين لم يستطع معرفة عددهم، كما يقول.

أبو صلاح يصف كيف لم يعُد بمقدوره التحرك، ومقدار الشتائم التي سمعها، إذ كان حينها ما زال يعي ما يحدث حوله، بحسب قوله.

وتابع: »حتى جاءت لحظة ضربني أحدهم »بمنقل الشوي« على رأسي، وكنت حينها مطروحا أرضا، وبسبب الضربة فقدت »إدراكي« لما يجري حولي، وكان بعضهم

يصرخ (لقد مات لقد مات).

أثناء ضرب المواطن ياسر صلاح

يشير إلى أنه لم يعرف ماذا جرى له بعد ذلك، ولم يستفق إلا وهو ملقى بجانب مركبة للأمن العام، وفوق رأسه ضابط برتبة (رقيب) أمطره بالماء وسقاه. أبو صلاح وبعد هذه الحادثة، استمر بالاعتصام، واكتفى بعد أن تم تعليق الاعتصام بمراجعة طبيب عام الذي شخص حالته ولم يجد في جسمه كسورا، بل رضوضا وجروحا.

وحول الأسباب التي دعته إلى عدم مراجعة المستشفى قال: »حفاظا على نفسي«، في إشارة منه إلى تخوفه من الاعتقال إذا ما راجع المستشفى. وأكد أنه لم يقدم شكوى، ولن يفعل ذلك في الأيام القادمة.

ولا زال أبو صلاح يشكو من آثار الضرب الذي تعرض له، فالجروح لا زالت تغطي جسده، والآلام في رجله اليمنى ويده تلازمه، كما أن آلام الظهر تقض مضجعه، بحسب قوله، علاوة على الأثر النفسي الذي بدأ يراوده في أحلامه.

يقول:«لقد تم ضربي وتحقيري من غير ذنب اقترفته، لكنني أشعر بالكرامة والعنفوان، لأنني نهضت لحماية بلدي من براثن المفسدين، وأقول لهم حسبي الله ونعم الوكيل«.

**عن جريدة السبيل اليومية**

## كشف بعض المستور

### العدوان وقطعة ارض مسجلة باسم الملك واخرى با سماء بعض الاشخاص المتنفذين

كشف مستشار وزير الزراعة ومدير الرقابة المهندس رائد العدوان عن وجود قطعة باسم الملك تم التعدي عليها، متحديا أي مسؤول أن ينفى الأمر، كما كشف عن شخصية متنفذة ذكر انها سيدة تقدمت بطلب امتلاك ٣٠ دونما من اراضي الدولة المشجرة تعود لمشروع التشجير الوطني، مشيرا الى ان لها شريك عراقي.

وأكد العدوان في المؤتمر الصحفي الذي عقده صباح السبت في منزله الكائن في منطقة شفا بدران، أن تجاوزات عديدة حدثت و تحدث في وزارة الزراعة نتيجة تدخلات

أحد الموظفين في الديوان الملكي، معتبرا أن هذه التجاوزات تشكل 'قضايا فساد' كبرى.

وقال العدوان ان احد الجهات أقدمت على 'تشبيك' ٧ الاف دونم من اراضي غابات برقش وقامت بمنع المواطنين من دخولها ولو استغلت هذه البقعة الجميلة لنشطت السياحة الداخلية على الاقل. وآخر حصل على ٣٠ دونم اراضي حرجية بسعر دينار واحد للدونم.

وأظهر العدوان وثيقة تبين أن رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأردنية السابق الفريق أول الركن خالد جميل الصرايرة واللواء الركن المتقاعد غالب شحادة الموازرة، قاما بالاعتداء على أملاك واراضي الخزينة .

وأضاف العدوان: 'لن اركع ولن اتراجع ولن اكون امعة ومهما حالوا اسكاتي لن يفلحوا بذلك، هذه امانة بعنقي، وسأبقى اكشف حقيقة قضايا الفساد'، وتابع: 'احد المسؤولين قام بتهديدي وقال اني بحاجة لتربية .. وارد عليه بالقول: انت تحتاج لروضة'.

وكشف عن وجود تعد على اراضي منتزه غمدان، لافتاً الى انها لم تعد باسم الخزينة او الحكومة، ومبينا ان احد المتنفذين اشترى قطعة أرض فيها بسعر دينار واحد للدونم.

كما اشار الى وجود تعد آخر على اراضي متنزه عمان القومي، متسائلاً عن سبب غياب الرقابة عن تلك الأراضي التي نهبت وبنيت عليها القصور والمسابح.

وكشف عن كتاب طالب فيه وزير الزراعة - وبعد تعرضه لضغوط من قبل العدوان - رئيس الوزراء بإلغاء تخصيص القطع الحرجية من قرية اليادودة وأم الكندم لأمانة عمان كونها خالفت شروط التخصيص.

واضاف العدوان أنّ جهة متنفذة قامت بتشبيك ٧ الاف دونم من اراضي غابات برقش ومنعت المواطنين من دخولها.

ولفت إلى ان عدداً من الموظفين بالوزراة يدعمهم الديوان الملكي ومنهم ناصر الحوامدة وهند اللوزي أفلتوا من العقوبة رغم تجاوزاتهما بعد ان تم دعمهما من الديوان

وانتقد العدوان عدم تجاوب مجلس النواب مع كافة القضايا التي عرضت عليه بخصوص قضايا الفساد التي تتعلق بالوزارة، وكشف عن نيته تشكيل نواة شعبية لمحاربة

الفساد، مطالبا بان يكون هناك قضاء عادل يحاسب الوزراء، بعيدا عن سلطة مجلس النواب.

وكشف عن كتاب وجهه وزير الزراعة الأسبق سمير الحباشة لرئيس الوزراء يطالب فيه بإعادة تسجيل ١١٦ دونما من الاراضي الحرجية باسم الخزينة بعد ان تم تسجيلها باسم ملك البحرين حمد بن عيسى والمعروفة باسم 'غابة ملك البحرين'.

**جو٢٤**

*** الديوان الملكي يكشف عن اراض مسجلة باسم الملك ٢٠١١/١٢/٦**

لاول مرة يكشف الديوان الملكي الهاشمي عن "الحقائق المتعلقة بتسجيل أراض للخزينة باسم الملك عبدالله الثاني، والتي انحصرت خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣"، وفق وكالة الانباء الرسمية بترا.

وقال رئيس الديوان رياض أبو كركي، خلال لقائه عددا من رؤساء تحرير الصحف اليومية ومديري مؤسسات إعلامية، بحضور مستشار جلالة الملك لشؤون الإعلام والاتصال أمجد العضايلة، أن هذا اللقاء يأتي بتوجيهات من الملك عبدالله الثاني لإيضاح الحقائق المتعلقة بموضوع تسجيل أراض للخزينة باسم الملك، "بكل شفافية وصراحة ومسؤولية".

وأضاف أن "الكثير من اللغط والإشاعات والأقاويل أثيرت حول الموضوع بغير وجه حق، مما اقتضى "وضع النقاط على الحروف" وبيان جميع التفاصيل المرتبطة بها". وحول تفاصيل الموضوع، قال مستشار الملك لشؤون الإعلام والاتصال، أمجد العضايلة، أنه وبعد البحث والاستقصاء من قبل المعنيين في الديوان الملكي الهاشمي "فقد تأكد أن العملية تمت حصريا خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ حيث جرى تسجيل ٤٨٢٧ دونما باسم جلالة الملك غالبيتها العظمى خارج عمان لأغراض تنموية وبهدف تسريع وتسهيل تنفيذ مشاريع تحسّن من مستوى الخدمات العامة، وتخدم المواطنين بشكل مباشر في المناطق المختلفة التي تتوزع فيها هذه الأراضي".

وأشار أنه تم تحويل ١٥٩١ دونماً منها إلى القوات المسلحة وأمانة عمان الكبرى

وصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية لتنفيذ مشاريع تنموية، مشددا على أن عملية التحويل هذه مستمرة لتشمل قطع أراضي الخزينة التي تم تسجيلها باسم الملك.

وقال إنه "سيتم استكمال هذا الإجراء فور تحديد مشاريع ومؤسسات تنموية إضافية تهدف إلى خدمة المواطنين بشكل مباشر".

وشدد العضايلة، في هذا الصدد، على أن موضوع تسجيل عدد محدد من قطع أراضي الخزينة باسم الملك "لم يكن في يوم من الأيام لأهداف مادية أو منافع شخصية، بل لمصالح وطنية تنموية".

وأكد أنه بالاعتماد على ما توفر لدينا من معلومات فانه "لم يتم بيع متر واحد من أراضي الخزينة التي سجّلت باسم جلالة الملك"، مشددا على أنه "لن يتم أيضا بيع أي متر من هذه الأراضي في المستقبل". وأوضح العضايلة خلال اللقاء أن قرارات التسجيل اتخذت من قبل مجلس الوزراء آنذاك باعتباره صاحب الولاية الدستورية والذي يتمتع بسلطة تقديرية كاملة في هذا الشأن، مؤكدا أنه يمكن تتبع وحصر المواقع وقطع الأراضي التي تم نقل ملكيتها بالرجوع إلى الوثائق الرسمية الخاصة بملكيات الأراضي في دائرة الأراضي والمساحة.

وبين أن التوجه كان لدى المسؤولين في الديوان الملكي الهاشمي آنذاك هو متابعة تنفيذ مشاريع وبرامج تنموية، مؤكدا أن اجتهادهم تضمّن، خلال فترة الإعداد والتخطيط لهذه المشاريع، اقتراحاً بنقل ملكية هذه الأراضي من الخزينة، عبر تسجيلها باسم الملك، بهدف تسريع وتسهيل تنفيذ مشاريع تنموية بحتة.

وقال العضايلة إن المؤسسات التي تم تحويل الأراضي لها تتمتع بالصفة الاعتبارية والقانونية التي تؤهلها لإقامة وإدامة مشاريع تنموية على هذه الأراضي بالشراكة مع الجهات الحكومية والأهلية ومؤسسات القطاع الخاص المهتمة والقادرة على المساهمة في هذه المشاريع.

وأشار مستشار الملك في اللقاء إلى التفاصيل التنموية حول أوجه استخدام هذه الأراضي من قبل القوات المسلحة الأردنية، وقال إنه في ضوء اهتمام جلالته الدائم

بالقوات المسلحة الباسلة فقد تم تسجيل مجموعة من قطع أراضي الخزينة، التي سجلت باسم جلالته، باسم القوات المسلحة لاستخدامها في الأوجه التنموية، حيث استخدمت أراضي في منطقة الباقورة من قبل مؤسسة المتقاعدين العسكريين لغايات زراعية منذ عام ٢٠٠٦، وأرض في منطقة شفا بدران لغايات استخدامات صندوق الإسكان العسكري، وأخرى في العقبة ستستخدم لغايات صندوق الائتمان العسكري.

كما تطرق العضايلة إلى الأراضي التي حولت باسم أمانة عمّان الكبرى، وقال إنه بالإضافة إلى إدارتها وإدامتها لحدائق الحسين وغالبية مرافقها، فإن أمانة عمّان تدير وتديم حديقة عامة في منطقة المقابلين تخدم سكان المنطقة وتحمل اسم "الشهيد موفق السلطي" وهي من إحدى قطع أراضي الخزينة المسجّلة باسم الملك، ويجري العمل حالياً على استكمال الإجراءات اللازمة لنقل الملكية إلى أمانة عمّان الكبرى.

أما فيما يتعلق بصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، فبيّن العضايلة أن هذه المؤسسة تتمتع بالصفة الاعتبارية والقانونية التي تؤهلها لإقامة وإدامة مشاريع تنموية على هذه الأراضي بالشراكة مع الجهات الحكومية والأهلية ومؤسسات القطاع الخاص المهتمة والقادرة على المساهمة في مشاريع حيوية تهدف إلى تنمية المجتمعات المحلية.

وتشمل مجالات عمل الصندوق تطوير الموارد البشرية، وتشجيع الريادة والأعمال، وتطوير البنية التحتية ودعم قطاعات إنتاجية، وتقديم آلاف المنح الدراسية للطلبة الأردنيين.

وأكد العضايلة، في هذا الصدد، إلى إن عدداً من قطع أراضي الخزينة التي سجلت باسم الديوان الملكي الهاشمي تحتضن اليوم مشاريع سكنية تهدف لتمكين شرائح مختلفة من العاملين في قطاعات الدولة، ومنها توزيع أراض على القضاة النظاميين في مناطق مختلفة من المملكة مثل ياجوز، وطبربور، وماركا، ضمن رؤية تهدف إلى توفير السكن الملائم للعاملين في القطاع العام وأسرهم.

وكشف العضايلة معلومات حول أراضي الخزينة التي تم تسجيلها باسم الديوان الملكي الهاشمي في منطقة مرج الحمام والمعروفة (بأرض المعارض)، وقال إن مجلس

الوزراء اتخذ قرارا بتسجيلها باسم الديوان الملكي الهاشمي، ضمن توجه الدولة آنذاك لتسهيل وتسريع عملية تطوير واستثمار هذه المنطقة. وبين أنه وفقا للمعلومات التي توفرت لدينا فقد تم تحويل هذه القطعة إلى الديوان الملكي الهاشمي بموجب قرار مجلس الوزراء في شهر نيسان ٢٠٠٥، ومن ثم بيعها لاحقا في نفس العام إلى شركة "القرية الملكية للاستثمار العقاري والتجاري والسياحي" بقيمة ٣٩ مليون دولار أمريكي، مشيرا إلى أنه وحسب هذه المعلومات المتوفرة تم تحوّيل كامل هذا المبلغ إلى الحكومة آنذاك.

وقال "يمكنكم التأكد من هذه المعلومات لدى سجلات مجلس الوزراء". وأشار العضايلة إلى أن هناك اعتقاداً لدى الكثيرين أن أراضي حدائق الحسين ملك للخزينة وهي ليست كذلك، بل كانت ملكا خاصا منذ عهد المغفور له الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه، وتم شراؤها من المالكين مباشرة خلال فترة السبعينيات.

وقال إن "جلالة الملك بادر بالتبرع بهذه الأرض التي تبلغ مساحتها ٧٠٠ دونم لتقام عليها حدائق الحسين العامة، لتكون متنفسا للمواطنين ويقام عليها مرافق عامة أخرى مثل مسجد المغفور له الملك الحسين، ومتحف الأطفال، ومتحف السيارات". وبين أن القيمة العقارية للحوض الذي تقع فيه حدائق الحسين "تكاد لا تضاهيها أي منطقة في الأردن، إذ تبلغ قيمتها تقريباً ٣٥٠ مليون دينار".

### ٣. التجمع الشعبي للاصلاح

#### البدايات

بمبادرة من عدد من الشخصيات في الحركة الاسلامية عقد اجتماع في بيت الدكتور رؤوف ابو جابر في عمان دعي اليه عدد من المهتمين بالاصلاح من مختلف التوجهات والمناطق اتفق فيه على اقامة مهرجان خطابي بمناسبة ذكرى استقلال الاردن على ان يكون باسم الشعب الاردني وبعد نجاح المهرجان اتفق على ان يبنى على هذا الجهد مشروع وطني لتنسيق الجهود الشعبية وتشكيل هيئة شعبية تضم القوى المطالبة بالاصلاح الشامل من هنا كانت فكرة التجمع الشعبي للاصلاح وكان من بين رموز جماعة الإخوان المنخرطين في التجمع والمؤسسين له سالم الفلاحات، المراقب العام السابق للجماعة،

الدكتور رحيل الغرايبة، رئيس الدائرة السياسية في الجماعة، الدكتور نبيل الكوفحي عضو المكتب التنفيذي السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي.

كذلك، ضم التجمع شخصيات بارزة منهم الدكتور محمد خير مامسر، الوزير الأسبق، النائبين الأسبقين علي الضلاعين، ومحمد أبو عليم، محمد السعودي، واللواء المتقاعد موسى الحديد، وجمال الطاهات. ود فارس الفايز وعبد الكريم الغويري والدكتورة عيدة المطلق ود حياة المسيمي وما يقرب من ثلاثين شخصية في البدايات الاولى في ١٤/ ٠٧/ ٢٠١١ أصدر التجمع الشعبي للإصلاح بيانه رقم (١) والذي أعلن فيه عن انطلاقة التجمع من أجل دعم كل الجهود الوطنية الإصلاحية، ولتكون إطاراً تنسيقياً واسعاً لتعزيز جهود المبادرات الإصلاحية الوطنية التي انطلقت – حسب ما جاء في البيان .

وضم التجمع وفق ما جاء في البيان إئتلاف شباب ٢٤ آذار، تجمع شباب بني حسن من أجل الوطن، ائتلاف شباب معان من أجل التغيير والإصلاح، إضافة الى عدد من شخصيات الحركة الإسلامية/ سالم الفلاحات، رحيل غرايبة، أحمد كفاوين، عدد من المستقلين/ د. محمد خير مامسر، محمد طلب أبو عليم، علي الضلاعين، وحركات شبابية وشعبية مذكورة في البيان.

**وتاليا مقتطفات من البيان التأسيسي**

تأكيداً على أن الشعب الأردني لم يعد يقبل الوصاية من أحد، ويرفض بكل قوة مقولات تزلف والنفاق التي تقول صراحة أو ضمناً أن شعبنا يحتاج الوصاية.

وإعلاناً حاسماً لرفض كل محاولات التسويف وتأخير الإصلاح بأي ذريعة كانت.

ومن أجل وضع حد فاصل للفساد والمفسدين.

ومن أجل تبيان حقيقة نوايا النظام تجاه الإصلاح.

ولإنهاء ما يقال عن غياب شريك وطني للإصلاح، وإنهاء كل الحجج التي تسعى لتكريس احتكار السلطة وإقصاء الشعب عن صناعة مصيره.

ولإنهاء ما يقال عن أن الشعب الأردني غير متفق على مضامين حاسمة للإصلاح.

ولإنهاء مؤامرات تحالف الفساد والاستبداد بعزل الشارع الأردني عن نخبه الحية.

وحتى لا تكون نتائج تأخير الإصلاح كارثية على كل مكونات الدولة

وحتى لا تقود جهود الإصلاح إلى المجهول وتبقى رهينة المغامرة والتعتيم.

وحتى لا يبقى مفهوم الإصلاح مفرغاً من المضامين.

وحتى لا يتحول الملك بفعل الفاسدين والمأجورين وتجار الولاءات إلى قضية خلافية بين الناس.

وتصدياً واضحاً لكل من يتواطأ مع المشروع الصهيوني الساعي لتنفيذ مؤامرة الوطن البديل حسب منطوق المادة الثامنة من معاهدة وادي عربة.

ولبناء الدولة الأردنية الحديثة، التي تطلق طاقات شعبنا الذي سيبدأ إصلاحاً شاملاً وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية بيد الأردنيين الأحرار.

ومن أجل تمكين شعبنا من استرجاع كل ما سرق ونهب من مواردنا، وإذ نؤكد أن مهمتنا دعم الشباب وليس قيادتهم. وتمكينهم من صناعة المستقبل وصناعة مصيرهم وليس تحييدهم، أو تأخير اندفاعاتهم.

وبالرغم من تقديرنا لكل قوى الإصلاح الجادة واستعدادنا للتعاون معها، فإننا ندعو شعبنا للتنبه والتصدي للزيف الذي احترفت صناعته قوى احتياط النظام، والمعارضات الديكورية، التي تتواطأ مع الفساد والمفدسين عبر تزيف مشاريع الإصلاح، وتفريغها من مضامينها.

واعتماداً على قوى شعبنا الكامنة، وخطوة لتفعيل هذه القوى فإننا نعلن انبثاق التجمع الشعبي للإصلاح من قبل المبادرات التي حضرت هذا الاجتماع، جنباً إلى جنب مع العديد من المستقلين.

مقترح خطة وطنية للإصلاح صادرة عن التجمع الشعبي للاصلاح

**أولاً**: تحديد التعديلات الدستورية (المواد التي يجب تعديلها) التي تحقق المبادئ التالية:

١. الشعب مصدر كل السلطات. وهذا يقتضي إعادة كامل السلطات للشعب

الأردني، بحيث يكون مصدراً مباشراً لشرعية ممارسة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو صاحب قرار الحرب والسلم، وإقرار المعاهدات وإبطالها، ويكون الملك رأساً للدولة، وليس رئيساً للسلطات، ويجب النأي بموقع الملك عن الانشغال بالأمور التنفيذية.

٢. مجلسي النواب، والأعيان يمثلان الشعب الأردني، فلا بد من أن يكونا منتخبين انتخاباً حراً ومباشراً، وفقاً لقانون انتخابات ديمقراطي، يكرّس التنافس بين القوائم والبرامج السياسية. وأن يكون المجلس محصناً من أي إرادة تعلو فوق إرادة الشعب، فلا يحل، ولا تعلّق أعماله، ولا يمدد له، ويمارس سلطاته حال انتخابه، ويملك وحده قرار الانتخابات المبكرة.

٣. تلازم السلطة والمسؤولية، بحيث لا يتولى السلطة التنفيذية من ليس له تمثيل شعبي، وكل من يتولّى المسؤولية يجب أن يخضع للمحاسبة والمساءلة والرقابة، وإلغاء الحصانة عن رئيس الحكومة والوزراء وأن يخضعوا للقضاء المدني. فمن أمن العقوبة أساء التصرف.

٤. القضاء المستقل هو الضمانة المركزية والأساسية للعدالة. وهذا يتطلب عدم إلحاق القضاء بالسلطة التنفيذية أو بالملك، وتمكين القضاء المدني من بسط رقابته الكاملة لضمان العدالة. وهذا يتطلب إلغاء المحاكم الاستثنائية ومحكمة امن الدولة، وإلحاق هيئة مكافحة للفاسد بالجهاز القضائي، واعتماد مبدأ الانتخاب داخل المجلس القضائي.

٥. الجيش والأجهزة الأمنية مؤسسات وطنية مستقلة، وجدت لخدمة الدولة وحراسة الشعب الأردني وتحقيق أمنه، ولذلك يجب عدم الزج بها في الاختلافات السياسية، كما لا يجوز استخدامه لإلحاق الأذى بالشعب أو بأي فئة من فئاته. ولضمان ذلك لا بد من إنشاء لجنة الدفاع والأمن في مجلس الأمة، وتفعيل وزارة الدفاع.

٦. إرادة الشعب مصونة، ويعبّر عنها بالانتخابات، ولا بد من النظر إلى تزوير

الانتخابات والتلاعب بإرادة الشعب باعتباره جريمة خيانة عظمى، وأن تشرف على الانتخابات هيئة وطنية عليا مستقلة.

٧. الحقوق الفردية والحريات العامة مصونة بنصوص دستورية ثابتة لا يجوز مصادرتها أو الاعتداء عليها أو الانتقاص منها، تحت أي ذريعة من الذرائع. وهذا يقتضي تشكيل محكمة دستورية على أسس ديمقراطية تضمن عدم وجود قوانين تمنع أو تعيق تمتع الأردنيين بحقوقهم الأساسية

٨. المال العام، بلا استثناء، بما في ذلك موازنات الجيش والأمن والديوان الملكي، يخضع لرقابة مجلس الأمّة، ويجب أن يكون مصوناً من الاعتداء أو العبث، ويجب أن يبسط مجلس الأمّة رقابته على جميع مؤسسات الدولة بلا استثناء. وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على إلغاء كافة عمليات نقل الملكية غير الشرعية التي تمت على أراضي الخزينة والشركات والمؤسسات العامة.

٩. رفض مشاريع التوطين، وإفشال مؤامرة الوطن البديل، وتوحيد قوى الشعب الأردني في مواجهة الاحتلال الصهيوني، والسير على طريق تحرير الأرض والمقدسات، وعودة اللاجئين والمهجرين إلى أرضهم وديارهم.

١٠. الأردن جزء من الأمة العربية الإسلامية. وهذا يتطلب التكامل والتنسيق مع الشعوب والأقطار العربية في جميع المجالات، وعلى جميع الأصعدة لتعزيز علاقات الأخوّة وحسن الجوار مع دول العالم الإسلامي والتعاون في بناء المشروع النهضوي العربي الإسلامي الكبير على المستوى العالمي.

**التجمع الشعبي للإصلاح ينتخب أعضاء أمانة السرّ الجديدة..**

٢٢-١٢-٢٠١٢

قامت الهيئه العامه للتجمع الشعبي للاصلاح بانتخاب امانة سر جديده ممثلة لجمل الحراكات الفاعله على الساحة الاردنية.. وأصدرت البيان التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد اجتمعت الهيئه العامه للتجمع الشعبي للاصلاح في قرية ام رمانة - لواء الجيـزه في منزل الدكتور فارس ظاهر الفايز عصر اليوم السبت ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٢ حيث تم في هذا الاجتماع مناقشة مختلف المستجدات على الساحه الاردنيه والاتفاق على مأسسة وتنظـيم التجمع الشعبي للاصلاح ليكون فاعلا في مسيرة الاصلاح التي بدأت منذ اكثر من سنتين مع التاكيد على ان التجمع كان وما زال في طليعة المنادين بالاصـلاح ومنفتحـا ومتعاونـا مع كافة مكونات الطيف الاصلاحي الاردني.

وقد قامت الهيئه العامه بعد اكتمال النصاب القـانوني بانتخـاب امانـة سـر جديـده ممثلة لمجمل الحراكات الفاعله على الساحه الاردنية بعد انتهـاء المـدة المحـدده لامانـة الـسر القديمه.. وقد تمثلت في كل:

١- المهندس عبدالكريم الغويري - تجمع ابناء بني حسن من اجل الوطن
٢- الدكتور سالم العون - حراك الوطني للاصلاح في الباديه الاردنيه
٣- الاستاذ محمد الازايده - تيار ٣٦
٤- الاستاذ صقر رشيد - الحراك الشبابي الاسلامي
٥- المهندس خالد الخشمان - نقابيون من اجل الاصلاح
٦- المحامي فواز الشوره - تجمع ابناء قبيلة بني حميده للاصلاح
٧- الدكتور اكرم كريشان - ائتلاف شباب الاصلاح والتغيير معان
٨- الدكتور ابراهيم الدعجه - تجمع ابناء قبيلة الدعجه الاصلاحي (الاحرار)
٩- الاستاذ محمد المخزومي - حراك الرمثا ولواء بني عبيد
١٠- الاستاذ زكريا نوفل - احرار الزرقاء
١١- الدكتور محمد ابو صعيليك - حراك عشائر بئر السبع للاصلاح
١٢- المحامي خالد الدعجه - محامون من اجل الاصلاح
١٣- المهندس رضوان الازايده - حراك شباب الازايده

وتمارس صلاحياتها لغايه ٣٠/ ٦/ ٢٠١٣ وتكلف امانة السر باختيار ٤ شخصيات مستقلة من الذين كان لهم الدور في تاسيس التجمع الشعبي للاصلاح.

إن التجمع الشعبي للاصلاح كان وما زال مرحبا بانضمام اي حراك فاعل متماشيا مع لوائحه الداخليه مع التنويه بان ممثلي بعض الحراكات التي نجل ونحترم كانو قد انسحبو في بداية اللقاء دون ابداء اسباب لهذا الانسحاب وعليه فقد اعتبر الاجتماع قانونيا باكتمال نصابه بحضور ٢٢ حراك من اصل ٣١ والتجمع الشعبي غير مسؤول عن اي بيان او نشاط يذكر مالم يصدر عن امانة السر انفة الذكر.

ويذكر بان حراك ذيبان حضر الاجتماع ولم يسموا مندوبا لهم في التجمع لحين إقراره من قبل الهيئة الاداريه للحراك.

ويؤكد التجمع الشعبي للاصلاح على مقاطعتة للإنتخابات النيابيه لعام ٢٠١٣ داعيا كافة شرائح المجتمع الاردني لمقاطعتها.

حفظ الله الاردن

حفظ الله الشعب الاردني العظيم

التجمع الشعبي للاصلاح/ ام رمانة - لواء الجيزه

**٤- قراءة االمشهد الاردني بعيون رسمية**

أردت ان أُورد هنا رأي شخصية رسمية اردنية سياسية ليست معارضة اصلاً د. مروان المعشر وليس فقط ما يقوله الاصلاحيون او المعارضة

١٧ /٧/ ٢٠١١

قال د. مروان المعشر السياسي والدبلوماسي الأردني ان الدولة أمام خيارين؛ إما أن تقود عملية الاصلاح وبشكل مبرمج زمنياً أو أن تترك للشارع أن يقرر وتيرة الاصلاحات.

وأضاف المعشر ان الخيار الثالث الذي كانت تعتمده الحكومة قبل أشهر بإبقاء الأوضاع على حالها والتعامل مع الوقت بترف كبير لم يعد موجوداً .

وأعلن المعشر الذي شغل وزارات عدة وقاد الأجندة الوطنية في عام ٢٠٠٥ عن

عدم رضاه الكامل عن مخرجات لجنة الحوار الوطني ونتائج اللجنة الملكية لتعديل الدستور حتى قبل أن تخرج للعلن، مشيراً إلى أنها لا ترتقي إلى طموحات الاصلاح.

وفي رده على سؤال حول حديث البعض بأن الملك لا يرغب بالاصلاح ولا يريد التنازل عن اي من صلاحياته، نفى المعشر ذلك ليؤكد على رغبة الملك بالاصلاح «ولكنه بحاجة إلى دعم القوى الاصلاحية في مواجهة قوى الشد العكسي».

وبخصوص الاحتجاجات التي يشهدها الشارع الاردني بين المعشر أن للأردن حتى اللحظة ميزة تختلف عن باقي الدول العربية؛ فالاحتجاجات تطالب بإصلاح النظام لا بتغييره كباقي المطالب الاحتجاجية في الدول العربية؛ ما يفرض على الدولة المضي في عملية الاصلاح وعدم الانتظار حتى تزداد وتيرة الاحتجاجات.

و بين المعشر أيضاً أنه لم يحن الوقت للملكية الدستورية؛ إذ يجب التدرج بإحداث عملية لإصلاح، بقيادة الملك نفسه، فقد أثبتت التجربة بحسب المعشر أن الشارع يبدأ عملية الاصلاح ولكنه لا يستطيع مأسستها.

قوى الشد العكسي وفي هذا بين السيد مروان المعشر أن هنالك قوى عكسية في الأردن تقوم على تعطيل عملية الإصلاح لأنها حاصلة على امتيازات من الدولة تريد الحفاظ عليها.

ويحدد المعشر قوى الشد العكسي بأنها (الطبقة السياسية التقليدية والطبقة البيروقراطية المستفيدة من الامتيازات التي تمنحها الدولة، بعض الأجهزة الأمنية والكثير من القوى التي تريد أن تكون للسلطة التنفيذية تسيير أمور الدولة).

ويوضح المعشر آلية سيطرة هذه القوى وعرقلتها للإصلاح بقوله «أن هنالك امتيازات تعطى لأشخاص مقابل أن يقوم هؤلاء الأشخاص بعدم المساءلة والمراقبة».

وأضاف المعشر بأن السبب في قوة هؤلاء الأشخاص أن الدولة عندما كانت في طور نموها كانت مهددة من قبل القوى الداخلية والخارجية؛ وبأن الدولة رأت أن معالجة هذا التهديد هو تقوية طبقة موالية للدولة بغض النظر عن السياسات التي تأخذها هذه الدولة؛ مؤكداً بأن هذا الوقت انتهى.

وأشار المعشر والذي كان رئيسا للجنة الأجندة الوطنية إلى تأثير هذه القوى؛ حيث اتهم مع شخصيات كثيرة كرئيس مجلسي الاعيان طاهر المصري عند مشاركتهم بصياغة الاجندة الوطنية »بالمتصهينيين والامريكان«. وذلك في محاولة لتعبئة الشارع الأردني ضد الأجندة الوطنية؛ لإسقاطها.

**هل الحكومة صاحبة ولاية عامة؟**

وفيما إذا كانت الحكومة هي صاحبة الولاية العامة؛ بين المعشر أنه ليس في كل الأحوال تكون الحكومة صاحبة الولاية العامة؛ فالسلطة التنفيذية ليست مناطة في الحكومات الأردنية فقط؛ معتبراً أن هنالك الكثير من المؤسسات لها سلطات تنفيذية بعضها منصوص عليها بالدستور وبعضها الآخر غير منصوص عليه بالدستور.

وأضاف المعشر أن الملك رأس السلطات التنفيذية والحكومة هي حكومة الملك وهو له رأيه في ذلك؛ وبموجب أحكام الدستور الحكومة الأردنية هي صاحبة الولاية العامة دستورياً وهي التي تحاسب أمام البرلمان؛ لكن الواقع غير ذلك.

ويوضح المعشر هذا بقوله أن ما يحدث في الآونة الأخيرة هو اتضاح وجود دور سياسي أكبر لبعض المؤسسات كالأجهزة الامنية؛ وهو ما يجب إعادة النظر به.

وحول محكمة أمن الدولة بين المعشر أنه يطالب بتحويل المسؤولين والوزراء أمام القضاء المدني؛ ومطالباً بإلغاء محكمة أمن الدولة.

وحول آلية تشكيل الحكومات؛ انتقد المعشر آلية تشكيل الحكومات في الأردن بوصفها بأنها «من كل بستان زهرة« مبيناً أن رئيس الوزارء يقوم باختيار أقاربه واصدقائه في تشكيل حكومته بل يتعداه إلى مراعاة التوزيع الجغرافي؛ وهو ما يخلق تعويم في نهج الحكومة؛ حيث لم تعد الحكومة لديها سياسة تناغمية واحدة؛ وأضاف المعشر بأن المطلوب هو الوصول إلى حكومة حزبية وفكرية لديها فكر سياسي.

**مخرجات اللجنة الملكية لتعديل الدستور غير كافية**

وحول مخرجات لجنة الحوار الوطني فيما إذا كانت تحل مكان الأجندة الوطنية؛ بين المعشر أنها تشكل مساهمة إيجابية عن قانون الصوت الواحد الذي صمم هيكيلياً كي لا

يفـرز برلمانـات قويـة؛ إلا أنـه أضـاف بأنـه لا يـزال هنالـك حاجـة إلى مزيـد في قـانون الانتخاب؛ مبيناً أن لجنة الحوار قطعت شوطا إلا أن هنالك حاجة للمزيد.

أما حول مخرجات اللجنة الملكية لتعديل الدستور، فأكد المعشر أنها غير كافية حتـى قبل النظر إليها، »الأصل هو التقدم إلى الأمام وليس العودة إلى دستور عام ١٩٥٢».

**نظرية »الخبز قبل الحرية«**

وفي الإصلاح الاقتصادي بين المعشر أن نظرية »الخبز قبل الحرية« قد ثبت فشلها في العالم العربي؛ وذلك لكون عملية الإصلاح الاقتصادي لم يتبعها عمليـة مراقبـة ومـساءلة حقيقية.

وأضاف المعشر أن مشكلة الإصـلاح الاقتـصادي بأنـه أسـس في غيـاب الاصـلاح السياسي.

وبين المعشر بأن السياسات الاقتصادية يشوبها خلل؛ موضحاً بان هنالـك لغـط في فهم الليبرالية؛ فهناك من يدعى الليبرالية الجديدة والليبرالية القديمة.

ويؤيد المعشر الليبراليـة القديمـة، الـتي يوضـحها بأنهـا تـؤمن بحريـة الفكـر وتعـدد السلطات ونظام التوازن والمساءلة والمراقبة.

وحول انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي؛ أوضح المعشر أن التساؤل هو لمـاذا الآن؟؛ ولماذا المغرب أيضاً؟ وبين أن هنالك مخـاوف مـن أن يكـون هـذا الطلـب مقدمـة لضغوط على الأردن لعدم التقدم بالإصلاح.

إلا أن المعشر أكد على أنه إذا كان الهدف من هذا الانـضمام والمـنح هـو التـأثير على عملية الإصلاح فلن ينجح هذا. (بيلا نيوز)

**٥. تشكيل لجنة التعديلات الدستورية ٢٠١١/٤/٢٦**

تم تشكيل لجنة للتعـديلات الدسـتورية بعـد ان كـان الحـديث عنهـا مـن الخطـوط الحمراء التي لايصح الاقتراب منها، وقد اجرت اللجنة ما يقرب من اثـنين واربعـين تعـد يلا لكنها لم تمس الجوهر المطلقب تعديلـه والـذي يـدفع مـسيرة الاصـلاح الـسياسي الى الامام ، فلم يتم الاقتراب من المواد ٣٤، ٣٥، ٣٦ مثلا وبقيت على حالها.

عهد جلالة الملك عبدالله الثاني ا لرئيس الوزراء الأسبق، أحمد اللوزي، برئاسة لجنة ملكية مكلفة بمراجعة نصوص الدستور، للنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن.

وقال، في رسالة وجهها للوزي، ان «الإطار العام لمهمة هذه اللجنة، هو العمل على كل ما من شأنه النهوض بالحياة السياسية في السياق الدستوري، على أن تأخذ بالاعتبار ما سيصدر عن لجنة الحوار الوطني من توصيات متعلقة بالتعديلات الدستورية المرتبطة بقانوني الانتخاب والأحزاب».

وقد استقر رأينا على اختيار الذوات التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور، للنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن العزيز، وهم:

١. دولة السيد أحمد اللوزي (رئيسا).

٢. دولة السيد طاهر المصري، رئيس مجلس الأعيان (عضواً).

٣. دولة السيد فيصل الفايز، رئيس مجلس النواب (عضوا).

٤. دولة الدكتور فايز الطراونة (عضوا).

٥. معالي السيد راتب الوزني، رئيس المجلس القضائي (عضوا).

٦. معالي السيد رجائي المعشر (عضوا).

٧. معالي الدكتور سعيد التل (عضوا).

٨. معالي السيد طاهر حكمت (عضوا).

٩. معالي السيد مروان دودين (عضوا).

١٠. معالي السيد رياض الشكعة(عضوا).

هذا وقد تم تعديل ثنتين واربعين مادة دستورية شملت ثمان وسبعين فقرة في الدستور ، كانت ايجابية في معظمها لكنها لم تمس المواد الرئيسة التي تؤسس لاصلاح حقيقي وقد علق على هذه التعديلات قانونيون وسياسيون واحزاب منهم: ـــ

**١- رأي التجمع الشعبي للاصلاح في طريقة تشكيل اللجنة**

انتقد "التجمّع الشعبي للإصلاح" خلال المؤتمر العام الـذي اقامـه في مجمّـع النقابـات المهنية بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠١١ طريقة تشكيل اللجنة الملكية لمراجعة النـصوص الدسـتورية واصفاً إيّاها بالمخالفة لأبسط قواعد وأعراف العمل السياسي".

كما طالب "التجمّع الشعبي" الملك بالإقرار بأنّ القوى الإصلاحية شـريكة في مـسيرة الإصلاح وليست "مجرد ظلال" على حد وصف البيان.

واتهم البيان ما أسماه "قوى الفساد" بالإصرار على تغييب عملية فعالة لإصـلاحات دستورية حقيقية وجذرية، رافضاً "اأخد الإصلاح بعيدا عن مساره الديمقراطي، وإبقائـه في إطار المكرمة الملكية.

واعاد التجمّع الشعبي للاصلاح المطالبة بـالتحول نحـو "الملكيـة الدسـتورية"، وذلـك بإعادة صلاحيات الملك للشعب الأردني، وذلك بتوزيعها علـى المؤسـسات الـسيادية في الدولة بشرط تشكيلها على أسس انتخابية، رافضاً في الوقت نفسه أن يكـون الملـك "إرادة" تمارس سلطاتها فوق إرادة الشعب، كما جاء في البيان.

واعتبر التجمع الشعبي للإصلاح انّ ردّ الـسلطات للـشعب بــ "الامـر الموضـوعي"، و"الضمانة الوحيدة" لمنع تكرر الاخطاء السابقة المتمثلة في:

١. بيع أراضي الخزينــة.
٢. الاستقواء على المال العام، وتبديده.
٣. تعرض هوية الدولة للعديـد مـن التـشوهات الـتي أدت إلى تـوتر العلاقـات بـين مكونات الشعب الأردني.
٤. الفشل المتكرر للحكومات التي تشكلت دون تفويض شعبي إنتخابي.
٥. الاعتداء الصارخ على إرادة الشعب الأردني وتزوير الانتخابات.

**وقد اصدر بيانا بهذا الشأن جاء فيه: ــ**

لقد جاء تشكيل اللجنة الملكية لمراجعة النصوص الدستورية مخالفـا لأبـسط قواعـد وأعراف العمل السياسي. فالدستور هو شرط الشعب على الحـاكم، ولا يجـوز أن ينفـرد

الحاكم، أو أي طرف سياسي، بتعديل الدستور. فمثل هذا الإنفراد هو خطوة لها شكل انقلابي، يتناقض جوهرياً مع فكرة الإصلاح.

فكما أن القوى الإصلاحية مطالبة بالإقرار أن الملك جزء من الحل، مطلوب منه الإقرار بأن هذه القوى شريكة في مسيرة الإصلاح وليست مجرد ظلال، فالنص الدستوري لا يكتسب قيمته من مصدر مقدس، بل من العملية السياسية التي توصلت إليه. وإصرار قوى الفساد على تغييب عملية سياسية فعالة لإصلاحات دستورية حقيقية وجذرية يؤكد على استمرار النهج الذي يحاول أن يأخذ الإصلاح بعيداً عن مساره الديمقراطي، ويبقيه في إطار المكرمة الملكية.

وقد تأكد ذلك من خلال تكليف اللجنة التي اقترحت التعديلات الدستورية، حيث حصرت مهمتها بتقديم إصلاحات شكلية عبر عنها بخطاب تكليفها بالقول: "الارتقاء بصيغ العمل والرقابة والاستقلال ما بين السلطات الثلاث"، مما أخذها بعيداً عن جوهر الإصلاح، وهو إعادة صلاحيات الملك للشعب الأردني،

إن الإصرار على أن الإصلاح يبدأ من رد كل السلطات للشعب، له أساس موضوعي، جاء من معايشة ممارسة السلطة خلال السنوات القليلة الماضية، فهناك العديد من الأخطاء التي يجب توفر ضمانات بعدم تكرارها، إذ أن بيع أراضي الخزينة والاستقواء على المال العام، وتبديده، وتعرض هوية الدولة للعديد من التشوهات التي أدت إلى توتر العلاقات بين مكونات الشعب الأردني، والفشل المتكرر للحكومات التي تشكلت دون تفويض شعبي إنتخابي، والاعتداء الصارخ على إرادة الشعب الأردني وتزوير الانتخابات، كلها أخطاء لا يوجد ضمانة بعدم تكرارها إلا إذا عادت كل السلطات للشعب الأردني.فلم يعد بالإمكان التعايش مع التردي المتواصل في العديد من المجالات الحيوية، من تعليم وصحة وبيئة وصناعة وزراعة. وهذا يستدعي تطوير منهج الحكم، ونقل مراكز صناعة القرار إلى حكومات منتخبة ومجالس نواب كاملة السيادة، وليس مجرد تعديلات بالنصوص الدستورية أثبتت تجربة السنوات القليلة الماضية، انها لم تحترم، قبل التعديل، وتم انتهاكها بشكل صارخ، وليس هناك أي ضمانة بأن لا يتم التعدي على الدستور مرات أخرى. فالمعضلة ليست النص الدستوري نفسه، بل الصلاحيات المطلقة

للملك، والتي مكنت، مع الحكومة والمخابرات، من انتهاك الدستور أكثر من مرة.

إن النأي بالملك عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، لا يجعله بلا قيمة ولا دور في الدولة، ولكنه يجري تعديلاً على هذا الدور، ويحميه من أن يتحول إلى موضوع خلافي بين المواطنين، ويكون ملكاً لجميع المواطنين، وليس لفئة دون أخرى. فقيمته ليس في كونه يسيطر على السلطة والموارد، ويمنحها بمكرمات لمن يشاء، بل في كونه تعبيرا عن منظومة قيم عليا وحارساً لها. وهذا لا يلغي سلطاته، بل يجعلها أكثر خطورة وأكثر أهمية. فالديمقراطية لا يمكن لها أن تستقيم بلا منظومة قيم عليا تمثل مرجعاً مشتركاً لكل مكونات الحياة السياسية. وهذه القيم لا يمكن ضمان إنفاذها إلا بوجود رأس للدولة يقوم على صيانتها ورعايتها. وأهم تجل لها، هو أن الملك يصبح التعبير الأسمى لتنفيذ إرادة الشعب، وليس إرادة فوق إرادة شعبه.

**٢- رأي الحركة الاسلامية في التعديلات الدستورية الاخيرة**

٢٠١١/٠٨/٢٨

أكدت الحركة الاسلامية بأن التعديلات الاخيرة التي اجريت على الدستور لم تكن كافية واغفلت حق الشعب الشرعي في اختيار سلطاته.

وقالت الحركة في بيانها الذي تلاه الامين العام لحزب جبهة العمل الاسلامي حمزة منصور في مؤتمر صحفي بأنه بات لزاما تعديل الدستور بما ينسجم مع مبادئ الديموقراطية التي اعلنت واقرت بان "الأمة مصدر السلطات" ما يدفع باتجاه الاصلاح بتفعيل مبدأ تداول السلطة، ودور الأحزاب السياسية، وتوسيع المشاركة الشعبية في اختيار السلطات.

وتحدثت عن جملة من التعديلات اللازمة للوصول الى دستور يحقق الديموقراطية الحقيقية التي تحترم الشعب وارادته نوردها كما جاءت في بيان المؤتمر الصحفي للحركة الإسلامية/ حزب جبهة العمل الإسلامي و جماعة الإخوان المسلمين الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء المرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه.

**وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته**

**أيها الإخوة والأخوات:**

لقد أدركت الحركة الإسلامية منذ سنين عديدة، أن الإصلاح فريضة شرعية، وضرورة وطنية، ولاسيما بعد أن عانى الوطن ما عانى من التفرد بالسلطة، وتغييب دور الشعب، وتراجع دور السلطات الدستورية، وما ترتب على ذلك من فقر، وبطالة، وفساد، وفوضى تشريعية.

كما أدركت أهمية إحداث إصلاحات دستورية وقانونية، تشكل بداية الإصلاح، إذا توافرت الإرادة السياسية.

وقد عبرت الحركة الإسلامية عن ذلك بوضوح وجلاء، في برامجها الانتخابية، ومن خلال رؤيتها للإصلاح، التي أعلنتها عام ٢٠٠٥، وأخيراً من خلال مطالبها في الإصلاح في ١٧/ ٣/ ٢٠١١والتي تضمنت:

١. المطالبة بإصلاحات دستورية، تمكن الشعب من أن يكون مصدر السلطات.
٢. المطالبة بقانون انتخاب ديموقراطي وعصري، يمثل الإرادة الشعبية.
٣. المطالبة بحكومة برلمانية منتخبة، تحقق تداول السلطة على المستوى التنفيذي.
٤. ترسيخ دولة القانون على أساس الحقوق والواجبات.
٥. الفصل بين السلطات، وتحقيق استقلالية القضاء، وإنشاء محكمة دستورية.
٦. وقف تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية والمدنية.
٧. مكافحة الفساد ومحاسبة المفسدين.

وقد ظلت هذه المطالب تتصدر خطاب الحركة الإسلامية في الفعاليات الجماهيرية والبيانات الصحفية، حتى غدت ثقافة مجتمعية يهتف بها المواطنون في مختلف مواقعهم.

وبدلاً من أن تستجيب الحكومة لهذه المطالب، التي باتت تشكل إجماعاً وطنياً، عمدت الى محاولة كسب الوقت، من خلال تشكيل لجان لما أسمته الحوار الوطني، ومراجعة الدستور.

وقد جاءت مخرجات لجنة الحوار الوطني فيما يتعلق بالنظام الانتخابي المقترح مخيبة للآمال، وقد أعلنا موقفنا حيالها في حينه. وسنبقى نؤكد على هذا الموقف، حتى يستجاب

لمطالبنا، وذلك بالتنسيق مع القوى الوطنية المؤمنة بضرورة الإصلاح. فقد أفردنا لها دراسة شاملة، مستعينين بخبرة ذوي الخبرة والاختصاص، بعد أن كنا قد أعلنا عن موقفنا منها في أكثر من مناسبة.

آملين أن تسهم هذه الدراسة في تحقيق الإصلاح المنشود، والذي يليق بوعي الشعب الأردني ومسؤوليته الوطنية، ويضمن له أن يكون مصدر السلطات بحق.

ونعرض فيما يلي لهذه الدراسة، ونختمها بالتأكيد على موقفنا من التعديلات المقترحة موقف الحركة الإسلامية من التعديلات الدستوريةالمقترحة من اللجنة الملكية لمراجعة الدستور من الحقائق الثابتة أن الدستور هو أبو القوانين في الدول الديمقراطية وهو أهمها، والبوصلة الموجهة لسائر التشريعات في الدولة . وتستمد القوانين مشروعيتها من مدى انسجامها مع الدستور، فوجود دستور يتفق والمعايير الديمقراطية، ويعبر عن هوية الوطن ومصالحه العليا، مع ضمان عدم الخروج أو الالتفاف عليه، يشكل ضمانة لاستقرار التشريعات، واستقلال السلطات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الجبهة الوطنية، وإطلاق الطاقات لتحقيق التنمية المستدامة . هذه المرتكزات نؤكد عليها بين يدي تحليلنا للتعديلات الدستورية التي توافقت عليها اللجنة الملكية لمراجعة الدستور، والتي تمت إحالتها للحكومة، والتي أحالتها بدورها لمجلس النواب، لدراستها وإقرارها عبر القنوات الدستورية.

وحرصاً من الحركة الإسلامية على إعلان موقفها من هذه التعديلات، وإسهاماً منها في حفز المعنيين على التعامل معها بمسؤولية وطنية عالية، وتنويراً للرأي العام الوطني، فإنها تبين فيما يلي رؤيتها للتعديلات، من حيث مدى تلبيتها لمصالح الشعب الأردني، واستجابتها للتحولات السياسية والاجتماعية التي يشهدها الوطن، وتمر بها المنطقة، وانسجامها فيما بينها، وصولاً إلى دستور عصري، يلبي طموحات الشعب الأردني ومصالحه العليا ويرسخ مفهوم (الأمة مصدر السلطات).

**أولاً: المواد التي لم تتطرق اللجنة إليها بالتعديل:**

لم يعد خافياً أن المرحلة التي يمر بها بلدنا، ووطننا العربي بعامة، شهدت تحولات

سياسية واجتماعية كبرى، وأن التحديات التي تواجه بلدنا، تملي علينا مواجهتها بتشريعات عصرية تقدمية، وسياسات تعظم دور الشعب، الذي هو مصدر السلطات . ومن هنا فان تعديلات جوهرية على الدستور أغفلتها اللجنة، أو قفزت عنها، يتحتم الأخذ بها، نوردها فيما يلي:

١. المادة (٣٥) التي تنص على أن (الملك يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته، ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء).

إننا مقتنعون أن هذه المادة بات لزاماً تعديلها لتنسجم مع النص الدستوري (الأمة مصدر السلطات) والنص الدستوري (نظام الحكم نيابي ملكي وراثي) ولتفعيل مبدأ تداول السلطة، ودور الأحزاب السياسية، وتوسيع المشاركة الشعبية بحيث يصبح النص:

(يكلف الملك كتلة الأغلبية النيابية، أو الائتلاف النيابي الأوسع بتشكيل الحكومة، وتمارس الحكومة صلاحياتها الدستورية كسلطة تنفيذية، وتستمر في تحمل مسؤولياتها طالما أن ثقة مجلس النواب قائمة، وتستقيل فقط عند سحب مجلس النواب ثقته منها).

إن هذا التعديل في حال إقراره، يشكل خطوة على طريق الديموقراطية، ويضع حداً لسياسة التفرد بتشكيل الحكومة بعيداً عن المؤسسية، ويرتقي بمستوى أداء الحكومة الذي انحدر كثيراً بسبب طريقة التعيين، وتغول الحكومات الخفية عليها، وفي الوقت ذاته يؤسس لكتل مؤثرة وفاعلة، ويسهم في تعزيز الحياة الحزبية، ويحد من ظاهرة التشتت في مجلس النواب التي تغيب فيها البرامج والوزن النيابي.

٢. المادة (٣٦) التي تنص على أن (الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان ويقبل استقالتهم).

إن مجلس الأعيان الذي يشكل الشق الثاني من مجلس الأمة ينبغي أن يكون منتخباً إذا أريد له أن يكون جزءاً من السلطة التشريعية أو تحدد له مهام غير تشريعية، وبناء عليه فإننا نرى شطب هذه المادة، وأن تصاغ مادة جديدة في الفصل الخامس، تنص على آلية انتخاب مجلس الأعيان، وأن يعاد النظر في كل المواد المتعلقة بمجلس الأعيان بما ينسجم مع مبدأ انتخابه.

إننا أمام خيارين لا ثالث لهما، إذا أردنا أن نكون في مصاف الدول الديموقراطية، وأن نحترم دستورنا الذي ينص على (الشعب مصدر السلطات): أولهما إلغاء مجلس الأعيان، والاكتفاء بمجلس النواب كسلطة تشريعية، وثانيهما النص على انتخاب مجلس الأعيان انتخاباً حراً ومباشراً وفق محددات تبين عدد أعضائه وتوزيعهم ومؤهلاتهم. وبغير ذلك يمكن أن يكون المجلس مجلساً استشارياً لا علاقة له بالسلطة التشريعية.

١. ضرورة حذف عبارة "حل المجلس" أينما وجدت، الا في حال تعذر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وضمن ضوابط محددة، وأن يكون الحل مسبباً، وفي هذه الحالة يتوجب على الوزارة التي يحل مجلس النواب في عهدها أن تستقيل خلال اسبوع من تاريخ الحل، على أن تجري الانتخابات النيابية حكومة انتقالية وفيما عدا ذلك يبقى المجلس قائماً حتى يسلم السلطة للمجلس الذي يليه، على أنه يجوز للحكومة بالتشاور مع الكتل النيابية إجراء انتخابات مبكرة قبل انتهاء مدة المجلس.
٢. إعادة صياغة المادة (٥٣) لتصبح على النحو التالي:
٣. يترتب على كل وزارة تؤلف أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب خلال شهر من تاريخ تأليفها إذا كان المجلس منعقداً، وأن تطلب الثقة على أساسه.
٤. إذا كان المجلس غير منعقد يدعى للانعقاد لدورة استثنائية، وعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري، وأن تطلب الثقة على أساسه خلال شهر من انعقاده.
٥. إذا كان مجلس النواب منحلاً فعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري للمجلس الجديد خلال شهر من انعقاده.
٦. إذا لم تحصل الوزارة على ثقة الأغلبية المطلقة من مجموع أعضاء المجلس وجب عليها الاستقالة في الحال.
٧. إعادة صياغة المادة (٥٤) على النحو التالي:

١. تعقد جلسة طرح الثقة بالوزارة، أو بأي من وزرائها، بناء على طلب رئيس الوزراء، أو بناء على طلب موقع من عدد من أعضاء مجلس النواب لا يقل عن (١٠) نواب.

٢. لمجلس النواب حق سحب الثقة من الوزارة، أو من أحد الوزراء بالأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه، وفي هذه الحالة يتوجب على الوزارة أو الوزير الاستقالة فوراً.

٣. يؤجل الاقتراع على طرح الثقة بالوزارة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها عشرة أيام، إذا طلبت هيئة الوزارة أو الوزير المختص، ولا يحل المجلس خلال هذه المدة .

٤. رد صلاحيات مجلس الوزراء التشريعية المنصوص عليها في المادتين (١١٤) و(١٢٠) من الدستور، المتعلقة بأنظمة الأشغال الحكومية، واللوازم، والتقسيمات الإدارية، والخدمة المدنية إلى مجلس النواب، لتصدر بقانون، وذلك ضمانة لاستقرار الحقوق وحماية المال العام.

٥. توحيد التشريعات المتعلقة بحالتي الطوارئ والطوارئ الخطيرة، المنصوص عليها في المادتين (١٢٤) و (١٢٥) من الدستور، ومعالجتهما بقانون واحد، يخضع فيه قرار مجلس الوزراء بقيام أي من الحالتين السابقتين، وقوة سريان كل منهما لموافقة مجلس الأمة وفي جميع الحالات تخضع القرارات الإدارية التي تصدر بموجب تلك التشريعات لرقابة محكمة العدل العليا.

٦. ضرورة النص في الفصل السابع على موافقة مجلس النواب على أي قرض، أو ضمانة قرض، أو هبة أو مساعدة، وعلى سبل إنفاقها قبل إنفاذها، إذ إن تغييب مجلس النواب عن هذه القضايا الهامة يفتح باباً للفساد، ويسهم في زيادة المديونية إلى أرقام قياسية، على النحو الذي هو عليه الآن.

٧. المادة (١١٩) إضافة فقرة تلزم الحكومة بإصدار ميزانية ختامية في نهاية كل عام، وذلك من أجل إجراء مراجعة ومقارنة بين قانون الموازنة والحسابات الختامية، إذ جرت عادة الحكومات على أن تقوم بمناقلات في النفقات داخل الفصل الواحد من الموازنة التي سبق أن أقرها مجلس النواب لتحقيق أهداف معينة، وذلك بهدف تحقيق الحكومة أهدافا معينة، ولصالح خدمة أهداف

أخرى قد لا تحتل الأهمية المطلوبة . يضاف إلى ذلك أن المساحة تكون على الأغلب واسعة بين قانون الموازنة بأرقامه التقديرية وبين الأرقام الفعلية، حيث دأبت الحكومات على تمرير هذه الفروقات دون رقابة برلمانية .

٨. تعديل الفقرة (١) من المادة (٩)، التي تنص على (لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة) بحيث تصبح (لا يجوز إبعاد أردني من ديار المملكة، كما لا يجوز منعه من العودة إليها).

٩. تضاف المادة التالية التي تنص على ما يلي: (تتكفل الدولة بالرعاية الصحية لجميع المواطنين الأردنيين، والرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة، ولمن هم في مرحلة الشيخوخة في حدود إمكانياتها).

١٠. تضاف الفقرة التالية للمادة (٦) على النحو التالي: (تكفل الدولة أن لا يكون الفقر مانعاً من التعليم، وذلك في حدود إمكانياتها).

١١. تعديل المادة (١٢٦)، التي تحدد آلية تعديل الدستور، بحيث يصبح النص من فقرة واحدة على النحو التالي (تطبق الأصول المبينة في هذا الدستور بشأن مشاريع القوانين على أي مشروع لتعديل هذا الدستور) ودون أية تفصيلات أخرى تشكل مزيداً من القيود على ارادة المجلس التشريعي المنتخب، خلافاً للنص الدستوري (الأمة مصدر السلطات).

**ثانياً: التعديلات التي اقترحتها اللجنة:**

تعاملت اللجنة مع اثنتين وأربعين مادة في الدستور ابتداء من المادة (٦) وانتهاء بالمادة (١١٩) وتتفاوت هذه التعديلات المقترحة من حيث أهميتها وأولويتها. وسنتجاوز التوقف عند التعديلات التي نتفق معها إلى التعديلات التي لنا تعديلات عليها نبينها على النحو التالي:

١. ضرورة شطب عبارة (التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حدود سيادتها) من الفقرة من المادة (٣٣) لما توحي به من إمكانية التنازل عن جزء من أراضي الدولة وسيادتها، خلافاً للمادة (١) من الدستور التي تنص على

أن (المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه). إن إبقاء هذا النص على ما هو عليه يشكل تناقضاً مع النص الوارد في المادة الأولى، ولا يقبل بحال أن تكون النصوص الدستورية متناقضة، فضلاً عما يوحي النص الجديد به من دلالات خطيرة.ضرورة تعديل التعديل الوارد على المادة (٥٨) على النحو التالي:

١. تنشأ بقانون محكمة دستورية في المملكة الأردنية الهاشمية ويكون مقرها مدينة عمان وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتؤلف من تسعة أعضاء على الأقل حسب مقتضيات الحال، ينسبهم المجلس القضائي، ويعرضون على مجلس النواب للموافقة عليهم . وينعقد النصاب بأغلبية ثلثي أعضاء المحكمة على الأقل، من بينهم الرئيس أو نائبه في حال غيابه، وتؤخذ أحكامها وقراراتها بالأغلبية البسيطة لأعضاء الهيئة) إن أهمية هذا النص الذي نقترحه تكمن في أن الابقاء على النص المقترح من اللجنة يعطي الحق للحكومة بتعيين القضاة بموجب المادة (٤٠) من الدستور التي تنص على (يمارس الملك صلاحياته بإرادة ملكية وتكون الإرادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين، يبدي الملك موافقته بتثبيت توقيعه فوق التواقيع المذكورة)، وبذلك تنتفي الغاية من تشكيل المحكمة وتفقد استقلاليتها .
٢. زيادة مدة عضوية القضاة الى عشر سنوات على الأقل وذلك حفاظاً على الاستفادة من خبرتهم التي اكتسبوها، وحتى لا يكونوا عرضة لتأثير من يعينهم على قراراتهم .
٣. ضرورة النص على أن يكون رئيس المحكمة الدستورية ونائبه بالانتخاب من قبل قضاة المحكمة .
٤. ضرورة شطب عبارة " من بينهم الرئيس " تجنباً لأن يمنح الرئيس بموجب هذا الحق صلاحية الاعتراض (الفيتو)
٥. ضرورة تعديل التعديل على المادة (٦٠) الذي يحصر حق الطعن بثلاث

جهات (الحكومة، مجلس النواب، مجلس الأعيان) بحيث يعطى كل من الجهات التالية حق الطعن بالإضافة إلى الجهات المبينة في التعديل المقترح:

١. الأحزاب السياسية، وأن تكون دعاواهما بمثابة دعوى حسبة لا تشترط فيها مصلحة شخصية ومباشرة لرفع الدعوى.

٢. الأفراد عن طريق الدفع الفرعي أمام قاضي الموضوع، اذا وجد موجباً لذلك، وبدون وساطة رئيس محكمة الاستئناف.

٣. قاضي الموضوع، بحيث يكون له حق التصدي لعدم الدستورية لدى تطبيقه تشريعاً في دعوى منظورة أمامه، وذلك بدون وساطة رئيس محكمة الاستئناف.

٤. المحكمة الدستورية من تلقاء نفسها، حين يتبين لها شبهة عدم الدستورية بأي نص من خلال عملها.

٥. ضرورة التعديل على التعديل الوارد في الفقرة (١) من المادة (٦١) الذي يحدد شروط العضوية في المحكمة الدستورية، بحيث تشطب عبارة (أو من الحقوقيين والمختصين)، لأن هذه الشريحة غير محددة تماماً، ولا تضمن أعضاء على سوية الشريحتين الأخريين .

٦. ضرورة التعديل على التعديل في المادة (٥٩) التي تحدد اختصاصات المحكمة الدستورية بحيث يضاف إليها النص التالي: (للمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص القانون، إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء، أو بقرار صادر عن أحد مجلسي الأمة، أو بطلب من محكمة).

٧. ضرورة التعديل على التعديل الوارد في الفقرة (١) من المادة (٦٧) بحيث تصبح: (إنشاء هيئة مستقلة يشكلها المجلس القضائي لادارة عملية الانتخاب والاشراف عليها، وتتكون من قضاة تمييز عاملين أو سابقين ومن أساتذة كليات الحقوق والشريعة الإسلامية، ومجالس النقابات المهنية، والغرف التجارية والصناعية، والمركز الوطني لحقوق الانسان، ورؤساء منظمات مجتمع

مدني منتخبين من هيئاتهم العامة وتنحصر مهامها فيما يلي:

١. تعيين اللجان المشرفة على عمليتي الاقتراع والفرز.
٢. تدقيق جداول الناخبين واعتمادها.
٣. تنظيم ومراقبة العملية الانتخابية.
٤. تمكين منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام من ممارسة دورها الرقابي.
٥. إعلان النتائج النهائية.
٦. التنسيب لمجلس النواب بتعديل التشريعات الخاصة بالانتخابات.
٧. ضرورة التعديل على التعديل الوارد في المادة (٩٤)، التي تحدد حق مجلس الوزراء بموافقة الملك، بوضع قوانين مؤقتة، بحيث تعدل الفقرة (ج)، التي تنص على (الحاجة إلى نفقات مستعجلة لا تتحمل التأجيل) بحيث تصبح (الحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تتحمل التأجيل نص على أن المجلس القضائي وحده هو صاحب الحق في تعيين القضاة ووجه التناقض هو أن الفقرة (١)، المطلوب حذفها، عندما تعطف على المادة (٤٠) من الدستور التي توجب أن تكون الإرادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء والوزير المختص (وزير العدل) تجعل الحكومة صاحبة الحق بتعيين القضاة التأجيل)، لئلا تصبح مدخلاً للتوسع في إصدار قوانين مؤقتة، وأن يضاف الى عبارة (على أن تعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده) عبارة (للبت فيها خلال دورة الانعقاد).
٨. ضرورة حذف الفقرة (١) من المادة (٩٨)، التي تنص على أن (يعين قضاة المحاكم النظامية والشرعية ويعزلون بإرادة ملكية وفق أحكام القوانين) وذلك لإزالة التناقض بينها وبين الفقرة الثانية المقترحة من اللجنة الملكية التي.
٩. ضرورة التعديل على التعديل الوارد في المادة (١٠١) بشطب عبارة (ويستثنى من ذلك جرائم الخيانة العظمى والتجسس والإرهاب)، وذلك لأن المحاكم المدنية هي القضاء الطبيعي للجميع، وهي مؤهلة للتعامل مع جميع القضايا، ومن شأن ذلك منع النيل من استقلالية القضاء.

١٠. ضرورة حذف المادة (١١٠) بفقرتيها (١) و (٢) المتعلقة بتشكيل المحاكم الخاصة بما فيها محكمة أمن الدولة، وذلك إعمالاً لاستقلالية القضاء في مختلف القضايا، وإعادة صلاحيات المحاكم الخاصة للمحاكم العادية، وهي مؤهلة للنظر في مختلف القضايا، والفصل فيها، آخذين بعين الاعتبار أن الدول التي نصت دساتيرها على جرائم بعينها، وهي دول قليلة جداً، حددت مدلول تلك الجرائم وأركانها وطريقة إثباتها . وفوق ذلك فان بقاء محكمة أمن الدولة مخالف لمبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي أقرتها الحكومة الأردنية وتوجب محاكمة المواطن أمام قاضيه الطبيعي، علاوة على أن أحكام هذه المحاكم لا يتم الاعتراف بها دولياً.

١١. ضرورة التعديل على التعديل الذي تضمنته المادة (١٢٨) والتي تنص على (لا يجوز أن تنال القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات من جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها) بحيث تصبح (لا يجوز إصدار قوانين تحد من الحقوق والحريات الواردة في الدستور أو تفرغها من مضمونها) . لأن التعديل الوارد من اللجنة على أهميته اشتمل على كلمات تفتقر إلى التحديد اللازم الذي يحول دون إفراغ النص من مضمونه.

١٢. ضرورة تعديل الفقرة (٢) من المادة (٧)، بحيث يكون النص على النحو التالي (كل شخص يقبض عليه، أو يحبس، أو تقيد حريته، تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان، ولا يجوز تعذيبه بأي شكل من الأشكال، أو ايذاؤه بدنياً أو معنوياً، ويتوجب له التعويض من الجهة المتسببة بالضرر).

**أيها الإخوة والأخوات:**

وهكذا يتضح أن التعديلات الدستورية المقترحة، التي تلقتها الحكومة من اللجنة الملكية، ودفعت بها سريعاً إلى مجلس النواب، دون أن تجري حوارات بشأنها مع القوى السياسية والقانونية، التي ناقشت التعديلات المقترحة بموضوعية وعمق، وأعلنت مواقفها منها عبر وسائل الإعلام، لم تستجب لمطالب الشعب الأردني وتطلعاته، وبذلك أضاعت الحكومة فرصة تقديم تعديلات جوهرية في بنية النظام السياسي، تجعل الشعب بحق مصدر السلطات، وتترجم مدلول النص الدستوري (نظام الحكم نيابي ملكي وراثي)، وتضمن استقلال القضاء، والفصل والتوازن بين السلطات، وتلبي مطالب الشعب

الأردني بالإصلاح الحقيقي والشامل، وتمكنه من مواجهة التحديات التي تعصف بالمنطقة، بتوحد واقتدار .

وإذ أهدرت الحكومة هذه الفرصة التاريخية، فان الكرة الآن في مرمى الحكومة ومجلس النواب على حد سواء، مجلس النواب مطالب ابتداءً بالتعامل بجدية مع التعديلات المقترحة على التعديلات التي أوصت بها اللجنة الملكية، وتبنتها الحكومة، كما أنه مطالب باستخدام حقه الدستوري الذي نصت عليه الفقرة (٢) من المادة (٨٢) التي منحته بموافقة الملك الحق في دورة استثنائية، يتدارك فيها المواد الرئيسة التي تجاهلتها اللجنة و الحكومة . كما أن الحكومة مطالبة بالتنسيب للملك بعقد دورة استثنائية ثانية، لإقرار تعديلات دستورية يتطلبها التحول السياسي والاجتماعي الذي تشهده المنطقة، ونعيد للشعب حقوقاً هي من صميم صلاحياته .

في ضوء الاستجابة لهذه المطالب الضرورية، التي لا تحتمل التأجيل، يتحدد موقف الحركة الإسلامية من المشاركة السياسية .

**٣- رأي تجمع بني صخر :التعديلات لَم تُرقَ إلى مستوى الطموح**

- شارك العشرات من أبرز نشطاء قبيلة بني صخر وبعد سلسلة اجتماعات تحضيرية، أصدر "تجمع أبناء قبيلة بني صخر للإصلاح" ليلة الخميس بياناً رفض فيه التعديلات الدستورية، وتالياً نصه:بسم الله الرحمن الرحيم بيان صادر عن تجمع أبناء قبيلة بني صخر للإصلاح ترقب تجمع أبناء قبيلة بني صخر للإصلاح باهتمام كبير صدور تعديلات اللجنة الملكية لمراجعة نصوص الدستور إلا أنه وبعد صدور هذه التعديلات نرى أنها لم ترق إلى مستوى طموح الشعب الأردني الذي يسعى إلى إصدار إصلاحات جذرية تعزز مبدأ الفصل بين السلطات انطلاقا من القاعدة الدستورية بأن الشعب مصدر السلطات . رافضين هذه التعديلات شكلا ومضمونا والتي أبقت على جميع السلطات بيد الملك، ونطالب بإصدار دستور جديد حديث وعصري ينتزع السلطات من قبضة الملك ويعيدها للشعب مصدر السلطات، ويلبي طموح الشعب الأردني ويؤسس لمرحلة جديدة عنوانها دولة ديمقراطية حديثة .وعاش الأردن حراً أبياً ..صدر عن اللجنة الإعلامية لتجمع أبناء قبيلة بني صخر للإصلاح ام العمد.

**١٨ / ٨ / ٢٠١١ عمان بوست**

**٥- رأي بعض السياسيين في التعديلات الدستورية**

١. **الكاتب ياسر الزعاترة ٢٠١١/٨/١٨ كتب مقالا جاء فيه: ــــ**

لا أدري أين المشكلة في القول بأن التعديلات الدستورية كان يمكن أن تكون جيدة لو جاءت قبل الربيع العربي، وأنها بعده لا تلبي طموحات الشارع الذي يريد إصلاحا سياسيا يجعل الشعب مصدرا للسلطات.

قبل الربيع العربي كان هدف الشارع العربي هو تعزيز العملية الديمقراطية على نحو مقبول، والحد من هيمنة السلطة التنفيذية، لكن المسألة بعده أصبحت مختلفة، وقد حدث هذا بعد وقت طويل من العيش في ظل أوضاع ملتبسة بين الديمقراطية والشمولية (ديمقراطية ديكور) لم تفرز غير مزيد من الفساد والبؤس على مختلف الأصعدة.

نعم، كان هذا طموح الشارع العربي من المحيط إلى الخليج، بل طموح الشعوب والقوى الحية في كل مكان، تلك التي لم تعد تقبل الوصاية على الشعب تحت أي ذريعة كانت.

في التعديلات الدستورية قدر من الإيجابيات لا يُنكر، ولكنها إيجابيات مرتهنة بنوايا السلطة التنفيذية التي بقيت صاحبة الحل والعقد في سائر مراحل وخطوات وأركان العملية السياسية والدستورية.

والحال أنه من دون قانون انتخابات عصري يركز على إفراز برلمان مسيس يعبر عن جميع أبناء الوطن تبقى قصص الإصلاح بلا مضمون حقيقي، مع العلم أن منطق الانتخاب ينبغي أن يشمل مجلس النواب والأعيان وليس النواب فقط.

حين يحدث ذلك سنكون إزاء برلمان يعبر عن ضمير الناس، وبوسع هذا البرلمان أن يتقدم بتعديلات دستورية مناسبة لكل مرحلة من المراحل، لأن الدستور ليس نصا مقدسا غير قابل للتغيير.

الشعب هو مصدر السلطات، والشعب ينتخب نوابه من خلال قانون انتخاب عصري يعزز الحياة السياسية، والنواب يعبرون عنه بإصدار ما تتطلبه كل مرحلة من تشريعات. أما الحكومة فيجري تشكيلها من قبل الكتلة الأكبر في البرلمان.

كل ذلك لا صلة له بالفيزياء النووية، فقد بات علمه متاحا بين يدي الجميع، وبوسع من يريدون الإصلاح أن يشرعوا في الخطوة الأولى ممثلة في قانون الانتخاب، ثم

تأتي التعديلات الدستورية المناسبة من خلال برلمان يعبر عن إرادة الناس، من دون أن يعني ذلك رفض التعديلات قبل ذلك، لاسيما إذا كانت أقرب إلى منطق الإصلاح الحقيقي الذي يعرفه أهل العلم والاختصاص.

هنا تنهض المعضلة التي يجري تجييش بعض الناس من خلالها، أعني مخاوف التوطين والوطن البديل التي يجري ربطها بالانتخابات الحرة والعادلة، ونحن نقول بأن المواءمة بين تحييد هذا البعد وبين قانون انتخابات قادر على إفراز برلمان يعزز الحياة السياسية ليست عملية مستحيلة. ومن يطالبون بذلك من خيرة الرموز الوطنية ليسوا متهمين بالوقوف إلى جانب التوطين والوطن البديل، بل هم حريصون كل الحرص على التصدي له من خلال التأكيد على الإصلاح بمضمونه الحقيقي.

نأتي هنا إلى حملات الاتهام التي أطلقها البعض بحق من اعتبروا التعديلات الدستورية غير كافية، لكأن استمرار العمل الشعبي السلمي المطالب بقانون انتخاب جيد يفرز برلمانا قادرا على تعزيز الحياة السياسية وحكومات منتخبة هو شكل من أشكال العبث بأمن الوطن والمواطن.

هم يقولون إن المطالبين بهذا اللون من الإصلاح هم قلة قليلة. والرد هو: هل يمنع ذلك استمرارهم في فعالياتهم حتى يستولي عليهم الملل إذا كانوا سيملون؟! ثم هل تراهم يخالفون شروط الحرية والديمقراطية بفعالياتهم الشعبية تلك؟!

البعض يريد تكميم أفواه الناس أو يفرض عليهم رؤيته، وليس صحيحا أن المطالبين بالإصلاح هم من يفعلون ذلك، لأنهم يتحركون بطرقهم السلمية، فمن اقتنع بهم فأهلا وسهلا، ومن رأى غير ذلك فهو حر فيما يراه.

ما قاله كثيرون حول التعديلات وعدم تلبيتها لطموح الناس ليس لونا من العدمية، بل هو ممارسة سياسية بكل ما في الكلمة من معنى، وليس من حق أحد أن يمنعهم بحال من الأحوال، فضلا عن أن يخوِّنهم ويشكك في ولائهم وانتماء هم لوطنهم.

٢. ٢٠١١/٨/١٧ **د عدنان بدران** وجه رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران نقداً للتعديلات الدستورية المقترحة واعتبرها "غير كافية"،

وقال ان التعديلات الدستورية المقترحه غير كفيلة بتطور الحياة السياسة والديمقراطية باتجاه المشاركة الشعبية الواسعة في الحياة السياسية والتداول السلمي للسلطة

وتنمية الأحزاب وتحفيز الناس للمشاركة في العمل الحزبي المؤسسي، وقال أن احد التعديلات الدستورية كان لا بد وان يطرأ على آلية تشكيل الحكومات بحيث يكون هناك نص واضح بان يكون تكليف رئيس الحكومة من قبل جلالة الملك على ان تكون الشخصية المكلفة من الأغلبية النيابية وهو الأمر الذي لم تنص عليه التعديلات الدستورية والتي ابقت على الآلية السابقة.

واوضح بدران ان مثل هذا التعديل على آلية تشكيل الحكومات سيسرع من تشكيل أحزاب سياسية منظمة وقوية يسعى المواطنون من خلالها للوصول السلمي للسلطة ويقوي من النظام السياسي وسلطات الملك ويمنع من اختباء المسؤلين خلف عباءة الملك وان يتحمل كل منهم مسؤلية اتخاذ القرار وتحمل تبعاته.

**٦. بيان حركة ابنا ء العشائرحول لجنة مراجعة الدستور و انشاء المحكمة الدستورية وتاليا نص البيان:**

بكثير من الاهتمام تابعت حركة أبناء العشائر الأردنية للإصلاح نتائج عمل اللجنة المكلفة بمراجعة الدستور وعلى الرغم من تحفظنا الكبير على تشكيل اللجنة وأشخاصها إلا أننا تركنا مجالاً للأمل بأن تكون مخرجات هذه اللجنة توفر الحدّ الأدنى من التطلعات الشعبية ومطالبات الحركات الإصلاحية، إلا انه ومع الأسف الشديد كانت توصيات اللجنة عبارةٌ عن دعمٍ واستمرارٍ لنهج الفردية في الحكم وإدارة الدولة وتركيز السلطات في يدّ جهة واحدة وليس للشعب من سلطة في الحكم أو المشاركة فيه، وان استمرار هذا النهج هو استمرار لسلطة الحكم الفردي الذي أوصل البلاد إلى أسوأ حال منذ قيام المملكة من حيث المديونية القياسية وبيعٍ للمؤسسات الوطنية وفسادٍ ماليٍ وإداريٍ بالمليارات ونهبٍ لأراضي الخزينة وكانّ الأردن مزرعة ليس فيها حارسٌ أو سيدٌ، فانتهبها مجموعة من اللصوص شُذاذ الآفاق ومن لا يفكرون في يوم الحساب..

وان تعديلات دستورية لا تجعل للأفراد والهيئات السياسية والاجتماعية والنقابية حق الطعن بدستورية القوانين لدى المحكمة الدستورية وتحصُر ذلك في أربع جهات ثلاثةٌ منها (أي الحكومة ومجلس النواب ومجلس الأعيان) هي ذاتُ الجهات التي تضعُ القوانين بعد ذلك؟.

إن هذه التعديلات وهذه المحكمة مجرّد لعبٍ على ذقون الأردنيين ولن نسمح لهم

باستمرار هذه المهازل، إن تعديلاتٍ على الدستور لا تنُصّ صراحة على أن مجلس النواب يقوم بتسمية رئيس الوزراء للملك لتعيينه وعلى أن الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها وعلى تلازم السلطة والمسؤولية ومحاسبة الوزراء والمسئولين جميعاً كما يحاسب أي مواطن هي تعديلات مرفوضةٌ تماماً بل تشكلُ استخفافاً بوعي الأردنيين وكرامتهم.

إن الفساد الذي أغرق الأردن بنحو عشرين ملياراً من الديون وبيعِ مؤسساته الوطنية الإستراتيجية بأبخسِ الأثمان ونهبِ أراضي الدولة وتسيّد شراذم الناس للحكم وإدارة الدولة ليدلُ بكل وضوح على فساد النظام وأركانه وعلى خللٍ كبيرٍ وفسادٍ في قواعدِ الدُستور الرئيسية التي لا تجعل الحكم والإدارة تخضعُ لمؤسسيةٍ أو منهجية وطنية بل تترك الأمر فوضى لاجتهاداتٍ واختياراتٍ فرديةٍ ثبَتَ لدينا بالُمحصلة سوءها وفشلها وفسادَها الكبير

٧- **الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني** (رحمه الله)

في ٢٦/ ٧/ ٢٠١١ كتب سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني رحمه الله عن التعديلات الدستورية فقال: –

إحدى مواد تعديلات اللجنة الملكية على الدستور إهانة للدستور وإساءة للوطن وخروج عن أحكام الإسلام العظيم.

ونذكر المادة في البداية (المملكة الأردنية الهاشمية دولة مؤسسة عضو في هيئة الأمم المتحدة تتبنى قيمها ومبادئها وتلتزم بالحقوق والحريات الواردة في المعاهدات والاتفاقيات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت المملكة الأردنية الهاشمية طرفاً فيها وتعتبر ذات منزلة قانونية أدنى من الدستور وأسمى من القوانين الوطنية). والدارس لهذه المادة يجد أمرين:

**الأمر الأول:** أن المملكة الأردنية الهاشمية دولة مؤسسة عضو في هيئة الأمم المتحدة ولا خلاف على ذلك ولكن الخطر في الفقرة التالية وهي (تتبنى قيمها ومبادئها وتلتزم بالحقوق والحريات الواردة في المعاهدات والاتفاقيات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت المملكة الأردنية الهاشمية طرفاً فيها وتعتبر ذات منزلة قانونية أدنى من الدستور وأسمى من القوانين الوطنية).

**ونثير السؤال التالي**: كم دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة وضعت هذا النص في

دستورها من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية الدول العربية والغربية وكثير من الدول مثل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وغيرها لم تضع هذه المادة.

**الأمر الثاني:** من هي الدولة التي ترضى لشعبها أن تكون الاتفاقات الدولية في منزلة قانونية أسمى من القوانين الوطنية.

إن هذه المادة مقتبسة من اتفاقية السيداو التي نصت بالحرف الواحد على أن الدول التي توافق على هذه الاتفاقية تعد موافقتها أسمى من القوانين الوطنية وهذا مدخل خطير لهدم هوية الأمة وقانون الأحوال الشخصية وأحكام شرع الله تحت عنوان (الاتفاقات الدولية أسمى من القوانين الوطنية).

ستار الأردن دولة مؤسسة عضو في هيئة الأمم المتحدة ثم يتبنوا قيم الغرب وأخلاقهم وثقافته وحضارته فهذا نوع من الاستعمار نصيغه بأيدينا ونحقق أهداف يهود وأهداف الغرب بطريقة ماكرة خبيثة.

إن الدستور الأردني ينص على أن دين الدولة الإسلام ومثل هذه الاتفاقيات التي تهدم دين الأمة والقوانين المستمدة من شرع الله تتنافى مع الدستور نفسه الذي يريد هؤلاء أن يعدلوه لمصلحة القوانين الغربية وهدماً لقيم الأمة وثقافتها ومكوناتها الاجتماعية.

**٨ . سالم الفلاحات يكتب: التعديلات الدستورية المقترحة ودهان الترخيص!!**

**الخميس، ١٨ آب ٢٠١١ سالم الفلاحات**

وليعذرني من لا يدرك معنى مصطلح (دهان الترخيص) من الأثرياء المحظوظين بسيارات حديثة وبإمكانهم سؤال أقرب صديق شعبي.

الإصلاح بالتفاهم بين الشعوب والأنظمة في البلاد العربية يشبه في بلادنا إلى حد التطابق ما يسمى (دهان السيارة من أجل الترخيص)، وهذا كلفته لا تصل عشرين ديناراً، وهناك محلات متخصصة لهذه الغاية تستقبلك وأنت في طريقك لترخيص سيارتك ترحبُ بك وتعرض عليك الخدمة.

ولتكون السيارة صالحة يمكن أن تجتاز هذا الاختبار بمبلغ إضافي يأخذه بعض هؤلاء المتخصصين من إصحاب الكراجات وبعلم الجميع.

فصاحب السيارة يقبل الخداع ويعرف أنه مخدوع بدهان مؤقت لكنه يسكت،

وصاحب الكراج أعرف الناس بعمله - ومكياجه- فهذا مصدر رزقه والفاحص الذي يعطي شهادة حسن سلوك السيارة يعلم أيضاً، صلاحية هذا الدهان فله الظاهر (والله يتولى السرائر).

الذي يحل المشكلة لترخيص المركبة هو صاحب الكراج القابع في أول المدخل إلى دائرة السير، ولا تسل عن خبرته وأمانته وصدقيته، فهو الذي يخفي كل نقيصة، ويجمل كل قبيحة، وهو الذي يملك إبرة الحياة لمدة ساعة حتى تمر الغيمة وترخص السيارة مهما كان نوعها وعمرها وشكلها، وهذا يقابله في الإصلاح ما ملأ الأجواء الأردنية ضجيجاً في الايام القليلة الماضية حول التعديلات الدستورية.

ولدى هذا الكراج كما النظام حلول لكل المشكلات، فهو كذلك ميكانيكي يخفي دخان السيارة لساعات فقط، ويصلح مؤقتاً أي عيب فيها، سواء كان في الشكل أو في الميكانيك أو الكهرباء فعنده دواء لكل داء!! وفيه ما يظن أنه يسكت المواطنين أو يجبرهم ويرضي العالم لأجل محدود.

ودنيا العرب اليوم تغلي، حيثَ مرْكباتها محطمة ولم يبق منها إلا الشكل فالشكوى من المعيشة والبطالة وفقدان العدالة والحرية والكرامة وتكافؤ الفرص والاستقرار وتسلط المحاسيب والمفسدين والمستبدين، وفقدان الهوية، تعالج بمنهج (دهان الترخيص)، وهو الإيهام والتضليل والتسلية لبعض الوقت بمسكنات وخزعبلات تشبه الإصلاح ظاهرياً، والحقيقة أن ليس لها من الإصلاح إلاَّ اسمه، ومن العلاج الحقيقي إلا رسمه، كحال سيارة صاحبنا، فسرعان ما يكذب الماء الغطاس وتقتلع أول أشعة الشمس طبقة الدهان المؤقت ولتعود لحالها السابق.

والآن وبعد ما يقرب من ستة شهور ما الذي جرى تنفيذه من الوعود غير ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ وغير (دهان ترخيص اليوم)!!

أين وصلت الحريات العامة؟ وكرامة المواطن والتحقيق مع المعتدين على مسيرة المسجد الحسيني ودوار الداخلية إلى الاعتداء على مسيرة حق العودة إلى الاعتداء على المعتصمين في ساحة النخيل، وأخيراً الاعتداء على المعتصمين أمام المسجد العمري في الكرك قبل أيام وتهشيم ثمانية مواطنين يطالبون بالإصلاح سلمياً. ابتكرت الحكومة مؤخراً للشعب الأردني فئة اجتماعية جديدة اسمها (البلطجية) أو (الزعران) الذين

تربيهم وتستدعيهم وتسكتهم كما تشاء وحيثما تشاء وتطلقهم على المنادين بالإصلاح لنهشهم عند الحاجة.

الإصلاحات الدستورية المطروحة اليوم هل تختلف كثيراً عن دهان الترخيص، وهل تزيل صدءاً، أو تعدل معوجاً، أو تبني جسماً قوياً؟ بعد كل التهليل والتكبير من اللجان، واللجان الحكومية والملكية، وقانون الانتخاب المقترح العتيد الذي لا يعرف مصيره حتى الآن بعد أن أخذ قانون الصوت الواحد مجده ثمانية عشر عاماً، ومزّق الجسد الواحد، وزرع المصائب، واستجلب المفسدين المستبدين، ووسَّع لهم في المجلس، واجلسهم على رقاب العباد، حتى بلغت مديونية الشعب الأردني ثلاثة عشر مليار دينار.

سيستيقظ ضمير (صاحب السيارة) ويوقف هذا الزيف يوماً ويتمرد على مخادعة صاحب الكراج له ويفتح عينيه وينطلق لِسَانُه، ويركل مسرحيات المخادع بقدمه ويوقف هذا الزيف أظن أن الشعب بدأ ذلك ولن يصادق على إصلاحات من نوع (دهان الترخيص).

ما جرى الآن بالرغم من كل المحاولات الشعبية وبكل الوسائل المشروعة المتاحة ومع استخدام كل وسائل الخطاب العقلي المنطقي الوطني الراقي لا يتجاوز (دهان الترخيص) الرحلة الإصلاحية لم تنطلق، وإن كانت تدور حول نفسها فقط لتوهم المجتمع الذي استبطأ المسير كثيراً أنها ستنطلق ويظهر أنها بهذه الوسائل لن تنطلق وربما يصل الناس حد اليأس وعنده سيفكرون بوسائل جديدة فهل هذا هو المطلوب؟

أنا لا انتقد دائرة السير فهي بحق من الدوائر المقدرة والجادة، ولكنني أكشف حال الإرادة السياسية الغائبة عن دنيا الإصلاح، وأنتقد الحكومة ونهجها في التعامل مع كيفية إنقاذ الوطن ومع المعرقلين للإصلاح الحقيقي بكل وسائلهم المبتكرة.!!.

# الفصل الخامس

## أ. مشاركة الشرائح الاردنية في الاصلاح

**الاردنيون من أصل فلسطيني: -**

لايخفى على أي متابع ان يرى حجم التفاعل المتواضع من شرائح الاردنيين من اصل فلسطيني، وقد بذلت الاجهزة الحكومية المختلفة جهودها في خطاب تخويفي وتخويني من مشاركة هذه الشريحة في الحراك الاصلاحي، وبطريقة او باخرى وبطرق غير مباشرة يتم التلويح بحوادث ايلول وامكانية تكرارها، بل وبلغ الصلف بالبعض الى القول هذا ليس مشروعكم!!! وقد خرجت مسيرة في مخيم الحسين قامت عليها قيامة الاعلام الرسمي والاقلام المأجورة بتحذيرات منها لاتلعبوا بورقة المخيمات وكأن سكان المخيمات ليسوا مواطنين لهم حقوق ولبست مكرمات وعليهم واجبات وليست تطوعا يحاول البعض تفسير هذه الظاهرة، وتسويغ هذا التصرف في الحوارات والكتابات التالية:ـ

**١ـ حوار ضمن لقاء في البدايات للتجمع الشعبي للاصلاح**

حضر فريق من الشباب الذين يقولون انهم يمثلون المخيمات وشرائح فلسطينية واسعة عدة إجتماعات في إطار السعي لإشراك الأردنيين من أصل فلسطيني بالحراك ..بعض هذه الإجتماعات نظمت مع نخبة من نشطاء المتقاعدين العسكريين وبعضها الأخرى مع قادة الحركة الوطنية والهيئات الشعبية التي شكلت تحت عنوان الحراك الشعبي وبعضها على هامش تنسيقات مسيرة العودة.

في الإجتماع المشار إليه تحديدا في هذا المحضر شارك نحو ٥٠ شخصا من النشطاء والنقابيين والحزبيين وبعض قادة الإتجاه الإسلامي وكذلك بعض قادة تنظيم الأخوان المسلمين ونشطاء اليسار.

وأهم الشخصيات التي حضرت هذا الإجتماع كانت:

١. رحيل غرايبه
٢. سالم الفلاحات
٣. د. فارس الفايز
٤. جمال الطاهات

٥. د.علي الضلاعين
٦. احمد الكفاوين
٧. عمر ابو رصاع
٨. احمد الجعافره
٩. د. رولى الحروب (إعلامية)
١٠. د. محمد خير مامسر (وزير سابق)
١١. بشار الرواشده
١٢. عيسى حدادين
١٣. عكرمه غرايبه
١٤. محمد العتوم وعلي الحباشنة وسالم العيفة (تيار المتقاعدين العسكريين)
١٥. عبدالكريم الغويري
١٦. نذير الزغل
١٧. نايف الشواقفه

تعالت الأصوات وكثرت المداخلات في هذا الإجتماع وجلس الثلاثي (غنيم وعبيد الله والرفاعي) في زاوية بعيدة نسبيا عن طاولة الإجتماع في الثلث الاخير من الجلسه أعطيت الكلمات للجدد من الحضور أي الذين حضروا لاول مره لاعلان موقفهم من رغبتهم او عدمها في الانضمام للتجمع ..في تلك الاثناء بحث ثلاثي المخيمات التقدم بمداخلة في الإجتماع فيما طلب رئيس الجلسة وقد كان جمال الطاهات من ضيوف الإجتماع ممثلي المخيمات الإدلاء بمداخلة.

وهنا تحدث عبيد الله قائلا: نحن سنشارك في في العمل من أجل الاصلاحات ولكن لا نريد ان نكون في الصفوف الاولى.

هنا تعالت الأصوات مجددا وثار لغط كبير في قاعة الإجتماع بعد المداخلة التي بدت غريبة للناشط عبيد ألله حيث سأل بعض الحضور عن الأسباب التي تدفع أبناء المخيمات للحديث عن رغبتهم في البقاء في الصفوف الخلفية.

قوطع المتحدث من قبل الشيخ سالم الفلاحات الذي تسلم المايكروفون وألقى خطابا بالجميع قال فيه لممثلي المخيمات: علينا أن نشارك جميعا في الإصلاحات بصرف النظر عن ما يقوله بعض المتعنصرين..لكم كامل الحقوق وعليكم مثل أي مواطن أردني جميع الواجبات وأشقاؤنا في المخيمات أردنيون ولهم كامل المواطنة وعليهم المشاركة في المطالبة بالإصلاحات على هذا الأساس.

مداخلة الشيخ الفلاحات حسب مجريات المحضر كانت (وحدوية) وإحتوت عملية الجدل التي ثارت في الإجتماع بسبب حديث عبيد الله عن الجلوس في الصفوف الخلفية.

وأدلت رولا الحروب بمداخلة لفتت فيها إلى أن المخيمات لها كامل المواطنة وعلي اهلها الإنخراط في الحياة العامة الأردنية.

ردا على الحيثيات التي طرحت تحدث عبيد الله للمرة الثانية وقال: يجب ان تعلموا انكم لا تدعوننا الى منسف ولا الى حفل عرس بل تدعوننا الى شلال دماء ولا بد ان يعي الجميع ان هذا امر له استحقاقاته.. نحن اكثر المتأثرين بالفساد ونحن اكثر من عانى منه. فأن كان الفساد في الاردن استهدف خبزكم فنحن استهدف وطننا اضافه الى معيشتنا اليوميه.

وقال عبيد الله: هناك تفاصيل يجب الحديث فيها قبل الحديث عن رغبة فئة أو طرف في اشراكنا في العمليه الاصلاحيه.

**٢. جلسة حوارية اخرى**

سلطت ورشتا عمل عقدتا في مخيمي إربد والرصيفة الضوء على أسباب عزوف الأردنيين من أصول فلسطينية عن المشاركة في الانتخابات. وقالتا إن ذلك يعود إلى عدم عدالة التمثيل وإحساسهم بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.الورشتان نظمهما مرصد البرلمان الأردني في مركز القدس للدراسات السياسية في إطار برنامج (شركاء للنهوض بأداء البرلمان).

الورشة الأولى شارك فيها النائب السابق سمير عويس ورئيس نادي الجليل سعيد عجاوي، حيث تركز النقاش على دور مجلس النواب في المرحلة الراهنة، وبخاصة فيما يتعلق بإقرار التشريعات السياسية الإصلاحية كما ناقش المشاركون اسباب عزوف ابناء المخيمات عن المشاركة في الانتخابات.

في كلمته، قال عويس إن اداء مجلس النواب كان بمثابة ردود فعل على ما يشهده الشارع من تحرك مطالب بالإصلاح السياسي تاثرا بالربيع العربي او خوف اعضاء المجلس من الحل، وان جميع الملفات التي ناقشها مجلس النواب خلال الفترة الماضية تندرج

تحت ثلاثة عناوين هي الإصلاح الإقتصادي ومتابعة قضايا الفساد والملف السياسي.

**مشاركة أبناء المخيمات في الانتخابات**

وفي موضوع مشاركة ابناء المخيمات في الانتخابات قال عويس ان هناك غبنا في تمثيل الاردنيين من أصول فلسطينية، مؤكدا ان التمثيل النسبي ليس مطلبا فقط لأنه يعطي عدالة في التمثيل، ولكن من أجل تقوية ودعم الاحزاب السياسية.

وتابع بالقول ليس من المهم أن يكون لدينا فقط قوانين انتخابات وهيئة مستقلة وفق المعايير الدولية، لكن من المهم أن يكون هناك إرادة سياسية بالتغيير والاصلاح وعدم تزوير إرادة الناخبين.

واضاف ان من المهم إعطاء المناطق ذات الكثافة السكانية حقها في التمثيل حتى لا يكون هناك عزوف عن المشاركة.

وتطرق رئيس نادي الجليل سعيد عجاوي في كلمته خلال الورشة لمشروع قانون الانتخابات المعروض حاليا على

مجلس النواب، معربا عن مخاوف ابناء المخيمات من ان يقر القانون على أساس المحاصصة والبعد الديمغرافي. ودعا

حجاوي لضرورة قيام مجلس النواب بإدخال تعديلات جذرية على مشروع القانون بإعتماد مبدا التمثيل النسبي..

**٣. بيانات محذرة من مشاركة المخيمات في الحراك الاصلاحي**

صدر بيان، عن أربعة نواب يمثلون المخيمات الفلسطينية في البرلمان الأردني (حسب قولهم) هم: ـ محمد الطهراوي، محمد الحجوج، صالح درويش، عبدالله جبران، جاء فيه: ـ

إلى "كل القوى التي تراهن على أن مرحلة إشعال المخيمات هي مرحلة متقدمة من خياراتها نحو الفوضى بدعوى الإصلاح، وإلى تلك القوى التي حسبت أن المخيمات سلاحها الأخير نحو المزيد من الضغط والتصعيد لتحقيق المزيد من المكاسب والمكتسبات، فهذا لن يحصل أبداً".وأوضح البيان أن "المخيمات هي كيانات جغرافية حياتية صغيرة

بحجمها ولكنها تتوسع برمزيتها الكبيرة لتشمل جميع الأردنـيين مـن أصـول فلـسطينية في الوطن، وأنتم تعلمون هذه الحقيقة"، متسائلاً " أين أنتم ذاهبون بنـا؟ وإلى أيـن تريـدون أن تأخذوا أمننا وطمأنينتنا وحرمة دمائنا بفتنتكم؟

وتابع البيان "إتقوا الله في الوطن، فأحلامكم بالسلطة والـتحكم بعـد أن تـركتم دور الوعظ والموعظة، إلى الهـلاك سـتأخذنا، وصـقور رمـوزكم وحمائمهـا يـشعلون نـار فتنـة ستحرق الجميع".

وزاد البيان "والله ما شوّه سمعة تاريخ المخيمات الوطني إلا الضالون والمضلون، وما سقطنا في جدلية الـولاء والظلـم المجتمعـي إلا جـراء إسـتغلال حقـوق وحاجـات أبنـاء المخيمات من قبل تجار السياسة والشعوب".

وقال البيان إن "الحراكات الفئوية والمناطقية التي أخذتموها وتأخذونها تحت عباءتكم ستودي بنا نحو التهلكة فهي من زادت في قلوبنا المزيد من الخوف والتخوف على مستقبل الوطن، فالأمور إن بقيت هكـذا سـوف تخـرج عـن مـدى الـسيطرة لأن مـا يحـرك هـذه الحراكات هي العصبية البغيضة والفئوية قبل الإصلاح".

**٤ ـ مقال للكاتب ابراهيم جابر ابراهيم في ٢٠١١/٩/١٥**

يواجه الأردني من أصل فلسطيني أسئلة لحوحـة في هـذه الفـترة الموسـومة بـالتوتر السياسي، والمفضية – فيما يبدو– إلى خيارات جوهرية، لكن السؤال الأكثر حُرقةً ومرارة الذي ظلّ يواجهه دائماً هو سؤال الهوية المُعلنة؛ فهـو إن صـاغ خطابـه علـى أسـاس أنـه »أردني« قوبل بالرفض من متشددين اتهموه مباشـرة بـالترويج لفكـرة »الـوطن البـديل« وبأنه تنازل عن فلسطينيته طمعا في الهوية الأردنية، وهو أيضاً إن قال انـه فلـسطيني فهـو إقليمي بغيض نسي خير الأردن عليه وتنكر للبلد الـذي أطعمـه ومـا يـزال بجـسده هنـا وبأشواقه هناك، لذلك هو غير منتمٍ وغير مأمون الجانب!

فهو على مدار الخمسين سنة الماضية كان يدفع فواتير الماء والكهرباء وأجرة البـاص من وإلى المخيم، وكان ويدفع مثل «الأردنيين الكاملين» كل أنـواع الـضرائب، ولا يتـذكر مرة طيلة الخمسين سنة أن موظفا حكوميا ترك له مغلفا من المال، أو بقجة مـن الملابـس،

على باب بيته ! أو ان الحكومة تسامحت معه ولو مرة بقرش واحد لأنه فلسطيني صار لزاماً أن تنتهي هذه المعزوفة المملّة عن «الطعام والشراب»، فالفلسطينيون في الأردن لم يكونوا يوما متسولين ولا جائعين ولم يتطلعوا إلى موائد أحد، وأنا كلاجىء في هذا البلد منذ صبيحة ٥ حزيران ٦٧، كل الذي استهلكته طيلة هذه السنوات من ماء وكهرباء وخبز وباصات نقل عام كنت أدفع ثمنه مباشرة ومثل أي مواطن في الأردن أو في أي دولةٍ أخرى. كما أن خدمة التعليم والعلاج بواسطة »كرت المؤن« التي دائما ما قُدمت في المخيمات مجاناً هي من وكالة الغوث وليس من الحكومة، والأرض التي أقيمت فوقها المخيمات هي أراض تستأجرها وكالة الغوث الدولية من ملّاكين أردنيين بشكل مباشر!

وأنا كباقي الأردنيين (الأصليين) دفعتُ دائماً رسوم دعم الجامعات، ورسوم كهربة الريف، ورسوم مشاهدة التلفزيون الأردني، ورسوم تعبيد الشوارع، ورسوم تصريف المياه، ولم يسألني أحد مرة عن بلدتي الأصلية وأنا ادفع كل هذه الرسوم، لكن الشرطي في المخفر بعد حادث سير بسيط سألني من أين أنت ليقرر كيف يعاملني !!

أسوق هذه المقدمة للرد على كثير من المتحدثين والمُنظّرين الذين نشطوا هذه الأيام يحملون سؤالين مُهمّين هما: لماذا لا ينشط الفلسطيني في الأردن للدفاع عن فلسطينيته ورفض الوطن البديل، ولماذا يحجم الفلسطينيون عن المشاركة في الحراك الشعبي؟!

**وسأصوغ الحديث على شكل نقاط قليلة:**

لم يكن مسموحاً يوماً للفلسطيني في الأردن أن يعبّر عن فلسطينيته، بأي أداة من الادوات؛ لا كلاماً ولا تصرفا ولا كتابةً، ولا حتى تلميحاً، وكان أي خرق لهذه القوانين الأمنية غير المكتوبة يُعدّ تنكراً لأردنيته يُعاقب عليه، وبعض الأشقاء الأردنيين في القرى البعيدة لا يعرفون ذلك، لكن الأردنيين في العاصمة كانوا يعرفون بما عاناه الفلسطيني أمنياً، ويعرفون أنه واقعٌ في ورطة الهوية الملتبسة؛ حيث يمنع من القول إنه فلسطيني، ويُنبذ إن قال إنه أردني!

ثم لدي سؤال: إذا كنت أنا من مكونات هذا الشعب الأردني، فهل يُسمح لي عندما أذهب لتشجيع منتخبي الأردني في مباراته أمام الصين أن أرتدي شماغي الأسود

مثلا، أو أرفعه في المدرجات؟؟ كما يفعل شقيقي المكوّن الآخر وهو يرفع شماغه الأحمر؟!

هل تتجزأ الهوية، وهل ينبغي عليّ حملها من دون إشاراتها وعلاماتها؟ أم أن المثقف الأردني يريدني كما أرادتني الحكومة دائماً: فلسطينيا حين يحتاج أن يستخدمني لدعم أطروحاته، وأردنياً حين يريد؟!

.فالحقوق المنقوصة هي حقوق أردنيين وفلسطينيين على السواء، يتساوى في ذلك ابن البقعة مع ابن معان، كلاهما له حقوق، اغتصبها فاسدون لا يتذكرون هم أنفسهم مكان ولادتهم ولا يعنيهم أصلهم!

لكنني أتحدث عن انتقاص الهوية؛ وأريد أن أفهم؛ بجدّ، ما المطلوب مني أن أعرّف بنفسي؟!!

إذا قلنا نحن فلسطينيون قامت قيامة البعض، واتهمنا بالانتماء للخارج، وبأننا نتعامل مع البلد كممر لا مستقر، وإذا قلنا أردنيون نهض في وجهنا المرعوبون من الوطن البديل!!

النقطة الثانية هي الحراك السياسي في الشارع الأردني، وهناك نوعان من الكُتّاب في الأردن: الأول يقول إنه حراك سياسي طاهر ونظيف لأنه لم يحدث سوى في المحافظات ولم يتلوث بأيد فلسطينية!! ويجب أن يظلّ كذلك! وأن لا يتورط مع أهل عمّان الغرباء!! والنوع الثاني يتساءل: لماذا يتورع أهل عمان ومخيماتها عن المشاركة بهذا الحراك.

سأعلّق هنا على النقطة الثانية حيث الأولى لا تستحق حتى التعليق:

لم يكن الحراك الشبابي في عمان شرق أردني خالصاً، ونقيّ العِرق، فقد شاركت فيه مجموعات مختلطة من الشباب لم تتوقف كثيرا عند اسم الجد الرابع، لكن الأكثرية والأغلبية الفلسطينية لم تشارك به حقا، لكنها بالطبع معنيّة تماما بما يحدث وقلقة تجاهه.

ولم يشارك فلسطينيون كثيرون في هذا الحراك بل قالوا «هذه ليس معركتنا» ويقولون أيضا بصراحة: الذين استفادوا دائما من عطايا النظام يريدون أن ينقلبوا عليه، لأن العهد الجديد لم يسرف في العطايا لهم كسابقه، فما شأننا نحن؟!

والأهم من كل ذلك أن الفلسطينيين في الأردن لم تصلهم أي رسائل تطمينات من المحافظات بخصوص هذا الحراك، بل أحسوا ضمنيا أنهم محسوبون على «القصر»، وأن من يستهدفه سيستهدفهم بالضرورة، لذلك فضّل الكثيرون منهم، بل أغلبيتهم، أن لا يدخلوا هذه المعركة، فهم على الأقل توصلوا بعد مرور أكثر من أربعين عاما على «أحداث السبعين» إلى مصالحة مع هذا النظام، وليس بينهم وبين الملك الجديد أي ثارات جديدة، ولا يرغبون بمناهضته، ويشعرون دائماً بأنهم «جالية» عليها احترام مضيفها، فضلاً عن أنهم لا يشعرون بالاطمئنان تجاه أي بديل آخر، ولا يضمنون مستقبلهم في حال تعرض «العرش» لأي هزة، ولديهم إحساس ما خفي بأن ثمة من يتربّص بهم!

الخلاصة في الأمر أن فلسطينيي الأردن ليسوا بحاجة مواجهة مع النظام، فهم في النهاية لاجئون في هذا البلد، ينتظرون تقرير مصيرهم، وهم بحاجة مساندة النظام لهم في الإسراع بتقرير هذا المصير، ولا تنقصهم معارك تعيدهم مرة أخرى إلى المربع الأول من سوء الفهم، وهم بكل «آداب الضيافة» يعتبرون الأمر شأناً أردنياً بحتاً، رغم انعكاساته المباشرة عليهم، لكن من العقل أن لا يكونوا طرفاً فيه، لأن مجرد الشروع في ذلك هو تكريس لهم كشريك في الحكم، وتكريس لفكرة «الوطن البديل»! وربما، بعد خطاب الملك الأخير الذي التقى فيه كُتّابا ومثقفين، سيحسم الفلسطينيون أو من كان متردداً منهم، موقفه، فقد كان الملك واضحاً وصارماً وحادّاً في خطاب تضمن تطمينات كثيرة للفلسطينيين، ولم يكن ليّناً تجاه من يخرج، كل عام أو ستة أشهر، ليلوّح لفلسطينيي الأردن مُهدّداً ومُتّهماً ومُشكّكاً .. وقال إن فزّاعة «الوطن البديل» ليست موجودة سوى في رؤوس هؤلاء «المرعوبين» .

ونتمنى أن تكون قد وصلتهم الرسالة!

بسم الله الرحمن الرحيم

## مشروع خطاب لمكونات الشعب الأردني من أصل فلسطيني حول الإصلاح

يحجم الكثيرون من أبناء الشعب الأردني من أصل فلسطيني عن المشاركة في الفعاليات الشعبية التي تطالب بالإصلاح، وهم كذلك لا يبذلون جهداً واضحاً في الاهتمام به بشكلٍ جاد، وفي نظرة سريعة لاكتشاف السبب تواجهك إجابات تنمّ عن مخاوف ساهم في ايجادها خصوم الإصلاح الذين لا يريدون لهذه الشريحة أن تنخرط في الحراك الإصلاحي ليخاطبوا به هذه الشريحة من الناس، يقول بعضهم: إنّ الإصلاح بمطالبه المعلنة من قبل المحافظات وأبناء العشائر لا يمثل وجهة نظرهم تماماً، فقد يتفقون معهم على محاربة الفساد ومنع تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية والاجتماعية، ولا مانع من إصلاحات في القوانين والتشريعات التي توصل إلى حياة ديمقراطية، تسود فيها مناخات الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص، ولكن ليس إلى مستوى الملكية الدستورية، فهؤلاء يعتقدون أنّ صلاحيات الملك تشكل ضمانة لحقوقهم المنقوصة أصلاً التي تصبح في مهب الريح إذا وصلت حكومة متطرفة إلى الحكم.

يدرس معظم أبناء هذه الشريحة في الجامعات على نفقتهم الخاصة في غالب الأحيان، والذي لا يستطيع دفع هذه النفقات يتوجه أبناؤه إلى الحياة المهنية، وهم يشعرون أنّهم في هذه مظلومون، إذ أنّ نظراءهم من الشريحة الأخرى يدخلون الجامعات بمعدلات أقل وبمنح مالية لا يستطيعون الحصول عليها، كما أنّ أبناءهم ممنوعون من الدخول إلى الجيش والأمن والوظائف ذات الصلة، إلا ما ندر، كما أنّ الأكفياء والمتعلمين من أبنائهم لا يستطيعون المنافسة على الوظائف العليا والبعثات الدراسية، فهي شبه محتكرة للشريحة المناظرة، بحجة أردنة الدولة وخاصة بعد قرار فك الارتباط وربما بدأت هذه الإجراءات قبله، إضافة إلى ذلك فإنّ بعض أبناء هذه الشريحة يعيش مخاوف فقدان الجنسية وسحب الرقم الوطني، إضافة إلى بعض الصعوبات التي تواجههم في الحصول على التسهيلات الضرورية لمصالحهم التجارية والتي يضطرون في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى من يقف معهم من أصحاب النفوذ والموظفين من الشريحة الأخرى بمقابل مالي أو بدونه.

بعض ابناء هذه الشريحة وخاصة المسيسين منهم وهم كثر، يشعرون أنهم محرومون من حمل أجندات سياسية تتعلق بقضيتهم، ولعلّ الكثير منهم يلجأ إلى الحركة الإسلامية لهذا الغرض إذ يشعر أنّ الحركة تحمل هذه الأجندات بصدق خاصة فيما يتعلق بمشروع التحرر والمقاومة، وأمّا الصنف الآخر والذي لا يرى في الحركة الإسلامية ممثلاً لتطلعاته، فإنّه يشعر بخوف دائم من الجهات الأمنية التي لا تتغاضى عن نشاطهم بل تلاحقهم بشراسة في كثيرٍ من الأحيان، أو تتغاضى عن حركتهم بمقابل أو لظروف استثنائية.

بعض أبناء هذه الشريحة ملكيون اكثر من الملك نفسه، وهم يعيشون لمصالحهم الآنية وهم كثر، ولهم أكثر من وجه، ويلعبون على كل الحبال، هؤلاء قد يعادون الإصلاح أكثر من شبيحة النظام، وهم مستعدون لكل المهمّات القذرة التي يكلفهم بها النظام لمواجهة الإصلاح والمطالبين به، وهذه فئة مشتركة لكل الشعوب تقريباً، تنقص وتزيد حسب بورصة النظام، وتنشط وتكمن حسب الأجواء المحيطة.

بعض أبناء هذه الشريحة وهم قلة من أصحاب الاموال والمصالح التجارية الكبيرة، وهؤلاء يحسبونها حسبة خاصة تجارية، فهم لا يشعرون بما يشعر به بقية الناس، فالمال له نفوذه، فمصالحهم متحققة وإن كان الثمن المدفوع ليس قليلاً، ولهذا فهم في حالة قياس دائم لموازين القوى، كما أنّهم على صلة قوية بصنّاع القرار ويتلقون تعليماتهم بشكلٍ دائم ويحرصون على إرضائهم، فهؤلاء يحتاجون لجهودٍ كبيرة لإقناعهم بضرورة الإصلاح.

وأقربها للإصلاح الطبقة المتوسطة من أبناء هذه الشريحة عليها المُعوّل عليها في فهم الخطاب الإصلاحي والتجاوب معه، حساباتها قليلة وهي أقرب إلى التعاطي مع الإصلاح والتفاعل معه ولكن هذه الشريحة تنصرف في الغالب إلى مصالحها حين لا ترى قوة حقيقية موجودة يمكن الاعتماد عليها أو السير في ركابها وهذا يتطلب جهوداً عظيمة ومضنية لجذب هذه الفئة المهمّة من هذه الشريحة.

لا بدّ من التركيز على الفئة الأكثر عدداً وقبولاً لمشروع الإصلاح ولا بدّ من مخاطبتها بشكلٍ واضحٍ وعقلانيٍ ومؤثر، وتجنيدها لصالح مشروع الإصلاح من خلال خطابٍ سياسيٍ اجتماعيٍ اقتصاديٍ محدد الملامح، وإن يكون هذا الخطاب متبنى من قبل

ائتلاف وطني واسع يمثل الشريحة المتوازنة (إسلاميين وعشائر وشخصيات وطنية من كلتي الشريحتين) وأن يحدد بالضبط السقف الذي يجب أن نتنازل عنه في الإصلاح، وأن يوضح الموقف من الأسئلة المهمّة التالية:

١. ما هو الموقف من قانون الانتخاب الذي يمثل بعدالة كل مكونات الشعب الأردني والذي يحافظ على التمثيل السكاني ويراعي المتطلبات التنموية للمحافظات ولا يؤثرعلى الهوية الوطنية للدولة الأردنية؟.

٢. ما هو الموقف من منع المكون الفلسطيني من تولي الوظائف في الدولة وخاصة تلك الوظائف ذات الطابع العسكري والأمني والوظائف العليا؟.

٣. ما هو الموقف من قرار فك الارتباط، وما هو مصير حملة البطاقات الخضراء والصفراء، وماذا عن موضوع التجنيس وسحب الجنسيات وما يترتب عليها من أوضاع قانونية للمواطنين؟؟؟.

٤. ما هو موقف الإصلاحيين من مشروع التحرير ودعم المقاومة ودعم حق العودة كنتيجة للتحرير وليس كمطلب منفرد لا معنى له، أي هل سيتحمّل الشعب هنا تبعة تبنّي مطلب التحرير ودعم المقاومة مقابل أن ينخرط الأردنيون من أصل فسلطيني في مشروع الإصلاح؟.

٥. ما هو الموقف من حرية العمل السياسي لهذه الشريحة وإمكانية انتخاب ممثليها في منظمة التحرير والتحدث باسمهم؟؟؟.

هذه أسئلة محددة مطلوب الإجابة عنها ليس من قبل الحركة الإسلامية وحدها وإنّما من مقبل الحراك الإصلاحي الذي أشرنا إلى مكوناته، فإذا أمكن الإجابة عنها وتقديم هذه الإجابة بشكلٍ واضح إلى هذا المكون من أبناء الشعب، فيمكن ساعتها الحديث عن حراك إصلاحي قادر على إنجاز ما يريد.

والله الموفق وعليه الاتكال

بسم الله الرحمن الرحيم

## مشروع خطاب العشائر ( الأردنيون من أصل أردني )

**مقدمة تاريخية واجتماعية:**

**العشيرة:** مجموعة من البشر يربطهم نسب واحد يرجع إلى جدّ أعلى، وتتكون من عدة بطون أو عوائل، وهي المكون الرئيس للقبيلة، التي تتكون بدورها من عدة عشائر من نسب واحد أو من أنساب مختلفة الجد.

**تاريخياً:** ظلت رابطة الدم في العشيرة هي الرابطة الأقوى، وهي المتحكم الأساس في سلوك الأفراد وفي تشكيل وعيهم، وتوليد قناعاتهم، وبالتالي تحديد مواقفهم، وترتيب أولوياتهم، وضبط أنماط سلوكهم بين بعضهم البعض، وبينهم وبين غيرهم.

الفرد في العشيرة في ظل هذا الواقع خاضع لقانونها العام، وعرفها الدارج، ولا يملك الخروج عليه في أي حال من الأحوال، وإلا تعرض للعزلة والمحاصرة.. فالفرد في المجتمع العشائري كائن بيولوجي، هو خاضع للثقافة السائدة والتي بدورها، قد تكون راقية وحضارية، وقد تكون متخلفة وقاصرة ومفتقرة لشروط النهضة، وهذا هو الحال الأشيع في الواقع العربي على مدار تاريخنا.

وأول عمل للمجتمع الساعي للنهوض – على رأي مالك بن نبي – هو تحويل الفرد فيه من صفته البيولوجية إلى "شخص": (أي إلى كائن اجتماعي)، والثقافة المجتمعية هي الوسط الذي يصاغ فيه كيان الفرد ويُحدَّد له طبيعة الروابط الاجتماعية.

والدين عندنا هو منبع الأفكار الأرقى والأنقى، وهو الذي يخلق العلاقات الاجتماعية ويضبطها، فيؤلف بين القلوب، ويشد العرى، ويحافظ على القيم، ويوثق عراها، وكلما ضعف الدين زاد الفراغ الاجتماعي، وتقهقر القانون الخلقي، وانقلب سُلَّمُ القيم، وتفككت شبكة العلاقات الاجتماعية، وتأهل المجتمع للانهيار.

يقول ابن نبي: تُرى ماذا كان يمكن أن يحدث لو وقع حدث بحجم عزل عمر بن الخطاب لخالد بن الوليد عن قيادة الجيش في زمننا؟

لقد كان الفعل عادياً متقبلاً من كلا الطرفين: الحاكم والمحكوم وعشيرتيهما ومحيطهم الاجتماعي، لأن عالم الأفكار (الدين) كان مسيطراً على إرادة جميع الأطراف، فأكد فعاليتها وأطلق إرادتها في تقرير عالم أفكارها في واقع اشيائها وأشخاصها.

إن كلمة السر التي تضمن سلامة الروابط الاجتماعية تكمن في الرقابة المضروبة على سلوكيات المؤسسة المجتمعية بكل مكوناتها استناداً إلى الثقافة المتولدة من عالم أفكارها، وقد حددها القرآن بشكل واضح لا لبس فيه ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾، وهذا المنهج الرباني يُعد الضامن الحقيقي لخيرية الأمة وتميزها، والحامي الأساسي من الارتكاسات والاختلالات الناجمة عن الفصام القائم بين العقدي والقيمي والمبدئي وبين الفعل السلوكي الممارَس في الإطار الاجتماعي، ثم جاء الحديث النبوي ليؤكد المنهج بقوله: **(من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان)**.

**الواقع العشائري في الأردن منذ تأسيسه:**

يمكن اختصار الوضع العشائري في الأردن حتى بدايات القرن الماضي بالنقاط التالية:

١. الفقر (نتيجة إهمال السلطات التركية بادية بلاد الشام).

٢. التنازع وسيادة قانون القوة (التفاف حول العشيرة، والغزو لسد الحاجة مع محاولات تشكيل كيانات أوسع من العشيرة الواحدة)، أو حتى القبيلة الواحدة.

٣. التخلف والجهل (غياب التدين، وندرة العلم، والاحتكام لقانون العشيرة في حل النزاعات) لغياب الدولة.

٤. التمرد على السلطة المركزية التركية كلما لاحت الفرصة مع المحاذرة والخوف.

٥. الشعور بالخطر الصهيوني ومد اليد للشعب الفلسطيني بالمال والسلاح.

٦. التمتع بصفات مميزة مثل الكرم، حماية الجار، النخوة.

**العشائر بعد تشكيل الإمارة:**

١. انخرطت العشائر في الكيان الجديد كمخرج من حالة الاضطراب السالف الذكر، والسعي لتحقيق قدر من الاستقرار والأمن، وقد كانت لهم شروط يمكن الرجوع إليها.
٢. احتوى النظام رموز العشائر من مشايخ ووجهاء، وحافظ على امتيازاتهم.
٣. وظف النظام الرموز العشائرية في تطويع العشائر وضبط سلوكهم في الإطار الذي يرسخ أركان الدولة الوليدة.
٤. إشراك أبناء العشائر في واجهات الحكم كضرورة من ضرورات الاستيعاب والتنظيم للوضع الداخلي، وشكلوا الغطاء الشرعي للسياسات الخارجية للدولة في ظل ظرف النشأة والارتباطات الدولية.
٥. خطط النظام لهدم كل ما هو قيمي ومبدئي وفكري ومحاصرته، وتعظيم العشائري والمناطقي والشخصي على قاعدة الانتفاع بقدر القرب والمطاوعة لا بقدر العدالة والكفاية.
٦. سيطرة الفئات المنتفعة على مقاليد الأمور، واكتساب بعض الخبرات الإدارية والسياسية، واستغلال المساحات المتاحة في مراكز النفوذ، للسيطرة والاستحواذ وتشكيل مراكز قوى.
٧. إرضاء القطاع الأوسع من أبناء العشائر بالعمل في المؤسسات العسكرية والأمنية، في ضوء الفقر والحاجة مما أشعر الأكثرية بالرضا بالواقع الجديد قياساً بأيام البؤس والحرمان التي عاشوها.

لكن هذه الحالة لم تستطع النجاح والاستمرار طويلاً في ظل انتشار الوعي والتعليم وانخراط بعض أبناء العشائر في التنظيمات الحزبية وبخاصة الإسلامية منها وانكشاف الصورة الحقيقية وهي أن عائلات محدودة هي المستفيدة فقط على حساب الآخرين.

**طبيعة الخطاب المطلوب توجيهه للعشائر:**

في ظل ما آلت إليه الأمور من ضيق وضنك، وفي ظلال التحولات الجارية في العالم

العربي، واستناداً إلى ما ظهر من حجم الفساد المالي والإداري والأخلاقي نرى أن الخطاب الموجه للعشائر ينبغي أن يستند إلى الأمور الآتية:

١. التركيز أولاً على الجانب الحاجي والمطلبي في ضوء حالة الهدر والاستئثار بمقدرات الناس.
٢. الاعتماد على الأساس الديني في الخطاب باعتبار أن الإسلام لا يقر السكوت على الظلم، ولا يرضى بغياب العدالة وضياع الحقوق، وأنه دين جامع جالب للمصالح التي تفيد الجميع ويبعد المفاسد التي تؤذي الجميع.
٣. إظهار مخاطر استمرار الوضع على ما هو عليه، وعواقب ذلك على عموم الشعب، في حين أن الفاسدين وأشياعهم في مأمن من أي مآزق اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، في حال عجز قدرات الدولة عن القيام بأعباء مواطنيها.
٤. عقد المقارنات بين أحوالنا وأحوال العالم المتحضر، والتأكيد على حق الأردنيين أن يعيشوا كغيرهم من شعوب الدنيا وعدم قبول المقارنة مع الأسوأ.
٥. فضح الفساد وأهله، وإظهار أسراره، ونشر الحقائق على أوسع نطاق من الناس.
٦. التنبيه على خدعة الولاء كنقيض للإصلاح، والتأكيد على أن الفساد بكل صوره هو النقيض الحقيقي للولاء والانتماء إلى الوطن وترابه.
٧. التحذير من سياسة الوعود، وبرامج الاحتواء، وشكلية الإصلاح.
٨. الإصرار على انتزاع الضمانات التشريعية الناظمة لكل المستويات الإدارية في الدولة المتمثلة بتعديلات دستورية حقيقية.
٩. الطمأنة على الهوية، والتأكيد على أن حفظها وصيانتها مسؤولية الجميع، وإلقاء التبعة في هذا الغبش الذي يلف القضية على النظام نفسه برموزه.
١٠. كشف حالة الإقصاء والتهميش والامتهان لدى القطاع الأوسع من أبناء العشائر في الأرياف والبوادي، والتأكيد على حقهم في الحياة الكريمة، وأن لا يرضوا أن يكونوا مجرد آلات وأدوات لحماية نظام يتولى إدارة شؤونه، ويستأثر بمقدراته حفنة من الفاسدين، مع التركيز بأن ما يصلهم (إن وصلهم) فهو فتات ضئيل

جداً وهم ينهبون بدون حساب، والتركيز بأن ما يصلهم حقوق وليس مكرمات يتفضل عليها بها (أو ما ينبغي أن يصلهم).

١١. التفريق بين الانتماء للعشيرة وحب الخير لها والسعي في حاجاتها ورعاية مصالح أفرادها وهذا مطلوب ومحمود وبين العصبية لها وجعلها محوراً للنزاع مع الآخر بدل التكامل والتكاتف معه، بسلب الحقوق والتعالي والمغالبة خارج منطق العدالة لأن الشريعة تنهانا عن سلوك هذا المسلك، وإبراز الدوري الإيجابي الذي تقوم به التجمعات العشائرية وحجم وعيها ورقي خطابها وشموله وبروز شخصيات على مستوى الوطن والأمة.

١٢. التأكيد على أن العشيرة إطار اجتماعي وليست إطاراً سياسياً ولا ينبغي أن تكون بدلاً لسلطة القانون، أو أداة بيد أي نظام يستخدمها لتمرير أجندته، لأن هذا يفتح باب الشر، ويذيع الفوضى ومن هنا لا بد من إعادة تكييف النظرة للعشيرة وفق ما يلي:

أ. العشيرة ليست اختياراً ذاتياً بالنسبة لعلاقة الأفراد بها، في حين يعد الإطار السياسي اختياراً تتوافق عليه مكونات المجتمع لخدمة مصالح الجميع في الوطن بلا استثناء، ويقوم على أسس منطقية وعادلة، فلا ينبغي لما لا خيار للإنسان فيه أن يظل متحكماً فيما له فيه خيار.

ب. العشيرة مع الاعتزاز بها، ليست بديلاً عن الوطن وليست نائباً عن السلطة، ولا ينبغي أن يفتح لها هذا الباب، لأنه مدخل للفتنة، ومحل تعارك، ووسيلة للتزلف والمزايدة والفرقة أحياناً.

جـ. العشيرة ليست احتكاراً لأشخاص معينين وعائلات بعينها تتحكم بإرادتها، وتوجه حركتها، وفقاً لمصالحها الخاصة. حيث يكون دور المقربين من السلطة تجنيد جمهرة العشيرة لبرنامج النظام وإن كان منحرفاً وبذلك تتحول العشيرة إلى ألعوبة بيد السياسيين والمنتفعين به، في ضوء تعاقد بعض المتنفذين فيها مع النظام على قاعدة الانتفاع.

د. على الجميع الانطلاق من مبدأ: لا عشيرة لفاسد، أو منحرف أو ظالم معتد، فلا تخلو عشيرة كتجمع بشري من أفراد يتجاوزون في سلوكياتهم، ويزلّون في سيرتهم، وتمتد أيديهم إلى المال العام بغير حق، وفي اللحظة التي تبدأ فيه العشيرة تدافع عن الفاسدين والمتجاوزين تكون قد دخلت في الخطأ، وأسست لإلغاء القانون وإبطال العدالة وخالفت قاعدة (والذي نفسي بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها).

هـ. كانت انتخابات ١٩٨٩م انتخابات مسبارية لقياس مدى الوعي عند الأردني، ومستوى قابليته للعيش على الأسس الفكرية والمبدئية، وتكشف ذلك القدر من تعظيم الحق والعدل والفكر على الشخصي والعشائري، حلفاء النظام، من هنا لجأ إلى قانون الصوت الواحد وصفة خارجية وسادت أبجدية التزوير لإرادة الشعب، مما أثار النعرات ومزق النسيج الاجتماعي وقسم مكونات الوطن وقسم العشيرة الواحدة إلى أقسام متناحرة، مما يستدعي صحوة الجميع للخروج من هذه الحالة البغيضة.

**ويمكن اقتراح الآتي:**

١. الهدف إصلاح النظام السياسي وليس تغييره ونحن معنيون بأمن الوطن واستقراره.
٢. تعرية رموز الفساد وكشف الفساد بالأرقام.
٣. التركيز على الفساد وأشكاله بالنسبة للمناطق التي يقطنوها.
٤. أهم مطالب الشعب الكريم: العدالة، الحرية، الكرامة، تلازم السلطة والمسؤولية، وضمان استمرار هذه المطالب والحفاظ عليها ومحاسبة من يمس بها.
٥. ابن العشيرة لا يخاف تهديدات النظام لعدم القدرة على المزاودة عليه.
٦. التواصل مع شيوخ وأبناء العشائر في المناسبات كافة.
٧. التذكير بأن الوطن للجميع وَغَرق السفينة سيغرق الجميع.
٨. دور العشائر في الإصلاح ريادي ومهم.

٩. العشائر لا ترضى الفساد وهي ضد الفاسدين.
١٠. إبراز أهم رموز العشائر المهتمة بالإصلاح.
١١. تقديم الخدمات المنوعة عن طريق الجمعيات الخيرية.
١٢. اقتصار مناصب الدولة على بعض العائلات مع التوريث.
١٣. إبراز معاني الكرامة الشهامة ونصرة المظلوم وقول كلمة الحق.
١٤. إيجاد ائتلاف عشائري شبابي وشيوخي شمال وجنوب ومن الجميع.
١٥. إبراز صور مشرقة من تاريخ العشائر في نصرة حق أو رفع ظلم أو ولاء ديني حقيقي أو انتماء إسلامي مميز.
١٦. إيجاد قائمة بالمصاهرات والتداخل بين العشائر واستعمالها في بيان أن الدم واحد واللحم واحد والأجل واحد في المنطقة خصوصاً شرقي النهر وغربيه.
١٧. إبراز أهم ما ركزت عليه بيانات عشائر الجنوب والشمال ومنها المنخرطين في الاصلاح:

**أولاً:** الأردن هو الذي يجمع الأردنيين جميعاً من شتى المنابت والأصول في دولة عصرية وديمقراطية تقوم على العدل والمساواة.

**ثانياً:** محاربة الفساد والمفسدين.

**ثالثاً:** العدل والمساواة بين المواطنين.

**رابعاً:** حق المواطن في الاعتصام والتظاهر السلمي حق مشروع ويجب احترامه.

**خامساً:** ترسيخ المبادئ السامية لحقوق الإنسان الحرية والعدالة والإبداع والوحدة الوطنية والديموقراطية الحقيقية، ودولة المؤسسات والقانون.

**سادساً:** تنفيذ الإصلاحات بأسرع وقت وتطبيقها على أرض الواقع بدون مماطلة أو تسويف لنرى ثمارها في كل مكان من هذا الوطن العزيز.

**سابعاً:** أن يكون الشعب مصدر السلطات كما نص الدستور في مادته الثانية.

**ثامناً:** دستور جديد ورفض قاطع للتعديلات التي انبثقت عن اللجنة المشكلة لهذه الغاية.

**تاسعاً:** رفض قاطع لتزوير إرادة الشعب وتغول المخابرات على إرادته، وقانون عصري للانتخابات النيابية يعزز المشاركة الشعبية في صناعة القرار فيه ينتخب الشعب ممثليه في مجلس الأعيان والنواب وبذلك يكون الشعب قادراً على فرز مجلس أمة قوي يشكل من الأغلبية النيابية الحكومة لنصل إلى دولة القانون والمؤسسات والدولة المدنية الحديثة.

**عاشراً:** رفض فكرة الوطن البديل.

**حادي عشر:** تعزيز الوحدة الوطنية بين مكونات الشعب وزيادة الدعم لأشقائنا الفلسطينيين لنمكنهم من مجابهة العدو الأول للأمة العربية ألا وهو العدو الصهيوني والعمل على تمكين أشقائنا من إقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة على كامل ترابهم الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

**ثاني عشر:** استرجاع الأموال المنهوبة والأراضي الأميرية وكل ما بيع من مقدرات هذا الوطن ومقومات اقتصاده ومحاسبة كل الفاسدين – قضية الواجهات العشائرية.

**ثالث عشر:** إن الدفاع عن الأردن أرضاً وشعباً وهوية ومكافحة الآفات التي نشكو منها جميعاً هو واجب شرعي مقدس كما هو واجب وطني وأن إصلاح النظام هو لمصلحة النظام.

**رابع عشر:** رفض الظلم، التهميش، المكارم.

١. بيان فضل العشائر في الحفاظ على الوطن تاريخاً والمطلوب حاضراً.

٢. تدوين أهم عناوين الحراك العشائري وأسماء الفاعلين فيه ومراتبهم العلمية.

أ. تجمع بني حسن للإصلاح.

ب. تجمع أبناء الدعجة.

جـ. تجمع الحجايا.

د. حركة شباب سحاب للإصلاح.

هـ. تجمع البادية الشمالية.
و. ملتقى جبل عجلون الوطني للإصلاح والتغيير/ لواء كفرنجة.
ز. تجمع العياصرة.
ح. تجمع بني حميدة.
ط. ائتلاف معان للإصلاح.
ي. أحرار الطفيلة.
ك. حراك العقبة للإصلاح.
ل. ائتلاف جرش للإصلاح.
م. اللجنة الوطنية لدعم الإصلاح ونبذ العنف/ اربد.
ن. لجنة شباب (ذيبان) في لواء (ذيبان).
س. تجمع شباب عشائر الدعجة.
ع. التجمع الإصلاحي لأبناء حي الطفايلة.

٣. دور العشائر في حماية الاستقرار على الرغم من كل شيء.
٤. واقع مشاريع التنمية في الأطراف.

## مشروع الخطاب المطلبي والأولويات

لكثرة الأمراض والآلام الموجعة التي يشتكي منها الشعب الأردني قد تتداخل الأولويات وقد يظن البعض أن العلاج يبدأ من الإصلاح الاقتصادي وأنه أولى من الإصلاح السياسي والإداري والاجتماعي والثقافي وقد يكون ضغط المطالب المعيشية تجعل الناس يركزون على هذا الجانب.

ولا غرابة فإن الجوع كافر وكاد الجوع أن يكون كفراً.

وقيل:- (عجبت لمن لم يجد قوت يومه أن لا يخرج شاهراً سيفه).

**الخطاب المطلبي:**

يبدأ ألم السن بسيطاً وقد يختفي مؤقتاً وينتقل مؤقتاً من طبقة إلى طبقة حتى يصل العصب فيصرخ المتألم بدون وعي يبحث عن أي علاج مهما كان، وأظن هذا المثال أقرب

ما يكون للفساد والاستبداد المستشري عندنا.

ظهر الفساد السياسي والاستبداد الفردي وغياب الحريات العامة وغياب العدل وظهر الفساد الاجتماعي والفساد الثقافي، وكلها كانت مؤلمة وإن كانت درجات الإحساس بها مختلفة حتى وصلت الاقتصادي (المعيشي) وهي الصورة الأبشع للفساد مع أن البعض للأسف يرضى بأن يسلم له معاشه ويكتفي حتى لو سلب الحقوق الأخرى كلها.

**المشهد الحالي:**

١. تضاءلت الطبقة الوسطى والتي كانت مكتفية، لحساب الفئة المعدمة والمحتاجة التي اتسعت وتزايدت.

٢. الاحتجاج المطلبي حاجة وقد يكون ضرورة ولا يستطيع أن يقف أمامه أحد.

٣. هذه الكفايات حقوق لمحتاجها وليست منحاً ولا مكرمات: النفقة، السكن، الصحة، التعليم، حقوق لازمة مفروضة على الدولة وأغنياء الأمة لصالح فاقديها.

٤. عم الفساد وسرقت الثروات ونهبت المقدرات وذهبت إلى الجشعين وأهدرت لأنه لا رأسمال لها على المبذرين والسارقين والمستبدين.

٥. تراكمت الديون وفوائدها، والقروض ومستحقاتها، حتى بلغت العشرين مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠١١.

٦. جُفِّفَت منابع ثروة الدولة – ثروة المواطن والوطن – بيعت لسنوات عديدة باسم الخصخصة، غابت الأيدي الأمينة فضيعت الأمانة.

٧. كيف تلبي مطالب وتسد الحاجات ما دامت الثروة مسروقة ومهدورة والمديونية الملزمة عالية، ومستحقة، ومصادر الإنتاج بيعت وسرقت ولم يبق إلا جيوب المواطنين وبخاصة الفقراء.

٨. تقدم الحكومات بعض المسكنات لغاية الإلهاء المؤقت وتفويت الفرصة على الشعب المحتاج من استثمار الظروف المواتية والمد الشعبي المجتمعي لاستعادة حقوقه بشكل جذري.

**إيجابيات الحراك المطلبي وسلبياته:**

**أولاً. الإيجابيات:**

١. استيعاب جرعة الشجاعة وكسر الهيبة والجرأة للتعبير القوي والصريح بحقوق طالما اعتبرتها الحكومة والنظام هبات ومكارم تمنح للموالين والمنساقين ضمن الصالونات والشللية ومراكز النفوذ.

٢. زيادة عدد المستجيبين للمسيرات والاعتصام وأعداد المتظاهرين في الشارع.

٣. تحقيق بعض مطالب المواطنين وتحصيلها.

٤. زيادة ثقة المواطنين بالنفس والقدرة على الإنجاز.

**ثانياً: السلبيات:**

١. تشتيت الجهد الجماهيري فبدلاً من التركيز على إنجاز حزمة القوانين الناظمة للمطالب الإصلاحية تم صرف جهود وأوقات كبيرة لتحقيق المطالب أو أجزاء منها.

٢. توجيه نظر الحكومات واستجاباتها لمعالجة مطالب المواطنين بدلاً من الضغط عليها لإنجاز الإصلاح السياسي المطلوب.

٣. فقدان الإجماع والتفاف كل القوى وحتى الأفراد حول أيٍّ من المطالب لسببين:

- إن أي حراك مطلبي تقوم به أي شريحة من المواطنين يلحق ضرراً بشريحة أخرى (إضراب المعلمين، إضراب موظفي الضمان، رفض الهيكلة) فأولياء أمور الطلاب والطلاب شريحة واسعة من المواطنين لحقها ضرر من إضراب المعلمين، والمنتفعين من الضمان أيضاً شريحة واسعة يقوم موظفو الضمان بخدمتهم التي توقفت من إضراب الموظفين، أما رفض الهيكلة فكثير من موظفي التقاعد المدني قد ناضر من أجل الرواتب الأساسية وبالتالي لا يروق له رفض الهيكلة التي ضاعفت رواتبهم التقاعدية.
- إن الحراك المطلبي دافعه تحقيق مكتسبات مادية لشريحة محدودة وليس مطلباً

عاماً يخدم عموم المواطنين.

٤. استطاعت الحكومات أن تملك زمام المبادرة في الحراك المطلبي ولو بطريقة غير مباشرة وتشغل الرأي العام بالقضية المطلبية وتزيد أو تقلل من شدة الحراك المطلبي بما يخدمها ويصرف الأنظار عن أمور أخرى جوهرية (فإضراب المعلمين تزامن مع تمرير الموازنة التي تهم كل مواطن ولم تأخذ حقها من التفاعل).

٥. إضعاف قيادات الحراكات المطلبية وإفقادهم رمزية القائد الإصلاحي الوطني وإبرازه بدور الساعي لتحقيق منافع مادية ضيقة.

**مقترحات:**

١. ربط المطالب المشروعة كالوظيفة أوالعلاوة أو العلاج، أو التعليم أو السكن بالإصلاح الشامل وهو أن يصبح الشعب المسحوق صاحب السلطة ومالك ثرواته من خلال ممثليه وفق اختيار حر دون مؤثرات من خلال قانون انتخاب منسب وتعديلات دستورية تكفل حق المواطن وتحقيق مطالبه المختلفة.

٢. الحذر كل الحذر من الوقوع في شرك بذل الجهد في معالجات آنية غير مكفولة بدستور وقانون لا يلبث المفسدون من الانقلاب عليها والعدول عنها بحجج يسوقونها بالمنطقة وصعوبة الظروف وغيرها.

٣. المطالب يجب أن تكون من الشعب كله وله جميعه في جميع مناطقه ومختلف شرائحه حتى تكون وطنية وجامعة يكتب لها التحقق والنجاح والديمومة.

٤. أن تكون المنافسة على إشغال الوظائف عادلة وحسب أسس صحيحة بعيداً عن التدخلات الأمنية والمحسوبيات والمحاباة.

٥. التأكيد على الحقوق التي كفلها الدستور ومنها توفير فرص عمل مجدية وكافية.

٦. التأكيد على أن تقدم مسيرة الإصلاح والوقوف معها هو الطريق الأقرب لحل المشكلة المعيشية وتحقيق المطالب المشروعة.

٧. الحذر من الفزاعات التي توهم المواطن أن مطالبته بالإصلاح مع بقية الحراك

الإصلاحي تحرمه من فرصة العمل أو الترقي أو تعيين الأبناء في الوظائف الرسمية أو المتابعة الأمنية وعدم التلهي بهذه المضايقات فالمواطن محروم من تحقيق ضروريات الحياة الكريمة قبل البدء بالمطالبة بالإصلاح، وهل كانت الأحوال مُرضية والحياة مريحة قبل انطلاق الحراك الشعبي؟ أم كانت هي من الأسباب الرئيسة في انطلاق الحراك.

٨. التأكيد على أن الرزق والأجل بيد الله وحده – ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ ﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗا﴾، والتأكيد على أن المطالبة بتحقيق العدالة بين الناس والإصلاح الشامل لن يحرم أحداً رزقه ولن يقرب أجله.

٩. على الحركة الإسلامية والتجمعات الإصلاحية تبني قضايا الناس المعيشية وعدم إغفالها في الخطاب العام لأهميتها وإلحاحها والسير الجاد لتحقيقها كلياً أو جزئياً.. وقد جاء في الحديث الشريف (**لئن أمشي في حاجة أخي حتى تقضى له خير من أن أعتكف في مسجدي هذا شهراً**).

١٠. تثقيف الناس وتوعيتهم بحقوقهم القانونية المشروعة والمكفولة دستورياً.

١١. تشجيع العمال على الانخراط في النقابات العمالية، ووضع خطة للاستفادة من النقابات العمالية والمهنية للإسهام في توفير فرص عمل وتحسين الوضع المعيشي الكريم للعمال.

١٢. مشاركة العمال في اعتصاماتهم ومسيراتهم ودعمها إعلامياً وسياسياً.

١٣. التحذير من صرف البوصلة عن الإصلاح الشامل بالنظر إلى استجابة الحكومة لبعض المطالب المحددة – على أهميتها – .

٢٠١٢/٤/٢٢م

**انشاء الهيئة المستقلة للانتخابات**

تم تأسيس الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن بموجب القانون رقم (١١) لعام ٢٠١٢، وهي هيئة مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، مهمتها الاشراف على العملية الانتخابية النيابية و ادارتها في كل مراحلها، وعلى أي انتخابات

أخرى يقررها مجلس الوزراء، وعلى الهيئة ان تتخذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من إدارة وتنفيذ انتخابات نزيهة، حيادية وشفافة تستند على مبادىء العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون الجهاز التنظيمي تتكون الهيئة من:ـ

١. مجلس المفوضين
٢. الجهاز التنفيذي
٣. مجلس المفوضين

بتاريخ ٦/ ٥/ ٢٠١٢ تم تعيين مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب على النحو التالي:

معالي السيد عبد الإله الخطيب/ رئيسا

**والاعضاء:**

١. معالي السيد رياض الشكعة
٢. معالي السيد عاطف البطوش
٣. معالي السيد محمد علي العلاونة
٤. عطوفة السيد عيد الجويعد

الهيئة المستقلة للانتخابات مطلب شعبي للخروج من هيمنة السلطة التنفيذية والاجهزة الامنية على الانتخابات النيابية، لكن الذي قرأه المتخصصون في الفقه القانوني والدستوري وجدوا ان الهيئة بهذه المواصفات هي جسم بلا روح وانها ليست هي المعنية والمطلوبة فليس لها من اسمها نصيب فما المستقل فيها وما سلطتها وما مكوناتها ومن يشكلها؟ واسئلة كثيرة تثار حولها شانها شأن المحكمة الدستورية المنشودة.

# الفصل السادس

# أبرز الملتقيات الشعبية الكبرى المؤيدة للاصلاح وللحركة الاسلامية والاصلاح

**معان الكرك المفرق عجلون مادبا.**

**١- لقاء في معان في بيت النائب عادل الخوالدة رحمه الله ٢٠١١/٤/٢**

حيث استقبل اهل معان قيادات الحركة الاسلامية بموكب من السيارات قبل وصولهم مدينة معان وفي حفل عام القيت كلمات الوفاء للحركة الاسلامية لموقفها مع اهل معان و التأييد للحركة الاسلامية والتبرؤ مما نسب الى اهل معان من اعتداء على الحراك الشعبي في عمان كما القى عدد من وجهاء المدينة كلمات بهذا الشأن .

**٢- لقاء في بيت النائب السابق د. علي الضلاعين ٢٠١١/٤/١٢**

اجتمع اكثر من ٦٠٠ شخص مساء الثلاثاء بدعوة من النائب السابق الدكتور علي الضلاعين، في بلدة مؤتة- الكرك، من القوى السياسية والحزبية، ووجهاء عشائر من الكرك، وممثلين عن قوى سياسية من عمان من بينها – الاخوان المسلمون والجمعية الاردنية من اجل التغيير وحملة جايين ومجموعة الـ٣٦، وقد حضر من جماعة الاخوان المسلمين حمزة منصور، احمد الكفاوين، زكي بني ارشيد، ارحيل الغرايبة، سالم الفلاحات ومن الجمعية الاردنية من اجل التغيير النائب السابق سيف الدين مراد ومن التيار الوطني ناهض حتر، وعدد من أعضاء لجنة الـ٣٦.

وقد القى كل من همام سعيد، حمزة منصور، سالم الفلاحات، ناهض حتر، صلاح الزعبي، مصطفى الرواشدة، بشار الرواشدة والشاعر ماجد المجالي. كلمات امام الحضور اكدوا فيها على ضرورة الاصلاح وعلى التأكيد ان الشعب الاردني مستعد للاصلاح وخصوصاً الإصلاح الدستوري، وفيما اعتبر مراقبون أن الاجتماع يأتي رداً على دعاة محاربة الإصلاح وعلى محاولات تخويف الأردنيين منه. كل الاردن

٣- لقاء في المفرق ٢٠١١/٥/٦

**أبناء عشيرة العليمات يولمون لقيادة الحركة الاسلامية**

بدعوة من الشيخ سلمان ابو عليم والوزيرين السابقين الدكتور محمد ابو عليم والدكتور سليمان ابو عليم، اقيم في محافظة المفرق يوم الجمعة ٦/ ٥/ ٢٠١١ مأدبة غداء لقيادة الحركة الاسلامية (الاخوان المسلمون – جزب جبهة العمل الاسلامي).

واكد ابناء عشيرة العليمات من خلال الكلمة الترحيبية التي القاها النائب والوزير السابق محمد ابو عليم على اهمية التواصل مع ابناء الوطن كافة وشددوا على شرعية مطالب الحركة الاسلامية في حراكها ومطالبها وكافة الشرفاء بالاصلاح في ظل ما يعانيه الوطن من تحديات داخلية في مقدمتها ارتفاع وتيرة الفساد بكافة انواعه وكثرة المفسدين والتطاول على المال العام وبيع ممتلكات الوطن وكل حقوق المواطنين وتزوير ارادة الشعب الاردني من خلال انتخابات تفتقد الى النزاهة والعدالة.

كما اكد على ضرورة بناء جبهة وطنية من كل الاطياف لحماية البلد وتخليصه من زمر الفساد والمفسدين.

وخلص الى القول بان المطلوب قانون انتخابي عادل وانتخابات حرة ونزيهة في اشارة الى حجم التزوير الذي حصل في الانتخابات الاخيرة وما سبقها من انتخابات بعد عام ١٩٨٩م وتشكيل حكومة برلمانية عريضة من كافة القوى المؤمنة بطريق الاصلاح وانشاء محكمة دستورية وضرورة ان يكون الشعب الاردني مصدرا للسلطات لتفعيل الدستور .

واكد ابو عليم ان عملية الاصلاح ما زالت تسير ببطء وان المطلوب تسريعها واجراءات حكومية جادة وتعديلات دستورية حقيقية فيما اكد الوزير السابق الدكتور سليمان ابو عليم على اهمية توحيد الجهود في هذا البلد وتوحيد المواقف وان الوحدة الوطنية خط احمر لا يجوز لاي كان ان يمس هذه القضية وقال نحن وكل الغيورين على الوطن ومعنا ابناء الحركة الاسلامية في خندق هذا الوطن لحمايته والمحافظة عليه وتخليصه من كل الذين اساءوا اليه ونطالب بايقاف مسلسلات الفساد والافساد في الوطن العزيز

واشـار الى ضـروة الاسـراع في مـشاريع الاصـلاح الـتي لا تحتمـل التاجيـل والتـسويف وضرورة افساح المجال للشعب الاردني ان ينتخب ممثليه بصورة حضارية .

واكد المتحدثون من ابناء عشيرة العليمات على دور الحركـة الاسـلامية الفاعـل في خدمة هذا الوطن واشاروا الى جهود نوابها في البرلمانات الـسابقة .وانفتـاحهم مـع كافـة القوى والكتل البرلمانية وصولا الى حلول جذرية للمشاكل التي يعاني منها الجميع.

و تحدث امين عام حزب جبهة العمل الاسلامي حمزة منصور فاكـد علـى ضـرورة توحيد جهود كافة المخلصين مـن ابنـاء الاردن لخدمـة قـضايا الامـة والـوطن حيـث ان المرحلة الحالية ليست طبيعية ونحتـاج الى جهـود متواصـلة مـن كافـة القـوى والاحـزاب والنقابـات والعـشائر الكريمـة ومؤسـسات المجتمـع المحلـي واسـتعرض مطالـب الحركـة الاسلامية التي هي في الحقيقة مطالب الشعب الاردني بكافة مواقعه وشرائحه

وقال منصور: «لا بديل عن الاصلاح الا الفساد -لا قدر الله -وخـصوصا في ظـل ما يعانيه البلد من ازمات خانقة سياسة واقتصادية واجتماعية وتربوية».

وقدم شكره باسم الحركة الاسلامية لابناء عشيرة العليمات وعلـى راسـهم الـشيخ سلمان ابو عليم والدكتور محمد ابو عليم والدكتور سليمان ابو علـيم علـى هـذه اللفتـة الكريمة تجاه قيادة الحركة الاسلامية.

وشكر الجميع على حسن الـضيافة واللقـاء مـؤملا ان يـستمر التواصـل مـع كافـة الاخيار في هذا الوطن العزيز.

كما اكد الحضور جميعا على ضرورة استمرار تنـسيق الجهـود مـع كافـة المـستويات لتخليص الوطن مما يعاني منه للخروج من ازمات ومشاكل.

وشارك في هذه الزيارة من قيادة الحركة الاسلامية كل مـن سـالم الفلاحـات، جميـل ابوبكر، احمد الكفاوين، ممدوح المحيسن، نمر العساف، زكي بني ارشـيد، موسـى الـوحش، مراد العضايلة، محمد عواد الزيود، كما شارك في الزيارة قيادة الحركة الاسلامية في محافظة المفرق وحضر هذا اللقاء ايضا جمّع من وجهاء وابناء عشيرة العليمات في محافظة المفرق.

**وفيما يلي نص التصريح:**

بدعوة كريمة من سعادة الشيخ سلمان ابو عليم ومعـالي الـدكتور محمـد ابـو علـيم

ومعالي الدكتور سليمان ابو عليم – اقيم في محافظة المفرق يوم الجمعة ٦/ ٥/ ٢٠١١ مأدبة غداء كريمة لقيادة الحركة الاسلامية (الاخوان المسلمون – جزب جبهة العمل الاسلامي).

وقد استقبل وفد الحركة الاسلامية بالحفاوة والتكريم وتأتي هذه الزيارة في سياق التواصل مع العشائر الاردنية الكريمة وتوحيد الجهود الوطنية الداعمة لمشاريع الاصلاح والذي غدا مطلبا لكل فئات الشعب الاردني.

وقد اكد ابناء عشيرة العليمات من خلال الكلمة الترحيبية التي القاها النائب والوزير السابق محمد ابو عليم على اهمية التواصل مع ابناء الوطن كافة واكد على شرعية مطالب الحركة الاسلامية في حراكها ومطالبها وكافة الشرفاء بالاصلاح في ظل ما يعانيه الوطن من تحديات داخلية في مقدمتها ارتفاع وتيرة الفساد بكافة انواعه وكثرة المفسدين والتطاول على المال العام وبيع ممتلكات الوطن وكل حقوق المواطنين وتزوير ارادة الشعب الاردني من خلال انتخابات تفتقد الى النزاهة والعدالة كما اكد على ضرورة بناء جبهة وطنية من كل الاطياف لحماية البلد وتخليصه من زمر الفساد والمفسدين وخلص الى القول بان المطلوب قانون انتخابي عادل وانتخابات حرة ونزيهة في اشارة الى حجم التزوير الذي حصل في الانتخابات الاخيرة وما سبقها من انتخابات بعد عام ١٩٨٩م وتشكيل حكومة برلمانية عريضة من كافة القوى المؤمنة بطريق الاصلاح وانشاء محكمة دستورية وضرورة ان يكون الشعب الاردني مصدرا للسلطات لتفعيل الدستور.

واكد ان عملية الاصلاح ما زالت تسير ببطء وان المطلوب تسريعها واجراءات حكومية جادة وتعديلات دستورية حقيقية فيما اكد الوزير السابق الدكتور سليمان ابو عليم على اهمية توحيد الجهود في هذا البلد وتوحيد المواقف وان الوحدة الوطنية خط احمر لا يجوز لاي كان ان يمس هذه القضية وقال نحن وكل الغيورين على الوطن ومعنا ابناء الحركة الاسلامية في خندق هذا الوطن لحمايته والمحافظة عليه وتخليصه من كل الذين اساءوا اليه ونطالب بايقاف مسلسلات الفساد والافساد في الوطن العزيز واشار

الى ضروة الاسراع في مشاريع الاصلاح التي لا تحتمل التاجيل والتسويف وضرورة افساح المجال للشعب الاردني ان ينتخب ممثليه بصورة حضارية.

وقد اكد المتحدثون من ابناء عشيرة العليمات على دور الحركة الاسلامية الفاعل في خدمة هذا الوطن واشاروا الى جهود نوابها في البرلمانات السابقة.

وانفتاحهم مع كافة القوى والكتل البرلمانية وصولا الى حلول جذرية للمشاكل التي يعاني منها الجميع.

وقد تحدث الاستاذ حمزة منصور امين عام حزب جبهة العمل الاسلامي نيابة عن اخوانه المشاركين في هذا اللقاء فاكد على ضرورة توحيد جهود كافة المخلصين من ابناء الاردن لخدمة قضايا الامة والوطن حيث ان المرحلة الحالية ليست طبيعية وتحتاج الى جهود متواصلة من كافة القوى والاحزاب والنقابات والعشائر الكريمة ومؤسسات المجتمع المحلي واستعرض مطالب الحركة الاسلامية التي هي في الحقيقة مطالب الشعب الاردني بكافة مواقعه وشرائحه وقال لا بديل عن الاصلاح الا الفساد -لا قدر الله -.

وخصوصا في ظل ما يعانيه البلد من ازمات خانقة سياسة واقتصادية واجتماعية وتربوية وقدم شكره باسم الحركة الاسلامية لابناء عشيرة العليمات وعلى راسهم الشيخ سلمان ابو عليم والدكتور محمد ابو عليم والدكتور سليمان ابو عليم على هذه اللفتة الكريمة تجاه قيادة الحركة الاسلامية.

**٤- لقاء شعبي واسع في جبل عجلون ٢٠١١/٦/٤ في بيت الدكتور احمد عناب**

بسم الله الرحمن الرحيم

**ملتقى جبل عجلون الوطني للإصلاح والتغيير /لواء كفرنجة**

**السبت ٢٠١١/٦/٤**

جاء هذا الملتقى في الوقت الذي تمر به الأمة بلحظة تاريخية تغييريه، وملتقى جبل عجلون المنعقد في مدينة كفرنجة، هذه المدنية التي لها ارث تاريخي في العمل السياسي الوطني منذ ١٩٥٦، واستمرار للملتقيات التي عقدت في مختلف المدن الأردنية.

وأننا إذ نوجه رسالة واضحة إلى صاحب القرار الأردني وكل من يؤمن بان التغيير

منهج وطريق من اجل مستقبل واعد ومبشر بالخير، لا بد من أن نعترف بوجود خلل وفساد، والاعتراف يعني الحاجة إلى التغيير، وخطوة جريئة وجوهرية للتقدم إلى الأمام، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾[الرعد: ١١].

وأننا نطالب بتغييرات حقيقة في جميع مفاصل النظام/ وصولا إلى حكومة برلمانية، ومحاربة الفساد والمفسدين، ونقول لأولئك المرجفين، والذين يقفون في وجه المصلحين من أبناء هذا الوطن، ماضون ومستمرون في الإصلاح الشامل وصابرون حتى تتحقق جميع المطالب الإصلاحية.

**ادارة: ملتقى جبل عجلون الوطني للإصلاح والتغيير**

**كفرنجة في: ٢٠١١/٦/٤**

**٥- لقاء في مادبا ٠٨ /٥/ ٢٠١١**

في لقاء جماهيري واسع استضيف فيه المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الاسلامي في قاعة مدارس الرشاد/ مادبا أكد أمين عام حزب جبهة العمل الإسلامي حمزه منصور أن غياب الإصلاح يشيع الظلم والفساد، وفي ظلهما يتسع الفقر ويغيب الأمن، ويطمع الأعداء في الامة.

وأضاف خلال لقاء لأعضاء المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الإسلامي مع المواطنين في مادبا التأم في قاعة مدارس الرشاد الحديثة أن الإصلاح بالنسبة للحركة الاسلامية ليس وليد الساعة. بل عمل استمر لسنوات.

وقال ان نشأة جماعة الاخوان المسلمين في العام ١٩٢٨ جاء كردة فعل على احتلال البلاد الإسلامية، وانفراط عقد الخلافة الإسلامية، مضيفا ان الحركة عندما تمارس الدعوة إنما تريد ان تحقق الإصلاح، وهي حينما تشارك في الحياة العامة في الوزارة أو النيابة تبغي من وراء ذلك الإصلاح.

وقال ان المتابع لبرامج الحركة الإسلامية ومن بينها البرامج الانتخابية منذ العام ١٩٨٩ وحتى ٢٠٠٧ يلاحظ ان الاصلاح يتصدر برامجها، ومن بينها الإصلاحات التشريعية والدستورية.

وأضاف منصور ان بعض النواب وبعض المسؤولين يرتعبون، عند سماع قول 'نريد إصلاح الدستور' و'نقول' لهم ان الدستور اجتهاد بشري، وواضعو الدستور لهـم التقـدير العالي، فإذا كان الدستور صالحاً في العام ٥٢ فحري بالأردن وبالأردنيين في العقد الثاني من الألفية الثالثة أن يعملوا على تطويره ليتماشى مع ما اصـاب شـتى منـاحي الحيـاة في الأردن.

وقال ان من حق الاردنيين إعادة النظر في دستور الـبلاد وفقـاً للآليـة الـتي حـددها الدستور، مشيرا الى أن الدستور تعرض لنحو ٣٠ تعديلا خلال العقود الماضية.

وتناول منصور باستفاضة الإسـهامات المـضيئة للإسـلاميين في المفاصـل المهمـة في التاريخ السياسي الأردنـي، مـشيراً إلى مـساهمتهم في دفـع عجلـة التحـول الـديمقراطي، وبخاصة أثناء مـشاركتهم في مجـالس النـواب، حيـث عـبروا عـن الإرادة الحـرة للـشعب الأردني.

ودعا إلى ضرورة تعديل القوانين، وإصلاح الـسلطات الرئيـسية، مـشيراً إلى الاثـار السلبية للتعديلات التي طالت الدستور على مر العقود الماضية.

وأكد أهمية وضرورة وجود محكمة دستورية لوقف تعدي الحكومات على الدستور من خلال إقرار عدد لا نهائي من القوانين المؤقتة التي تخالف الدستور وتناقض نصوصه.

وجزم منصور بضرورة إيجاد مجلـس نـواب قـوي يمـارس دوره وسـلطاته المكفولـة دستوريا وقانونيا، مؤكدا في السياق ذاته على أهمية استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية 'استقلالاً إداريا ومالياً '.

وقال حمزة للحضور عن ممثلي الحركة الإسلامية وحزب جبهة العمل الاسـلامي 'لم نمنع في مرحلة الأحكام العرفية من الخطابة في المساجد إلا أننـا الآن ممنوعـون تمامـا مـن اعتلاء أي منبر'، مبيناً الأضرار التي تسببت بها القوانين المؤقتـة علـى الحيـاة الـسياسية في الأردن.

وقال 'القوانين المؤقتة شوهت الحياة السياسية في الأردن '، لافتاً في الـسياق ذاتـه إلى أن فترة الأحكام العرفية كانت أقل وطأة من المرحلة الحالية.

وكان حمزة منصور استعرض مسيرة الحزب وانجازاته وريادته في دعوته للإصلاح السياسي، ورفضه لكافة الصيغ غير الدستورية التي فرضتها قوانين الاجتماعات العامة، والانتخاب والتي أضرت بالبلاد وأعادت عجلة الإصلاح إلى الوراء.

كما بين رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح السياسي المنشود، بحيث لا يكون مجرد تزيين، بل إصلاح حقيقي تحترم فيه كرامة الإنسان وتحترم فيه القاعدة الدستورية، مؤكداً ' ان الأمة مصدر السلطات'.

وأعرب منصور عن إيمان الحركة، وحزب جبهة العمل بفكرة الإصلاح وعرفها بنزوع أصيل فطري للعودة للحق والصواب، أو تصويب ما اعوج وانحرف، معتبراً أن الإصلاح المنشود هو إصلاح متدرج. كما جرت مداخلات من الحضور واستفسارات كثيرة اجاب عنها اعضاء المكتب التنفيذي للحزب كل حسب اختصاصه ارابيلا

**ب. نشاطات اخرى:**

**عشائر الكرك تعلن التفافها حول الحراك الشعبي٢٠١١/٨/٢١**

عقد لقاء موسع ضم ممثلي ووجهاء جميع العشائر في محافظة الكرك وممثلي الفعاليات الشعبية والاحزاب والنقابات والقوى الوطنية ورجال الدين المسيحيين والعلماء والمفكرين وكذلك الحراك الشبابي والشعبي في محافظة الكرك، حضره ما يزيد عن ثلاثمائة وخمسين شخصا.

واستضاف مجمع النقابات المهنية الاجتماع الذي اجمع المشاركون فيه على انه لقاء تاريخي له ما بعده واصطف شباب الحراك مرحبين بالضيوف ووجهاء العشائر.

واوضح المهندس ياسين الطراونة الذي كلفه الحراك للتحدث باسمهم وادارة الجلسة خلفية الترتيب للقاء وان اطراف عده من شيوخ ووجهاء الكرك تداعت للتدخل في الازمة بعد الاعتداء الذي تعرض له الحراك في الثاني عشر من هذا الشهر وقال نقدر هذا الوقوف من رجال الكرك وشيوخها وهذا هو احد المواقف الشريفة التي اعتاد عليها رجال الكرك، ثم طلب من الاستماع للناطق الرسمي باسم الحراك الشبابي والشعبي في المحافظة معاذ البطوش للتعرف على الحراك بشكل اقرب وازالة الكثير من التشويهات

التي يحاول البعض الصاقها به حسب تعبيره.

وذكر البطوش اهداف الحراك ومنطلقاته وشدد على ان مطلب الاصلاح مطلب شعبي يخص كل مواطن وقال نسعى لجلب الحرية لوطننا الحبيب ونتبع الوسائل السلمية ونقدر بكل وعي وتمعن كل ما يدور حول الحراك وقلوبنا باتجاه وطننا واضاف استطاع هذا الحراك رسم نموذج فريد صهرت فيه كل الخلفيات والايدلوجيات واستوعب كل شرائح المجتمع بخلطة فسيفسائية جميلة تصبوا لحرية الوطن ورفع الضيم عنه واستنكر البطوش قوى الشد العكسي والجهات الامنية التي تشوه صورة الحراك تقف بوجهه واشار الى ما ذكره الملك في لقاءه مع الشباب الاسبوع الماضي عن هذه الزمرة الامنية بالديناصورات وقال كلنا نقف اما هذه الديناصورات والفاسدين ليتخلص الاردن منهم حسب تعبيره.

ثم اشار الى حالة الوعي التي يتمتع بها قادة الحراك المثقفين ومثل بحالات كثيرة آثر فيها الحراك المصالح العامة التي تنسجم مع مطالب الحراك الباحث عن مصالح ابناء الوطن حسب وصفه.

ثم داخل العميد المتقاعد عبد الله القرالة بكلمه حيث انه من الداعين لهذا اللقاء وقال اني لا اجامل حينما اعجب بالشباب واشار للقاء جمعه بهم وقال هم اصحاب راي وحجة وعلم ووعي واني سعيد للمستوى الذي رايته، واشار لجمله من الثمار التي نسب فضلها للحراك.

وبعدها فتح المجال للحضور للمحاورة والتباحث في امور الحراك في المحافظة وقد تحدث جمع من وجهاء العشائر وكان من اللافت التفافهم وفخرهم بالحراك الشبابي واستيائهم من حالة الفساد الذي دب في كل مفاصل الدولة حسب تعبيرهم حيث قال الشيخ علي الكركي (دور الشباب اساسي ومهم وهم ابنائنا ولهم علينا حق الدعم) واضاف مدالله الجعافرة (عشيرة الحباشنة مع الاصلاح وضد الفاسدين والكرك يجب ان تتقدم تبقى كما كانت في المقدمة).

وقال الحاج تركي الرواشدة (الشباب لهم الحق للخروج والمطالبة بالاصلاح

ومحاسبة الفاسدين)

وشكر المهندس محمد المعايطة الحراك الذي حرك القوانين والتعديلات الدستورية حسب تعبيره وطالب بقوانين مسائلة للقضاء على الفساد، وقال بخيت اللصاصمة نحن مع محاربة الفساد واستنكر القوى التي تبطئ بالاصلاح وقال نحن نسعى لديمقراطية واصلاحات حقيقية، وطالب الحاج سعدي طبازة بان يكون الحراك ممثلا للجميع بعد ان قام بشكره ودعمه وقال بسام المعايطة (نحن مع الحراك الشبابي جملة وتفصيلا وسندعس على كل فاسد).

واقترح الحاج جميل القرالة انشاء مجلس استشاري للحراك وقال رجال الكرك هي التي تقود الحراك في الاردن واضاف ان مقومات الاردن كلها في الكرك واضاف مخاطبا الملك شعبك يريدك لكن بطانتك سيئة للاسف، وفي مداخلته قال الاستاذ احمد جابر يجب على الملك ان يقود الاصلاح بنفسه وبطانته فاسده وان الفساد في الديوان الملكي وقال ترتع الرعية اذا رتع راعيها.

وشدد الحاج صبر الضلاعين على الوقوف مع الحراك قلبا وقالبا واضاف ان الحراك قد يؤثر على الحالة التجارية في وقفته بعد صلاة الجمعة.

بينما اضاف الخوري علاء البقاعين احد رجال الدين المسيحي في الكرك ان الاصلاح مطلب جماهيري مهم، وشدد كل من الحاج صبري الضلاعين والحاج داوود الخرشة على الوقوف مع الاصلاح ورفض كل الافعال الغوغائية التي تضر بالوطن.

وفي مداخلة لطلال المجالي قال نريد حكومة انقاذ وطني تطبق الاصلاحات وتحارب الفساد وهذا الحراك هم ابنائنا ومن واجبنا دعمهم كما استنكر الاعتداء الذي تعرض له ابناء الحراك وطالب الملك بان يقود ثورة بيضاء ضد الفساد وقال ستجد الحراك يقف بجانبك.

بينما اختتم الدكتور عبد الوهاب الطراونة في مداخلته ما اطلق عليه النقاط التي تعتبر قواسم مشتركة بين المجتمعين وهي الدعم الكامل للحراك الشبابي والشعبي والاجماع على محاربة الفساد والوقوف ضد الفاسدين واستنكار حالة الاعتداء التي تعرض لها الناشطين.

وقد ارسل خالد الضمور رئيس ملتقى الكرك للفعاليات الشعبية ببرقية اعتذر فيها عن الحضور بسبب سفره متضمنه حسب مدير الفعاليه تأييد الحراك ودعوة لجميع اطياف وفئات الشعب في الكرك للانخراط في مطالب شباب الحراك والمطالبة بالاصلاح السياسي والاداري ومكافحة الفساد ومحاسبة المتورطين وقال نحن نعيش في محافظة مهمة لا تحظى الا بالفتات وما نشهده على مستوى سوء الخدمات يحتم علينا المطالبة بالاصلاح.

وقد اشار المهندس ياسين الطراونة عريف الفعالية الى جملة من النقاط وهي ضرورة التواصل والاجتماع الدوري للتباحث في امر المحافظة ووحدة الحراك الاردني وان ابناء الوطن كلهم يحملون هما واحدا ورؤية موحدة للاصلاح رافضا حالة التقسيم والتجزيء الذي تسعى له بعض الجهات لضرب الحراك، واستذكر شهداء هبة نيسان الذين جلبوا الديمقراطية والغوا الاحكام العرفية حسب تعبيره كما استذكر بعض قضايا الفساد المؤرقة والتي اضاعت ثروات الوطن بابخس الاثمان وقال ان من يبيع ثروات الوطن هو من يقف ضد الوطن وليس هذا الحراك الذي يجلب الخير والحقوق المسلوبة وقال لولا الحراك لما حدث ما حدث من تغيير وما يحدث من ثبات الاسعار الحفاظ على بعض ما تبقى انما هو نتاج هذا الحراك المبارك حسب تعبيره.

واضاف ندين كل من يتهم الحراك بالخيانة والاجندات الاجنبية مشيرا لبيان النواب الثلاث واربعين وقال اصحاب الخيانة والعلاقة بالاجنبي من يتعامل مع الامريكان والاسرائيليين ولسنا نحن.

وقد اختتم اللقاء بالاتفاق على جملة من القواسم المشتركة وهي ضرورة استمرار الحراك الشبابي والشعبي ودعم الحاضرين له والوقوف في صفه واستنكار حالات الاعتداء على النشطاء وضرورة الحفاظ على وحدة ابناء الكرك ووقوفهم في خندق واحد ضد الفساد وكل المفسدين، كما تم الاتفاق على تكرار مثل هذه اللقاءات للتباحث في كل امور المحافظة وخاصة ما يتعلق بالحراك.

(البوصلة)٢٠١١/٨/٢١

**معان**

نظم شباب ائتلاف الاصلاح والتغيير في معان مهرجانا بعنوان "الرسالة" شارك فيه العديد من الفعاليات الشبابية الشعبية والحزبية وعدد من دعاة الاصلاح من مأدبا والكرك والطفيلة والعقبة.

وزاد عدد حضور المهرجان الذي اقيم أمام ديوان الخوالدة آل خطاب بعد صلاة التراويح السبت عن ٣٥٠ شخصاً، ردد هتافات منها : "اسمع اسمع يا نظام، شعب الاردن ما ينظام"، "شركات الوطن باعوها وبلاس فيجاس خسروها"، " قولو الله قولو الله، المعاني سيده الله"، " اكتب اكتب في التقرير ووصل لمعلمك شو بيصير للاصلا ح والتغيير والأردن بده تطهير"، "سوريا لينا وحقك علينا" .

وطالب الدكتور يوسف أبو الزيت القرامسة عن ائتلاف شباب معان للاصلاح والتغيير، في كلمة له برفع ايدي الأمنية عن الحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجامعية والنقابية والاعلامية والمدنية، والتأكيد على عدم مشروعية البرلمان الحالي وحله وإقالة الحكومة، وتشكيل حكومة انقاذ وطني، لا تضم أي رمز من رموز عهد الفساد.

كما دعا الى وضع استراتيجية وطنية حقيقية من خلال لدعوة لمؤتمر وطني حقيقي تعمل على تنمية المستقبل السياسي للأردن واستعادة ما تم بيعه من ثروات ومؤسسات وشركات القطاع العام واستعادة أراضي الدولة وكل ما ترتب على بيعها وتفويضها لغير مستحقيها.

وطالب القرامسة بفتح حقيقي لكل ملفات الفساد وتحويلها إلى القضاء الأردني العادل وليس أي جهة أخرى ترتبط بالسلطة التنفيذية، وارساء قواعد المساواة الحقيقية في الحقوق والواجبات لكافة الأردنيين مبنية على الكفاءة وليس على المحسوبية أو الولاء.

ودعا الى اطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفيات غير جنائية مثل معتقلي مدينة معان وكل من اعتقل بتهمة مجابهة العدو الصهيوني والاحتلال الأمريكي في العراق وغيرهم.

وطالب القرامسة بالفصل الحقيقي للسلطات، ومنع تغوّل السلطة التنفيذية أو أي

فرد من السلطتين التشريعية والقضائية، وضمان هوية الأردن العربية الإسلامية وفك التبعية ومواجهة العدو الصهيوني وتعزيز ثقافة المواطنة والمساواة والعدالة والتحرر من الخوف.

وتحدث دغازي ربيحات من الطفيلة مطالباً برفع أيدي الاجزة الأمنية عن المواطنين في الأردن منتقداً متابعة الاجهزة للاطفال من حفظة كتاب الله، وقال:" الدين الرسمي للدولة هو دين الاسلام، إذا كان هناك دين سري للدولة فلتعلمنا به لعلنا والعياذ بالله أن نعتنقه.

واستنكر استمرار ما وصفه بالفساد السياسي كتزوير الانتخابات في كل دورة، وتوارث المناصب السياسية.

كما وتحدث النائب السابق الدكتور علي الضلاعين ورضوان النوايسة من الكرك مطالبين الحكومة بالتسريع في عملية الاصلاح ومحاسبة الفاسدين في شتى أرجاء الوطن، لكي يتحقق بذلك العدل بين المواطنين.

وتحدث من العقبة أيمن البسيوني مشدداً على أن التعديلات المقترحة لا تلبي طموح الشعب الأردني شكلا ومضمونا، فمن حيث الشكل فأي لجنة تقترح يجب أن تكون ممثلة للشعب، بينما هذه اللجنة تم استدعاؤها من المتحف المصري للمومياء والتحنيط، وتم تطعيمها بأسس الاستبداد والظلم.

أما من حيث المضمون فقد: 'انطلقت هذه التعديلات من افتراء أن هناك تغولاً من السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، والصحيح أن التغول من المخابرات.

ودعا الى اعادة الولاية العامة للشعب، وانتخاب السلطة التنفيذية من قبل الشعب، وأن يكون الملك رأس الدولة وليس رئيسا للسلطات، ونشاء المحكمة الدستورية لمراقبة القوانين السارية وحفظ كرامة وحرية المواطن الأردني.

**العقبة**

بتاريخ ١٠/ ٥/ ٢٠١٢عقد العقباويون الاصلاحيون مؤتمرا للإصلاح في مجمع النقابات المهنية صدرت عنه وثيقة اشتملت على محور سياسي واقتصادي واجتماعي

وثقافي ومحور خاص للعقبة ركزت فيه على الاصلاح الدستوري وفصل السلطات والتاكيد على حقوق اهل العقبة في التملك والعمل.

**احرارالحويطات**

**بيان صادر عن تجمع أحرار قبيلة الحويطات ٣/١٠/٢٠١٢:**

تابعنا بأسى بالغ محاولات التجيش التي مارسها ويمارسها بعض محاسيب النظام وأزلامه ممن يعملون باسم الديوان الملكي وبأدواته، وبطريقة لا اخلاقية، ونخص بالذكر الممارسة الحالية للشريف فواز والشريفة زين بنت ناصر والشريف محمد اللهيمق (السعودي الجنسية) الذين يقومون بالتجيش في خيمة نصبوها على مثلث الحسينية الجفر، فيما تقوم سيارات تابعة للديوان الملكي بالتنقل لجمع الناس من اطراف البادية الجنوبية، اذ يقومون بخداع وتجييش الفقراء والمساكين من ابناء القبيلة واستغلال فقرهم وحاجتهم الماسة للمال وباسم الوطن وحماية الوطن ضد تظاهرة الاصلاحيين يوم الجمعة الخامس من تشرين الأول، مقابل مبالغ تافهة من المال ووعد بأن تكون لهم خيامهم في عمان وتأمين نقلهم وطعامهم.

ونحن نقول لهم:ـ أبناء الحويطات ليسوا مرتزقة، ابناء القبيلة التي حررت سوريا الكبرى لا يمكن أن تمتد ايديهم بسوء إلى الاصلاحيين، وكما ساهمنا في بناء الأردن وحمايته، سنشارك اليوم نحن في تجمع احرار قبيلة الحويطات اخواننا من ابناء الحركات الاصلاحية وحركة الاخوان المسلمين مسيرة جمعة انقاذ الوطن، لانقاذ وطننا واسترداد الدولة الأردنية سلطة وموارد، ابناء الحويطات لا يمكن ان ينحازوا إلا لشعبهم كل شعبهم ولا خصم لهم في مكوناته إلا خصم هذا الشعب الفساد والاستبداد، ولا يمكن أن تكون ايديهم ممدودة إلا بالخير والاصلاح وضد الفساد وعصابته.

إننا نحذر كل من تسول له نفسه استغلال فقرائنا ومشايخ هذا النظام الذين اختارهم لنفسه وهو المسؤول الأول والأخير عن افقار وتجهيل ابناء قبيلتنا وسرقة الأردن والاردنيين، من اننا لن نقف مكتوفي الايدي وابناء الحويطات من مثقفيها لن يسمحوا ابداً بالاساءة إلى عشيرتهم وزعرنة اسمها وتلويث تاريخها ومحاولة تشويه وحدة وبنية

الشعب الأردني بمختلف مكوناته، فلن تكون جريمتكم باسمنا، وليعلم كل ابناء الشعب الأردني أننا معهم لا مع سواهم نقاسمهم المصير والأمل بمستقبل حر ديمقراطي، والأمل باسترداد الدولة سلطة وموارداً، وبناء الغد الأفضل الحر الديمقراطي العادل للجميع.

نحن أبناء الحويطات سنكون في مقدمة صفوف المظاهرة ومصيرنا مصيرها وعلى الباغي تدور الدوائر.

## تجمع أحرار قبيلة الحويطات

**الحراك الشعبي**

**بيان آخر:**

**شخصيات متنفذه تحاول تدمير حراك احرار الحويطات**

يقول الأصمعي عن ولع الأعراب بأوطانهم وتعلقهم بها «دخلت البادية فنزلت على بعض الأعراب فقلت افدني، فقال إذا شئت أن تعرف وفاء الرجال، وحسن عهده، وكرم أخلاقه، وطهارة مولده، فانظر حنينه إلى وطنه.

جاءت مشاركة أحرار الحويطات في مسيرة جمعة انقاذ الوطن مفصلية، ونقطة تحول، تبشر بعهد جديد مخلفة وراءها، كل أساليب الانظمة البيروقراطية، وماصاحبها من أقصاء وتهميش للكفاءات والعقول دام قرابة التسعون عاماً، وضع فيها أبن "البادية" موضع العبد من سيدة، فقد حضيت المشاركة ترحيب الجميع، وكانت ملفته للانتباه، كيف ولا وهي ترفع شعار قبيلة لها أرثها وتاريخها السياسي منذ تاريخ الخيمة التي نصبت لاستقبال الهاشميين، ولا تحب العشيرة ان يتنكر لها احد.

ان ماسبق المسيرة من تجييش وحشد من قبل شخصية متنفذة بالتعاون مع شيوخ ووجهاء القبيلة، لافراد قبيلة الحويطات من اجل أستخدامهم في الاعتداء على المسيرات والاعتصامات، ماهو ألا انعكاس على ممارسات غير مشروعة تقوم بها تلك الشخصية.

ان وجود شخصية نمط تفكيرها بهذة الرجعية وهذا الاستبداد، هو نتاج تراكمات وجدت وصاحبت نشأت الدولة الاردنية، فعندما يكون نمط او نظام ويتم فيه التحكم بأرزاق وحريات المواطنين، هذا يعطي اي حاكم أداري او أي مسؤول صاحب قرار ان

يمارس صلاحياته الشخصية في تعاملة مع المواطنين، ان مثل هـذه الانظمـة تكـون مرتـع خصب للفساد، فتجد ان أغلب مؤسسات الدولة تزدهر بالفساد.

لو نظرنا الى تاريخ مستشارية العشائر منذوا نشأتها الأولى نجدها لم تحقق شيئاً يذكر، لربما كان دورها على زمن الامير غازي افضل من حالها الآن.

لقد أشرنا سابقاً عن الممارسات التي يقوم بها الـبعض، مـن بـث روح التفرقـة بـين ابناء البادية، وجعلهم في صراع مستمرا، وسياسة التقارب التي يتبعونها مع فئة قليلة غـير متعلمه، والسياسة الطاردة للفئة المتعلمة والمثقفة من أبناء البادية، هو ضد أي حوار علـى الطاولة مع الفئة المتعلمة مع أبناء البادية

هنالك سؤال تكمن أجابة في اعماق وخفايا المعنيون؟ وهو لماذا يتم استقطاب الفئة الغير متعلمة وجعل منها حلقة وصل بين المستشارية وأبناء البادية؟ وهم فئة يطلق عليهـا أسم (الشيوخ). لماذا يتم محاربة أي مشروع تنموي في البادية؟

لماذا مقترحات ودراسات أبناء البادية لاتحمل محمل الجد من قبل الشريف؟

لماذا يتبعوا سياسة التوريث؟

بأي حق يتقاضى ثلاثة أفراد من عائلة واحد راتب (شيخة)؟

لماذا لا تكون حلقة الوصل بين المستشارية والبادية الفئة المتعلمة من أبناء البادية؟

ولم يتوقف العبث في البادية الاردنية وفي القبائل بل نجد ان امـور لااخلاقيـة تنمـى هناك ومنها " آفة المخدرات " وفتح بابها على مصرعيها في البادية الاردنية، وفي هذا الصدد سيتم رفع شكوى الى منظمات حقوق الانسان والى سفارات الدول الحدودية مع الأردن.

ورداً على كل محاولات التجييش ضدنا نحن أحرار الحويطـات، سـتطرح في الايـام المقبلة دراسة متكاملة لأعادة هيكلة البادية الجنوبية قام بها أحدى الزملاء. (الاندبندت)

**الانتخابات البلدية**

أصدر الاخوان المسلمون بيانا صحفيا بتـاريخ ٢٠١١/٠٩/٢٩ حـول الانتخابـات البلدية وفيما يلي مقتطفات من البيان: ــ

اجتمع مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين في دورته العادية رقم (١٨/٢٠) يوم

الخميس ٢٩/ ٩/ ٢٠١١م بحضور شبه كامل لأعضاء المجلس، استعرض المجلس مسار الحراك الإصلاحي في الأردن على مختلف المستويات، وإذ يؤكد المجلس على محدودية الإنجاز على مستوى التعديلات الدستورية ورفضه لتغييب التعديلات الجوهرية والتي تمثل المطالب الشعبية؛ فإنه يؤكد على ضرورة استمرار الحراك الشعبي ودعمه بكل ما يمكن معنوياً ومادياً، وضرورة تطوير وسائله وأساليبه، كما يدعو مختلف شرائح وفئات المجتمع للمشاركة الفاعلة في هذا الحراك، لتحقيق مصالح الوطن والمواطن في الإصلاح ومحاربة الفساد، وتمكين الشعب الأردني الكريم أن يكون المصدر الحقيقي للسلطة.

وحيث اطلع المجلس على حيثيات قرار المكتبين التنفيذيين في الجماعة والحزب المتعلق بالانتخابات البلدية ومقاصده؛ فإنه يقر ما توصل إليه المكتبان والذي جاء في سياق الرؤية الكلية للحركة الإسلامية للإصلاحويرى المجلس من خلال العديد من المواقف والقرارات الرسمية بل التشريعية، ما يتنافى مع منهج الإصلاح والوعود الرسمية وليس آخرها إقرار قانون مكافحة الفساد والذي أقره مجلس النواب، حيث جعله قانوناً محصناً للفساد والفاسدين، والذي يرسم نهج المخادعة والمراوغة، والالتفاف على طموحات الشعب الأردني ومطالبه الإصلاحية وحقه في حياة حرة ديمقراطية شورية كريمة.. وكل ذلك يزيد في حالة الاحتقان، ويهدم أسس الثقة لدى المواطن ويدفعه إلى حالة من التوتر والتفجر لا يعلم إلا الله سبحانه أين ومتى وكيف تنتهي.

**وعلى الصعيد العربي**: فإن المجلس إذ يبارك إنجازات الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا، ليدين العمليات الإجرامية التي تقترفها الأنظمة ضد الشعب وضد الإنسانية في كل من سوريا واليمن، ويدعو هذه الشعوب للثبات على حقوقها المشروعة، وحراكها السلمي، ويدعو كل أبناء الأمة والشرفاء في العالم للوقوف مع هذه الشعوب ودعمها، ويدين كل جهة تقدم أي دعم معنوي أو مادي لهذه الأنظمة المجرمة الفاسدة، كما يرفض أي تدخل أجنبي في شؤون الأوطان والشعوب، ويدعو صناع القرار في الأردن إلى استيعاب متغيرات المرحلة واستحقاقاتها، والاعتبار بدروسها في حفظ الوطن والمجتمع آمناً مستقراً حراً كريماً بالتقدم نحو إصلاح حقيقي شامل يحرر حقوق الشعب في

السلطة بتمكينه في أن يكون مصدراً واقعياً وحقيقاً لها.

والله أكبر ولله الحمد   د. عبد اللطيف عربيات     (موقع اخبار الاردن)

لفتني مشهد احد المواطنين يشارك في احدى المسيرات من مسجد الملك عبد الله الى دوار الداخلية فاذا به اخ من سحاب فقد احد ساقيه، فكتبت الكلمة التالية:

**كلمة وفاء ومراجعة من أحد المشاركين في المسيرات في حر الصيف...**

**سالم الفلاحات**

من هذا الرجل (الأعرج) الذي يسير في غمار الناس، والحر شديد انه رجل طويل يتوكأ على عصا طويلة لا بل يتوكأ على اثنتين ليشارك في مسيرة تحارب الفساد والمفسدين؟

حاولت أن أدنو منه لأتعرف عليه فيفصلني عنه إستغراقي في التفكير بالمحبوسين بين أعطاف زوجاتهم، في ظل ظليل، ينتظرون بعد الإسترخاء في صلاة الجمعة وهم بين النائم واليقظان يجترون الامهم ويكثرون التثاؤب وفرك العيون، يستعجلون الخطباء لإنهاء معزوفاتهم التخديرية- إلا من رحم ربك - ليعود المؤمنون الى بيوت المؤمنات لافتتاح - حفلة المقلوبة - التي ربما شفعت للزوجة من الذهاب للصلاة ......... ولا بأس فيمكن الجمع بين رائحة المقلوبة المقلوبة ــ للصالحين في بيوتهم على حد سواء الذين لا يزالون يبحثون عن فتاوى تبيح لهم الإنضمام إلى معسكر المصلحين الذين يريدون الخير لغيرهم.

نعم يجمعون بين المقلوبة التي لا يصح تأجيل سكبها لاخر الوقت في عرفهم بل يجب أن لا يفصلها عن صلاة الجمعة إلا مسافة الطريق بين المسجد والبيت الوارف الظلال، والبحث عن أخبار التحركات الشعبية المبتدئة وغالبا لا يواكبها إلا محطات التشويه وتزوير الحقائق التي تفتقد للمصداقية ويعرفها الكثيرون.

لقد ابتعدت عن هذا الرجل المصلح بما يستطيع، هذا الرجل "السحابي"

الذي فقدته واذا به قد وصل لحالة من الإجهاد وقد تبللت ملابسه بعرقه الطاهر ــ ولا أزكي على الله أحدا ــ وقد جلس جانبا ليواصل المسير بعد راحة قصيرة التقطت له

صورة وقبلته تبركا واحتراما له ولهمته العالية وحمدت الله تعالى وامتلأت ثقة ويقينا وأملا بمستقبل الأمة وربما أنساني همي وعتبي الذي استغرقت في استرجاعه وأنا أفتقد الكثيرين من الأخيار.

قلت سبحان الله هذا الشعب ولود أصيل وعريق ومفعم بالحرية وأن إرادة الإصلاح الشامل في قلوب الكثيرين من الأشراف ولا يقهرهم عذر.

أما الرجل الفاضل هذا المقطوع الرجل الممدود الهمة والأمل فقد انفض الناس وهرعوا الى سياراتهم بعد انتهاء مسيرتهم أما هو فوقف مع عدد من أهل بيته من بناته وعائلته ينتظرون وسيلة مواصلات للعودة.

لم تخل الأمة ممن يريد أن يطأ الجنة بعرجته كعمرو بن الجموح رضي الله عنه وأن يخدم شعبه حتى وهو (أعمى) كعبدالله بن أم مكتوم رضي الله عنه، فهذا أردني في القرن الحادي والعشرين هل عرفتموه؟.. لا أظنكم لكن الله يعرفه ......... لكني سمعته يقول بعد أن غادرت المكان سمعته يقول اللهم تقبل مني واهد قومي وخلصهم من الوهن وجنبهم الأشرار والأعذار وأنا أقول معه امين امين وأقول لنفسي وغيري يا خجلة أصحاب العضلات المفتولة والأموال المكنوزة والمنقولة.

قوموا وسيروا على ما سار عليه فهو أنفع لكم من البحث عن أعذار فالله مطلع على السرائر وهو الذي يعلم السر وأخفى. انه (جمال) سالم الفلاحات الجمعة ٢٧/٥/٢٠١١

**ح - ابرز المهرجانات و المسيرات الكبرى والمميزة**

**١- مهرجان بمناسبة يوم الاستقلال بعنوان الاصلاح يحمي الاستقلال ٢٨/ ٥/ ٢٠١١**

وقد شاركت فيه معظم قوى الحراك الشعبي وقد تميز بالشمولية والاتساع والاستيعاب لألاف يشاركون بمهرجان "الاصلاح يحمي الاستقلال.

توحدت قوى وطنية وشخصيات سياسية للمطالبة بالإصلاح السياسي الشامل، وضرورة محاربة الفساد والمفسدين، واجتثاث ظواهره من شتى مفاصل الحياة السياسية والمدنية في البلاد.

وعبرت الشخصيات التي تكلمت في مهرجان «الإصلاح يحمي الاستقلال»، في الذكرى الـ(٦٥) لاستقلال المملكة، عن مخاوفها تجاه الوطن وهو يعاني مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، وفساد استشرى في أروقةالدولة، وتهديد مستمر للأردن من قبل قادة الكيان الصهيوني، على حد تعبيرهم. المتحدثون جددوا مطالبتهم بإصلاح النظام، ومحاربة الفساد، وحماية استقلال البلاد الذي يعني حرية القرار والتحرر من التبعية، وفق قولهم. ويعد المهرجان الذي عقد أمس في الساحة المجاورة لدوار الداخلية، وشارك فيه نحو (١٠) آلاف مواطن، نقطة تحول في طبيعة الفعاليات التي تدعو إلى إصلاح النظام ومحاربة الفساد، والأشخاص الداعين لها، حيث جاء المهرجان بدعوة من (التجمع الشعبي الأردني) الذي تشكل حديثا من شخصيات وطنية بلغت نحو (١٦٠) شخصية مثلت أطياف الشعب الأردني من حزبيين وسياسيين ونقابيين وممثلين عن تجمعات سياسية وشخصيات عشائرية، إضافة إلى جهات داعمة بلغت نحو (٢٠) جهة(حزب أو إطار شعبي) شملت جميع محافظات المملكة، وفق المنظمين.وتعددت فقرات المهرجان، حيث ألقيت كلمات وقصائد، وقدمت فرقتا جمعية المركز الإسلامي والبراء الفنية وصلات إنشادية تمجد ذكرى الاستقلال، وقاد عرافة المهرجان عضو نقابة الفنانين الإعلامي رشيد ملحس.

٢- مسيرة لن تخدعونا

دعا التجمع الشعبي للإصلاح و الحركة الإسلامية الدعوة لمسيرة جماهيرية بعنوان (لن تخدعونا) تنطلق من بعد صلاة الجمعة ٣٠/ ٩/ ٢٠١١ من المسجد الحسيني الكبير بوسط مدينة عمان وتنتهي في ساحة النخيل حيث سيلقي عدد من ممثلي الفعاليات كلمات توضح وجهة نظرهم في مسيرة الإصلاح الحكومية.

وتتزامن المسيرة مع مسيرات مشابهة في عدد من المحافظات.

وتأتي المسيرة كأول فعالية جماهيرية كبيرة بعد انتهاء مجلس النواب من مناقشة التعديلات الدستورية.

وحول عنوان المسيرة (لن تخدعونا) قال المراقب العام السابق لجماعة الاخوان

المسلمين سالم الفلاحات بأن: «العنوان يعكس شعور المواطن الأردني بالخداع الذي تمارسه الحكومة في حق شعب هو من أذكى الشعوب العربية وأكثرها تسييسا». وتابع: «الإصلاحات المطلوبة والتي يصرّ عليها الأردنيون يجب أن تشمل تعديلات حقيقية تمكن الشعب من أن يكون مصدرا للسلطة، يعيّن حكومته المنتمية لتراب الوطن، ويعزل أي فاسد يثبت سرقته لقوت الشعب ويحاسبه». واعتبر الفلاحات التعديلات المعروضة من الحكومة «محض تسويف ومماطلة وشراء للوقت»، لذا «سنخرج في المسيرة مع ثلّة مخلصة من أبناء الوطن لنقول للحكومة ومن يستخف بعقل المواطن: لن تخدعونا».

**من كلمة في ندوة عقدت في معان/ سالم الفلاحات**

**الإصلاح في الأردن**

لماذا؟ وكيف؟ ومتى؟

لماذا الاصلاح سؤال غريب، والصحيح لماذا لا يسعى الجميع للإصلاح الحقيقي الشامل فهو ليس مسؤولية حزب أو فئة أو شخص فقط إنما الشعب كله وكل من يحب الأردن منا من يضع باجة ومنا من يرفع علمين أو اكثر على سيارته، ومن يصدع رؤوس الناس بالهتافات وهو من يسرقون الوطن وأقل السرقات أن الكهرباء والماء على حساب (الديوان) يعني السرقة بالتشارك.

**لماذا الإصلاح؟**

١. لأننا نحب الأردن وهو بلدنا الأول والأساس.
٢. علينا واجب المحافظة عليه فهو مهدد وهناك من يسلبونه ولا يخدمونه .
٣. حتى نحافظ على كيانه السياسي لأن المطلوب شطبه أو تحويله عن هويته وهذه التهديدات الاسرائيلية نسمعها صباح مساء.
٤. لأن بوصلته السياسية تاهت فهي مترددة متقلبة عدوها صديق، وصديقها عدو، من عباس إلى دحلان إلى طرد حماس لا تعرف الباني من الهادم والراعي من الذئب.
٥. الانهيار الاقتصادي بسبب تحالف الاستبداد والفساد والسلطة والثروة الحلف

الفاسد المديونية، تبديد الموارد وانشاء مؤسسة موارد لمتوردنا المتهالك ..... والدولة ضامنة طبعاً كما ضمنت مشاريع فاسدة الكازينو اقتربنا من (٢٠) مليار دولار مديونية الفوائد المترتبة على المديونية سنوياً تقترب من نصف مليار تقريباً لأن الأصول قد بيعت واستنفذت وبثمن بخس بحوالي مليار ونصف مليار دينار ثم طارت فقط والمعلن فقط ٤٥٠ موظف رواتبهم فوق (٤٠٠٠) دينار شهرياً موظف واحد فقط راتبه تقترب من (١٩,٥٠٠) دينار فقط وموظفون راتب كل منهم (٢٠٠) دينار.

الخروج إلى شوارع الحرية والتحرر اطفاء الفزاعات الكاذبة التي تطلقها الأبواق المضللة ومنها:ـ

أ. فضح اكذوبة التلازم بين الاصلاح والفتنة .

ب. فضح اكذوبة التلازم بين الاصلاح والتوطين

ت. فضح اكذوبة التلازم بين الاصلاح والانهيار االاقتصادي

ث. فضح اكذوبة التلازم بين الاصلاح والانهيار الاجتماعي واختلال اللحمة الاجتماعية

ج. فضح اكذوبة التلازم بين الاصلاح و عدم الاستقرار.

ح. لمطالبون بالاصلاح متثقفون إلى حد كبير على المضامين

خ. المطالبون بالاصلاح اردنيون يعنيهم الاردن منتمون

د. الخائفون من الاصلاح لصوص مال، وسياسة، وأخلاق وقيم.

**سالم الفلاحات الاربعاء٢٠١١/٦/٢٢**

**٣. مسيرة ٢٠١١/١١/١٦**

تحت عنوان رفع الاسعار لعب بالنار خرجت مسيرة شارك فيها ما يقرب من اربعين حراكا شعبيا انطلقت من امام المسجد الحسيني.

**مسيرة الجمعة، ٢٠١١/١٢/٣٠**

هتف آلاف المواطنين في مسيرة حاشدة انطلقت بعد صلاة الجمعة أمس من أمام

المسجد الحسيني باتجاه ساحة النخيل وسط عمان، مندداً بما وصفته بـ"الانفلات الأمني الذي سمح بتحرك البلطجية والهجوم على المسيرات السلمية، ومقرات الأحزاب برعاية غير مرئية". وارتفعت الأصوات في "مسيرة جمعة طفح الكيل" التي دعت إليها الحركة الإسلامية، وشاركت فيها قوى وطنية ونقابية وعشائرية وحركات إصلاحية أخرى.

وتقدم الشباب المسيرة بصفوف منتظمة مرتدين عصابات على الرؤوس تحمل "طفح الكيل" في مشهد غير مألوف يحدث لأول مرة. في المقابل كانت صدى الهتافات من الأفواج المحتشدة ترتفع عاليا لتقول: "على المكشوف مسيرتنا الإصلاحية ما يوقفها البلطجية"، "احنا بدنا إصلاحات ما توقفها المخابرات"، و"عشائرنا حرة أبية شمالية وجنوبية شرقية وغربية"، و"على المكشوف على المكشوف إرهاب دولة ما بدنا أنشوف".

وتابعت المسيرة الحاشدة مسيرتها حتى وصلت ساحة النخيل في رأس العين. وألقى رئيس الدائرة السياسية وعضو المكتب التنفيذي لجماعة الإخوان المسلمين د.أرحيل الغرايبة كلمة قال فيها: إن معركة الأردنيين هي مع الفاسدين، المطالبين بإعادة أموال الشعب المغتصبة، والأراضي المصادرة والمؤسسات الوطنية المنهوبة إلى الشعب".

وأشار الغرايبة الى أن الأردنيين يريدون بناء دولة مدنية وديمقراطية، يكون فيها الملك رأسا للسلطات وليس رئيسا لها جميعا كما الواقع حاليا. مؤكدا أن "الحراك السلمي سيتواصل رغم الاستفزازات من بعض الجهات حتى يتحقق الإصلاح الذي يطالب به الشعب، وتحقيق الحرية التي تمكن الشعب من انتخاب حكومته ومجلس أمة بشقيه نواب وأعيان" بحيث يكون سيد نفسه لا يستطيع أحد حله.

وأدان الغرايبة الاعتداء على مسيرة الإصلاح في المفرق الجمعة الفائتة، مشيرا الى أن من قام بالاعتداء "هم من الخارجين على القانون، والخارجين عن أعراف الأردنيين"، "سراقون ونهابون" لا ينتمون إلى أي عشيرة أردنية، ولا يمكن أن تقبل تصرفهم أي عشيرة أردنية". وأشار إلى أنه مهما حاولت الحكومة والأجهزة الأمنية الفصل بين الحركة الإسلامية والعشائر فلن تستطيع أبداً". وقال القيادي في الحركة الإسلامية عريف المهرجان مراد العضايلة موجها كلامه إلى الأجهزة الأمنية: لا تعبثوا بأمن الأردن وبمكوناته،

فالأردن ليس فيه مكان لعصابات وبلطجية.

وانتقد العضايلة الهجوم على مقر حزب جبهة العمل، والعبث في المصاحف وكتاب الله، وتخريب المقتنيات وإصابة الشرفاء من الإصلاحيين.

وقال العضايلة إن الأردنيين يطالبون بالإصلاح، وهم مصرون عليه ونطالب باسترداد الأموال من الفاسدين، نطالب باسترداد أموال خصخصة الشركات الكبرى من الفوسفات والأسمنت والبوتاس وشركات الاتصالات وأراضي العقبة"، وحيا في ختام كلامه عشائر بنى حسن الشرفاء.

ووسط التلويح بعشرات اللافتات في ساحة النخيل المكتوب عليها "الذي يحارب الإصلاح لصوص وحرامية".

واعتلى المنصة الناشط غالب المشاقبة من تجمع أبناء بني حسن للإصلاح، وطالب الدولة بتحقيق مطالب الشعب في الإصلاح ومحاربة الفساد ومحاسبة كل من أضر بهذا البلد". ودعا المشاقبة إلى حل مجلس النواب، فهولاء النواب "يقولون ما لا يفعلون"، وبعضهم يريد أن يضرب أبناء الشعب بعضه بعضا، ويريدون إخراج أبناء الوطن من وطنه"، وبعضهم يوقع مذكرات نيابية للمطالبة بالإفراج عن الفاسدين، وقال إن موجات الإصلاح قادمة ولن توقفها تحركات الفاسدين والبلطجية.

بدورها قالت النائب السابق حياة المسيمي من التجمع النسائي للإصلاح: "ماذا تريد حكومات السر والعلن في البلد ومعها وصناع القرار.. بعد أن أورثونا عنفا جامعيا ومجتمعيا، وبعد أن أوصلتمونا إلى أرقام فلكية في البطالة والفقر، وتدهور سياحي وتعليمي ومديونية مرتفعة، وعجز مالي، ودخل الأردن بموجبه في موسوعة الأرقام"،

وقالت المسيمي إن "الذي يريد أن يعبث بمكونات المجتمع الأردني فهو يعبث بالنار التي ستحرقه"، ونددت بما حدث في "جمعة المفرق والهجوم على مقر الحزب والجبهة والمسيرة السلمية".

الناشط في حراك عشائر أبناء البادية الشمالية د. عمر الخالدي، قال: إن محاسبة المفسدين لم تطل حتى الآن إلا صغار الفاسدين، فهذا لا يرضى عنه الأردنيون" وانتقد

الخالدي أن من يوجه ويدعم البلطجية بقوة هم المتضررون من الإصلاح، وتساءل هل أصبح اختلاف الرأي في الأردن خيانة، وبين أن رواتب الأجهزة الأمنية يدفعها المواطن كضرائب ومع ذلك تقف موقف المتفرج عندما تحصل الاعتداءات.

وحذر الدكتور فارس الفايز في كلمة عن تجمع بني صخر للإصلاح مختلف الجهات من العبث في العشائر الاردنية وتوجيه بوصلتها لأهداف محددة، ومن يحاول العبث بها يحاول إسقاط النظام، فمن يعبث بمكونات العشائر يريد هدم الأردن".

وبحسب الفايز فالعشائر الأردنية هي ركيزة استقرار النظام في الأردن، وأضاف أن "كل الأردنيين طموحون لتحقيق الإصلاح من أجل تعزيز وتقوية الأردن في مواجهة الصهاينة على أرضنا المغتصبة في فلسطين.

**٤. مهرجان الاستقلال / ٥ / ٢٠١٢**

**٥. مسيرة ٢٠١٢/١٠/٥**

وتعتبر من اكبر المسيرات خلال عامين على الإطلاق

عقدت اللجنة التحضيرية لفعالية ٥\١٠ / ٢٠١٢ التي دعا لها نحو ٨٠ حراكاً شعبياً مؤتمرا صحفيا للحديث عن اخر التحضيرات قبيل اقامتها بـ ٤ ايام .

ودعت التحضيرية المشاركين لجعل هذه الفعالية "لوحة وطنية حقيقية للحراك الشعبي المطالب بحقوقه المشروعه بالطرق السلمية والحضارية"، مطالبة الجماهير بالالتزام بمسيرة الاصلاح المبنية على احترام الراي والراي الاخر.

رئيس التحضيرية سالم الفلاحات عبر عن رفضه للتحريض الاعلامي الذي تمارسه وسائل اعلام مقربة من الحكومة وقال :"ان المسيرة ليست للاخوان ولو كانت الحركة اول من دعا لها"، مشيرا الى ان اللجنة التحضيرية مشكلة من مندوبين عن ٨٠ حراكاً وهي المسؤولة عن كافة تفاصيلها وليس الحركة الاسلامية.

ورفض الفلاحات التصريحات التي تتهم المشاركين في المسيرة بالسعي لاحداث فوضى والاعتداء على رجال الامن وقال:"ان من يخرج ليطالب بالاصلاح لاكثر من عام ونصف لا يمكن ان يعتدي على احد ورجال الامن جزء من الوطن ولا احد يفكر

بالاعتداء عليهم".

واستهجن الفلاحات اطلاق عدد من وسائل الاعلام المقربة من الحكومة تسميات مثل "الزحف المقدس" و"بدر الكبرى" على المسيرة، مشيرا الى انها كاذبه وتابع: "اتحدى ان يأتوا بدليل على ان المشاركين في المسيرة اطلقوها".

وأكد الفلاحات انه لجنة تنظيم المسيرة ستعمل على توثيق وتصوير كافة مجرياتها بالصوت والصورة ولن تسمح لاحد بالاعتداء على اي مرفق عام او خاص، وهدد بالقول" من سيكسر لوح زجاج مكسور سنكسر يده ولن نتسامح معه وسنوثق اي اعتداء لفضح الجهة التي تقف وراءه ".

وطالب الفلاحات الامن بالبحث عن مكان اخر لاقامة فعالية المناهضين لمسيرة ١٠\٥ مشيرا الى ان العاصمة متسعه ويوجد اماكن كثيرة لاقامة الفعاليات المناهضة غير ساحة النخيل والحسيني للتعبير عن رفضهم للمسيرة .

وردا على تصريحات نقلت عن الامن العام تشير الى رفضه التواجد بين المشاركين في المسيرة كي لا يحسب انه منحاز على المناهضين او من يوصفون بـ"البلطجية" أكد الفلاحات ان هذا التصريح مرفوض وليس من حق الامن العام التنصل من واجبه الدستوري والقانوني بتوفير الحماية لمسيرة سلمية.

واضاف :"قلت في لقاء سابق مع مدير الامن العام حسين المجالي وعدد من القيادات الامنية انتم تبذلون جهدا كبيرا وتقفون تحت الشمس وتوفرون حاجزا من ١٠٠ رجل امن لحماية ٥ من المناهضين خلال مسيرات الحسيني وكان الاجدر بكم ايجاد مكان اخر وحمايتهم برجلي امن فقط ".

ونفى الفلاحات ان يكون نائب المراقب العام زكي بني ارشيد صرح لوسائل الاعلام سابقا ان الاخوان يحشدون نحو ٥٠ الفا وقال: "نحن لم ولن نحدد رقما للمشاركين في المسيرة"، لافتا الى ان الاتفاق جرى بين المشاركين على ان تكون هناك ١٠ كلمات على المنصة تعبر عن الحراكات.

عضو اللجنة التحضيرية للمسيرة المحامي قتيبه بني صالح اكد ان المسيرة ليست

موجهة لاحد وليست تحديا لاحد وان سقفها هو اصلاح النظام.

واشار بني صالح الى ان الهتاف سيكون مركزيا وستعرض كافة الهتافات على التحضيرية من اجل الموافقة عليها واقرارها.

ولفت الى ان أمانة عمان عملت خلال الايام الماضية على ازالة كافة اللافتات والاعلانات التي وزعت على كافة مناطق العاصمة للدعوة الى المسيرة.

واشار عضو التحضيرية عن حراك الشمال للاصلاح علي الزعبي الى ان هناك تحضيرا لسيارات اسعاف من اجل الحالات المرضية ومعالجة المشاركين في المسيرة في حال تعرضهم للارهاق والتعب وضربات الشمس. م البلد....يا اصحاب المجد والتاريخ وجاء في البيان الذي تلاه رئيس اللجنة التحضيرية للمسيرة سالم الفلاحات: ــ

بعد ما يقارب العامين من المطالبات الشعبية المتواصلة والاصوات المتعالية من كافة ابناء الشعب بضرورة المضي بالاصلاحات التي تنقذ الاردن من الواقع الاليم الذي آل اليه اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وتربويا وفي شتى المجالات وللاسف كان موقف النظام امام هذا الواقع الشعبي المتوحد على المطالب الاصلاحية بأن ادار ظهره وانقلب على وعوده واعاد انتاج منظومة الفساد باشكال متكررة ضاربا مطالب الشعب بالحائط واهما بانه يستدرج الاردنيين الى صفقة او صفقات يظن نفسه فيها اللاعب الرئيسي، وياتي هذا من قبيل اتباع النظام ذات النهج السياسي في تكميم الافواه والقمع واعتقال الاحرار وسياسة الافقار والتجويع واللجوء الى جيوب المواطنين وبالتزامن من اصراره على رعاية الفساد وحماية الفاسدين والابقاء على مؤسسة الفساد جاثمة على صدور الاردنيين.

ومن هنا تداعت القوى الوطنية والحراكات الشعبية المطالبة بالاصلاح لتوحيد جهودها والضغط باتجاه استرجاع الحقوق المنهوبة وسلطة الشعب المسلوبة في مسيرة حاشدة ترفع صوت الاردنيين في مكان واحد وزمان واحد من اجل هدف واحد ومستقبل وطن واحد هو الاردن لتظهر توحدهم وتوافقهم حول مطلبهم بالاصلاح الحقيقي الشامل تحت شعار "جمعة انقاذ الوطن" مسيرة الوطن الكبرى.

وعليه فاننا نؤكد ان هذه الفعالية هي نقطة مفصلية تؤذن بمرحلة جديدة ونقلة

نوعية في عمر الحراك الشعبي الاردني بمواجهة سياسات النظام وقوى الشد العكسي التي تصر على ادارة البلاد بنفس الوسائل والاساليب التي اوصلت البلاد الى ازمة حقيقية نعيشها ومستقبل مجهول نخشى ان يكون مؤلما.

اننا نعتبر هذه الفعالية انطلاقة وخطوة الى الامام وفي الاتجاه الصحيح من اجل توحيد الجهود المبذولة لتجسيد قاعدة الشعب مصدر السلطات والتاكيد على ان المحاولات البائسة من قبل بعض الجهات الداخلية والخارجية التي لا يعنيها الهم الوطني والتي سعت الى بث الفرقة بين ابناء الشعب الاردني الواحد قد باءت بالفشل وهو نتاج طبيعي لوعي الشعب الاردني وادراكه لطبيعة المرحلة التي تقتضي التشارك في طريق المطالب الاصلاحية وبشكل متوازن لتحقيق منجزات الاصلاح.

كما اننا نود ان نؤكد بان هذه الفعالية ليست تحديا لاي جهة كانت سوى منظومة الفساد والاستبداد كما انها ليست للون أو حزب سياسي واحد فجميع الحراكات الشعبية والقوى الوطنية والحزبية هي جزء من كل والكل هو الشعب الاردني بكافة اطيافه الذي سيجسد وقفة عز وشموخ في مسيرة الوطن لايصال رسالة واضحة بان الحراك الشعبي مستمر حتى تحقيق الاصلاح المنشود ومحاسبة الفاسدين وايصال الوطن الى بر الامان ضمن الرؤيا والمطالب التالية:

١. اجراء التعديلات الدستورية الكفيلة بجعل الشعب مصدر السلطات.
٢. تشكيل حكومة انقاذ وطني تدير حوار ا وطنيا للخروج من ازمة الحكم.
٣. المحاسبة الجدية للفاسدين واسترداد مقدرات الوطن وما نهب من المال العام.
٤. الحفاظ على كرامة المواطن الاردني وهويته الوطنية وعدم المساس بلقمة عيشه ومعالجة الازمة الاقتصادية بعيدا عن جيب المواطن.
٥. الافراج الفوري عن جميع معتقلي الراي والحراك الشعبي الاصلاحي.
٦. كف يد الاجهزة الامنية عن الحياة المدنية والسياسية.
٧. احترام حرية الراي والتعبير والغاء القوانين المقيدة للحريات العامة وعلى راسها قانون المطبوعات الاخير.

كما اننا نهيب باخواننا من الحراكات الشعبية والقوى الوطنية الداعية والمشاركة بان نرسم في هذه الفعالية لوحة وطنية حقيقية للحراك الشعبي المطالب بحقوقه المشروعه وبالطرق السلمية والحضارية وان نلتزم بخط سيرة مسيرة الاصلاح المبنية على احترام الراي والراي الاخر وعدم الاساءة لاي جهة او شخص كان لا بالاقوال ولا بالافعال لنجعل من هذا اليوم عرسا وطنيا اصلاحيا بامتياز ... والله من وراء القصد .... والله ولي التوفيق.

حمى الله الوطن .... حمى الله الشعب الاردني .... حمى الله الحراك الشعبي .... والله اكبر على الظالمين

**اللجنة التحضيرية لمسيرة الوطن الكبرى "جمعة انقاذ الوطن " ٥-١٠-٢٠١٢**

**الموقعون:**

١- هيئة الدفاع عن معتقلي الحراك
٢- تجمع جبل عجلون للاصلاح
٣- تنسيقية حراك الشمال
٤- التيار الاردني الحر – الحراك الشعبي
٥- تجمع ابناء قبيلة بني حميده
٦- تنسيقة حراك محافظة اربد
٧- حراك احرار الطفيلة
٨- جبهة العمل الاسلامي
٩- التجمع السياسي الاردني(بني حسن)
١٠- ائتلاف العشائر
١١- تجمع الرمثا وبني عبيد
١٢- حراك ذيبان
١٣- حراك الكرك الشعبي للاصلاح
١٤- حراك الزرقاء للاصلاح

١٥- حراك جبل النزهه من اجل الاصلاح
١٦- شباب ٢٤ اذار
١٧- اللجنة الوطنية للمعلمين
١٨- حراك الشوبك للاصلاح
١٩- الحراك الشعبي في السلط – البلقاء
٢٠- مجموعه فكر – عمان
٢١- حركة كفرنجة جبل عجلون
٢٢- حزب النهضه الاردني
٢٣- تجمع ابناء بني حسن من اجل الوطن
٢٤- ائتلاف العشائر للاصلاح والتغيير
٢٥- تجمع محامون من اجل الاصلاح والتغيير
٢٦- شباب من اجل الاردن – حراك الزرقاء
٢٧- حراك فارا (الهاشمية- عجلون) للاصلاح
٢٨- حركة التجديد العربية
٢٩- حراك المتقاعدين العسكريين للاصلاح
٣٠- التيار الاردني ٣٦
٣١- الحراك الشبابي الاسلامي الاردني
٣٢- تيار المستقلين - ذيبان
٣٣- تجمع ابناء بئر السبع
٣٤- تيار المتقاعدين العسكريين
٣٥- احرار خرجا
٣٦- الحراك الشعبي للاصلاح
٣٧- حراك احرار حي الطفايلة
٣٨- التيار الاردني ٣٦- اربد

٣٩- التجمع الشعبي للاصلاح
٤٠- تجمع ابناء قبيلة بني صخر للاصلاح
٤١- التجمع السياسي للاصلاح
٤٢- تجمع ابناء قبيلة الدعجة للاصلاح
٤٣- تجمع ابناء العجارمة للاصلاح
٤٤- تجمع ابناء الحجايا للاصلاح
٤٥- حركة ابناء العشائر الاردنية للاصلاح
٤٦- تجمع شباب الحجاج للاصلاح
٤٧- حركة ٢٥ ايار – البادية الجنوبية / الشراه
٤٨- حراك عنجره الشعبي للاصلاح
٤٩- شباب الحسين من اجل الاصلاح
٥٠- حراك الهاشمي الشمالي
٥١- حراك الاغوار الجنوبيه (غور الصافي والمزرعه)
٥٢- تجمع لجان حراك ذيبان
٥٣- الحراك الوطني للاصلاح في البادية الاردنية
٥٤- حراك احرار البقعة ولواء عين الباشا
٥٥- جماعة الاخوان المسلمين
٥٦- حراك شباب عشيرة المجالي للاصلاح
٥٧- ملتقى المفرق الوطني للاصلاح
٥٨- تنسيقية حراك مأدبا
٥٩- ائتلاف جرش للاصلاح
٦٠- حراك العياصرة للاصلاح
٦١- حراك سوف للاصلاح
٦٢- اردنيات من اجل الاصلاح

٦٣- نقابيون من اجل الاصلاح
٦٤- ائتلاف شباب الاصلاح والتغيير في معان
٦٥- المواقع الالكترونية
٦٦- حراك العقبة الشعبي للاصلاح
٦٧- حراك الاغوار الشمالية للاصلاح
٦٨- ٦ حراك الكوره للاصلاح
٦٩- حراك سحاب للاصلاح
٧٠- حراك حوارة
٧١- شباب عشيرة المومني
٧٢- مجمع النقابات المهنية – الكرك
٧٣- نقابة المهندسين الاردنيين
٧٤- حركة شباب احرار عمان
٧٥- حركة شباب من اجل التغيير
٧٦- جبهة المعارضة الوطنية الموحدة
٧٧- تنسيقية (حراك منكوبي البورصات الوهمية)
٧٨- تجمع احرار عشيرة العمرية
٧٩- تجمع احرار حوران
٨٠- ٨ تجمع احرار لواء الرمثا
٨١- اللجان الشعبية العربية –الكرك
٨٢- وحراكات اخرى

تحولت مسيرة «إنقاذ وطن» في النهاية الى مهرجان خطابي حيث تجمع المشاركون في ساحات مسجد الحسيني، فيما تمركز في وسط البلد ٢٠٠٠ رجل أمن ودركي.

وتجمعت أمام الحسيني حشود كبيرة فيما شهدت الأعداد تزايد ملحوظاً، ثم مسيرات من جبل الحسين والنزهة وحي الطفايلة التحقت بهم في وسط البلد.

وأكدوا على أنهم لن يشاركوا في الانتخابات النيابية حتى يعلم الشعب أن اصـواته تكون حقيقية في صناديق الانتخابات ولا تكون مزورة ومزيفة. وطالبوا بحكومـة منتخبـة من مجلس نواب حقيقي، ورفضوا الحكومات على مدى التاريخ، وعاهـدوا الله تعـالى أن يكونـوا مـع الـشعب وفي مـسيرة الإصـلاح لا يتـأخرون عـنْهم ولا يتقـدمون علـيهم. والتحمت مسيرات العبدلي ورغدان وراس العين بالتجمع الموجود أمام المسجد الحـسيني في مشهد نادر في تاريخ العاصمة، حيث وصلت أعداد الجموع مـن المـسجد الحـسيني إلى ساحة النخيل، عدا الأعداد الغفيرة المتواجدة باتجاه الـساحة الهاشميـة ومنطقـة العبـدلي. بحسب منظمي المسيرة.

وتحدث سائد العوران عن حراك الطفيلـة مطالبـاً بـالإفراج عـن معتقلـي الحـراك، وهاجم الفاسدين الذين اعتبرهم بأنهم كانوا وراء اعتقال أصحاب الرأي والتعبير.

ودعا الحراك إلى الصبر قائلاً: «لن يضيع الله أجرنا نحن الداعين إلى الإصلاح»، محيياً الشعب الأردني والمشاركين في المسيرة.

وعن الحركة الإسلامية؛ تحدث المراقب العام لجماعـة الإخـوان المـسلمين د. همـام سعيد، مؤكداً على مطالب الشعب الأردني بإطلاق الحريات، وإعـادة الـسلطة إلى «هـذا الشعب العظيم.

وقال: «إذا قيل لنا ماذا تريدون؟ نقول نريـد الخـير كـل الخـير للفقـراء والمحـرومين والنساء والرجال والأطفال وعمال الوطن وطلابه وعـشائره ومخيماتـه ومدنـه وبواديـه.. نريد الخير لجميع أفراد الشعب».

وأضاف: «إما إذا سئلنا عن عدونا فنقول إن عدونا الفساد لأنه يقضي علـى الـبلاد والعباد».

وخاطب شباب الأردن وزهراته بالقول: «أما رأيتم أن الفساد قد قضى علـى أولنـا وآخرنا.. قوموا أيها الشباب وطالبوا بحريتكم ومحاربة الفساد».

واتهم سعيد الدولة بـ «تزوير الانتخابات وتشويه للقيم والمفاهيم والثوابت»، مشيراً إلى أن «الولاء بدل أن يكون كما أراد الله بأن يكون لله ورسوله وللمـؤمنين ثـم للـشعب

وحاجاته والوطن وقضاياه، أصبح عند الفاسدين للأشخاص والوجاهات تحت شعار (ما أريكم إلا ما أرى).

وأضاف: «إذا قيل لنا ما شعاركم؟ نقول إن شعارنا هو إصلاح النظام، وما زال هذا الشعار مرفوعاً في كل الميادين التي نحضرها.

وأكد أن الإصلاح المطلوب هو «إصلاح حقيقي وليس إصلاحاً وهمياً»، مبيناً أن أول الإصلاحات التي يطالب بها الشعب «الإصلاحات الدستورية التي لا محيد عنها حتى تتحقق، لإنها إصلاحات تحقق سلطة الشعب على جميع مؤسساته وحكامه دون تسويف».

وأضاف «نقول لأصحاب القرار؛ افعلوا ما شئتم فلن نشارككم في هذه الانتخابات.. حتى يعلم الشعب أن أصواته تكون حقيقية في صناديق الانتخابات ولا تكون مزورة ولا مزيفة.

وقال إن الحكومات الأردنية على ممر التاريخ حكومات فاشلة، وما سيأتي من الحكومات القادمة في ظل هذه الأوضاع أيضاً هي حكومات فاشلة«، مؤكداً أن النجاح هو بالاستجابة للمطالب الشعبية.

وهتف المحتشدون مطالبين بالإصلاح ومحاربة الفساد، ومن هتافاتهم: «سمعلي المخابرات.. قاطعنا الانتخابات»، «لوّح بايدك لوّح بايدك.. إحنا احرار ومش عبيدك»، «لوّح بإيدك لوّح لوّح.. إما بتصلح أو بتروّح»، «مطالبنا شرعية.. خبز وأمن وحرية»، «الشعب يريد إصلاح النظام»، «الحرية للأحرار.. والسجن للي باع الدار».

ورفعت يافطة كبيرة جداً كُتب عليها أسماء الجُمَع السابقة الداعية للإصلاح، ومنها: «جمعة القسم.. الإصرار.. التجديد.. التمثيل.. الوحدة.. لن تخدعونا.. لن ترهبونا». (الاصلاح نيوز)

واعتبرت هذه المسيرة من اكبر الفعاليات التي جرت في الحراك الشعبي خلال العامين الماضيين وقد سبقتها ضجة كبيرة وتخويف للمواطنين من المشاركة فيها واعلن مدير الامن العام حسين المجالي في البداية انه لن يوفر الحراسة لها، الا انه تراجع عن ذلك.

وقد ارسلت مجموعة من هيئة شباب اصدقاء الحياة وحزب الاتحاد الوطني الاردني قائمة موقعة من سبعين شخصا لـثني الحركة الاسلامية عن اقامة الفعالية كما ناشدواالقائمين على تنظيم مسيرة يوم الجمعة طالبين فتح حوار لايجاد وسيلة اخرى للتعبير عن المطالب التي تتبناها المسيرة .

وجاء في الرسالة : ان الغالبية العظمى من الشعب الاردني على اختلاف توجهاته الفكرية يؤمنون بأن الاصلاح الشامل هو مطلبهم الذي لن يحيدون عنه وان كان هناك اختلاف فهو ليس بالاهداف ما دامت ملتزمة بثوابت الوطن التي يؤمن بها الشعب الاردني بغالبيته.

وطلب الموقعون على الرسالة البدء في حوار سريع مع قيادة جبهة العمل الاسلامي بهدف تفويت الفرصة على من لهم اهداف ليست في مصلحة الوطن وبالتالي ليست في مصلحة جبهة العمل الاسلامي.

**بيان مجلس الاعيان**

أصدر المجلس بيانا يدعو فيه الجميع لتحكيم العقل والمنطق وتغليب المصالح العليا للوطن وممارسة حق التعبير بطرق سلمية حضارية بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠١٢

**المسيرة في الاعلام**

وقد عقدت عشرات اللقاءات والندوات الفضائية وكتبت مئات المقالات والتعليقات احصي منها اكثر من ثلاثماية وسبعين مادة خلال شهر، وقد حاولت الحكومة من خلال وسطائها تأجيل الفعالية او الغائها، واعلنت مجموعات الموالاة انها ستنظم مسيرةفي الزمان والمكان نفسه، الا ان الاصرار من المنظمين جعل التهديدات تتراجع وتمت الفعالية باحسن صورة عددا وتنظيما ومحتوى، وقد القيت فيها كلمات عن المعتقلين والحركة الاسلامية والمراة والشباب والائتلافات العشائرية.

**الجبهة الوطنية للاصلاح و الموقف من مسيرة الانقاذ**

وبالرغم من عدم مشاركة الجبهة الوطنية للاصلاح فقدصدر بيان عنهاحول مسيرة ٥/ ١٠ / ٢٠١٢جاء فيه: ــ

تتابع الجبهة الوطنية للإصلاح بقلق شديد التطورات السلبية المتعلقة بموقف الدولة

مـن النـشاط الجمـاهيري للحركـة الإسـلامية المقـرر يـوم الجمعـة القـادم الموافـق ٠٥/ ١٠/ ٢٠١٢.

والجبهة الوطنية للإصلاح إذ تؤكد على حق كل مواطن أردني في التعـبير الـسلمي عن رأيه، لتستنكر بشدة التوجـه الواضـح للحكومـة لتـصعيد الأمـور والـزج بـوزارات ومؤسسات وهيئات حكومية للمساهمة في مسيرة مـضادة في نفـس المكـان والزمـان مـع مسيرة الحركة الإسلامية المعلن عنها منذ أكثر من شهر.

إن مؤسسات الدولة وإمكاناتها هـي ملـك للـشعب ولـيس للحكومـة. ويجـب أن توظف لخدمـة أمـن الـوطن والمـواطنين ولـيس سـلاحاً يـستخدم للتخويـف والترهيـب خصوصاً عندما يتم التهديد بانسحاب القوى الأمنية لصالح الفوضى.

وبالرغم من أن صاحبة الدعوة لهذه المسيرة ليست الجبهة الوطنيـة للإصـلاح وإنـما إحدى مكوناتها وهي الحركة الإسلامية، إلا أن الجبهة تحـذر مـن أي محاولـة لاسـتهداف هذه المسيرة ونصب الأفخاخ لها دون وجه حق وباستعمال سـطوة الحكومـة وإمكاناتهـا. وتحذر الجبهة من مغبة اللجوء إلى العنف وإلى التأزيم تحت أي ذريعـة لأن ذلـك سـيكون دعوة للفوضى في مجتمع يعيش أوضاعاً متأزمةً أصلاً بسبب سياسات وإجراءات اتخـذتها الحكومة وأدت إلى تازيم الأوضاع في الوطن الأردني.

إن التجييش الإعلامي الملحـوظ مـؤخراً مـن قبـل الـصحف الملتزمـة بوجهـة نظـر الحكومة وبعض الكتاب من ذوي الأقلام الجاهزة هو أمر يدعو إلى التساؤل عـن حقيقـة نوايا الحكومة تجاه الحقوق الأساسية للمواطن الأردني، وسـوء اسـتعمال مـوارد الدولـة لمصادرة هذه الحقوق.

إن الجبهة الوطنية للإصلاح ترفض أي محاولة لضرب مسيرة الحركـة الإسـلامية أو أي حراك إصلاحي آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتؤكد التزامها الكامـل بالـدفاع عن حق كل مواطن أردني أو تنظيم سياسي في التظاهر السلمي ولن تقبل بـأي مـبررات مفتعلة للانقضاض علـى هـذا الحـق أو التمهيـد لـذلك مـن خـلال إجـراءات التـصعيد والتأزيم. عمان في ٠٢/ ١٠/ ٢٠١٢

**اعتصام الجبهة الوطنية للاصلاح في ٢٠١٢/١١/٣٠ بعد رفع الاسعار في عهد حكومة النسور**

وقد شاركت فيه الحركة الاسلامية ومعظم الحراكات الشعبية واشتملت على كلمة واحدة لدولة احمد عبيدات: جاء فيها:-

**وفيما يلي نص كلمة الأستاذ احمد عبيدات:**

تحية لشعبنا الأردني المكافح أبداً من أجل كرامته وحريته وعزة وطنه، وتحية لكل من لبى دعوة الجبهة الوطنية للإصلاح للمشاركة في هذه التظاهرة الوطنية المباركة.

تحية اعتزاز منا جميعاً لشباب الحراك السلمي المعتقلين اليوم لدى محكمة أمن الدولة، التي تكرس وجودها وتعززت صلاحياتها الاستثنائية في ظل الإصلاح الدستوري المزعوم. وتحية إجلال لروح الشاب قيس العمري شهيد الانتفاضة الشعبية ضد رفع الأسعار ونرجو الله أن لا تتكرر هذه المأساة في بلدنا.

لقد دعت الجبهة الوطنية للإصلاح إلى هذه المسيرة السلمية ليس بهدف استعراض القوة ولا رغبة في المزايدة أو الانتقاص من أي مبادرة جادة لإيجاد حلول حقيقية للأزمة المستحكمة في البلاد، بل لأننا نحترم إرادة شعبنا ونؤكد أنه متعطش للإصلاح ويدين الفوضى والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، ونحن نشعر بمسؤوليتنا الأخلاقية والوطنية للوقوف إلى جانبه، وهو يدافع عن حقوقه ويرفض العودة إلى الوراء كما يرفض أسلوب المنح والمكرمات فقد ولى زمانها.

إننا هنا ندافع عن حقوقنا الدستورية التي أهدرتها مدارس الفساد السياسي، وأطاحت بها التجاوزات المزمنة على الدستور، ومن هنا نعلن أن قانون الانتخاب الحالي قانون فاقد للشرعية الدستورية، ونجدد رفضنا له فقد قسّم الشعب الأردني إلى موالين وغير موالين، ونؤكد رفضنا لأي انتخابات نيابية تجري على أساس هذا القانون الفاسد، وندعو إلى قانون انتخاب ديمقراطي عادل يقوم على احترام حقوق المواطنة، ويفرز مجلس نواب يمثل حقيقة الشعب الأردني، ويتصدى للفساد والفاسدين الذين خانوا الأمانة وخذلوا الشعب وفرطوا بالوطن وموارده.

نحن نسعى إلى تحقيق إصلاح شامل من أجل حكم عادل ومؤسسات دستورية فاعلة تتمتع بالاستقلال وتعمل لتحقيق السلم الاجتماعي وتضمن حرية التعبير للجميع، وإدارة رشيدة للدولة تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية تتجه نحو المستقبل وتوفر الأمن والطمأنينة والاستقرار للوطن.

ولهذا نطالب بمحاربة الفساد لأنه السبب الرئيسي لفشل التنمية وإفلاس الدولة وتغول الفاسدين وحرمان المواطنين من كل فرص التقدم ومصادرة حقهم في العيش الكريم.

كما ندعو الحكومة إلى الإصغاء لصوت العقل والرجوع عن قرارها برفع الأسعار، والتبصر في اختيار الأولويات لمعالجة الأزمة المالية وعجز الموازنة، وتقديم العدالة وكرامة المواطنين على غيرها من الأهداف.

إننا نستنكر الجنوح إلى استعمال سطوة القانون لتهديد ومعاقبة أصحاب الرأي الآخر، لأن الأصل في القانون هو حماية الرأي الآخر من التعسف، وندعو إلى حماية الحراك السلمي المطالب بإصلاح النظام لأنه يمثل ضمير شعبنا ومستقبله، ولا يجوز لأحد أن يناصبه العداء تحت شعارات وعناوين بائدة، ثم يترصد الأخطاء الإنسانية العفوية للشباب ويلفق لهم التهم الباطلة ويدفع بهم إلى محرقة أمن الدولة، التي انتهت صلاحياتها الاستثنائية للنظر في أي قضية تتعلق بحرية الرأي والتعبير، ولا نرى في استمرارها إلا استمراراًللمهزلة التشريعية التي يجب وضع نهاية لها، ومخالفةً صريحةً للدستور وافتئاتاً على العدالة وتأزيماً للاحتقان الذي طال أمده ويسد آفاق الإصلاح ومنافذ الأمل.

وفي ختام هذه الكلمة فقد جاءت هذه المسيرة اليوم لتقول لكل من يهمه الأمر أن الإصلاح الذي لا يحمي حرية التعبير بل يحمي الفاسدين من أن تطالهم يد القانون، ويعجز عن صون موارد البلاد واسترداد أراضي الدولة التي نُهبت وأموال الخزينة التي أُهدرت، ليس إصلاحاً بل هو إهانة لشعبنا ومصادرة لمستقبل أجياله واستمرار لنهج الفساد، ولا مخرج مما وصل إليه حالنا إلا بتغيير هذا النهج بكل مظاهره وأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية.

**خطبة جمعة**

**عمان في ٢٠١٢/١١/٣٠**

**وقد القى خطبة الجمعة في الاعتصام سالم الفلاحات جاء فيها:-**

الحمد لله رب العالمين الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ولن تجد له من دون الله وليا مرشدا، واشهد ان لااله الا الله القائل

﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ فِى ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ۖ إِن تَكُونُوا۟ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾[النساء: ١٠٤].

﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[آل عمران: ١٣٩- ١٤٠].

واشهد ان محمدا رسول الله نصير الضعفاء وحبيب الاصفياء جاهد في الله حق جهاده القائل:-

اللهم من وليَ من أمرِ أمتي شيئاً فشقَّ عليهم، فاشقُق عليه، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً، فرفق بهم، فارفق به.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[الأحزاب: ٧٠- ٧١].

**وبعد ايها المؤمنون والمؤمنات**

واليوم استمعوا لهذه النصيحة من رجل دولة من دهاة العرب الاربعة عمرو بن

العاص رضي الله عنه يوصي معاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه :ــ

"يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، لَا تَكُونَنَّ لِشَيْءٍ مِنْ أُمُورِ رَعِيَّتِكَ أَشَدَّ تَفَقُّدًا مِنْكَ لِخَصَاصَةِ الشَّرِيفِ حَتَّى تَعْمَلَ فِي سَدِّهَا، وَلِطُغْيَانِ اللَّئِيمِ حَتَّى تَعْمَلَ فِي قَمْعِهِ، وَاسْتَوْحِشْ مِنَ الْكَرِيمِ الْجَائِعِ وَمِنَ اللَّئِيمِ الشَّبْعَانِ، فَإِنَّ الْكَرِيمَ يَصُولُ إِذَا جَاعَ وَاللَّئِيمِ يَصُولُ إِذَا شَبِعَ ."

ألف عبد الله بن المقفع كتابا اسماه الدرة اليتيمة جله يحتوي علي السياسة الصحيحةالتي ينبغي ان يمارسها الحاكم مع شعبه اذا أراد لحكمه الدوام ولشعبه الخير فمن تلك النصائح:

أ. ان يقلد المناصب لأهل الاختصاص من العلماء واهل الورع.

فيقول: "ان ابتليت بالأمارة فتعوّذ بالعلماء ...واعرف أهل الدين والمروءة في كل كورة وقرية وقبيلة فيكونوا هم اخوانك وأعوانك وبطانتك وثقاتك"

ب. ضرورة مراقبة عماله ومساعديه في شئون الحكم.

فيقول: "احرص الحرص كله على أن تكون خبيرا بأمور عمالك فان المسئ يفرق (اي يخاف) من خبرتك قبل أن تصيبه عقوبتك وأن المحسن يستبشر بعلمك قبل أن يأتيه معروفك.

ت. سعة صدره وصبره علي من خالفه خاصة اهل الدين والعلم ومن عرف عنه الخير والصلاح وفي المصطلح الحديث (الوطنيين)، والى الذين تضيق صدورهم بالمسيرات والاعتصامات والمطالبة بالاصلاح وبالرأي الاخر بل حتى تنطلق قوتهم المادية احيانا لقمع الناس لا لذنب اقترفوه ظانين انهم بذلك يعدمون الاصلاح ويصادرونه ويعيدون تشكيله بالطريقة التي تحميهم.

فيقول: "عود نفسك الصبر علي من خالفك من ذوي النصيحة والتجرع لمرارة قولهم وعذلهم ولتسهلن ذلك لأهل العقل والسنة والمرؤة"، ثم يدعوه للعمل الحثيث علي كسب مودة ورضى فضلاء الناس وان عارضوه ولايستجيب للمفسدين وان كالوا له المدح فيقول: ـ

ما حاجتك الي رضى من رضاه الجور والي موافقة من موافقته الضلالة والجهالة

فعليك بالتماس رضى الاخيار وذوي العقل فانك متى تصب ذلك تضع عنك مُؤْنَة ما سواه.

ث. العمل علي اسعاد شعبه بالعمل علي رفع معاناته ومشاركته لهم في ذلك.

هنا نجد بن المقفع يحذر الحاكم من التهاون في حقوق شعبه وكرامته التي تضيع حين يسلم الحاكم مؤسسات دولته لمن لايخشون الله ولايحسنون ادارتها حين لايتمتعوا بالكفاية اللازمة لذلك فيملون عليه زيادة شقاء الناس وتكثر المظالم ولايعفي الحاكم هنا من المسئولية عن ذلك فيقول "ليتفقد الوالي فيما يتفقد من أمور الرعية فا قــة الاحرار منهم فليعمل في سدها، وطغيان السفلة منهم فليقمعه وليستوحش من الكريم الجائع واللئيم الشبعان فانما يصول (اي يثب) الكريم اذا جاع واللئيم اذا شب.

ج. يحذر الحاكم من حب المدح والتزكية.

كم من مدح ارتدي ثوب النفاق اهوى بصاحبه في شر الاعمال لاسيما الولاة علي شئون الناس فكان هذا مدخلا للضعفاء من الحكام بأن يستجيبوا لرغبات شرار الناس فذاقت شعوبهم من أثر ذلك الويلات يقول بن المقفع:

"اياك اذا كنت واليا ان يكون من شأنك حب المدح والتزكية وأن يعرف الناس ذلك منك فتكون ثلمة من الثلم يتقحمون عليك منها .

ح. الاهتمام بالعمال.

ينصح بن المقفع الحاكم بأن يولي اهتماما خاصا بالأيدي العاملة في مواقع الانتاج وحل مشاكلهم وعدم السماح لأصحاب الأعمال باستغلالهم واستضعافهم فيقول:

"لاتمكن اهل البلاء (الصنائع) من التذلل ولا تمكن من سواهم من الاجتراء عليهم والعيب لهم"

خ. عدم التعجل بالثواب او العقاب و التأني في الاحكام.

وهذا في الامور العادية وليس للذين سعوا في الارض فسادا وأهلكوا الحرث والنسل وأذلوا الشعب بأكمله يقول بن المقفع :ليعرف الناس فيما يعرف من أخلاقك أنك لا تعاجل بالثواب ولا بالعقاب فأن ذلك أدوم لخوف الخائف ورجاء الراجي"

ونفهم ايضا عدم التعجل بالعقوبة حتي لايؤخذ الناس بالظن وكما يقال المتهم برئ حتي تثبت ادانته وليس كما كان يفعل امن الدولة (امن النظام) هو الاسم الصحيح ايها المواطن الصادق ارفع راسك وكن كما قال الشاعر الشهم:

كن كالصقور على الذرى تصغي لوسواس القمـــــر

لا كالغـــــراب يطارد الجيـــــف الحقيرة في الحفر

** ايها الشباب والشابات والرجال والنساء لا تصغروا في هممكم فتقيسوا انفسكم بالقاعدين المرتجفين ولا تسلكوا غير سبيل المؤمنين.

﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥].

ايها المصلحون ﴿أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ﴾ ارايتم المقابلة بين المسلمين والمجرمين وليس بين الكافرين والمشركين.

سيقذف الله بحقكم باطلهم فيدمغه ﴿ بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞۚ وَلَكُمُ ٱلۡوَيۡلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾.

﴿ وَإِنَّ مِنكُمۡ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنۡ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَالَ قَدۡ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذۡ لَمۡ أَكُن مَّعَهُمۡ شَهِيدٗا ﴾.

﴿ فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞۖ وَلَا يَسۡتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾.

﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ ﴾.

﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ ﴿٣٦﴾ وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٖ ذِي ٱنتِقَامٖ ﴾.

والى الذين يركنون الى قوتهم لقمع الشعوب وحكمها بالحديد والنار اليس لهم في

ما مضى معتبر؟ كيف يكون الضرب ممنوعا في المدارس والبيوت بينما يكون مسموحا او فضيلة بحق خيار الناس وكرامهم واخذ القانون بالقوة لا بالقضاء منهج، ويؤاخذ المتهم بالظنة وتنشر عنه الشائعات قبل ان تثبت ادانته قضائيا؟

كتب إلي عمر بن عبد العزيز واليه علي ((خراسان)) يستأذنه في أن يرخص له باستخدام بعض القوة والعنف مع أهلها، قائلا في رسالته للخليفة:

"إنهم لا يصلحهم إلا السيف والسوط".

فكان رده التقي الحازم:

**"كذبت.. بل يصلحهم العدل والحق، فأبسط ذلك فيهم، واعلم أن الله لا يصلح عمل المفسدين!"**

**لا تيأسوا فان اليأس ليس من اخلاق الرجال وحقائق اليوم احلام الامس واحلام اليوم حقائق الغد ولا زال في الوقت متسع لا تتلهوا ولا تركنوا ولا تستعجلوا رغم طغيان الفساد والاستبداد وما يتراءى لكم من انتفاش الباطل وتكاتف معسكر الفساد والاستبداد.

** الضعيف لا يبقى ضعيفا والقوي لايبقى قويا ابد الابدين ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾.

﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

قال تعالى: ـ ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ۗ يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ ۖ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَٰهُنَا ۗ قُل لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ

ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْۖ وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾.

جاء اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يطلب المساعدة فاعطاه من بيت المسلمين فقال جزاك الله خيرا يا امير المؤمنين فقال عمر: ــ **عجبت لهؤلاء الناس نعطيهم حقهم فيشكروننا؟!!** ولا يصح ان تكون الحقوق مكارم وأعطيات ومنة سواء بالتعليم او الصحة او المسكن او المعاش.

وهذه بشرى لكم ايها الشباب وايتها الشابات من رسول الله ﷺ القائل:

**(ان لله خلقا خلقهم لحوائج الناس يفزع الناس اليهم في حوائجهم اولئك الآمنون من عذاب الله)** رواه البخاري .

ومن هؤلاء الناس من يسير في الحراكات الشعبية منذ عامين وفي مقدمتهم الاحزاب الوطنية الرسالية الجادة.

والجبهة الوطنية للاصلاح والتجمع الشعبي للاصلاح والحراكات الشعبية والائتلافات العشائرية والنقابات والشخصيات الوطنية الوازنة التي تشكل حلف الفضول الذي لا يسأل عن دين او معتقد او مذهب سياسي فيجمع الصادق الامين وحتى النبي مع من يعبد الاصنام في سبيل الحرية ونصرة المظلوم واغاثة الملهوف واسعاد الناس حتى ان نبيكم عليه الصلاة والسلام قال لو ادعى الى مثله في الاسلام لأجبت، ونحن اليوم نجتمع تحت لافتة اقرب ما تكون الى حلف فاضل او حلف فضول وهذه احلاف مباركة بدأت تتنامى بين ابناء الشعب الاردني من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه غير ابهة بالناعقين الذين يقسمون المقسم ويجزئون المجزأ فها هو الاسلامي والقومي واليساري والعشائري والوطني والفقير والغني وابن البادية وابن المخيم والريف والمدينة والرجل والمرأة والصغير والكبير يجتمعون على صعيد واحد رغم الترهيب والتخويف والتشويش والتضليل والارجاف لهدف واحد وهو اصلاح النظام اصلاحا شاملا واسقاط الاسعار وتحرير الاحرار المعتقلين والحرائر واعلاء شان الحريات وبناء

الاوطان ووقف تيار الفساد ومحاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة لنزع فتيل التوتر الذي يعتاش عليه هؤلاء لا اسعد الله عيشهم وفضح امرهم وافشل مسعاهم ان الذين يسعون لتخريب النسيج الاجتماعي الوطني وتقسيم المجتمع الى موال وعدو بلا مقاييس صحيحة ولا ادنى قيم مقبولة، وحتى لو دستروا الظلم والبغي من خلال مجالس نيلبية مزورة والتنكيل بالناس الذين يريدون الخير لبلادهم واهليهم ودولتهم في صحيفة ظالمة وعلقوها بالكعبة كما فعل اسلافهم فسيبقى الظلم ظلما والباطل باطلا حتى لو كتب بماء الذهب واعتلى جدران الكعبة الاشرف، وسيقيض الله ضمائر حية من امثالكم ومن بقية الذين لا يزالون يرقبون المشهد من المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم لتمزيق صحائف الباطل والظلم كما شهدنا قبل الف وخمسمائة عام عندما تداعى نفر من مشركي قريش وهم على شركهم لكسر الحصار عن شعب بني هاشم والمسلمين وتمزيق صحيفة الظلم التي علقها العقل المتعفن الحاقد في الكعبة/ وان كانوا قد وجدوا دود الارض قد اكلها باستثناء لفظ الجلالة/ كما جاء في السير وكما نشهد اليوم في هذا الاعتصام على ايدي رجال وطنيين اطهار وقامات وطنية سامقة كالاستاذ احمد عبيدات ورفاقه واحباؤه رجالا ونساءا لا تفرقهم المذاهب ولا الاحزاب ولا يخيفهم ترهيب ولا يغريهم ترغيب.

وهم يعلمون انهم يجتمعون على مغارم وتضحيات من اموالهم الخاصة واوقاتهم وحقوق بيوتهم وابنائهم وصحتهم و اعراضهم التي تنهش ظلما وافتراءا واغتيالا لشخصياتهم ومحاصرة لهم في ارزاقهم منذ سنتين كاملتين.

تعاهدوا ايها الاردنيون والاردنيات على ان لاتضعوا عصا الترحال في الاصلاح حتى يتنفس الاردنيون جميعا الحرية والعدل والكرامة والدولة المدنية الحديثة المهتدية بحضارة الامة وثقافتها وشريعتها لتستوعب جميع مواطنيها على حد سواء، سواء من سار معكم اومن ينتظر ويترقب او حتى من يقف ضدكم ولربما لعدم معرفته برسالتكم السامية بسبب التضليل ةالتهويش الظالم .وحتى يقف الوطن الاردني في مصاف الدول المتحضرة والراقية حقاويكون شامة بين الشعوب.

ايها المؤمنون والمؤمنات ايها المتسائلون عن موقع الاصلاح الشامل في الشريعة

الاسلامية يقول الله تعالى بصريح القران الكريم ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وقد احتوى كتاب ربكم على ما يقرب من مائتي موضع عن الاصلاح والصلاح.

يقول الامام ابن القيم: ــ ان الشريعة مبناها واساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل الى الجور وعن الرحمة الى ضدها وعن المصلحة الى المفسدة وعن الحكمة الى العبث فليست من الشريعة وانت اذا تأملت هديه ﷺ في ذلك وجدته اكمل هدي حافظ للصحة نافع في المعاش والمعاد.

كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله الى بعض عماله: ــ

اما بعد فانه لم يظهر المنكر في قوم قط ثم لم ينههم اهل الصلاح منهم، الا اصابهم الله بعذاب من عنده او بأيدي من يشاء من عباده فاذا ظهرت فيهم المحارم فلم ينههم اهل الصلاح نزلت العقوبات من السموات والارض.

**ايها الاردنيون والاردنيات**

خرجتم منذ عامين تطالبون وتسعون لإصلاح بلدكم اصلاحا شاملا وباسلوب سلمي حكيم لم تكسروا لوح زجاج وهذا خلقكم وليس بمستغرب منكم، وحافظتم على مقدرات بلادكم ولم تمتد يد وطني منكم الى مؤسسة او الى مواطن، او رجل امن با لاذى او الاساءة رغم الاساءات التي وجهت لكرامكم ابتداء من رئيس الجبهة الداعية لفعالية اليوم في سلحوب ومرورا بمئات الشخصيات الاردنية المقدرة وتحطيم العديد من سياراتهم ولم يحظوا حتى بلجنة تحقيق واحدة يرى الاردنيون نتيجة تحقيقها في سلحوب او المفرق او جرش او الكرك او الداخلية والنخيل وغيرها بل وصل الامر الى اتهام المجني عليه بانه هو الذي جرح نفسه او حطم سيارته الخاصة بل واعتقال من فقئت عينه كعنان الهواوشه والدكتور عماد وترك المجرين وحمايتهم.

واحذروا ان تصدقوا ان ثقافة الاردنيين الاسوياء تسمح بالاعتداء او العنف الذي

جرى بفعل فاعلين مشبوهين ملثمين في الغالب نعرف بعضهم في بعض المحافظات يخرجون في العادة بمسيرات الولاء.

واريد ان اؤكد هنا نداء رسولكم عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع ان دماءكم واموالكم عليكم حرام ومازال الناس بخير ما لم يقعوا في دم حرام ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ لاتقولوا قد طال الزمن ونفد الوقت وهذا ما بوسعنا واتسمعوا قول الله تعالى ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[آل عمران: ١٨٦].

بشر الرسول ﷺ بسواري كسرى يوم كان طريدا مهاجرا بدينه ثاني اثنين اذ هما في الغار وفي السفر يتبعهم اهل مكة لاسرهم او قتلهم وبشر بقصور كسرى بن هرمز يوم كان محاصرا في المدينة المنورة ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [الأحزاب].

وقال عندها لن تغزوكم قريش بعد هذا العام وستغزونهم ان شاء الله، وكان ما قال حقا احذروا الفتن والفتانين والشائعات الكاذبة المفتراه والصحف الصفراء والاقلام المأجورة والفضائيات المخادعة المرتجفة والنفوس الضعيفة والمواقع الالكترونية الخفيفة الهزيلة والابواق المأجورة.

احذروا مؤامرة تقسيم المجتمع الاردني الى موال منتم وطني والى معارض عدو للوطن والملك والشعب، وضرب الناس بعضهم ببعض بدلا من بناء المحبة والتضامن والتكامل وبخاصة في اعوام الرمادة نؤكد اننا كلنا مع وطننا وشعبنا ودولتنا وضد الفساد والفاسدين ومن سرقوا ممتلكاتنا وزوروا ارادتنا ومزقوا صفنا الوطني ولا حصانة لي منهم وستصلهم يد العدالة ان لم يكن اليوم فغدا ونحن سلم على اهلنا وبلدنا ومواطنينا سواء في الامن او الدرك او الشعب ولكننا حلف واحد على من غدروا بنا جميعا وسلبوا

ونهبوا وزوروا ارادتنا في الانتخابات واعتدوا على الدستور والقوانين وتلاعبوا بها ليتملصوا من الحساب والرقابة الشعبية وكم مجلس نواب حل في ريعان شبابه بسبب تزويره وعدم تمثيله للشعب.

**ايها المؤمنون بالله جميعا والمؤمنات**

**ايها المصلون الراكعون ايها السامعون ايها الاصلاحيون**

قالها مصلحون خبروا الانظمة والمستبدين منذ عشرات السنين مثل الكواكبي والافغاني وحسن البنا رحمهم الله جميعا.

سيقف جهل الشعب امام مشروعكم الاصلاحي الوطني وسيحقد عليكم الرؤساء والزعماء وذوو الجاه والسلطان، وستقف في وجهكم الحكومات الضعيفة، وسيحاولون وضع العراقيل في طريقكم.

وسيتذرع الفاسدون بكل وسيلة لمناهضتكم، وسيستعينون عليكم بالنفوس الضعيفة والايدي المرتجفة الممتدة اليكم بالاساءة ولهم بالتسول والدونية.

وسيحاولون الصاق كل تهمة باطلة بكم وصدق الله رب العالمين.

﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

**ايها المؤمنون والمؤمنات**

ان الرجل الجاد و لو كان وحيدا يمكن ان يبني امة ويحيي امة كيف وانتم جموع متزايدة ولا تابهوا بما يصيبكم في سبيل ذلك الم تبايعوا وتعاهدوا عهد الرجال؟ والله معكم ولن يخذلكم وخير الاعمال ادومها وان قل.

قالت ام ابي حنيفة النعمان لابنها: ـ يا نعمان إنَّ علما ما افادك غَير الضرب والحبس لحقيق بك ان تنفر منه، فقال: **يا أماه: لو أردت الدنيا ما ضُربت ولكن أردت وجه الله وصيانة العلم.**

والله لو قبلتم الرشوة لرشاكم من سرق ببعض ما نهب منكم، ولو اردتم المناصب لوليتم لتسكتوا عن حقوق المستضعفين من الرجال والنساء الذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلا ولا يستطيعون الوصول الى حقوقهم.

ايها الاخوة والاخوات ايها الجالسون والجالسات في البيوت الان، ايها المصلون في مساجد الحارات الاقصر خطبة، والاقل مؤونة، والاقرب ممشى لبيوتكم ايها المستمتعون برحلاتكم مع ان وطنكم في خطر واهلكم في عوز.

ايها المتألمون المحوقلون المتفرجون القدريون المنتظرون للسماء أن تمطر اصلاحا او ذهبا او بترولا // عسى ان لاتمطروا حجارة او غضبا او فتنة.

اتقوا الله في انفسكم واهليكم واسمعوا قول ربكم ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾ ويجب ان تتمعر وجوهكم غضبا على ما يجري وذلك اضعف الايمان.

واياكم ان تكونوا ممن ﴿ يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمۡ إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطًا ﴾ [النساء: ١٠٨] ومن طلب رضى الناس بسخط الله سخط الله عليه واسخط عليه كل شيء.

**أيها الإخوة والإخوات** ونحن نبارك لكم اجتماعكم هذا ووطنيتكم الصادقة وجهودكم المتواصلة التمسوا الاصلاح في أنفسكم ولا تنتظروه من غيركم، وكيف لهؤلاء ان يتنازلوا لكم عن سرقاتهم وامتيازاتهم وهم يعرفون انها غير شرعية ولا مشروعة فوجهوا السؤال والمطالبة لانفسكم فان اردتم اراد الله باذنه وقد وضع لنا سننا كونية مادية ارضية يمارسها البشر وقولوا لانفسكم ومن يوافقكم الرأي وعاهدوا ربكم ثم شعبكم على ما يلي اطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات بسبب مسيرات الاصلاح وسجناء الراي دون تأخير.

التوقف عن تقييد الحريات واعتقال المطالبين بالاصلاح وزجهم في المعتقلات بغير وجه حق واهانتهم واذلالهم وتعذيب بعضهم كما ذكر المركز الوطني لحقوق الانسان قبل يومين.

- علينا ان نعمل سويا بجد وعزم وتصميم لاسقاط موجـــات رفع الاسعار و يجب العمل على اسعاد الناس وحل مشكلاتهم والسعي في مصالحهم فهو لا يقل اجرا عن صلاتكم وصيامكم وحجكم بل ربما يكون هو واجب الوقت وفريضة

الساعة، وايما اهل عرصة باتوا وفيهم امرؤ جائع الا برأت منهم ذمة الله اسعوا الى توفير الاعمال للقادرين وتشجيع الانتاج والعدالة في توزيع الثروات وفتح افق الابداع والاعتماد على النفس وترفعهم عن التسول واليد السفلى وضرورة حفظ الكرامات.

- وعلينا ان نمكن شعبنا من ان يكون مصدر السلطات كما نص على ذلك الدستور المعطل المقيد بنصوص شوهته وابطلت مفاعيله كالمادة ٣٤، ٣٥، ٣٦ .
- وعلينا ان نقف صفا واحدا ضد تيار الفساد والاستبداد لاسترجاع ما نهبوا من مقدرات الوطن المنقولة وغير المنقولة واستعادة الاراضي المنهوبة والشركات المتسربة للجشعين وسماسرتهم والذين يعرفهم الشعب الاردني فكيف بالاجهزة المتخصصة المطلعة والتي تكبل ليديها عن ملاحقتهم بحصانة غير مفهومة .
- وعلينا ان نُصَمّ اذاننا ونغمض عيوننا عن كل نداء فتنة او دعوة جاهلية تفرق صفنا الوطني الكبير او توهن مشروعنا او تنقذ اعداء شعبنا ووطننا وبخاصة ونحن في زمن الحرب الاعلامية المتطورة وحرب الشائعات .
- علينــا ان نتعاهد وبخاصة المتقدمين في الصفوف الاولى في الاصلاح ان لا نتسابق الى مغنم ولا منصب ولا نفع خاص ونثبت ذلك بالممارسة لا بالقول والادعاء .
- وعليــنا ان نوحد صفنا الاصلاحي بمختلف تسمياته واشكاله ولتحقيق هذا الامل شروط وضريبة يدفعها الاكثر حرصا على اجتماع الكلمة وتحقيق الاهداف الوطنية الكبرى وان يسع بعضنا بعضا لنسرع في تجنيب بلدنا هذا الويلات التي اكتوت بها اقطار تعامت انظمتها عن رؤية المشهد والاستجابة لمطالب شعوبها.
- وعلينا ان نملك ارادتنا وقرارنا السيادي حتى نبني بلدنا ونمد يد المساعدة الجادة لاهلنا في فلسطين الذين يستغيثون صباح مساء وقد سلبت ارضهم ودنست مقدساتهم واغتيل شبابهم وغيب كرامهم في السجون، ونحيي اهل غزة الابطال الذين سجلوا في التاريخ العربي المعاصر وربما لاول مرة معادلة ردع بين شعب محاصر ودولة تمتلك السلاح والرجال والخبرات والتأييد الدولي، فوصلت الصواريخ المحاصرة تل الربيع المحتلة ولأول مرة ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم

ينالوا خيرا اللهم رب العالمين وامان الخائفين ومذ ل المتكبرين وقاصم الجبارين.

تقبل دعاءنا وانلنا حقنا ورد الينا حريتنا وجنبنا سفهاءنا ولا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا،

اللهم ارفع عنا سيف الغلاء وسيف الفساد والبلاء والفتنة، اللهم اجعل بلدنا هذا امنا مطمئنا وسائر بلاد العرب المسلمين اللهم طهر بلادنا ممن يريد بها الفتنة وارنا اياتك فيمن يبغي باهلها شرا وفتنة اللهم ارزقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم اجمع قلوب الاردنيين والاردنيات شعبا وجيشا وامنا كبارا وصغارا على انقاذ بلادهم واسعاد امتهم والوقوف امام اعدائك واعدائهم اللهم لا تجعل بأسنا بيننا واجعل بأسنا على من عادانا بغير وجه حقواجعلنا سلما لأوليائك حربا على اعدائك اللهم لاتجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا اكبر همنا ولا مبلغ علمنا واجعله الوارث منا واجعل ثارنا على من ظلمنا واجعل ولايتنا فيمن يخافك ويرحمنا اللهم اسمع ملك البلاد صوت الناصحين الصادقين واكفه شر بطانة السوء المنتفعة من بقاء الفساد وخراب البلاد.

اللهم اسمع صوتنا لابناء شعبنا جميعا اللهم واجز كل صالح مصلح عامل خير منتصر لشعبه ووطنه خيرا.

٢٠١٢/ ١١/٣٠

# الفصل السابع

# رسائل من شخصيات مستقلة

## ١- أ.د. محمد خازر المجالي[1] ٢/١١/٢٠١٢

**كلمة واحدة يا جلالة الملك**

أحمد الله تعالى، وأصلي وأسلم على خير أنبيائه محمد، وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد: فيا جلالة الملك: نحبك، ولكن نحب الأردن أكثر ... نحبك، ولكن نحب الحق أكثر.

نفخر بأردننا وتاريخه ومبشرات مستقبله، ونعتز بقيادته ووحدة أبنائه وبناته على اختلاف أصولهم، ونباهي الدنيا كلها باستقرار بلدنا وأمنه وصفاء مواطنيه، ولكن مرت فترة نعدها كبوة، ضاعت فيها حقوق ونهبت فيها مقدرات دولة، ظهر فيها مفسدون وحورب فيها صالحون، ربما كانت النيات سليمة، لكن الوسائل سيئة، مما قاد أردننا إلى شفير هاوية لا بد من اكتشاف أمرها ولو بعد حين.

ومع الربيع العربي، ووضوح أمور وحقائق لم تكن على البال، في بلاد مختلفة ومنها أردننا، فإننا لا نرضى لوطننا الغالي الانزلاق في دموية لا قدر الله، ولا البقاء في دائرة اللوم وتحديد مواطن الخلل والمتسبب فيها، ولا استمرار حراك مطلبه واضح ولكن استمراره قد يحرف الطريق، ولا اصطفاف قوى وتقسيم مجتمع والرجوع إلى الوراء، نريد كلمة واحدة ليس إلا، ولها ما بعدها يا جلالة الملك، وهي كلمة (أعتذر).

نعم، اعتذرْ عما مضى فقد جرى كله في عهدك، وأنت تملك من الشجاعة ما تنهي به هذه الحالة المتوترة، كي نفوت على أصحاب المطامع والمصالح مآربهم، فقلها يا جلالة الملك.

---

(١) محمد خازر المجالي: عميد كلية الشريعة في الجامعةالأردنية سابقاً، رئيس جمعية المحافظة على القرآن الكريم حالياً.

وبعد قولها، لا بد من السير في **اتجاهين: الأول** في إصلاح قوانين وتعديل دستور يضمنان تحمل الشعب مسؤولياته بنزاهة وكفاءة، نودع من خلالهما زمنًا بائدًا من الفساد الإداري والاستفراد بالقرارات، ليتفرغ كلٌ لواجبه وإبداعه وتفوقه وتنافسه الحضاري الشريف. **والثاني** في استرجاع ما يمكن إرجاعه مما نهبه أو تساهل فيه المفسدون، وطي صفحة سوداء في تاريخ الأردن، وضمان قوانين لا تتساهل مع أي مفسد من الآن فصاعدًا.

وكي يتسنى هذا، فلا بد من تشكيل حكومة إنقاذ، تعد مع أصحاب الخبرة من مختلف الاتجاهات قوانين الانتخاب والأحزاب، وتعديل الفقرات المهمة في الدستور، ولن يتوانى المواطنون الشرفاء من الإسهام في ذلك، ورب ضارة نافعة، ليكون الأردن من بعدها أقوى وأنقى، في مصاف الدول المتقدمة المتحضرة، يحكم فيها القانون ويحاسب فيها الجميع بعدالة وشفافية.

افعلها يا جلالة الملك، لنطوي صفحة انتهى دورها في إيقاظ الضمير وجلاء الغشاوة وتفقد الحال، لتتبعها صفحة مشرقة من إصلاح الخلل وتصويب المسار وتآلف المجتمع وتماسكه، لنضمن أمنًا شاملاً يندرج تحته الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، عندها تتوفر سبل النهضة التي نهيئ لها أبناءنا وبناتنا، ليكون الأردن مهد الحضارة والعزة والأمن والاستقرار.

**٢ – رسالة غير مغلقة من تجمع ابناء قبيلة بني حميدة للاصلاح الى ملك البلاد مع التحية ...!!**

تابعناكم ومازلنا نتابع ردة فعلكم على الانهيار الحاصل في البلاد وعلى اجرام المجرمين وفساد المفسدين بحق الوطن والمواطن ولا نشك ومعنا الكثيرون من ابناء هذا الوطن العزيز بان كل ما حدث هو على مرأى ومسمع منكم وبما انكم المسؤول الاول وصاحب الولاية القادر على التقدم بخطوات عملية باتجاه الاصلاح ومكافحة الفساد والفاسدين مهما علا شانهم حتى وان كانوا من ذوي القربى لكم.

من هنا فنحن في هذا التجمع نريد ان نصارحكم القول (لانه لا خير فينا ان لم نقلها

ولا خير فيكم ان لم تسمعوها) حقائق لا بد من التمعن والاخذ بها وعدم الالتفات لما يشيعه ويزينه لكم هؤلاء اللصوص بان البلاد في خير وبان الربيع الاردني لن يكون مزهرا كباقي الدول التي حدث فيها التغير ونجمل ذلك بمايلي:

اولا: ندرك تماما كأردنيين بصرف النظر عن الاصل والفصل باننا اصحاب حقوق منقوصة بسبب قلة متنفذة تتحكم بالبلاد والعباد ومنهم من ياخذ شرعيته وحمايته منكم ومن المقربين اليكم.

ثانيا: انتم من يعرف مواطن الداء وجذور العلة وانت القادر على انقاذ البلاد من الانهيار المتسارع ان اردت ذلك فتسكين الالام بالزيارات والخطابات بدلا من اجتثاث الداء واسبابه هذا التسكين لم يعد مقنعا لشعب مقهور يتصنع الرضاء مأمورا او لغاية في نفسه.

ثالثا: الشعب كل الشعب اصبح اكثر ادراكا بان نهجكم المتبع في تشكيل الحكومات وادارة الحياة السياسية من خلال لعبة تبديل الوجوه وتدوير الكراسي والاشخاص والعمل على كسب الوقت لم يعد هذا النهج المكشوف قابلا للاستمرار ولا مقبولا فالمطلوبان تجري تغييرا حقيقيا لهذا النهج ومحاولة اخذ العبرة من غيرنا.

رابعا: نطالبكم بفتح ملفات الفساد وملاحقة الفاسدين بشكل حقيقي لا ان تطلب سيدي من مجلس النواب إغلاقها فالإصلاح الحقيقي يستوجب وجود محاسبة دقيقة واجواء ديمقراطية سليمة وشعب يتمتع بحق انتخاب حكومته لا حكومة مفروضة عليه تختارون أعضاءها انتم.

خامسا: لا نريد لكم ان تستمعوا لهؤلاء اللصوص وتخيروا الشعب بين الاستقرار باستمرار الوضع الراهن او الاصلاح مع الفوضى ... نريد منكم ان تنحازوا للشعب والوطن لا ان تستمروا بحماية الفاسدين ومساعدتهم بالإفلات من العدالة على ما اقترفوه بحق الوطن والمواطن..نريد منكم تدارك الوضع سريعا قبل فوات الاوان وذلك بخطوات إصلاحية كبيرة ترضي الشارع الساكت مؤقتا لاننا ومن منطلق حبنا لهذا الوطن نخشى في نهاية المطاف ان يضيق ذرع الشعب من الظروف التي يعيشها فيقرر المخاطرة

والمجازفة..!!

**سادسا:** نريد منكم ان تدركوا عكس ما يتبجح به هـؤلاء اللـصوص مـن ان نـشوة النصر على الحراك الاصلاحي والتي تسري في أروقة القصر والأجهـزة الامنيـة وتترجمهـا الحكومة الى خطوات عمليه على الارض وذلك بعدم تقـديم تنـازلات في قـوانين مهمـة كالانتخاب ومواصلة تحدي الشعب برفع الاسعار وكل ذلك سوف يـنعكس سـلبا علـى الجميع ولن تكونوا عنه ببعيد.

**ختاما:** نحن في هذا التجمع على يقين بان دوائركم الرسمية لن تتوقف عـن محاولـة تفتيت الحراك الشعبي والقضاء عليه بكل الوسائل بالمواجهة بالملاحقة بتأليب الشارع عليه وبترتيب الزيارات لكم للبوادي والارياف التي لا تسمن ولا تغني مـن جـوع وهـي كـذر الرماد بالعيون لذا فنحن نقـول بـان الغـضب الـشعبي قـادم لا محالـة ولم يكـن الـصمت والتهدئة في الفترة السابقة استسلاما او انكسارا بل هو الهـدوء الـذي ينتظـر الاوان ولـن نعزف اللحن الاخير على نعش الحراك كما يحلو لهؤلاء الجبناء من ترويجه بل لا نكابر ان قلنا لكم انها العاصفة التي تختبئ وراء هذا الهدوء وحرصا منا علـى هـذا الـوطن وعلـى أهله الخيارى ذكرناك وما زلنا نذكرك طالما والى سا للدولة وملكا للبلاد وصاحبا للولاية والصلاحيات الكاملة كما نفهم، فالمطلوب ان تنحازوا فعلا الى الـشعب والـوطن وان لا تقايضوهما بثلة فاسدة مارقة دمرت البلاد وعاثت بالأرض فسادا فإجرامهم ثابـت وبـين وانتم تأمروا بإغلاق الملفات كيف يستوي ذلك يا ملـك الـبلاد وراعـي الرعيـة اذا أردتم ارضاء شعبكم الساكت على الضيم والظلم والفقر فها نحن نطالبكم بـالوقوف الى جانبـه والتقدم بخطوات اصلاحيه عمليه تبدأ بمحاربة الفاسدين ولتكن البداية من المقربين إليكم والمحسوبين والمتنفذين عندها ان حصل ذلك سوف نقول بان الإصلاح قـد بـدا وإلا فـان عهد الخوف قد ينتهي فعلا وان آهات الجياع والفقراء سوف تكون لعنـة بالمرصـاد علـى كل الظلمة وأعوانهم والمتسترين عليهم ودوام الحال من المحـال وان الظلـم والـضيم لـن يدوما وسنواصل المسير حتى ننصف في بلادنا وينتشر مبدأ العدل والمـساواة ونحيـا حيـاة الأحرار لا حياة العبيد ويحاسب كل فاسدا على فساده.. اللهم اشهد أنا قد بلغنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.الطليعة هذا وقد ارسل المهندس ليث شبيلات والدكتور امجد قورشة ورسالة من مجموعة من الشخصيات الاردنية حول قانون الانتخابات سنوردها في مكانها ورسائل اخرى.

**٣- رسالة مفتوحة من الجبهة الوطنية للإصلاح/اللجنة التنفيذية الكرك إلى جلالة الملك وجاء فيها:**

بعد بسم الله الرحمن الرحيم عليكم السلام وإليكم السلام.

**جلالة الملك:-** لا نذيع سراً إن قلنا أننا استبشرنا خيراً في إقالة حكومة البخيت.. فتوقفنا ووقفنا كثيراً يحدونا أمل ويلوح لنا هدف في ان يكون ما حصل هو الخطوة الأولى نحو التقدم والإقدام. لكننا ما كدنا نلقط أنفاسنا حتى حبسناها من الصدمة بهذا التشكيل الوزاري الذي جاء عبر توليفة مناطقية تقليدية مشوهه، ولا يمكن وصفها بالسياسية أو المتخصصة... رغم احترامنا لشخوصها والتي أعادتنا إلى خلف المربع الأول في الإصلاح، وشكلت خيبة أمل للشارع الذي بات هو الثابت الأقوى في المعادلة السياسية الأردنية.

في حين أن المتغير الثابت في دولتنا هو تكرار التشكيلات السريعة للحكومات التي وصلت إلى ثلاث حكومات خلال ستة أشهر ... مما يقودنا إلى التساؤل التالي: هل هذا التغير يشكل حالة استقرار الحكم؟ أم ضمانة سلبية للتجسير بين الشارع والنظام كما وعد الرئيس أم تخبطاً وارتباكاً في إدارة الأزمات؟ التي أصبحت كل أزمة تلد أختها" كاللجان السياسية التي غرقنا في معمعان حواراتها العقيمه سياسياً وإدارياً واقتصادياً في ظل التلاعب في الأطر التشريعية كلها". فتحولنا من إدارة للازمات الى أزمات في الأدارة والحكومات والنظام مُعمقين الاختلالات في مؤسسات الدولة كافة.

**جلالة الملك:-** نحن لسنا ناصحين ولكننا مُذكرين...، فقد توصلنا إلى قناعة واحدة فقط: وهي ان الشعب خارج التفكير والتقدير في ظل استشراء الفساد والإنفراد والاستبداد. فأن كانت بطانتكم بكل تلاوينها قد رسخّت هذا الفهم الخاطئ والقاصر والفاسد والتي مارسته قيادةً وإدارةً بنصح غير أمين وآمن وبشكلٍ مُضلل ودفعت بالبلاد إلى هذا الوضع المتفاقم والمأزوم، سياسياً وأقتصادياً وأمنياً وإجتماعياً. فأننا نطالبكم

بإعادة النظر بهذا الفهم وهذا النهج وإعادة النظر أيضاً بهذه البطانة...!

ولذا فأن شعبنا الذي هو مصدر السلطات دستورياً والمعني أولاً بالحفاظ على الوطن ونظامة الدستوري المنتمي....... هذا الشعب بات لا يحتمل سلب إرادته باتخاذ القرارات التي تُولد الازمات، ولا يمكن التعامل معه بطريقة الرياضيات وأرقام الحسابات لأنه فوق كل الارقام والحسابات وكل البطانات والحكومات. وعليه:- فأن التعامل مع الشعب بعيداً عن إشراكة في صناعة قراراته وصنع مستقبلة الدستوري هو تعامل لا يرقى الى الفهم القيادي والشعبي الحقيقي ولا يُعَالج بالمسكنات التي اصبح مفعولها عكسياً... ((فقد استفحل المرض العُضال)) وضقنا ذرعاً بالمسكنات وصُناع تلك المسكنات. جلالة الملك... إرتكازاً على ما سبق فأننا نشد على أيدي الذين رفضوا المشاركة في هكذا حكومة... عندما عرفوا أن توجهات رئيسها أثناء المشاورات قاصرة عن طموحات شعبنا وأملة في التغيير... وان مشاركتهم ليست إلا تحويلاً لهم الى شهود زور على تنفيذ توجهات تنفيسية للحراك الشعبي. ليس الا .... بعد أن رَشح عن موقف رئيسها الذي تبلور في لاءَات عدة أهمها:

أ. لا حكومة برلمانية مستقبلاً.

ب. لا تعديلات دستورية تمس صلاحياتكم التي حرصتم أكثر من مرة باستعدادكم في الاعلام الغربي لإعادة السلطة فيها إلى الشعب بحكم الدستور.

ت. لا انتخابات بالقوائم النسبية لأنها مخالفة للدستور برأي الرئيس. مع لاءَات أخرى دللّت عن أن المشاورات كانت مجرد إملاءات.

٤- **رسالة من عدد من الشخصيات الاردنية** (حول قانون الانتخاب)

تحية ولاء ومحبة واحترام

انطلاقا من قناعتنا بقول جلالتكم (بالنظر إلى الإصلاح من منطلق المسؤولية الوطنية) ومن وقوفنا مع رؤيتكم بان الهدف النهائي للإصلاح هو الوصول إلى تعددية سياسية تؤدي إلى كتل حزبية برلمانية تشكل منها الحكومات، ولإيماننا بالإصلاح الذي

تقودون كما حددتم خطوطه وتفاصيله في حديثكم لشعبكم الوفي في مطلع الشهر الحالي وقولكم بأنكم تقفون على مسافة واحدة من الجميع . فان المسؤولية الوطنية والانتماء للوطن وواجب الإخلاص لجلالتكم والعرش الهاشمي تدفعنا إلى التوجه إليكم لنضع أمامكم واقع ما تشعر به فئات واسعة من الشعب من القلق والإحباط لما آلت إليه مسيرة الإصلاح، وبما يتعارض مع النهج الملكي الذي لم نر فيه إلا استجابة لمطالب الأردنيين التي يرددونها منذ أكثر من ١٨ شهرا .

لقد انطلقت مسيرة الإصلاح منذ البداية على قاعدة تحقيق أوسع مشاركة للشعب في إدارة شؤونه من خلال قانون عصري للانتخابات يضع حدا للصوت الواحد الذي افشل كل محاولات الإصلاح الهادفة إلى إقامة تعددية تقوم على البرامج، والذي احدث شروخا بين صفوف المجتمع وأطلق العنان للهويات والانتماءات الضيقة على حساب الانتماء للدولة والهوية الوطنية الجامعة . والنتيجة عنف يستشري في الجامعات على أسس عشائرية وجهوية وتزايد ظواهر التعدي على القانون والمس بهيبة الدولة إضافة إلى ما يحدثه من انقسامات سياسية وتواصل المسيرات في البلد مع تكريس ظاهرة الإقصاء، التي يقابلها تفشي حالة عدم الثقة بالحكومات والسلطات الأخرى ورفض كل ما يصدر عنها .

**جلالة الملك**

ما يدفعنا إلى التوجه إليكم ونحن الحريصون على هذا الوطن وعلى نظامه وانجازاته، هي حالة القلق والخوف التي لم يعد الأردنيون قادرون على إخفائها أمام تداعيات الأحداث والتطورات من حولنا في ظل ربيع عربي أصبح فيه الاختلاف على الإصلاح طريقا للفوضى وخراب الدول وتقسيم الشعوب، وهو ما يفرض علينا وعلى الأردنيين جميعا العمل ليل نهار، من اجل إصلاح حقيقي يلتف حوله الناس ولا يترك مجالا لحاقد أو متآمر يسعى إلى أن يدفع البلد – لا سمح الله – نحو مهاوي الفوضى . لقد تفاءل الجميع خيرا عندما أعاد جلالتكم قانون الانتخابات، بعد تصديقه – إلى الحكومة والمجلس لتعديله، اعتقادا منهم أن الفرصة سانحة لتعديل يخلص البلد من قانون الصوت

الواحد، الذي لا يقتصر رفضه على المعارضة المعروفة وإنما على قوى سياسية واجتماعية وعشائرية واسعة، منوهين إلى أن المطالبة الشعبية بإلغاء الصوت الواحد كانت ولا تزال جزءا من رفض شعبي وحزبي قائم منذ ثمانية عشر شهرا، فكيف له أن يكون مقبولا في ظل الإصلاح الشامل !

هذا التفاؤل تحطم بعد أن كرست الحكومة ومجلس النواب الصوت الواحد وكأنه محاولة لفرض حالة يأس بين الأردنيين توسع من هوة الثقة بأنفسهم وبالدولة في تجاوز هذه المرحلة التاريخية الخطيرة، بإنجازات في الإصلاح يشارك فيها الجميع وتكون مثالا لمن حولهم . اننا على قناعة يا جلالة الملك بان المشروع الإصلاحي للدولة سيفشل في ظل عدم إصلاح القانون بصوتين للدائرة وآخر للقائمة الوطنية على الأقل، وبان نجاح العملية الإصلاحية لن يتم إذا لم يقدم جلالتكم على تعديل مسار الإصلاح بما يدفع الجميع للمشاركة في الانتخابات وحيث لا يجد من يريد المقاطعة إلا العزلة والخسارة، ومن هنا فإننا نناشدكم أن تتوج جهودكم المتواصلة للإصلاح والتجديد بتكليف حكومة ائتلاف وطني يكون أحد أهم أهدافها الرئيسية الخروج بقانون عصري وحديث حتى لو اضطررنا لتأجيل موعد الانتخابات فالأمن والاستقرار أهم من إجراء انتخابات مبكرة بموجب قانون قد يساهم في تفجير الوضع الداخلي في وطن مشهود له بالأمن والأمان وبقيادته الرائدة وبالروح الأسرية التي تسود مجتمعه .

**جلالة الملك**

الشعب الأردني في هذه المرحلة المعقدة والخطرة التي تغطي سماء المنطقة هو بأشد الحاجة إلى الوحدة والتكاتف والتفاهم لأنها الأسلحة القوية التي تصون البلد وتحافظ على أمنه واستقراره وما يجنبه الاحتمالات الناجمة عن التأثر السلبي بما يجري من حولنا، الشعب بحاجة إلى جهود جلالتكم من اجل صنع الثقة الجماعية بالإصلاح التي تضع مصالح الشعب والوطن فوق أية مصالح أخرى، فئوية أو حزبية أو تلك التي تظهرها قوى الشد العكسي التي ترى مصلحة الوطن من خرم إبرة مصالحها الضيقة.

في النهاية نبارك لجلالتكم بخالص التهنئة والتبريك بمناسبة حلول شهر رمضان

المبارك أعاده الله عليكم وعلينا وعلى الأمة بالخير والبركة و متعكم بالصحة والسعادة وحمى الله الأردن ملكا وشعبا ووطنا ودمتم قائدا لهذه المسيرة حفظكم الله ورعا كم .

الموقعون

امجد المجالي، د.عبد الرزاق طبيشات، طاهر العدوان، سامر الطويل، نايف الحديد، إبراهيم صايل الحسبان، د.نايف الفايز، د. ياسين الحسبان، مازن ارشيدات/ (نقيب المحاميين)، احمد الطراونة/ (نقيب المقاولين)، المحامي خلف المساعده، د.جهاد البرغوثي، د.عبد الله عويدات، م.نضال الحديد، انائب م.عبد الرحيم البقاعي، د. سعيد ابو ميزر، م.عاكف الزعبي، م. شحاده أبو هديب، العين الشيخ طلال الماضي، العين الدكتورة ليلى ابو حسان، م.يوسف حياصات، د. محمود الدويري، النائب مبارك الطوال، موسى عبدالله الوحش، المحامي محمد الصبيحي، موسى خلف المعاني، النائب عبد الناصر بني هاني، فهد الخيطان، مشهور عكاش الزبن، النائب وصفي الرواشدة، النائب عبد الجليل السليمات، النائب أمل الرفوع، د. محمد ابو هديب، د.زياد الزعبي، عبد المطلب ابو حجلة، الفريق المتقاعد محمود حماد الموانيس، احمد لطوف، د. جودت المساعدة، الفريق المتقاعد موسى العدوان، د. هاشم ابو حسان، سامي شريم، د. سناء شقوارة، د.هاني ابو حسان، علي موسى الزير، محمد خير الكيلاني، النائب السابق الشيخ ضيف الله القلاب، د. محمد شطناوي، م. خالد الدحله، المحامية رحاب القدومي، د. محمد ابو رمان، م.رأفت دليوان المجالي، صقر التل، اللواء المتقاعد عبد الستار الخرابشة، د. سلمى النمس، عطوي جميل المجالي، اللواء المهندس المتقاعد عبد الوهاب الخرابشة، خالد الخريشه، انس الساكت، عدنان الروسان، م.عماد المومني، عمادعبدالهادي، المحامي عوني الزعبي، خالد تركي المجالي، د.إحسان المحاسنة، باسل العكور، خالد الزيود، النائب السابق محمد طه ارسلان، اللواء لمتقاعد بدر الدين الوديان، النائب السابق يوسف القرنه، محمد عبد الكريم الشعلان، النائب السابق يوسف البستنجي، النائب السابق صلاح الزعبي، النائب السابق طلال عبيدات، الشاعر نايف ابو عبيد، د.احمد العتوم، الشاعر فاضل الزعبي، الحاج ممدوح الغزاوي، حسن سعيد صفيره، عيد ابو كركي، خالد احمد الضمور، عمر

العرموطي، اللواء المتقاعد عبد الله عيسى المومني ، النائب السابق عبد الله غرايبة، العقيد المتقاعد حماد المعايطة، حسين عبد الوهاب الطراونه، المحامي الدكتور عبدالكريم الفاعوري، محمد الشوملي، لواء متقاعد وائل البقاعين، د.سليمان الطراونه، د.محمود القضاة، العميد المتقاعد جورج حداد، العميد المهندس المتقاعد شجاع المومني، العقيد المهندس المتقاعد نبيل العطعوط، د. أسامة تليلان، عبد العزيز المجالي، العميد المتقاعد سامي عبد العزيز المجالي، د. محمد بني سلامه، م.تيسير ابو عرجه، د.محمد بشير شريم، د.عيسى العتوم، طايل الشواورة، سماح الذنيبات، م. عبد الحميد المعايطة، سامر الحروب، ياسر بشابشة، المحامي توفيق حجازين، عادل حجازين، د.سليم سلامة حدادين، عادل سليم حجازين د. عبد الرحيم فلاح المعايطة، د. سلامة سويلم النوافعه، داوود السلايمة، د.هيثم نسيم الصوالحة، م. عبد الله سالم الحويان، الشيخ عارف عبد الرزاق الددا، راجي متري حدادين، كابتن معتصم المعايطة، د. عبد الهادي القضاه، عمر العوامله، فايز ابو رمان، م. محمد العنيزات، د. صفوان محمود الشياب، الشريف حسام آل صندوقه، المحامي برهم البقور، د. سليمان ابو عين، د. محمد الرحاحلة، د. محمد ابو قله، عادل ابو حمور، م. محمد جمال الهباشين، فادي ابو عين، صايل الشمالي، د. زهير حسن الزعبي، د. عبد الناصر الخصاونه، د. سمير حجازين، د. عمر هنداوي، المحامي حاكم محمد الدعجة، د. مفلح الدعجة، المحامي محمد الحرايزة، د. محمد عبد الحفيظ المناصير، فاروق محمد سعد العبادي، عصام الشرع، د. عبد الإله التخاينة، د. حسن الخالدي، عبد الكريم صالح الشريدة، زيد كريشان، زياد الشرايعة، اسماعيل الحلحولي، عبد الله الحلحولي، سليمان غصاب العساف، علي عبد ربه الصبيح، د. خالد ابو هديب، إبراهيم عبد العمرو، إبراهيم محمود الحمد، د. سائدة عفانه، د. إبراهيم بظاظو، محمد الحيله، د. احمد العمايرة، الشيخ سعود دخل الله الشرابي، الشيخ سعود عايد الشويعر، متعب عايد الجالودي، محمد العفن، فهد الموالي، زياد البلوش، زهير ابو سليمه، بشير احمد النجداوي، فارس الداود. منار مدانات، عبد الله الرعود، د. غادة البوريني، طه الذنيبات، احمد الشواورة، امجد الحباشنه، خلود طراونه، د. سليم المجالي، د.

عبد الهادي القضاة، محامي عبد الله سالم الزريقات، المحامي احمد خازر المجالي، وزيرة موسى الطراونه، مكرم زيادين المحامي سليم مدانات، المحامي رفبق الصناع، عبد الوهاب إسماعيل المجالي، محمد علي ابو نصار، زياد عايد المجالي، جمال حمود الحباشنه، وليد سليمان المجالي، نايل خليل المجالي، العقيد المتقاعد محمود ضاحي النعيمات، مقدم متقاعد سالم عطوان المعايطه، عقيد متقاعد ثلجي المجالي، المحامي محمد العنيزي، المحامي امجد ابو زهره، ممدوح حامد مفلح المزاودة، د. محمد علي المزاودة، مفلح عفنان الرشود، المحامي فراس نمر العريق، د. ماهر مفلح الزيادات، زكي احمد ابو ضلع، د. جاسر عنانزة، د. محمد عيسى خطاطبه، يسرى عبد الهادي، محمد مازن الانصاري، د. خليل ازوقه، احمد بدويه، م. عبد الكريم الحموري، محمد الدحله، د. هيثم كمال الناجي، د. نائل العدوان، د. نايف العبداللات، د. محمد الحسبان، م. عمر الفزاع، إبراهيم المعطي، رياض ضرغام هليل، احمد مهاوش الحماد، د. داوود محمد المعايطة، سعد علي العدوان، أمل العموش، د. سامي سماوي، احمد يوسف الطراونه، د. فتحي ابو عرجه، محمد خير طيفور، د. ماجد جرار، م. علي الحسبان، المحامي عبد الله محمد الحسبان، محمد سلامة العموش، هاشم عزام، جعفر الأشهب، م. احمد الكيلاني، م.احمد الحسبان، خالد القضاة، هاني عبد الكريم ابو سمير، عدنان الخصاونة، فداء الصمادي، عمر عرسان ابو الهيجا، سمير خلف الصمادي، احمد ابو سالم، جهاد عزت عميره، خالد احمد الردايده، محمد ضياء فرعون، اسماعيل يوسف خطاطبة، .يوسف عبد الهادي صالح، حسين محمود الخطاطبة، محمد امين عبد الله ابو عبيله، نعيم عبد القادر ابو عبيله، باسل محمد المصري، د. عمر السيوفي، د. محمد امين القضاه، د. حسام مياس، د. روضه قنديل، صلاح محمد ابو شقير، عبد الباري عبد النبي بني عبد الرحمن، سامر السلايمة، امين حسن المستريحي، يوسف ابو عودة، المحامي ايمن محمد عبيدات، م. محمد مبارك شرادقه، وليد علوه النوافله، صالح بني يوسف، د. علي محمد المستريحي، تيسير مهاوش بني يسى، م. عبد الهادي احمد العربي، عاطف الكيلاني، اكرم الجوهري، نبيل طبيشات، د.فوزي السمهوري، احمد الصلاحات د.مأمون الغلاييني، خالد جعارة، عبد المجيد هديب، عزت الخواص، الصحفية هيام

عوض، د.عطية ابو الشيخ، شاهر الحمود، حامد الحاج حسن، الصحفي خلدون الرواشده، الصحفي خالد العياصره، يوسف الطورة، احمد بني هليل، علي رداد العبادي، إياد الجغبير، باسل علاونه، منصور الجنيدي، وليد النابلسي، حمد ابو جابر، فايزة عبد الكريم الزعبي، قاسم الطبيشي، د.عمر تركي ارشيدات، كنج محمد العزام، زهير ابو الهيجا، د. نضال الجراب، محمد إبراهيم حتامله، عيسى محمد خير غزاوي، نشأت علي ابو عبطه، ناصر شادي ابو خروب، د. محمد الشمالي، المحامي اسماعيل عماوي، جلال ابو شقير، حسين بني صالح، رعد الروسان، د. غسان حمد الله، د. احمد التميمي، د. نذير الحديدي، د. عمر كفاوين، م.غالب المومني، جمال عقل، وحيد القصاص، م.عثمان ابو عين، عطية حمايدة، محمد الحراحشة، م.احمد الديك، ايمن علاونه، ماهر يعقوب علاونه، مأمون جميل علاونه، رياض محمد علاونه، صالح دويكات، زياد دواغرة، احمد عوض القرعان، زايد ابو زيتون، م.احمد الصغير، م. محمد الجراح، د. كمال النجار، عبد الحميد البصول، اللواء المتقاعد عبد الكريم النادي، م.رياض القضاه، طاهر الحوراني، د. غادة عمران، د. يوسف قسايمة، عقلة الزيود، المحامي عاكف المعايطة، النائب السابق خالد البريك، المهندس ماهر المومني، خالد الزيود، المهندس علي سمارة، الدكتور سليمان القلاب، المحامي عماد أبو سلمى، المحامية سحر عبد الودود الشيشاني، المحامي سالم المعايطة، الشيخ وفيق النداف محمد سليمان الزواهرة، الشيخ شاهر بشير الزواهرة، عمر شاهين، هاني عفانة، خميس الزواهرة، المحامي سائد الشمايلة، الدكتور عبد المجيد القزاز، العقيد المهندس المتقاعد يوسف القلاب، عواد إبراهيم العموش، المحامي أنور الرفاعي، المهندس أكرم حداد، فؤاد معمر، فايز عياش، الكابتن بسام موسى الرياطي سلطي خليفات، كوثر بخيت الغويري، الدكتور المهندس رامي الأحمد، الدكتور مالك صوان، المهندس فرحان خلف الخلايلة، المهندس منذر الطراونة، وليد الشمالي، المهندس ياسر الصوالحة، المهندس بركات الصالح، تيسير حسن الحواري، موسى احمد العلاونة، عبد العزيز لافي العقرباوي، عدنان أبو علي، محمد بخيت الغويري، عبد الرحيم ضيف الله القلاب، نعمان عيد، المحامي محمود الشوملي، الأستاذ احمد نجم، عبد السلام أبو عبيد،

محمود هلال الزيود، الشيخ سالم العودة (أبو محارب)، المهندس عصام محمد أبو حميد، محمود عقلة يوسف الزيود، رائد قاسم الجنيدي، أكرم أبو شهاب، المهندس زكي عرار، فوزي السيلاوي، عبد الله مراد، الدكتور خالد أبو هديب، رباح محمد بوشناق، فوزي سعدات أبو حويلة، محمد رئيف، المهندس ذياب عامر، خالد سليمان الدبك، الدكتور عبد الهادي بريزات، الدكتور عمران جان بيك.، محمد مقبل الجنيدي، عيسى محمد العموري، الدكتور طارق عازر، الشيخ عبد الكريم عبد الله أبو عشيبة، محمد سليمان سمارة، المهندس محمد عمران البوريني، صالح يوسف العجوز، منصور حسن منصور، المحامية دولة الهرفي، موسى الخطاطبة، أسماء الشيخ طلب البلوي، الدكتور أنور دحابرة، الأستاذ جمال ذنيبات، المهندسة أمل بني بكر، عماد عطاالله طيفور، المحامي محمد عارف العبادي، المقدم المتقاعد خالد ناصر الزيود، المهندس عايد علي الحواري، الدكتور خالد عبندة، المحامي ماجد المومني، محمد علي الهياجنة، المحامي فتحي ماجد التميمي، المحامي ضياء حسين فرعون، عمران عزام عميرة، الجيولوجي ثائر عارف العبادي، علي مطلق المومني، المحامي إسماعيل الخطاطبة، عيسى العموري، حميد احمد الشواشرة، العقيد المهندس محمد فارس مرعي، عيسى محمد سليم الحويطات، محمد طاهر الرشيد النمر الخوالدة، المهندس هاني قاسم المومني، محمد علي احمد الطراونة، المحامي محمد طالب سليمان المومني، إبراهيم جبر درويش، أيمن علي الدولات، باسم عارف العبادي، المهندس عامر كامل اغريب، المهندس معاذ سليمان أبو الهيجاء، د. بشير عبد الفتاح الزعبي، م. يوسف فهد المحاميد، علي فالح ذياب عودة، ابتسام عطا الله المجالي، الدكتور إبراهيم محمود النطاح لطفي محمود أبو عاقلة، ايراز صالح الحوامدة، عبد الله عبد الرحمن الخطيب، الشيخ محسن سالم الحويطات، زياد يوسف النجار، طاهر محمد الهزايمة رياض محمود مبارك العمري، عبد الجليل حسين العمري، حيدر محمد العمري، حسين منصور العمري، د. كمال النجار، عبد الله صالح العمري، د. فاروق عبد الله العمري، د.محمد خليفه العمري، احمد سليم العمري، احمد عقله العمري، المحامي محمد محمود العمري، حسين رقيبات، سامي كنعان، ضيف الله موسى الخطيب، د. محمد ابو صالح، د. محمد

شاكر ابو عودة، علي تيسير ابو عودة، د.حسام محمد شاكر ابو عودة، نصري عبد العزيز العوض، خلدون موسى أخو عميرة، بلال منجد السواريس، د.عادل آل خطاب، محمد حسن سقا الله، م. مبارك شرادقه، علي محمد عناني، جمعه عوض ابو حيانه، امجد سليمان الشاويش، عيسى محمود قباعه، خليل محمد سعد الله، نضال صباح النعيمات، عطا الله يونس ابو هلاله، نائل أيوب كريشان، علاء ذيب الشراري، إياد محمد آل خطاب، ايمن محمد المحتسب، باسل جبريل ابو درويش، د. عمر احمد كريشان، د.هاني السلامين، د.محمد علي البزايعه، وهبي احمد الشلبي، د.امجد الفاهوم، م.عبد اللطيف الحديدي، د.محمد ابو محفوظ، د.ماجد جبر، د.إيمان الرواحنة، د.ربيع ابو محفوظ، خليل عبد الجواد، احمد عبد الفتاح الصرايرة، د.عبد الفتاح التميمي، عبد الله محمد المومني، د.خالد الدرادكة، سامي عفان، حسين قاسم الرقيبات، د.حمزة عناقرة، يونس سليمان الزعبي، عبد القادر ملحم، خلدون حتاملة د.فيصل الزعبي، عصام غرايبة، محمد عبد الغني غرايبة، احمد ساري غرايبة، هشام غرايبة، سعود ناصر حجاز.

# "قانون الانتخاب بين الفرض والرفض"

**كتب سالم الفلاحات**

انتظر الشعب الاردني منذ ١٩٨٩ تطورا في الحياة السياسية وقد استبشر بمجلسه الحادي عشر وراى منه انجازات ملموسة وارادة توافقية كادت تعيد الامور الى نصابها وتجعل للمجلس التشريعي هيبته المفروضة، وسرعان ما تم الانقلاب عليه يوم حاول تقديم بعض المسؤولين الكبار جدا!! للمحكمة وكاد يسن قانون من اين لك هذا؟ لينقذ البلاد من الانهيار الاقتصادي وانخفاض الدينار الاردني بصورة مخيفة، وهنا استجمع الاشرار قوتهم واخترعوا من الحجج الواهية المتهافتة ما صنعوا منه قانون الصوت الواحد سيء الذكر الذي يمكن المنتفعين من النظام من تعيين مجلس النواب اوغالبيته المؤثرة اضافة لتعيين ثلث مجلس الامة حسب الدستور (**مجلس الاعيان**).

ومن يومها والحوارات تجري على قدم وساق حتى زلت لسان الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة يوما قبل عشر سنوات وهو يريد ان يقول الحوار فقال (الحمار) وكلها تتفق على تغيير قانون الصوت الواحد بعد ظهور افرازاته السيئة على ارض الواقع والتي مزقت النسيج الاجتماعي حتى في العشيرة الواحدة وقطعت اوصال المجتمع، ولكن عند الاستحقاق الانتخابي يتم التعديل ولكن الى الاسوأ.

* فيزاد عدد اعضاء المجلس وتتضاعف الكوتات الموجهة والمحسوبة لصالح الاستفراد والاستبداد .
*ويعاد تقسيم الدوائر في كل انتخابات، وتدخل بدعةالدوائر الوهمية.
* وتعتمد البطاقة الانتخابية التي يمكن تزويرها.
*وتحجب كشوف الناخبين عن المرشحين لكل صندوق.
*وتشرع الابواب لانتخابات العسكريين ورجال الامن على راس عملهم.
* وتيسر السبل لنقل الاصوات مدفوعة الثمن من محافظة الى اخرى.
*ويغض النظر عن شراء الاصوات ولا يلاحق احد .

*وترتكب الجرائم الانتخابية بتزوير ارادة الناخبين ويعترف رؤساء حكومات ومديري مخابرات بالتزوير ولا يحاسب احد وتضيع هذه الجرائم بالتقادم وكأن شيئا لم يكن.

وينتظر الاردنيون هذا العام في الربيع الاردني المتكرر قانون انتخاب يتناسب مع الوعي الاردني ومع حضارية التحرك الشعبي المبصر البعيد عن التشنج والتسرع والذي رفع شعار اصلاح النظام وسلمية الحراك الشعبي ويتلقى الوعود ووالتطمينات ويؤمل بقانون مميز ويتفاجأ الذين يحسنون الظن دائما ويطلبون اعطاء الفرص والصبر والتدرج بما يعجزهم عن الدفاع عن العقلية العرفية المستعصية التي تقف خلف المشروع والقانون فيما بعد لا تزيدها التجارب والاحداث الا عنادا واستهتارا بالناس، فتلد مشروع قانون انتخاب عصري متقدم يتجاوز اخطاء الماضي وسلبياته ويؤسس لدولة مدنية جدا وعصرية تحفظ الاردن من عاديات الجوار المتربص وتقوي لحمة المجتمع ليقف امام الاخطار!! وسلامته من عين الحاسدين العدميين.

يراد لهذا المشروع ان يكون قانونا يفرض على الشعب الاردني فرضا بعد منهج (شاوروهم وخالفوا شورهم) وان يدخل هذا القانون في انوف الاردنيين بالقوة، ولكنه قانون مرفوض

* من قوى كثيرة اسلامية وقومية ويسارية واحزاب وسطية/ مع ان كل الاردنيين وسطيون/
* ومن احزاب ناشئة تحت التاسيس
* ومن تجمعات شعبية مثل الجبهة الوطنية للاصلاح
* والتجمع الشعبي للاصلاح
* والتجمعات العشائرية الصاعدة والفاعلة خلال عام ونيف من شمال الاردن الى جنوبه ومن شرقه الى غربه تتقن الطرح الوطني المسيس الشامل ومن قانونيين بوزن د محمد الحموري ومحامين من امثال الدكتور يونس بني يونس واخرين في طريقهم لبلورة دراسة قانونية وافية
* اضافة الى الحراكات الشبابية والاحزاب الوطنية الجديدة واحزاب تحت التاسيس

وشخصيات وطنية وازنة على امتداد الوطن.

ويحق للاردنيين ان يقولوا :ـ دلونا على أي جهة اردنية مستقلة وغير منتفعة بلا حق تستطيع الدفاع عن هذا المشروع، **واظن ان وسيلة الاقناع المتبقية التي يتوهمها من يقف خلف هذا المشروع البائس هي السوط والتخويف والشائعات والافتراءات والاوهام، وتحشيد مستخدمي قوى الشد العكسي تحت الطلب من اقلام والسنه واجسام وضمائرواشكال ليس غير .**

ولعل ما سبق تقديم المشروع من استهداف احرار الطفيلة وساكب وبقية الشباب في احداث الدوار الرابع وما كان قبلها من استعراض قوة الترهيب على دوار الداخلية يكمل صورة المشروع المنتظر ولادته لقانون هجين بين **الماني مهجور من خمسين عاما وهندي وافريقي متخلف** وجينات اخرى متنوعة ملفقة في انابيب خاصة ليغلف بورق (اردني) مستعمل منذ ١٩٩٣ورديء مجرب ومعلوم.

لان الاسماء لا تغير حقائق المسميات فهذا هو الاسم الحركي لقانون الصوت الواحد فلا قائمة نسبية على مستوى الوطن تنصف الراي السياسي والبرامجي وليس الحزبي فقط ولا عدالة – ولا اقول مساواة بين ابناء المجتمع حتى في مؤسسة التشريع والرقابة وليس التنفيذ، ولا تطبيق لمبدا الانتخاب الحر والسري المباشر واختراع كوتة جديدة اسمها التعويض والحظ والنصيب بالقرعة والحديث عن هيئة مشرفة مستقلة مطعون في دستوريتها كما يقول بعض القانونيين اليوم وبقاء ثلث المجلس معينا تعيينا، واستمرار روح الاقصاء واضحة للعيان في المشروع.

ولا يغير من الواقع شيئا يذكر، الحديث عن انه قانون بثلاثة اصوات للمواطن وهذا لاينطلي الا على المغفلين كبعض عروض شركات الاتصالات التي تختلف في الشكل وتتساوى بالكلفة سيما والشعب الاردني كما تقول الاحصاءات المحلية والعالمية في مقدمة الشعوب العربية من حيثنسبة الامية.

اما الصوت الاول فهو صوت القائمة النسبية العظيمة والذي لا يمثل سوى عشرة بالمائة تقريبا بمثالب كثيرة فهل هذا صوت ام هو عشر صوت واحتفظ بهذا العشر الان

اما الصوت الثاني والثالث فهو المحسوب ان تنتخب من مرشحي الدائرة حتى لو كان عدد مرشحيها عشرة مرشحين فقط بما يعني عشرين بالمائة فقط لما يقترب من نصف سكان المملكة وهو اقل من صوت واحد في القانون السابق الذي كان يمكنك من انتخاب واحد من خمسة مقاعد على الاكثر اذن كم تحصل من الصوتين المهددين ايضا بتعيين مقاعد للالوية ان لم يفز منها احد لنضيفها للعشر الاول وارجوك ان لاتبخس القانون حقه وويل للمطففين!!!

ومن خلال متابعتي لردود الافعال حول المشروع المقدم ومن مختلف شرائح المجتمع الاردني ارى انه مرفوض رفضا واسعا ولا اظن اردنيا يعتد برايه كان يتوقع ان تقدم الحكومة مثل هذا المشروع وان تدافع عنه بمؤتمر صحفي خاص لذا فاني اقرا له الرفض ولو ارادت الحكومة ان تحترم الناس لسارعت الى سحبه كما سحب غيره او لرده النواب رحمة بالاردن والاردنيين والمصالح العامة المعتبرة، والا فسيرده هذا الشعب المثقف الناهض رغم صنوف الاعاقة والعرقلة ومحاولات قوى الشد العكسي التي لم تتوقف وزاد سُعارها بعد اقتراب يوم محاسبتها على ما اوصلت البلاد والعباد اليه ومنهم الذين نزع الشعر م رؤوسهم بموازاة نزع الحس الوطني منها ايضا.

المشروع مرفوض شعبياً وعلى الاردنيين الحريصين على بلدهم ومستقبل ابنائهم ان يتناسوا خلافاتهم مهما كانت وان يتوحدوا في جبهة وطنية عريضة تتسع لهم جميعا للوقوف امام محاولات اعاقة مسيرة الاصلاح الشامل، والصادق فينا من يبادر ولا يتحيزُ لنفسه ولا لمصالحه الخاصه فهل من مبادر؟

**سالم الفلاحات**

**٢٠١٢/٤/١١**

*** قانون الانتخابات النيابية المطلوب**

رفض الشعب الاردني في وقت مبكر قانون الصوت الواحد المجزوء منذ ١٩٩٣ وقد حصل شبه اجماع شعبي على الرفض وقد وعدت حكومات متعاقبة باعادة النظر بالقانون وبخاصة بعد ٢٠١١ وقد اكد الملك قبيل اعلان قانون الصوت الواحد بشهور

ان الصوت الواحد اصبح خلف ظهورن.

الاردنيون يريدون قانونا توافقيا يمثلهم الى حد كبير ويراعي مقتضيات الجغرافي والسكان وتعقيدات القضية الفلسطينية والحفاظ على الارض المباركة المحتلة، ولايسعون لقانون مفصل لجهة او فئة او حزب معين، كما لايقبلون قانونا يفصل خصيصا لابعاد أي من هذه الفئات، وقد بينت الحراكات الشعبية موقفها وكذلك الاحزاب الاردنية في اكثر من موقع وموقف وهذه بعضها:ـ

أكدت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة بان صيغة قانون الانتخاب الذي يجمع بين القائمة النسبية المغلقة على مستوى الوطن بنسبة ٥٠٪ والدوائر المتوازنة بنسبة ٥٠٪ هي صيغة تحظى بقاعدة عريضة من التوافق الوطني.

وقالت «تنسيقية المعارضة» في مؤتمر صحفي عقدته اليوم بمناسبة انتقال رئاستها من حزب جبهة العمل الاسلامي الى حزب البعث الاشتراكي ان قانون الانتخابات» يشكل مفتاح العملية الإصلاحية فإما أن يأتي قانونا ديموقراطيا معبرا عن إرادة المواطنين ومحفزا على المشاركة في الحياة السياسية وإما أن يأتي مخيبا للآمال ومحكوما بضغوط قوى الشد العكسي.

واشار البيان الى ان الصيغة المقبولة والتي تحظى بقاعدة عريضة من التوافق الوطني هي نظام القوائم المختلط الذي يجمع بين القائمة النسبية المغلقة على مستوى الوطن والدوائر المتوازنة التي تراعي الأبعاد الجغرافية والسكانية والتنموية بنسبة ٥٠٪ لكل منها.

**وفيما يلي نص البيان:**

**بيان المؤتمر الصحفي لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية الذي عقد في مقر حزب جبهة العمل الإسلامي/عمان.**

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على النبي العربي الأمين وعلى سائر الأنبياء والمرسلين.

وسلام الله عليكم ورحمته وبركاته

**أيها الإخوة والأخوات**

دأبنا على التواصل معكم عبر التصريحات والبيانات التي تصدر عقب كل لقاء وعبر المذكرات التي عبرنا من خلالها عن مواقفنا إزاء مختلف القضايا واليوم نضع بين أيديكم رؤية اللجنة وموقفها إزاء مختلف القضايا.

**أولاً: الإصلاح السياسي:**

لقد كنا وما زلنا نؤكد على أن الإصلاح السياسي هو المدخل للإصلاح الشامل الذي يتطلع إليه شعبنا والذي بات ضرورة وطنية قصوى لا تحتمل التأجيل . لقد طالبنا خلال العقدين الأخيرين بضرورة إصلاح التشريعات والسياسات إيمانا منا بأن الإصلاح هو السبيل الوحيد الذي يصون استقلالنا، ويعزز وحدتنا وأمننا، ويجنبنا هزات سياسية واقتصادية واجتماعية لا قبل لنا بها .

وقد كانت مطالبنا تذهب أدراج الرياح حتى صار وضعنا الى ما صار إليه ومع اتساع دائرة الحراك الشعبي وتواصله فقد تمت استجابة محدودة لبعض المطالب فقد تم تعديل كثير من المواد الدستورية والقوانين الناظمة للحياة السياسية كقانون الاجتماعات العامة وقانون نقابة المعلمين وقانون الأحزاب السياسية وقانون الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات النيابية وقانون البلديات.

ومن المنتظر أن تفرج الحكومة عن قانون الانتخابات النيابية وقانون المحكمة الدستورية ولكن هذه التعديلات لم تأت وفقاً لتطلعات شعبنا ومصالحه العليا فقد تجاهلت الحكومة ومجلس الأمة ولجنة مراجعة الدستور مواد رئيسة كان ينبغي تعديلها لترسيخ مبدأ الشعب مصدر السلطات ولإزالة التناقض بين مواد الدستور وفي مقدمتها المواد (٣٤ و٣٥ و٣٦) التي تحصن مجلس النواب من الحل إلا بانتهاء مدته الدستورية .

وتضمن للأغلبية النيابية تشكيل الحكومة وتقر انتخاب مجلس الأعيان إذا أريد له أن يبقى جزءا من السلطة التشريعية. كما أن بعض المواد التي جرى تعديلها لم تأخذ حظها من الدراسة من أهل الاختصاص فجاءت قاصرة عن طموحات الشعب. كما أن القوانين التي تم إصدارها أو ما زالت في عهدة السلطة التشريعية ما زالت محكومة بالذهنية

العرفية وعدم احترام إرادة المواطنين فقد أبقى قانون البلـديات علـى تعـيين أمـين عمـان وثلث أعضاء مجلس الأمانة وعلى حرمان العقبة والبتراء من حقهما في انتخاب مجلسيهما البلديين .

كما أن قانون الأحزاب الذي تمت إحالته الى مجلس النواب دون التحاور بشأنه مـع الأحزاب السياسية التي هي صاحبة الاختصاص جاء أقرب الى قانون العقوبـات منـه الى قانون الحريات. ونغتنمها مناسبة نؤكـد مـن خلالهـا للحكومـة ومجلـس الأمـة أن قـانون الانتخابات يشكل مفتاح العملية الإصلاحية فإما أن يأتي قانونـا ديموقراطيـا معـبرا عـن إرادة المواطنين ومحفزا على المشاركة في الحياة السياسية وإما أن يأتي مخيبا للآمال ومحكوما بضغوط قوى الشد العكسي .

لقد أكدنا في لجنة التنسيق العليا ومنذ نهايات القرن الماضـي أن الـصيغة المقبولـة في هذه المرحلة والتي تؤسس لحياة سياسية وحزبية هي الصيغة الـتي تأخـذ بالنظـام المخـتلط الذي يجمع بين القائمة النسبية المغلقة على مستوى الوطن والدوائر المتوازنة الـتي تراعـي الأبعاد الجغرافية والسكانية والتنموية بنسبة ٥٠٪ لكل منها، وهي صـيغة تحظـى بقاعـدة عريضة من التوافق الوطني .

**أيها الإخوة والأخوات**

في الوقت الذي نؤكد على إصلاح التشريعات فإننا نؤكد أيضا وعلى نفس الدرجة من الأهمية على الحريات العامة وكف يد الأجهزة الأمنية عن التدخل في الحياة السياسية والتزامها بدورها الدستوري (الدفاع عن الوطن).

إن استمرار الاعتقالات لأسباب سياسية وعلى خلفية الحراك الشعبي لا يؤشر على إصلاح ولا يعبر عن اضطلاع الحكومة بالولاية العامة وفقا للدستور .

إننا من هذا المنبر نطالب بإطلاق سراح معتقلي الطفيلة وكـل معتقلـي الـرأي كمـا نطالب بوضع حد للتدخل في شؤون الجامعـات والجمعيـات وسـائر مؤسـسات المجتمـع المدني. كما نطالب بتـسهيل مهمـة المـواطنين في الـدخول والخـروج وعـدم تـأخيرهم في المطارات.

**ثانياً : مكافحة الفساد :**

لقد عانى الأردن ولاسيما عبر العقدين الأخيرين من نفشي ظاهرة الفساد بكل أشكاله بحيث تبددت ثرواته ونهبت أرضه وأفقر شعبه . ونحن إذ نرحب بفتح بعض ملفات الفساد فإننا نطالب باعتماد معايير موضوعية بحيث لا يشعر أحد أنه محصن من المساءلة كما نطالب بسرعة البت في القضايا ليتأكد المواطنون من جدية محاربة الفساد .

إننا في لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية نعتقد أن هناك ملفات كبرى لم تفتح بعد كما أن ملف الفوسفات لا يجوز إغلاقه قبل استعادة الحقوق ومحاسبة كل من ألحق الضرر بالوطن والمواطن، ونؤكد أننا في لجنة التنسيق العليا وبالتعاون مع كل المخلصين سنمضي قدماً في متابعة هذا الملف على مختلف الصعد السياسية والإعلامية والقضائية.

**ثالثاً : الإصلاح الاقتصادي :**

حتى الآن في مجال الإصلاح الاقتصادي على الرغم من تفاقم الأزمة الاقتصادية بكل أبعادها من فقر وبطالة وعجز موازنة ومديونية غير مسبوقة. وما زالت الحكومة تتعامل مع هذا الملف الهام بالمسكنات من خلال الترضيات أو البطالة المقنعة وباللجوء الى جيوب المواطنين من خلال رفع الدعم عن السلع والتوسع في الضرائب غير المباشرة .

إننا من هذا المنبر ندعو الى مؤتمر وطني اقتصادي تطرح فيه كل المشكلات ويعالجها بمسؤولية وطنية والى أن يتم ذلك فإننا نحذر من تحميل المواطنين أية أعباء جديدة وفي الوقت ذاته نطالب باستعادة حقوق الخزينة وتعزيز فرص الاستثمار والسعي لإيجاد فرص عمل للمواطنين في الأقطار العربية ونؤكد على مبدأ العدالة التي هي أساس الحكم.

**رابعاً : العنف المجتمعي :**

لقد أصبح العنف المجتمعي والجامعي ظاهرة لا تخطئها العين وهو محصلة السياسات الرسمية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية إن استمرار هذه الظاهرة يهدد نسيجنا الاجتماعي وأمننا الوطني الأمر الذي يتطلب عقد مؤتمر وطني

يشخص الداء ويصف له الدواء .

ونغتنمها مناسبة لمطالبة مؤسساتنا التربوية والثقافية والإعلامية ووزارة الأوقاف بما لها من ولاية على المساجد العمل على تعزيز القيم التي تراجعت في السنوات الأخيرة.

## اراء في قانون الصوت الواحد

**قانون الصوت الواحد: ٢٠١٢/٦/٢٨**

**د. محمد الحموري:**

كتب الفقيه الدستوري محمد الحموري مقالا بهذا الشأن بعنوان:

**قانون الصوت الواحد المشؤوم والسلطة الخفية والثيران البشرية**

وأخيراً صدر قانون الصوت الواحد المشؤوم، بذات الصيغة التي وضعتها السلطة الخفية، وقررتها السلطات الظاهرة، الحكومة ومجلس الأمة، مع توجيه من جلالة الملك برفع عدد مقاعد دائرة الوطن. ووفقاً لصيغة القانون الذي صدرت به الإرادة الملكية، فإن النظام الانتخابي في هذا القانون يقوم على أساس تشكيل مجلس نواب من ١٠٨ أعضاء، يتم انتخابهم على أساس الصوت الواحد، من خلال دوائر انتخابية ضيقة نص عليها جدول الدوائر المرفق بالقانون، و١٥ مقعداً للنساء، و١٧ عضواً يتم انتخابهم على أساس القوائم المغلقة على مستوى الوطن. ورغم الأصوات التي بُحّت وهي تعلن اعتراضها على نظام الصوت الواحد المكروه شعبياً، والمطالبة بإلغائه من قِبل مؤسسات المجتمع المدني، وأطياف المجتمع الحضري والقروي، وأهل البادية، وأصحاب التوجهات السياسية جميعاً، إلا أن أحداً لم يسمع. والسبب، أن السلطة الخفية هي التي تفرض وتأمر وتنهى، وعلى الجميع أن ينحني، وليذهب الشعب ومطالبه بعد ذلك إلى الجحيم.

والويل كل الويل لمن يحاول أن يعترض أو يحاول التنبيه للخلل، إذ عندها ستنطلق عليه الثيران البشرية لتنطحه فجأة، بأمر من السلطة الخفية، قبل أن يتمكن من التلويح لها بقطعة قماش حمراء لتجنب خطر تلك الثيران الهائجة.والمؤلم حقاً هذه الدرجة من الاستخفاف الذي تمارسه السلطات الظاهرة بحق الأردنيين. ذلك أن هذه السلطات لم تتورع عن ممارسة دور المخرج المسرحي الرديء، أمام سمع الشعب الأردني وبصره،

عندما طلبت سماع ممثلين عن المجتمع المدني، وأجرت المناقشات والحوارات المطولة معهم، وبعد ذلك ضربت عرض الحائط بكل ما قُدم لها من آراء تستهدف إخراج الوطن من محنة الصوت الواحد.أما عن تعديل القانون، فإننا لا نعرف عن تفصيلات اللقاء الذي جلس فيه رؤساء الحكومة والنواب والأعيان مع جلالة الملك، لكن ما تناقلته الصحافة يؤكد بأنه صدرت تعليمات من الملك بتعديل الفقرة (ج) من المادة (٨) لزيادة عدد أعضاء قائمة الوطن المغلقة، ولا أحد يعلم كم هو العدد الذي ستزداد بموجبه هذه القائمة. ووفقاً للأخبار، فإن مقاعد الصوت الواحد المنصوص عليها في المادة (٨/أ) ستبقى ١٠٨ مقاعد، وسيتم الانتخاب وفقاً لجدول تقسيم الدوائر المرفق بالقانون، لأنه لم يرد ذكر في تلك الأخبار عن زيادة عدد المرشحين الذين سيختارهم الناخب، أو تعديل الجدول.

ومن الناحية الدستورية، فإن تنفيذ ما أمر به الملك يعني قيام الحكومة بإرسال مشروع قانون إلى مجلس النواب، ليوافق على تعديل المادة (٨/ج) من القانون الذي صدرت الإرادة الملكية بالموافقة عليه يوم الخميس ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢، ومن ثم ليوافق عليه بالضرورة مجلس الأعيان، وذلك خلال الدورة الاستثنائية التي سيعقدها مجلس الأمة، وبعد هذا لتصدر بالتعديل إرادة ملكية جديدة.أعلم أن الخطيئة التي قارفتها السلطات الظاهرة لم تترك للنصاح من أجل علاج الجزئية التي سيطالها التعديل، سوى خيارين أحلاهما مرٌّ: إما عودة كامل القانون للسلطة التشريعية، وتأخير عمل هيئة الإشراف على الانتخابات، وإما التصديق عليه، وفي ذات اللحظة إصدار الأمر بإجراء التعديل بموجب قانون معدل لاحق، توقع عليه سلطتا التنفيذ والتشريع على التعاقب، وذلك خروجاً على المستقر والمألوف في منطق إصدار التشريعات. ولذلك، تم الأخذ بالخيار الثاني باعتباره أهون الشّرين. وكنا نتمنى لو تم رد القانون، مع توجيه بالتخلص من نظام الصوت الواحد، وتوسيع الدائرة الانتخابية وزيادة عدد المرشحين الذين يختارهم الناخب.بالتأكيد، فإن ما أمر به الملك السلطتين التنفيذية والتشريعية، كان بهدف الاستجابة للمطالب الشعبية العارمة، بإصلاح الخلل في النظام الانتخابي. ولكن ألم

تـسمع هاتـان الـسلطتان، ومـن ورائهمـا الـسلطة الخفيـة، أصـوات الـشعب الأردنـي واحتجاجاته أثناء طبخ القانون، لتستجيبا، وتغنيانا عن التوجـه لتعـديل القـانون في ذات يوم إصداره؟!

ألا يعني ما حدث أن هذه السلطات تثبت مدى استخفافها بالشعب ومطالبه، وأنها لا تأبه بالخروج على منطـق إصـدار التـشريعات الـذي يجـسد كرامـة الـدول وسـلطاتها التشريعية! ومن ناحية أخرى، فإنه إذا كان النظام الانتخابي بوجـه عـام، سـيقوم أساسـاً على الصوت الواحد الذي خصص له ١٠٨ مقاعد، وتم تقسيم الدوائر الانتخابية انطلاقاً من ذلك، فإن معنى هذا، أن السلطة الخفية، والـسلطات الظـاهرة، مـا تـزال تـصرُّ علـى استمرار تمزيق الوطن إلى كيانات وجزر اجتماعية متناحرة. إن عمر الدولة الأردنية حتـى الآن تسعون عاماً، وقد عمل المخلصون في هذه الدولـة جاهـدين، خـلال الـسبعين سـنةً الأولى، على صهر أبناء المجتمع في بوتقة كيان سياسي واجتماعي واحد متماسك، يـشكل أساساً لدولة حديثة، تعمل على تحقيق التقدم لمواطنيهـا في المجـالات كافـة، وذلـك رغـم ظروف الحكم العرفي، ومحاولات الاستئثار بالسلطة. أما خـلال العـشرين سـنة الأخـيرة، التي أُطلق عليها العهد الديمقراطي، فقد دخلت الدولة في حقبـة جديـدة، تم فيهـا عقـاب الأردنيين بسبب حصول الإخوان المسلمين على ٢٨ مقعداً نيابياً في المجلس الحادي عـشر، وتحولنا تدريجياً إلى مرحلة تصاعد فيها الاسـتبداد والانفـراد في القـرار، وتزويـر المجـالس النيابية، بعد أن فرضت السلطة الخفية قانون الصوت الواحد.

ذلك أن هذا القانون مزق لُحمة المجتمع وفكـك ترابطـه، حتـى بـين أبنـاء العـشيرة الواحدة، لنتحول إلى مجتمعٍ يتكون من جزرٍ اجتماعيةٍ، متناحرةٍ بينها على المقعد النيـابي، مع ما يترتب على ذلـك مـن سـلبياتٍ غـزت الحيـاة الاجتماعيـة والـسياسية في الأردن، وساهمت إلى حدٍّ كبير في جعل هذه الجزر تستعين بالسلطة على بعـضها، وتـسكت عـن أوجه الفساد والإفساد الذي أصبح كالسوس ينخـر في بنيـان الـوطن، وقـاد إلى مديونيـةٍ زادت على العشرين مليار دولار، نتيجة النهب والسطو علـى المـال العـام، بـدون رقابـة يمارسها مجلس نواب شرعي جاء بانتخاباتٍ حرة نزيهة ليجسد إرادة الناس.وفـضلاً عـن

أن قانون الصوت الواحد، على النحو الذي صدر فيه، يؤكد أن السلطة الخفية والسلطات التي تظهر أمام الشعب، لا يهمها استعادة تماسك مجتمع تم تمزيقه، فإن القانون تضمّن مخالفات دستورية معيبة، مثل فرض الكوتات، وتنمية وتشجيع الانتماءات القومية والعرقية والتمييز بين أردني وآخر، والمغايرة في الترشيح والانتخاب بين أفراد وقوائم مغلقة.والغريب، أنه ظهرت على السطح تخريجات دستورية وقانونية، أصبحت تُستخدم للإبقاء على نظام الصوت الواحد، وتخصيص ١٠٨ مقاعد نيابية له، ثم تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس ذلك.

وهذه التخريجات تقول، إن المقاعد المذكورة هي حق مكتسب لا يجوز المساس به، وأصبح على أهل القانون إلغاء عقولهم.فلقد شعرت بالحزن والألم وأنا أسمع إدّعاء رئيس حكومة الأردن، على التلفزيون الأردني مساء يوم الجمعة ٢٢/ ٦/ ٢٠١٢، عندما برّر القانون الذي بذل جهده من أجل فرضه على الأردنيين، وتغنّى به بعد موافقة سلطة التشريع عليه، بتأكيده أن الـ١٠٨ مقاعد في مجلس النواب التي رتبها قانون الصوت الواحد، أصبحت "حقوقاً مكتسبة".

وحتى لا يعتقد الأردنيون أن نظامنا القانوني انحدر إلى القاع فجأة، فإني أؤكد لهم أن اصطلاح "حقوق مكتسبة" هو اصطلاح قانوني مستقر المفهوم، في نظامنا القانوني وفي العالم المتحضر، وأنا أقطع بأن الرئيس لا يعرف مدلوله أو معناه في علم القانون، إذ لو كان يعرف، لما قال ما قال، وأثار حفيظة كل من لديه معرفة ببديهيات القانون.

وحتى لو أخذنا بفهمك للحقوق المكتسبة يا دولة الرئيس، فهل تعلم أنه منذ صدور الدستور الأردني العام ١٩٥٢ وحتى العام ١٩٩٣، كان النظام الانتخابي الصادر عن السلطة التشريعية يعطي للمواطن الأردني حقاً في انتخاب مرشحين لمجلس النواب بقدر عدد المقاعد المخصصة لمحافظته كدائرة انتخابية؟ وهل تعلم أن هذا الحق الذي استمر لمدة ٤١ سنة، بموجب قانون صادر عن مجلس الأمة، ألغاه قانون الصوت الواحد المؤقت، الصادر عن حكومة مثل حكومتك، وجعل هذا الحق على الأردنيين من المحرمات؟! فإذا كان ما تقوله عن الحق المكتسب يعني شيئاً لديك، ألا ينبغي أن يعني أيضاً

لديك أن قانون الصوت الواحد الذي ألغى ما اكتسبه الأردنيون على مدى ٤١ سنة هو قانون يصادر الحقوق المكتسبة وفقاً لمعيارك؟!

لست أدري أي جاهل في القانون استخدم أمامك يا دولة الرئيس اصطلاح "الحقوق المكتسبة"، لتجميد قانون الانتخاب عند زمن معين، ومصادرة صلاحيات سلطة التشريع، ليغرر بك.يا دولة الرئيس، إن قانون الانتخاب هو قانون مسمى تحديداً في الدستور، أي من القوانين المسماة في دستورنا، وصاحب الاختصاص الأصيل بتشريعه كمبدأ، هو مجلس الأمة المستقل حقّاً لا شكلاً، وهذا المجلس يتغير أعضاؤه باستمرار، وكان من العار على دولتنا أن تجري انتخابات مجالس التشريع بموجب قانون مؤقت، رغم أن قانون الانتخاب هو مسمى في الدستور تحديداً كقانون، ويمتنع أن يلحق به اسم أو وصف المؤقت، حتى لا تعبث به الحكومات ويختل توازن السلطات. هذا فضلاً عن أنه يعتبر من الكفر بعلم الدساتير ومفهوم القوانين أن تصدر الحكومة قانوناً مؤقتاً للانتخاب، تحت ذريعة وجود حالة ضرورة لا تحتمل التأخير، وهي لم تحدث، ليلغي قانون انتخاب صادر عن سلطة التشريع. لكنه حكم القوي على الضعيف.

وأرجوك يا دولة الرئيس أن تعلم، أنه مهما تغير أعضاء المجلس التشريعي، فإن المجلس يظل جسداً دستورياً مستمر الوجود، ويمتنع دستورياً على مجلسٍ بتشكيلٍ معينٍ، أن يقيد حق مجلس بتشكيل لاحق، أو يحجر على صلاحياته في إصدار التشريع الذي يراه. لا يا دولة الرئيس، إن الحكومات، مهما كان مدى السلطة التي استحوذ عليها من يوجهها بالخفاء، لا تستطيع وقف الزمن، ولا مصادرة التطور، ولا الاستمرار في زرع القهر المجتمعي الذي بلغ تراكمه في الصدور مداه، ويوشك على الانفجار. أما عبارة "الحقوق المكتسبة" الواردة في عجز المادة ٩٤/ ١ من الدستور، فلا شأن لها بالمقاعد الـ١٠٨ التي تحدثت عنها. فإن أفتى لك أي مستشار قانوني بغير البديهية التي أقولها لك، فإني أنصحك أن تقول له بكل ثقة، يكفيك انتهازية ودجلاً وتغريراً وخداعا، حتى ولو كان من أعضاء السلطة الخفية.

إن الغثيان يكاد يصيبني كلما استمعت إلى تلك الفئة التي أصبحت طبقة، ممن

يطلقون على أنفسهم، ويطلق عليهم غيرهم، أنهم من أهل القانون، ويصدرون الفتاوى والتخريجات بهذه الصفة، مع أنهم لا يملكون من التأهيل سوى الصوت العالي، وبواقي بعض الفضلات من عبارات ينسبونها ظلماً إلى القانون، حتى أوصلونا إلى ما يعاني منه القضاء، وعلماء القانون، والدولة، من سوء التشريعات، صياغةً ومضموناً.

إن إلغاء نظام الصوت الواحد الذي مزق لُحمة المجتمع، أصبح مطلباً شعبياً، ومن غير الطبيعي استمرار هذا التعنت وعدم الاستجابة لصوت الشعب، لأن ذلك يشكل تحدّيا مكشوفا واضحا لإرادة الأردنيين وتطلعاتهم.وأتساءل: ألا يعني استمرار التعنّت في الإبقاء على نظام الصوت الواحد، أن السلطة الخفية، ومن يأتمر بأمرها، تضع النظام في مواجهةٍ مع شعبه؟! أقول ذلك لأن الشعب لن يقبل الاستمرار في الشحدة والاستجداء لقانون الانتخاب الذي يريد، ولا الصبر على التحسن عليه برمي كسرة له لا تُسمن ولا تغني من جوع، رغم أن صوته بُحّ من استمرار صراخه الذي لم يهدأ على مدى الأشهر.

بالتأكيد سوف يفرض هذا الشعب في النهاية إرادته، وجاهل في التاريخ وقراءة الواقع، من يعتقد أنه يمكن معاندة الشعوب، دون أن يتعظ من تجارب النظم السياسية في العالم، ومما جرى ويجري في المحيط العربي والشارع الأردني.

فهل تريد السلطات، وخاصة الخفية منها، أن يصطدم الشعب بالنظام، للحصول على قانون انتخاب يوفر له الحد الأدنى من نظامٍ انتخابيٍّ متوازن، يضمن وصول الكفاءات إلى مجلس النواب، ويمكّن الأحزاب من النمو وإيصال مرشحيها إلى المجلس، وقيام ديمقراطية حقيقية؟!إنني أؤكد أنه ليس صحيحاً البتّة أن قانون الصوت الواحد قد رتّب حقوقاً مكتسبة لأحد. وأرجو أن لا ينخدع أحدٌ بمثل تلك التخريجات الجارحة للعقل القانوني.

وأتمنى أن يمتد توجيه جلالة الملك إلى طي صفحة نظام الصوت الواحد إلى غير رجعة، والتخلص من سلطان السلطة الخفية ونهجها، في ضوء ما أوصلت الوطن إليه من حال. فهذه السلطة هي التي استخدمت ذريعة حماية النظام من الإخوان المسلمين لفرض قانون الصوت الواحد، وعطّلت نمو الأحزاب والحياة الديمقراطية، وفرضت تركيز

السلطة، وهي التي جرّفت الوطن من كفاءات أبنائه، وتاجرت بالنهّابين والبلطجية، وأطلقت العنان للثيران البشرية، ونصّبت علينا البرامكة وأصحاب الفقر المعرفي بشؤون الوطن، حتى بلغ الأمر أن يحكمنا أبناء الأنابيب السياسية.

نعم، إن هذه السلطة هي التي وجهت، وما تزال توجه، للانقلاب على الإصلاح، وإصدار صكوك الغفران والبراءة للفاسدين، وبالتالي تدفع النظام والوطن إلى الهاوية!ومرةً أخيرة أتساءل: هل تختلف هذه السلطة الخفية عن مثيلاتها في دولٍ عربية قادت السلطات الخفية أنظمة الحكم فيها إلى الاصطدام بشعبها، فكانت النتيجة ما رأيناه في تلك الدول العربية، من محصلةٍ ما تزال ماثلةً للعيان؟!

## «العجب العجاب في قانون الانتخاب»

كتب سالم الفلاحات

ليس فقط العجب من قانون الانتخاب، انما من الحكومة التي تقدم المشروع بعد طول غياب

و لاعجب من موقف النواب ولا ينتظر منهم افضل من ذلك

ومن التحليل السياسي لبعض المنصفين والكتاب!

ومن الامن الناعم في تعامله بالامس مع الشباب، حيث عرفهم على كيفية الضرب على الرأس بالبسطار وخلع الملابس مع ابقاء ما يستر العورة المغلظة على المذهب الحنفي!!، هذا وقد عرفوهم بزيارة خاطفةعلى مديرية قيادة البادية ولا يدري احد لم اقحام البادية بشأن احداث الدوار الرابع وهل هو للاساءة ام للتكريم؟

لينعش ذاكرتهم وذاكرة الشعب الاردني ببداية انطلاق الحراك الشعبي على دوار الداخلية او في سلحوب او في النخيل او المفرق او على الدوار الرابع امام حكومة القاضي في محكمة العدل تحت الفصل الاول من قانون اضربوهم .... (أيـــه أيـــه !!!) زادوها الشباب!!!على ان تكمل معروفها باعتقال كل من احتفظت له باسم او صورة مشاركا في مسيرة او اعتصام او ندوة او محاضرة او مقالة او نقد يتعلق بالاصلاح وكلهم جميعا حسب التقديرات الصامت والمتكلم والمتلعثم حمولة باصين او ثلاثة او حتى

لو وصلوا عشرة لينام الاردن والاردنيون بخير ورفاه .

وان كـان مجلـس النـواب فعـل الافاعيـل واشـتهر ب ١١١ وسـجل انتـصارات وانجازات عظيمة فهذه الحكومة ستشتهر بصناعة قانونيـة جديـدة صـناعة إعـادة تـدوير المخلفات الضارة وتعيد تصنيعها بعد ان كانت عبئا على البيئة، وعلى صناعة معروفـة في عالم البلاستيك التالف وخردة الحديد ويستعمل مزودوهـا بالمـادة (الخامـة) عفـوا الخـام المنابر الاعلامية بحرية تامة وسقفها اطراف الحارات حيث تصدح مكبرات الصوت منبهة الاغلبية الصامتة لاستخراج ما عندهم من اشياء مستعملة بـثمن بخـس (مـشايلة عـوض حي من ميت) ولا غرابة فهؤلاء يقتحمون الحفلات الكبيرة ايضا وعلى اعلى المـستويات لاخذ العلب الفارغة وبيعها للمصانع الصديقة لاعادة تدويرها وبيعها للشعب من جديد .وهكذا قانون الانتخاب!!

*نعم ان هذه الحكومة التي سببت الحسد القاتـل لـسياسيين وحـزبيين مـن الطـراز الاول لشدة محاباتها للحركة الاسلامية وقياداتها، والتعاون معها وتسهيل مهماتهـا وفـتح ابواب العمل مشرعة امامها في كل مجال،

- فحققت مطالبهم على كثرتها وتنوعها واعادت لهم حقوقهم!!
فعينت عددا منهم مستشارين في الرئاسة ليكونوا بطانة صالحة لها!!!
- كما ارسلت بمجموعة منهم الى التلفزيون الاردني الـذين كـان ممنوعـا عـنهم منـذ خمسين سنة،
- وعينت بالرغم من الحرج الشديد عددا منهم سفراء في الدول الـصديقة والـشقيقة وبخاصة في امريكا لاتمام التنـسيق معهـا وكـذلك في ايطاليـا وفرنـسا وبعـض دول الخليج المؤثرة في المشهد،
- هذا علاوة على تعيين بعضهم رؤساء للجامعات الاردنية!!!،
- علاوة على تعيين عدد من المحافظين الاخوان في بعض المحافظات الحساسة!!
- ثم اعادت لهم جمعية المركز الاسلامي معتذرة عن خطأ الحكومات السابقة منذ عام ٢٠٠٦ ، اضافة الى خدمات اخرى غير معلنة من تحت الطاولة لا تحصى!!.

❖ ثم اخيرا خدمتهم خدمة استراتيجية مميزة باصدار قانون انتخاب عصري ديمقراطي على مقاسهم تماما، وشطبت والى الابد قانون الصوت الواحد المجزوء وان كانت حافظت على (سكرابه لتعيد تدويره حيث لم تضع منه برغيا واحدا ، فجاء بحلة بهية هدية اخوية صادقة فكانت لهم وليس لغيرهم مما جعل صبر بعض الوزراء والاحزاب وبعض الكتاب المشاهير بالتشهير والذم والتحقير الذين نذروا انفسهم لوضع حد لتجاوزات الحركة الاسلامية على مقدرات الوطن وفوسفاته وبوتاسه واتصالاته واراضي خزينة الدولة واستقرار المجتمع الاردني وامنه فكانت لهم بالمرصاد تحليلا وتحريضا وتحزيبا لاضعافهم ولو اقتضى الامر طردهم او رشهم بالمبيدات لانقاذ المجتمع من شرورهم وسرقاتهم وظلمهم الى الابد!!

حتى قدم احد الوزراء استقالته مُسوَّغة بعشرات الصفحات وبخاصة القائمة النسبية العشرينية التي كانت محاباة لهم و ستغير الخارطة الانتخابية وتنقل الحياة السياسية نقلة نوعية مفاجئة لامثيل لها في المنطقة العربية مما اضطر عدد من الغيارى على الوطن من كارثة استيلاء الحركة الاسلامية على الدولة الاردنية بسبب هذا القانون وما سيلحقه من انظمة الى تسويد صفحات معظم الجرائد والمواقع الالكترونية بالمقالات والتحليلات المحايدة والناصحة لقوى الشد العكسي الوطنية ان تتقي الله بهذا الوطن وان تنقذه من تحالف الحكومة والحركة الاسلامية، ومما يدلل على صدق نظرتهم وعلمية قراءتهم ونزاهتها رد فعل رئيس مجلس شورى جماعة الاخوان المسلمين الدكتور عبد اللطيف عربيات الحليم العاقل الذي لايعرف التعجل رئيس مجلس النواب لثلاث دورات، والذي قال بالامس ناصحا الحكومة باستبدال الشعب الاردني واستيراد شعب اخر لئلا يفوز أي اسلامي بالانتخابات بدلا من اعادة انتاج قانون الصوت الواحد المجزوء منذ عام ١٩٩٣ بصور شتى حتى اليوم وبعد سنة ونيف من الحراك الشعبي والوعود المتكررة وجلسات الحوار الكثيرة والتجربة الطويلة التي انتجت المجالس النيابية المتوجة بالمجلس الدبلوماسي التقاعدي الذي يخرج المجرم من ورطته بسهولة كم تخرج الشعرة من العجين.

ويشهد لذلك رئيس الدائرة السياسية في الجماعة د . رحيل غرايبة والذي صفق لما

يتسرب عن القانون المنتظرالمنقذ قائلا:بأنه اعادة انتاج رديئة لقانون الصوت الواحد المجزوء.

ولو استقرأ احد ردود فعل القاعدة الاوسع في الحركة الاسلامية لوجدها بدأت تضغط على قيادة الحركة الاسلامية بضرورة الشروع بالترشيح للانتخابات، و اقامت الافراح والليا لي الملاح احتفاء بهذا القانون الذي انصفهم وستر وجوههم امام اخوانهم من ابناء الشعب الاردني الذي يخرج في كل يوم جمعة منذ بدايات العام الماضي ويفتح الباب واسعا لمجلس على مستوى الوطن يستعيد حقوق الاردنيين وكرامتهم و سيادتهم وملياراتهم المنهوبة وقدراتهم المصادرة للشركات الصديقة حتى قيام الساعة !!

- ❖ نصيحتي للحركةالاسلامية والحراكات الشعبية الجادة والصادقة والشخصيات الوطنية التى تحظى باحترام الناس وثقتهم وبخاصة في الطفيلة وساكب وجرش والمفرق وعمان واربد وفي كل المدن والقرى والارياف والمخيمات.
- ❖ ان ينظموا مسيرات شكر وتقدير للحكومة والاجهزة الامنية التي حققت نصرا عظيما على عماد العياصرة صاحب الكتف المكسورة والارادة التي لن تنكسر وعلى معن العياصرة وعبدالله محادين والجمزاوي والنجارواحمد وصبري ونهاد ورفقاؤهم وتوجيه تهم جديدة لهم!!.
- ❖ كما عليها ان تشكر الحكومة وقوى الشد العكسي على القنون الانتخابي والنظام الانتخابي الذي انتظره الواقعيون دهراً فجاء (له عينان في وجهٍ قبيحٍ كوجه الهرِ مشقوقِ اللسان)
- ❖ وان يعلن الاردنيون الشرفاء اعفاء الحكومة والاجهزة الامنية الاستشارية والتنفيذية من تبعات الدخول في بورصة انتخابات بقانون يوافق التسريبات المقصودة عن القانون المولود قيصريا.
- ❖ الاستمرار الجاد في تطوير مشروع الاصلاح والافادة من التجربة الماضية وعدم الانتظارمن القوى المتمتعة بخيرات الاستبداد والفساد والتي تدور حول مصالحها حتى لو خربت مالطة اصلاحا حقيقيا فهي لاتقدم للوطن هدايا اصلاح مجانية ،

وان تؤكد على التزامها بصيانة جهود الاردنيين خلال خمسة عشر شهرا والبناء عليها ومراكمتها والاصرار على المنهج السلمي وعدم العدول عنه مهما كانت الاستفزازات والمكر والتأكيد على ان السقف المتفق عليه بين مختلف شرائح العاملين للاصلاح هو اصلاح النظام وتحميل الاطراف المعرقلة المسؤولية بعد ذلك.

إن ما جرى من انقلاب على امال الناس وتطلعاتهم وجهودهم الوطنية الراقية والمميزة مؤلم حقا، وضرب الشباب واعتقالهم واتهامهم خطيئة بحق الوطن في هذه الظروف، ولكنه سيعمم المصيبة وينشرها ويوقظ الغافلين .ولن يكون من انجازاته اخافة الاحرار الذين يعلمون ان للاصلاح ضريبة وطنية مشرفة كنا نتمنى ان لاتكون ولكن ان كانت مهرا للتحرر والسيادة والكرامة وخدمة الوطن فما حيلة المضطر ا لا ركوبها.

- ❖ لا يصح ان يلهينا الحديث عن تسريبات قانون الانتخاب ونظامه عن اعتقال الحريات الاردنية وايذاء الشباب الاردني وقمعه وعن ضرورةخروج هؤلاء الشباب من الاعتقال وايقاف مهزلة الاتهامات المصنوعة.

وصدق الله العظيم ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾.

**سالم الفلاحات**

**٢٠١٢\٤\٥ الخميس**

**مجلس نواب ١٧*١٧**

بعد أخذ ورد وحوار وحوار، دام عشرين عاماً أو تزيد، وبعد شتم وذم وتحقير للصوت الواحد وتحميله المسؤولية والتبرؤ منه أمام الملأ من أعلى جهة في الدولة إلى ادناها، وبعد مئات ساعات العمل في العام الماضي للجنة الحوار ولقاءاتها المتعددة في المحافظات وخروجها بالحد الادنى من الأمل من أجل التوافق وكتابة الديباجة الشهيرة لقانون انتخاب.

وبعد حوارات تالية اجرتها الحكومات المتعاقبة وآخرها هذه الحكومة التي عقدت

لقاءاً حزبياً بروتوكولياً ولقاء النقابات ولقاء مع العشائر ومع بعض الشخصيات.

وبعد اللوم الشديد الموجه للحركة الاسلامية التي قرأت الصورة في وقت مبكر لعدم مشاركتها في لجنة الحوار السالفة الذكر.

وبعد مجهود شعبي صدق أنْ الصوت الواحد قد دفن إلى الأبد تتزامن اليوم مع رفع الاسعار بشكل جنوني واقرار مرسوم يسمى قانون انتخاب استعداداً للمجلس السابع عشر بحيث يفسح لسبعة عشر نائباً على مستوى الوطن أي أن الصوت الواحد المولود في عام ١٩٩٣ وقد أتم من العمر تسعة عشر عاماً لم يَنمُ إلا بنسبة ١٠٪ تقريباً فهو مصاب بالكساح المزمن بمعنى أنه لم يَنْمُ.

اليوم يجري في بلدي

- أنه كلما ازداد الطرح الشعبي وضوحاً وتعقلاً ومسؤولية وطنية واتساعاً،
- وكلما ازداد تطاول قوى الفساد والاستبداد على ارادة الشعب.
- وكلما انخفضت اسعار البترول عالمياً ارتفعت تكلفة على المواطن الاردني الذي لو وجد بنزين (١٧) اوكتان لاستخدمه بعد أن وعد أن بنزين الفقراء لن يطاله الغلاء، والناس بانتظار ارتفاع اسعار وقود (البكبات) وباصات الكيا التي تستخدمها الطبقة الاكثر انسجاماً وفقراً وصحراوية.
- بعض محطات الوقود لجأت قبل اسبوعين لبيع بنزين (٩٠) اوكتان على أنه (٩٥) اوكتان لكن الآن هل يمكن بيع الكاز أو السولار مؤقتاً أو الماء بدلاً من (٩٠) اوكتان.
- كلما جاءت الهبات السعودية المليارية الامريكية المعلن عنها قبل اسبوع امتدت يد الحكومة لجيوب المواطنين المثقوبة منذ سنين.!!

نحن إلى أين؟ وإلى أي واد سحيق يذهبون بالناس والوطن؟

أيها المستبدون الفاسدون ومن الذي اعطاكم المفتاح وحق القيادة لدفة سفينة الوطن في هذه الامواج المتلاطمة.

اليس هناك من يأخذ على ايدي العابثين بمصير بلدنا واستقراره؟

إن التنكر لمطالب الناس وتوسيع الشقة بين ضمير المواطن الوطني واستجابة النظـام واقترابه من نبضه خطر داهم لا يحتمل الانتظار والتأخير.

إن الذين يصبون الزيت القطراني على لهيب نار الشكوى المتأججة أصـلاً سياسـياً ومعيشياً وعدلاً وكرامـة لا يرقبـون في الـوطن إلاّ ولا ذمـة وعلـى عقـلاء الاردنـيين أنْ يتحملوا مسؤولياتهم الوطنية قبل فوات الأوان .

٢٠١٢/٦/١٦

ا

# الفهرس



# مركز دراسات الأمة

## عمان. الأردن

مركز الأمة للدراسات والأبحاث والتدريب مؤسسة أردنية. بدأت العمل عام ١٩٩٩م. منبثقة عن شركة مركز الأمة للدراسات. وهي شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة، ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة وغرفة التجارة في المملكة الأردنية الهاشمية.

المركز مؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً، يقر أهدافه وبرامجه وموازنته مجلس المديرين، ويعمل وفق القوانين والأنظمة المتبعة في المملكة. ولا يعبّر المركز عن رأي أو موقف أي حكومة أو جماعة أو جهة سياسية أو غير سياسية.

يعنى المركز بالقضايا والشؤون العامة في الأردن والوطن العربي. والشؤون الدولية المؤثرة على الأردن والوطن العربي.

### فلسفة المركز

مركز دراسات الأمة مؤسسة أهلية غير ربحية تسعى لخدمة برامج البحث والمعرفة والعمل المجتمعي والنهوض الحضاري والعمل الإصلاحي بالدراسات والبيانات التي تجعل ذلك العمل مستنداً إلى رؤية واضحة، تراكم المعارف والخبرات والتجارب القائمة في التاريخ والجغرافيا. وتستوعب متطلبات العمل والإصلاح. وترشد العمل العام الأهلي والرسمي تغذّيه.

### رسالة المركز

- دعم البحث العملي الجاد، ودعم الباحثين الذين يساهمون في إحداث نقلة في الوعي العربي والإسلامي، وزيادة الاهتمام بالدراسات المستقبلية، وتزويد المهتمين بالمعلومات التي تعينهم على تشكيل الرؤى اللازمة لعملية

النهوض الحضاري.

- ❖ تدريب الشباب والقيادات المجتمعية على مجموعة من أدوات البحث والتفكير العلمي. ومجموعة من املهارات الإدارية وتطوير الذات. والتي تساهم في تحويل النتائج البحثية والتوصيات إلى واقع ملموس.

**أهداف المركز**

- ❖ تلبية احتياجات المجتمع من الدراسات والبيانات والرؤى التي تخدم البحث والمعرفة والعمل المجتمعي وترشده وتغنيه.
- ❖ المساهمة في تنمية المجتمع الأردني والمجتمعات العربية والإسلامية على أسس علمية.
- ❖ بناء قاعدة معلومات ومعارف توفر للمؤسسات والباحثين احتياجاتهم من البيانات والمعلومات والمعارف اللازمة للدراسة والبحث.
- ❖ المساهمة في تقدير واستشراف المستقبل في الأردن والعالم العربي والإسلامي.
- ❖ التدريب على البحث العلمي والمهارات الإدارية المختلفة.
- ❖ إتاحة مصادر للمعلومات والدراسات تكون موضوعية وغير تابعة لجهة رسمية أو دولةي تفيد المجتمع الأهلي ومؤسساته وتكمل العمل الرسمي.

**وسائل عمل المركز وآلياته:**

- ❖ بناء قاعدة معلومات تغطي العمل واهتمامات المركز، وتواكب التطورات والأحداث، وتشمل الكتب والدوريات والمواقع الإلكترونية.
- ❖ إعداد التقارير الدورية التي تعرض أهم الأحداث والتطورات وتقدم مؤشرات تحليلية لها.
- ❖ إعداد الدراسات والأبحاث، وإصدارها في كتب أو مجلات دورية، أو نشرها إلكترونياً.
- ❖ عقد المنتديات وورشات العمل وحلقات النقاش وجلسات العصف

الذهني لإثراء الموضوعات البحثية.

- ❖ استخدام الموقع الإلكتروني للتواصل مع الباحثين ومراكز الدراسات، ونشر الإنتاج العلمي للباحثين لدى المركز.
- ❖ إقامة الدورات التدريبية التي تخدام أهداف المركز.

**خدماتنا**

**١- خدمة الباحثين**

يهدف هذا المشروع إلى نشر الأبحاث والدراسات ( غير المنشورة) التي قام بها الباحثون الأردنيون والعرب. سواء أكانت رسائل ماجستير أم دكتوراة أو غيرها من الأبحاث والدراسات التي تخدم أهداف المركز. كما سيتم العمل على دفع هؤلاء الباحثين للمشاركة في المنتديات الإعلامية والجماهيرية وتسهيل مهمتهم في الوصول إلى تلك المنتديات.

كما يمكننا تقديم خدمة التكشيف الإلكتروني للباحثين في شتى المجالات، عبر البحث الإلكتروني في قاعدة المعلومات المتوفرة لدى المركز.

**٢- خدمة التدريب المتخصص للقيادات الإدارية**

يهدف هذا المشروع إلى تقديم برامج تدريبية للقيادات الإدارية العليا والوسطى، ومنح المتدربين شهادات في نهاية كل دورة. وذلك مقابل رسوم رمزية.

**٣- رعاية إصدارات المركز**

ويهدف المشروع إلى إصدار مجموعة من الكتب والكتيبات بأسلوب المشاركة في المقتدرين، بحيث يتم الحصول من الراغب في تمويل طباعة كتاب او كتيب على مبلغ من المال يتم الإتفاق عليه ضمن شروط خاصة. ويتم تكريم الراعي بكلمة شكر في بداية الكتاب. واشتراك دائم مع المركز.

**إصدارات الكتب**

- ❖ الحركة الإسلامية والحقوق والحريات العامة.
- ❖ الجراحة التجميلية للعمل الإسلامي.

قراءة في تجربة حزب العدالة والتنمية التركي

- ❖ مخاض النقابات المهنية

دراسة في إشكاليات الدستورية، والتعددية، والعمل السياسي

- ❖ رواد الإصلاح والتغيير في العصر الحديث.
- ❖ صفحات من تاريخ الحركة الطلابية الإسلامية الأردنية
- ❖ التجربة النيابية للحركة الإسلامية في الأردن ١٩٨٩م ــ ٢٠٠٧م.
- ❖ فقه الإصلاح والتغيير السياسي.
- ❖ الحقوق الجهادية للمرأة في الفقه الإسلامي.
- ❖ أسطول الحرية:ذكريات، خواطر، أحداث.
- ❖ محطات ومواقف "خالد القضاة".
- ❖ الربيع الأردني خلال عامي (م٢٠١٠-٢٠١١م).

**للإتصال بنا**

**يمكنكم الإتصال بنا على العناوين التالية :**


**موقع المركز:**

الأردن ـ عمان ـ جبل اللويبدة ـ شارع محمد إقبال (منزل: رقم ١٠) ـ بالقرب من دوار باريس (الحاووز سابقاً).

هاتف/ فاكس: ٠٠٩٦٢٤٦٢٧١٢٩

**الموقع الإلكتروني:**

www.alummacenter.net

**العنوان البريدي:**

ص.ب ٩١٠٩٤٥ عمان ١١١٩١ الأردن

**سكرتارية المركز:**

raidmks@hotmail.com

**مدير المركز:**

rohileghrb@yahoo.com